المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم النحو والصرف

المصطلحات والأصول النحوية

في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم لأبي بكر الأنباري وعلاقتهما بمدرستي الكوفة والبصرة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

إعداد الطالب : عبدالوهاب بن محمد الغامدي

٤٢٥٨٠٣٣٠

بإشراف الدكتور : حماد الثمالي

ملخص الرسالة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد

فهذه دراسة اشتملت على مجموعة من المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري -رحمه الله تعالى- المتوفى سنة ٣٢٨ أحد أبرز علماء النحو الكوفيين . وجاءت الدراسة على بابين ؛ الأول: المصطلحات ؛ ويضم ستة فصول ، وهي على النحو التالي :

١) المصطلحات المتعلقة بالأسماء والجملة الاسمية .

٢) المصطلحات المتعلقة بالأفعال .

٣) المصطلحات الخاصة بالمنصوبات .

٤) مصطلحات التوابع .

٥) مصطلحات الحروف وما شابهها .

٦) المصطلحات المتعلقة بالأساليب النحوية .

الباب الثاني : الأصول النحوية ؛ ويضم ثلاثة فصول ، وهي على النحو التالي :

١) السماع .

٢) القياس .

٣) العلة النحوية .

وقد تناولت الدراسةُ المصطلحاتِ والأصولَ النحوية عند الكوفيين من خلال استعمال أبي بكر لها، ورُبط ذلك باستعمالات البصريين لها أو لما يقابلها ؛ مع عدم إغفال آراء وأقوال المتأخرين والمعاصرين .

أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يغفر لنا ما فيه من خلل وزلل ، والحمد لله رب العالمين .

الطالب	المشرف	عميد الكلية
عبدالوهاب بن محمد الغامدي	د. حماد بن محمد الثمالي	د. عبدالله بن ناصر القرني

مُقَدِّمَة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد

فقد تفضل عليّ رب العزة والجلال بأن أكون أحد الدارسين في قسم اللغة والنحو والصرف، ووفقني سبحانه إلى اختيار كتابٍ عظيم بموضوعه، عظيم بمحتواه ، عظيم بمؤلفه، ألا وهو كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري .

ولقد شاء الله تعالى أن أَشْرُف في عملي هذا بالارتباط بكتابه الكريم، وأن تكون لفظة (القرآن) جزءًا من عنوان بحثي، الذي عنونت له بـ(المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم)، وهذا ما جعلني أشعر بالفخر والاعتزاز وأنا أردد هذا العنوان العظيم .

ولله الفضل والمنة الذي يسّر لي وأعانني، ثم لمرشدي وأستاذي الفاضل سعادة الأستاذ الدكتور العالم بالعربية سعد بن حمدان الغامدي وفقه الله تعالى، الذي أنار لي بعد الله تعالى دربي، وأسرج لي دابة المسير، فجزاه الله تعالى عني خير الجزاء . والشكر لشيخي الفاضل فضيلة الدكتور حماد الثمالي، الذي لم يألُ جهداً يعلمني ويوجهني، فأسأل الله أن ينفعه بما عَلِم وعَلّم، وأن يجزيه عني وعن جميع تلامذته خيراً .

عملي في البحث

هذا البحث عبارة عن دراسة تتناول مصطلحات وأصول علم النحو في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم لأبي بكر الأنباري، حاولت فيها رصد بعض مراحل التطور لتلك المصطلحات والأصول، ووقفت مع القضايا والآراء الخلافية ذات الصلة، ثم ربطت كل مصطلح وأصل بمنهجي البصريين والكوفيين، كل في موضعه .

وقد عمدت في عملي هذا إلى تقسيمه إلى بابين وتسعة فصول، وهي كالتالي :

الباب الأول : المصطلحات النحوية، ويتكون من ستة فصول :

الفصل الأول :

تحدثت فيه عن المصطلحات التي تتعلق بالأسماء والجملة الاسمية، وهذه المصـــطلحات هي : النكرة والمعرفة، والمبتدأ والخبر، والتبرئة، والمقصور والممدود، والكناية والمكني، وما يجري وما لا يجري .

الفصل الثاني :

تحدثت فيه عن المصطلحات التي تتعلق بالأفعال، كالمستقبل والماضي والأمر، وأركان الجملة الفعلية كالفاعل والمفعول به ، وكذلك الصرف .

الفصل الثالث :

تحدثت فيه عن المصطلحات الخاصة بالمنصوبات ، وهي : القطع ، والتفسير ، والصفة والمحل ، والإغراء ، والمنصوب على المدح أو الذم .

الفصل الرابع :

جعلته للتوابع ، وهي : التوكيد والنسق ، والترجمة ، والنعت .

الفصل الخامس :

جعلته للحروف وما شابهها ؛ كالعماد والصلة أو ما يسميه أبو بكر بالتوكيد ، حيث إن العماد والصلة أقرب ما تكون إلى الحروف .

الفصل السادس :

ويحوي من المصطلحات ما يتعلق بالأساليب النحوية، كالإضافة، والجزاء والشرط، والاستثناء، والنداء، والترخيم، والندبة، والحكاية، والاســـتفهام، والنـــهي، والجحـــد، والتعجب، واليمين .

الباب الثاني : الأصول النحوية ، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : السماع

تحدثت فيه عن تعريف السماع ، ومكانته ، وحدوده ، ومصادره ، وضمنت كل مصدر من مصادر السماع موقف أبي بكر من ذلك المصدر ، واستشهاده به في المسائل النحوية .

الفصل الثاني : القياس

وضمنته عدة مباحث ، وهي: تعريف القياس ، وبداياته ، وتطوره ، وأهميته ، وأركانه ، ومكانته عند الكوفيين ، وأمثلته عند أبي بكر الأنباري .

الفصل الثالث : العلة النحوية

العلة النحوية ركن من أركان القياس ، إلا أنني أفردتها في فصل مستقل لما لها من مكانة كبيرة عند النحاة ، فقد أُلفت فيها المؤلفات ، وكثرت حولها الآراء ، وتعددت فيها الأقوال ، كما سيأتي بإذن الله تعالى . وضمنت هذا الفصل ما يلي : تعريف العلة ونشأتها ، ومكانتها عند العلماء ، وأقسامها ، وأمثلتها عند أبي بكر .

وقد اجتهدت في عملي هذا قدر الإمكان ، وتحريت الصواب والدقة ، وعرضت ما يطرأ لي على كتب القدماء والمحدثين ، مستفيدًا من رأي شيخي فضيلة الدكتور حماد الثمالي،وفقه الله، الذي لم يبخل علي بالمشورة والنصيحة ، فما وجدته لا يدور في فلك أولئك العلماء أعرضت عنه إلى ما هو أنسب وأقرب إلى آرائهم .

وقد كنت أتخير من النصوص ما فيه توضيح للمراد ، ومازاد عن ذلك وله ارتباط بالمصطلحات والأصول جعلت مكانه في الحاشية ، وخاصة تلك المعلومات التي قد تثري بحثي بإذن الله تعالى .

فما كان في عملي هذا من توفيق فمن الله وحده لا شريك له ، وما كان فيه من خلل وتقصير فمن نفسي والشيطان .

أسأل الله لي ولوالدي ولأهل بيتي ولأساتذتي ولطلبة العلم العفو والغفـــران ، وآخـــر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على سيد الأنبياء والمرســـلين وآلـــه وصحبه أجمعين .

تمهيد

كتاب إيضاح الوقف والابتداء كتابٌ جليل القدر لما يتصل بكتاب الله العزيز ، فهو يعالج ظاهرة الوقف والابتداء في القرآن الكريم ، كما يحوي درراً ثمينة ، وفوائد نفيسة في النحو والصرف ووجوه القراءات ، فهو كتر من كنوز تراثنا العربي الأصيل .

ويعد هذا الكتاب نسيج وحده ، فلا مثيل له في بابه ، إلا ما كان من كتاب (القطع والائتناف) وكتاب (المكتفى في الوقف والابتداء) للنحاس ولأبي عمرو الداني رحمهما الله تعالى ، إلا أن هذين الكتابين كانا دون كتاب أبي بكر كما يقول أحد الباحثين[1] .

وقد حوى كتاب أبي بكر من المصطلحات والأصول النحوية جملة ليست بالقليلة ، فهو كتاب جدير بالعناية والرعاية والاهتمام ، فقد أظهر مدى تمسك صاحبه بالمصطلحات الكوفية ، واعتداده بالسماع ، واهتمامه بالقراءات ، واعتزازه بشيوخه الكوفيين ، والأخذ عنهم وتقديم آرائهم ، وتخطئة آراء بعض البصريين ، كما سيأتي بإذن الله تعالى .

أما مؤلفه[2] فهو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سَمَاعَة بن فَرْوَة بن قَطَنِ بن دِعَامَة الأنباري . كان من أعلم الناس بالنحو والأدب وأكثرهم حفظاً له . وُلد في يوم الأحد لإحدى عشرة ليلة خلت من رجب سنة إحدى وسبعين ومائتين .

سمع عَالَماً من الأئمة في زمانه ، وروى عنه مثلُ ذلك ، وكان صدوقاً فاضلاً ديّناً خيّراً زاهداً متواضعاً من أهل السُنّة .

---

١ – محيي الدين رمضان ، مقدمة كتاب إيضاح الوقف والابتداء ص٩

٢ – ينظر : نزهة الألباء ٢٣١ ، إنباه الرواة ٢٠١/٣ ، معجم الأدباء ٣٠٦/١٨ ، وفيات الأعيان٣٤١/٤

وكان يُكتَب عنه وأبوه حيّ ، ويُملي في ناحية المسجد وأبوه في ناحيـــة أخـــرى . وكان يحفظ – فيما ذُكر – ثلاثمائة ألف بيت شاهد في القرآن ، وذُكر أنه أملى كتبـــه المصنفة ومجالسه المشتملة على الحديث والأخبار والتفاسير والأشعار ؛ كلّ ذلـــك مـــن حفظه . قيل له : قد أكثر الناس من محفوظاتك ، فكم تحفظ؟ فقال : أحفظ ثلاثة عشر صندوقاً . وقيل أنه كان يحفظ مائة وعشرين تفسيراً للقرآن بأسانيدها .

أما مصنفاته فكثيرة ، فقد صنف في علوم القرآن ، وفي الحديث ، وفي اللغة والنحو، ومنها كتاب المشكل وغريب الحديث ، وشرح المفضليات ، وشرح الســـبع الطـــوال ، وكتاب الزاهر ، وكتاب الكافي في النحو ، وكتاب اللامـــات ، والمـــذكر والمؤنـــث ، والمقصور والممدود ، وغيرها .

توفي أبو بكر سنة سبع وعشرين وثلاثمائة يوم الأضحى ، وقيل : سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ، فرحمه الله تعالى رحمة واسعة وأسكنه فسيح الجنان .

الدراسات السابقة

حظي النحو الكوفي في هذا العصر بشيء من العناية والاهتمام من قِبل بعض الباحثين ، وقد أسهمت دراساتهم في توضيح كثير من اصطلاحات الكوفيين وأصولهم وآرائهم ، ومن تلك الدراسات ما يلي :

الموفي في النحو الكوفي ، لصدر الدين عبدالقادر بن عبد الله ا لكنغراوي ت ١٣٤٩

هذا الكتاب –فيما أظن– من أوائل الكتب التي بحثت في النحو الكوفي في هذا العصر ، قال الكنغراوي : « هذا كتاب نحو وضعته على مذهب الأئمة الكوفيين ومصطلحاتهم ، إذ وجدتها أُهملت ، وهي تحتاج إلى النظر والتبصر من أهل التأويل ، والفقهاء ، والعلماء . ويُبنى عليها وجوه من القراءات ، والروايات المتحملة عن الفصحاء والبلغاء . فجمعتها في غضون كتاب من كتب كثيرة اطلعت عليها ورتبتها على ترتيب كتب المتأخرين ، وسميته : الموفي في النحو الكوفي »[٣].

ويعد كتاب الكنغراوي من الآثار النافعة التي وقفت على جملة من المصطلحات وعرضتها بصورة مجملة ، بعيدة عن التفصيل .

مدرسة الكوفة ، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو . للدكتور مهدي المخزومي

يعد هذا الكتاب من البحوث العلمية الدقيقة ، فقد حوى مادة غزيرة ، صاغها صاحبها بأسلوب علمي رصين ، وخلص إلى نتائج علمية واضحة ومفيدة .

كما تميز بمزايا انفرد بها عن غيره من البحوث ، حيث درس صاحبه النحو الكوفي دراسة تاريخية مستفيضة ، لم يكد يغفل فيها عن جانب من جوانبه . وقد أورد جملة من المصطلحات الكوفية ، وبيّن رأيه فيها ، وقابل بعضها بما ورد عند البصريين ، وفضّل رأي الكوفيين وقدمه على غيره[٤] .

---

٣ – ينظر : الموفي في النحو الكوفي ص٩

٤ – ينظر ص٣٠٣ وما بعدها

النحو وكتب التفسير ، للدكتور إبراهيم عبدالله رفيدة

هذا كتاب مكون من جزأين ، تعرّض مؤلفه لمجموعة من المصطلحات الكوفية ، فقام بتحليلها ومناقشة بعض الآراء حولها ، وأفرد لها جزئية من المبحث الخامس[٥] في الباب الأول من الكتاب ، وهو من الكتب القيمة والمفيدة في مجاله .

دراسة في النحو الكوفي ، للدكتور المختار أحمد ديرة

عرض الدكتور المختار جملة من المصطلحات ، وأفرد لها مبحثاً خاصاً[٦]، بدأها بتعريف المصطلح، ودلالته، وأسباب تعدد المصطلحات وتنوع معانيها، ثم قسمها ثلاثة أقسام، على النحو التالي :

الأول: مصطلحات جديدة .

الثاني: مصطلح كوفي مقابل بالمصطلح البصري .

الثالث: مصطلحات كوفية خالصة .

وقد بدا تأثره واضحاً في بعض المواضع ، بأسلوب الدكتور إبراهيم رفيدة[٧] .

ويعد هذا الكتاب من الدراسات الجيدة التي أولت النحو الكوفي جانباً من الرعاية والاهتمام .

المصطلح النحوي ، للدكتور عوض القوزي

يعد هذا الكتاب من الكتب النفيسة ، فقد حوى درراً علمية ، وفوائد جمة . وهو كتاب عام لا يختص بالمصطلحات الكوفية فقط ، بل شملها وغيرها من المصطلحات النحوية ، وقد بدا جهد صاحبه فيه وعنايته به من الظواهر التي لا يمكن إخفاؤها .

وقد قسم كتابه ثلاثة فصول وهي بشكل عام :

---

٥ – ينظر : الباب الأول ، المبحث الخامس ص١٨٥ وما بعدها

٦ – ينظر : الباب الرابع ، الفصل الأول ص٢٠٧

٧ – أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير ، أشرف عليها الدكتور إبراهيم عبدالله رفيدة

- المصطلح النحوي قبل الكتاب .
- المصطلح النحوي في كتاب سيبويه.
- المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين.

مصطلحات النحو الكوفي ، للدكتور عبدالله الخثران

هذا الكتاب من الكتب الفريدة التي عرضت للنحو الكوفي ، فقد أحاط فيه مؤلفه بعدد كبير من مصطلحات الكوفيين وعرضها بأسلوب علمي رائع ، و لم يكثر من إيراد النصوص ، وإنما كان في الغالب يكتفي بالإشارة إلى المواضع التي ورد فيها المصطلح ، وهو من الكتب الرائدة في هذا المجال .

وهذه إشارة سريعة إلى منهج الخثران في كتابه:

- لم يسلك في ترتيب مصطلحات دراسته الترتيب المبني على الحروف الهجائية ، بل حاول أن يجمع المشتركة في خاصة ما تحت عنوان واحد ، وما لايدخل فيها وضعه في المتفرقات ، فجاءت فصوله الخاصة بالمصطلح على النحو الآتي:

- مصطلحات أسماء الأبواب والأجناس .
- مصطلحات الإعراب والبناء .
- مصطلحات الحروف .
- مصطلحات متفرقة .

سبق هذه الفصول الأربعة فصل خاص بالبحث في مصادر النحو الكوفي التي اعتمد عليها في استخراج المصطلحات الكوفية ، وبعد الخاتمة سرد مجموعة من المصطلحات الكوفية وما يقابلها ، والتي قال عنها : ((لم تحظ في البحث بالقدر الذي حظيت به المصطلحات الأخرى من المعالجة والدراسة ، فعلت ذلك تحريا للأمانة في عرض مادتي العلمية ، والتزاما بالمنهج الصحيح)) ص١٢ .

النحو الكوفي في كتاب شرح القصائد السبع الجاهليات لأبي بكر الأنباري ، للدكتور محمد إبراهيم شيبة

هذا البحث رسالة ماجستير نوقشت في جامعة أم القرى في العام ١٤٠٨ ، وهو بحث جاد اعتنى به صاحبه عناية كبيرة ، وعرض فيه لمجموعة من المصطلحات الكوفية ، وقد ظهر جهده واضحاً في ذلك ، وحيث أن بحثي هذا يلتقي مع بحث الدكتور محمد بن إبراهيم شيبة في ثلاثة أمور :

أحدهما : أن كلاً من البحثين يدور حول كتاب من كتب أبي بكر الأنباري ، فاتحاد شخصية مؤلف الكتابين ظاهرة توجب أن يلتقي البحثان في بعض المسائل .

الأمر الثاني : أن كلاً من البحثين قد أُنجز في جامعة أم القرى .

الأمر الثالث : أن كلاً من البحثين يلتقيان في الباب الأول وهو باب المصطلحات، حيث إن الباب الأول من بحثي هو المصطلحات النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء ، والقسم الأول من بحث الدكتور محمد شيبة يبحث في المصطلحات الكوفية الواردة شرح القصائد السبع الجاهليات .

ولذلك فإنني أود أن أتحدث عن بحث الدكتور محمد شيبة بصفة أوسع مما تحدثت به عن غيره من الدراسات السابقة .

وبدءًا فإنني أشير إلى أن لكل بحث مساره الذي تتطلبه طبيعته ، ولهذا فإن هناك فروقاً جوهرية بين البحثين ، وأُجمل ذلك في مسألتين :

المسألة الأولى : مواضع الاختلاف ، وتتمثل فيما يلي :

١- سلكت منهجاً يبدأ بتعريف المصطلح عند أهل اللغة وأهل الاصطلاح، وهذا ما لم يسلكه الدكتور محمد شيبة في رسالته ، وإنما كان يبدأ في مستهل كل مصطلح بذكر النصوص التي ورد فيها ذكر المصطلح عند أبي بكر الأنباري ثم يوضح دلالات ذلك المصطلح بعرضه على استعمالات كبار الكوفيين والبصريين له ، مستأنساً بأقوال المتأخرين وآرائهم ، ثم يورد بعض من استعمله منهم إلى أن يصل إلى الترجيح في ذلك .

٢- أن أقسام بحثي وفصوله تخالف أقسام بحث الدكتور محمد شيبة فقد قسّم بحثه ثلاثة أقسام هي :

القسم الأول : المصطلحات الكوفية الواردة في الشرح (شرح القصائد السبع الجاهليات) .

القسم الثاني : مباحث النحو الكوفي الوارد في الشرح .

القسم الثالث : مباحث الصرف الكوفي الوارد ي الشرح .

أما بحثي فهو على بابين :

الأول : المصطلحات النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء ، وهو مكون من ستة فصول قد سبق ذكرها في مقدمة هذا البحث .

الثاني : الأصول النحوية في الكتاب نفسه ، وهو باب مكون من ثلاثة فصول[٨] .

المسألة الثانية : مواضع الالتقاء

عبرت في هذه المسألة بقولي «مواضع» بصيغة الجمع ، وهي في حقيقتها موضع واحد ، ذلك هو موضع المصطلحات ، فقد التقيت مع الدكتور محمد في بعض المصطلحات التي ذكرها ، وهذا التقاء حتمي تفرضه طبيعة البحثين ، فلا محالة أن من سيكتبون عن المصطلح الكوفي أو غيره سيلتقون في أسماء تلك المصطلحات ، وسيذكرونها بأسمائها التي عند أصحابها .

ومع ما في هذا من حتمية الملاقاة فإن عشرةً فقط من تلك المصطلحات التي ذكرتها -والتي تزيد عن خمسة وثلاثين مصطلحاً- قد ذكرها الدكتور محمد شيبة . وهذه المصطلحات هي : المستقبل ، والنسق ، والكناية ، والصلة ، والجحد ، والتبرئة ، والصفة والمحل ، والقطع ، وما يجري وما لا يجري ، والترجمة .

٨ - ينظر مقدمة البحث .

وهذه المصطلحات قد عالجتها بمعالجات قد تخالف معالجات الدكتور محمد في مواضع ، وقد توافقه في النتيجة النهائية ، ولست بهذا أغضّ من قدر بحث الدكتور محمد ، فللسابق فضل سبقه وما أسعف به اللاحقَ .

وإليك تفصيل ذلك :

أولاً : مصطلح المستقبل

أرجع الدكتور شيبة استعمال هذا المصطلح عند الكوفيين إلى رأيهم في أن الأصل في الأفعال الإعراب كالأسماء مخالفين بذلك البصريين الذين يرون أن الأصل فيها البناء . ولم يرجح مصطلح المستقبل ولا المضارع بل ذهب إلى ترجيح مصطلح (الفعل الحاضر) لعدة اعتبارات[٩] ، ثم قال : « ومع ذلك أرى الإبقاء على مصطلح المضارع ؛ لأنه هو المشهور والمتدوال في معظم التراث النحوي » .

والحقيقة أن في النفس شيئاً من عبارة : « أرى الإبقاء عليه » ، فلا أرى مسوغاً لإيرادها بهذه الصورة فمصطلح المضارع ثابت ومشهور كما قال ، وسواءً رأينا الإبقاء عليه أم لم نرَ فلن يقدم ذلك شيئاً أو يؤخر .

ثانياً : مصطلح النسق

رجح الدكتور شيبة مصطلح النسق على العطف لعمومه ودقته وهذا ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي من قبل[١٠] ، وقد أشرت إلى ذلك[١١] .

ثالثاً :مصطلح الكناية

ذكر أن أبا بكر يستعمل مصطلح الكناية ، ويطلقه على الضمير المتصل ، وعلى الضمير المستتر[١٢].

---

٩ - ينظر : ص٥٠

١٠ - ينظر : مدرسة الكوفة ص٣١٥ ، وقد نقل الدكتور محمد شيبة –قبل أن يرجِّح- نص كلام الدكتور مهدي، حيث قال : « وممن أيد مصطلح النسق من المحدثين الدكتور مهدي المخزومي حين قال: إنه دقيق لاختصاره ....» ينظر: النحو الكوفي ص٦٤

١١ - ينظر : مبحث النسق ص٩٥

كما أشار إلى استعماله لمصطلح الضمير وأنه أكثر ما يطلقه على الضمائر المستترة، وأنه قد يطلقه على الضمير المتصل[١٣].

و لم يذكر أن أبا بكر يطلق الكناية على اسم الإشارة ، وأنه يطلق الضمير على المحذوف ، وهذا ما أشرت إليه[١٤].

وذهب إلى أن الدكتور مهدي المخزومي أدخل في مصطلح الكناية أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط[١٥] ، والحقيقة أن هذا ليس من عمل المخزومي[١٦] ، وإنما هو مستعمل من قبله ، وقد أشرت إلى تلك الاستعمالات[١٧] .

وقد رجح مصطلح البصريين وهو ما رجحه شيخه الدكتور أحمد مكي الأنصاري رحمه الله تعالى[١٨] .

رابعاً : مصطلح الصلة

ذكر صاحب النحو الكوفي أن الصلة مصطلح كوفي ، ثم أشار إلى تسميات أخرى يطلقونها عليه ، منها ما أشرت إليه كالتوكيد ، وما لم أُشر إليه كالإقحام واللغو[١٩] ، إلا أنني أشرت إلى أن الفراء قد أطلق على الزيادة عبارة (ملغاة)[٢٠] ، و لم يذكر الدكتور شيبة ذلك ، ولعله اكتفى باصطلاح اللغو عن ذلك .

خامساً : الجحد

---

١٢ – ينظر : ص٦٧

١٣ – ينظر : ص٧٠

١٤ – ينظر : مبحث الكناية والمكني ص٢٨ و ٢٩

١٥ – ينظر : ص٧٣

١٦ – قال الدكتور محمد شيبة : « لعله –أي المخزومي– أخذ إدخالها في هذا المسمى عن الرضي » ينظر:النحو الكوفي ص٧٣

١٧ – ينظر : مبحث الكناية والمكني ص٣٠ و ٣١

١٨ – ينظر : ص٧٥

١٩ – ينظر : ص٩٠

٢٠ – ينظر : مصطلح الصلة والتوكيد ص١٠٦

رأى الدكتـــور شيبة أن هذا المصطلح كان مستعملاً عند البصريين ، وقد أشرت إلى ذلك عند حديثي عن هذا المصطلح[٢١]، وذهب –وفقـــه الله– إلى أن استعمـــــال مصطلح النفي أولى من استعمال مصطلح الجحـــد ، وهـــذا ما أميل إليه وتطمئن إليـــه نفسي .

سادساً : التبرئة

هذا المصطلح من المصطلحات المشهورة في كتب الكوفيين ، ومنهم أبو بكر ابن الأنباري ، وقد التقيت مع الدكتور محمد شيبة فيه ورأيت صـــواب مـــا رآه مـــن أن مصطلح التبرئة أدق من مصطلح النفي بـــ(لا) لأن مصطلح النفي بـــ(لا) عام لا يُدرى معه ما المراد[٢٢] . ولعل قبول بعض العلماء لمصطلح التبرئة يشهد لما ذهب إليه الـــدكتور شيبة[٢٣] .

سابعاً : الصفة والمحل

ذهب الدكتور محمد شيبة إلى أن السابقين خلطوا في نسبة مصـــطلحي الصـــفة والمحل إلى الكوفيين ، ورجح أن ذلك ناتجٌ عن السهو[٢٤] .

ومع أن قوله قد يكون صائباً إلا أنه ليس من دليل على ذلك ، فالأقوال التي تؤيد اختلاف الكوفيين في استعمالهم للمصطلحين ليست بالقليلة ، كما أنه ليس من الســـهل وصف ذلك العدد من العلماء بالسهو في ظل غياب الكثير من مصنفات الكوفيين .

ولقد استحسن الدكتور مصطلح المحل لخفة لفظه وبلاغة معناه[٢٥]، إلا أنه وصف مصطلح الصفة بأنه غير موفق معتلاً بقوله : « لمخالفة لفظه لما يدل عليه ، ولأنه يلتـــبس

٢١ – ينظر : مصطلح الجحد ص١٥٦

٢٢ – ينظر : ص٩٨

٢٣ – ينظر: مصطلح التبرئة ص٢٣

٢٤ – ينظر : ص١١٨

٢٥ – ينظر : ص١٢٢

بالصفة المراد بها النعت ، فالأولى عدم استعماله» [٢٦]. وهذا القول فيه إجحاف من جوانب:

الأول : قوله أنه مصطلح غير موفق .

الثاني : قوله :« أن لفظه يخالف ما يدل عليه » ، فهذا قد يكون في نظر المعاصرين ، أما في نظر الكوفيين أنفسهم فلفظه يوافق معناه ولذلك استعملوه .

الثالث : قوله : « يلتبس بالصفة » المراد بها النعت ، وهذا لا يكون عند الكوفيين لأنهم لا يستعملون مصطلح الصفة بمعنى النعت ، وإنما اكتفوا بالنعت .

فمن المفترض قبول مصطلحاتهم وحكايتها دون الانتقاص من مكانتها أو نعتها بما لا يتوافق مع علم أصحابها ومكانتهم .

ثامناً : القطع

رجح الدكتور شيبة أن مصطلح القطع عند الكوفيين لا مقابل له عند البصريين ، وأن هذا المصطلح غير واضح عند الكوفيين أنفسهم[٢٧] .

ولا أوافقه فيما ذهب إليه من أن مصطلح القطع غير واضح عند الكوفيين أنفسهم، فكيف يكون ذلك ثم يكثرون استعماله ؟! كم لم أفهم مراده من عدم المقابلة مع وجود الحال عند البصريين .

والذي أراه ما ذهبت إليه في بحثي من أن أبا بكر يستعمل مصطلح القطع إذا كانت الحال مفردة ، ويستعمل مصطلح الحال إذا كانت الحال جملة لعدم وضوح الانقطاع[٢٨].

تاسعاً : ما يجري وما لا يجري

ذهب الدكتور محمد شيبة إلى أن مصطلحي الصرف والإجراء مشتركان بين البصريين والكوفيين ، وأنه قد ثبت استعمال سيبويه للمصطلحين[٢٩].

---

٢٦ – ينظر : ص١٢٣

٢٧ – ينظر : ص١٣٥

٢٨ – ينظر : ص٦١ وما بعدها

٢٩ – ينظر : ص١٦٨

وقد أشرت إلى ذلك عند حديثي عن مصطلح الإجراء[٣٠]، ثم رجح مصطلح الصرف ، ورأى الأخذ به منعاً لتعدد المصطلحات ، إضافة إلى جمال جرسه الصوتي ، وهذا ما ذهب إليه شيخه الدكتور أحمد الأنصاري رحمه الله تعالى .

عاشراً : الترجمة

حاول الدكتور شيبة أن يقارن بين استعمال أبي بكر لمصطلح الترجمة وبين استعمال غيره لمصطلحي عطف البيان والبدل ثم قال : « والذي يبدو لي أنه يطلق الترجمة على عطف البيان والبدل »[٣١] فكأنه غير متيقن من ذلك ، مع أنه نقل قول ابن عقيل من أن الكوفيين يطلقون الترجمة على البدل وعطف البيان[٣٢] ، ففي قول ابن عقيل –من وجهة نظري– ما يغني عن التردد السابق .

وبعد فإنني أؤكد أن المصطلحات التي ورد الاتفاق فيها بين بحثي وبحث الدكتور محمد شيبة هي من الضرورات اللازمة التي لا انفكاك للباحث عن موافقة غيره فيها لا سيما أنها مصطلحات تلزم المحافظة على وصفها ودلالة استعمالها .

---

٣٠ – ص٣٥ و٣٦

٣١ – ص١٤٩

٣٢ – ص١٥٢

الباب الأول : المصطلحات النحوية

الفصل الأول : المصطلحات المتعلقة بالأسماء والجملة

الفصل الثاني : المصطلحات المتعلقة بالأفعال والجملة

الفصل الثالث : مصطلحات المنصوبات

الفصل الرابع : مصطلحات التوابع

الفصل **الخامس** : مصطلحات الحروف وماشابهها

الفصل السادس : مصطلحات الأساليب النحوية

الفصل الأول

المصطلحات المتعلقة بالأسماء والجملة

النكـــرة

المبتدأ **والخبر** (الترافع)

الــتـــبــــرئـــــة

المقصـــور

الكنـــايـــة

ما يجـري وما لا

المبحث الأول : النكرة والمعرفة

النَّكِرة: ضد المعرفة . وقد نَكِرْتُ الشيء نُكْرَة ونُكُوراً إذا جهلته ، وأَنْكَرْتُهُ واسْتَنْكَرْتُهُ ، بمعنًى ؛ قال الأعشى:

وأَنْكَرَتْني وما كان الذي نَكِرَتْ من الحوادث إلا الشيبَ والصَلَعا[٣٣]

ويقال : نَكَّرَهُ فتَنَكَّرَ ، أي غيَّره فتغيَّر إلى مجهول[٣٤]. فالنكرة مصدر نَكرتُ الشيء ، ثم وُصِف به الاسم الذي لا يخص شيئا بعينه[٣٥].

والمعرفة لغة : مصدر كـ(العرفان) ولذلك تقول: رجل ذو معرفة ، ثم نقل فجعل وصفا للاسم الدال على الشيء المخصوص ، لأنه يعرف به وهو يدل عليه[٣٦]. والأصل في الأسماء التنكير ، والتعريف فرع عنه ، فالنكرة أصل ، والمعرفة فرع عنها[٣٧] .

أما المعنى الاصطلاحي فقد ذكر النحاة تعريفات عدة للنكرة والمعرفة ، يجمعون فيها على أن النكرة اسم لما كان شائعاً ، والمعرفة اسم لما كان خاصاً ، إلا أنهم عجزوا عن الوصول إلى تعريف دقيق يحيط بحقيقة كلٍّ منهما[٣٨] ، ومن هذه التعريفات :

أولاً : النكرة

– الاسم المنكر هو: الواقع على كل شيء من أمتِّه . لا يخص واحداً من الجنس دون سائره، وذلك نحو: رجل ، وفرس ، وحائط ، وأرض[٣٩].

٣٣ – البيت من البسيط ، ينظر : ديوان الأعشى ص١١٧ ، ولسان العرب (نكر) ، وهو بلانسبة في مقاييس اللغة ٤٧٦/٥ . وقد نسبه أبو عمرو بن العلاء إلى نفسه ، ينظر سير أعلام النبلاء ٢٩٦٧/٢

٣٤ – الصحاح ص١٠٦٨ ، مادة (نكر) وينظر : اللباب ٤٧١/١

٣٥ – اللباب ٤٧١/١

٣٦ – اللباب ٤٧١/١ ، وينظر : اللمحة البدرية ٢٣٧/١

٣٧ – الأشباه والنظائر ٧٨/٢ ، قال المبرد : « أصل الأسماء النكرة » المقتضب ٥١٨/٢

٣٨ – قال ابن مالك : « من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه ، لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً ، وعكسه ، وما هو في استعمالهم على وجهين » شرح التسهيل ١١٥/١

٣٩ – المقتضب ٥١٨/٢

– وقيل : كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة ، وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحدا بعينه إذا ذكر[٤٠] .

– وقيل : النكرة ما لم يخص الواحد من جنسه ؛ نحو : رجل ، وفرس ، ودار وما أشبه ذلك[٤١] .

– وقيل النكرة : اسم لما وضع شائعاً في أمته ، غير مقصود به قصد شيء بعينه ، كرجل ، وفرس .[٤٢]

ثانياً : المعرفة

– المعرفة : هي ما خَصَّ الواحد من جنسه.[٤٣]

– وقيل : ما خص الواحد بعينه ، إما شخصاً من جنس كـ (زيد وعمرو) ، وإما جنساً كـ(أسامة) للأسد ، و(ابن قِتْرَة) لضرب من الحيات[٤٤] .

– وقيل : ما وضع خاصاً لمعين ، كزيد ، وعمرو[٤٥] .

ويلاحظ أن التعريفات السابقة تتفاوت ، فقد يكون أحدها أكثر دقةً من الآخر ، إلا أنها تتفق في أن النكرة أشمل من المعرفة، فالنكرة تفيد العموم والمعرفة تفيد الخصوص . وبين النكرة والمعرفة تضاد ، فالنكرة لشياعها كالجمع ، والمعرفة لاختصاصها كالواحد ، فكما لا يمكن أن يكون الواحد جمعاً ، والجمع واحداً لا يمكن أن تكون المعرفة نكرة[٤٦] .

---

٤٠ – الأصول في النحو ١٤٨/١، قال ابن هشام : « لا يشترط في النكرة كثرة المعاني في الوجود ؛ بل العبرة : الصلاحية ،بدليل أن (شمساً) اسم للكوكب النهاري ، و(قمراً) اسم للكوكب الليلي المعروف نكرتان ، مع أنه لا ثاني لكل منهما في الوجود » اللمحة البدرية ٢٣٧/١ ، وهذا القول يدعم قول ابن مالك السابق . ينظر رقم٦

٤١ – أسرار العربية ٢٤١

٤٢ – اللمحة البدرية ٢٣٧/١

٤٣ – أسرار العربية ٢٤١

٤٤– اللباب ٤٧٢/١ قال ابن مالك : « نحو قولهم للأسد : أسامة ، فإنه يجري في اللفظ مجرى حمزة في منع الصرف ، والاستغناء عن الإضافة والألف واللام ، وفي وصفه بالمعرفة دون النكرة ، واستحسان مجيئه مبتدأ وصاحب حال ، وهو في الشياع كأسد » شرح التسهيل ١١٥/١ وفي هذا دليل على عدم دقة تعريف المعرفة .

٤٥ – اللمحة البدرية ٢٣٧/١

٤٦ – البسيط في شرح الجمل ٣٠٠/١

ومع أن ابن مالك[47] ذكر عجز النحاة عن الوصول إلى حدٍّ للنكرة والمعرفة لا يلحقه استدراك ، فإنه لم يذكر حداً لهما ، وإنما اكتفى بقوله : « والنكرة ما سوى المعرفة»[48] ثم قال في شرح ذلك : « فإذا ثبت كون الاسم المعرفة بهذه المثابة ، فأحسن ما يُبيَّن به ذكر أقسامه مستقصاة ، ثم يقال وما سوى ذلك فهو نكرة »[49] .

أما عن استعمال أبي بكر لهذين المصطلحين فكان في نطاق المتعارف عليه عند النحاة ، ففي قوله عن حذف الياء من (الداعِ) ، و(الجوار) ، و(المهتدِ): «الأصل فيه (يوم يدعُ الداعي ، وله الجواري ، فهو المهتدي) فاستثقلوا الضمة في الياء فحذفوها فبقيت ساكنة و لم يلقها ساكن يوجب لها السقوط ، والموضع الذي حذفت منه الياء بُنِيت فيه المعرفة على النكرة واكتفي بالكسرة من الياء فسقطت الياء »[50] ، نجده يستعمل النكرة بمعنى العموم ، والمعرفة بمعنى الخصوص . ومن أمثلة ذلك عند الفراء[51] قوله : «وإذا أوقعت الأمر على نكرةٍ بعدها فعل في أوله الياء والتاء والنون والألف كان فيه وجهان : الجزم على الجزاء والشرط ، والرفع على أنه صلة للنكرة بمترلة الذي ، كقول القائل : أعرني دابة أركبْها ، وإن شئتَ : أركبُها »[52] فدابة نكرة لما فيها من معنى العموم والشياع ، ومثله قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِي﴾[53] : «وقد يجوز في ﴿هَٰرُونَ﴾ الرفع عل الائتناف لأنه معرفةٌ مفسرٌ لنكرة »[54] .

---

٤٧ – جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجيَّاني الأندلسي ، برع في علوم شتى، توفي سنة ٦٧٢ .
٤٨ – شرح التسهيل ١١٥/١
٤٩ – شرح التسهيل ١١٦/١
٥٠ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٤٣/١ ، وينظر : ١/ ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٤٤٥ و ٤٦٨
٥١ – أبو زكريا يحيى بن زياد ، ت٢٠٧ .
٥٢ – معاني القرآن ١٣٧/٢
٥٣ – طه : ٢٩ ، ٣٠
٥٤ – معاني القرآن ١٥٢/٢

وقد يسمي الكوفيون النكرة بالمجهول ، قال أبو بكر[55] عند شرح بيت امرئ القيس:

إذا قامتا تضوّع المسك منهما نسيم الصَّبا جاءت بريّا القرنفل [56]

: « وإنما جاز للصَّبا أن توصل لأن هبوبها يختلف فيصير بمنزلة المجهول ، فيوصل كما يوصل الذي»[57] وقال الفراء عن كلمة (سبأ) في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾ ﴾[58] : « زعم الرؤاسي[59] أنه سأل أبا عمروٍ عنه فقال : لست أدري ما هو . وهو ذهبَ مذهباً إذ لم يدرِ ما هو : لأن العرب إذا سمت بالاسم المجهول تركوا إجراءه »[60] ومثال ذلك عند ثعلب[61] قوله: «

يا دار ميــة بالعليــاء فالسنــد[62]

---

٥٥ – محمد بن القاسم بن بشار الأنباري ، ت٣٢٨ .

٥٦ – البيت من الطويل ، ينظر : ديوان امرئ القيس ص١١٥ ، ومعنى تضوع : أخذ كذا وكذا . وهو تفعّل ، تضوّع من ضاع يضوْع . يقال للفرخ إذا تسمّع صوت أمه فتحرك : ضاعه صوتُ أمّه يضوعُه ضَوعاً ، ونسيم الصبا : تنسمها ، وهو هبوبها بضعف . ينظر : شرح القصائد السبع الطوال ص٢٩

٥٧ – شرح القصائد السبع ص٣٠

٥٨ – النمل : ٢٢

٥٩ – هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة ، أستاذ أهل الكوفة في النحو ، أخذ عن عيسى بن عمر ، وله من الكتب : الفيصل ، والتصغير ، والوقف والابتداء الكبير، والوقف والابتداء الصغير ، وله كتاب في الجمع والإفراد . ينظر : طبقات النحويين واللغويين ص١٢٥ ، وبغية الوعاة ٨٢/١ .

٦٠ – معاني القرآن ٢٥٠/٢ ، وقراءة الجمهور (من سبأٍ) مصروفاً على إرادة الحي . وقرأ ابن كثير في رواية البزي ، وأبو عمرو ، وابن محيصن ، واليزيدي ، وجبلة عن المفضل عن عاصم (من سبأَ) بفتح الهمزة غير مصروف ، اسم قبيلة أو امرأة . (ينظر : معجم القراءات للخطيب ٥٠٢/٦)

٦١ – أبو العباس أحمد بن يحيى ، ت: ٢٩١ .

٦٢ – الشاهد من البسيط ، وهو من قصيدةً للنّابغة الذُّبيانيّ مدح بها النعمان بن المنذر، واعتذر إليه مما بلغه عنه ؛ وهي من الاعتذاريّات، وقد ألحقوها لجودتها بالمعلقات السبع . وهو من شواهد سيبويه ٣٢١/٢ ، وينظر : ديوان النابغة ص٢ ، خزانة الأدب ١٢٥/٤ ، ٤٥٠/٨ . وأوّل القصيدة :

يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد

قال : العلياء من صلة (دار) لأنها مجهولة ، من أجل أن لها دوراً كثيرة . وإن كانت واحدة فخطأ»[٦٣].

ومما يؤكد تسمية النكرة بالمجهول ما ذكره مرتضى الزبيدي[٦٤] من أن المَنْكور بمعنى : المَجهول[٦٥]. وذكر الرضي في معرض حديثه عن الجملة هل هي نكرة أو معرفة ؟ شيئاً من ذلك حين قال : « ولو سلمنا أيضاً ، أن كون الشيء مجهولاً ، وكونه نكرة بمعنى واحد ، قلنا: إن ذلك المجهول المنكر ، ليس نفس الخبر ، والصفة ، حتى يجب كونهما نكرتين »[٦٦]، وقال أبو حيان[٦٧] في تفسير قوله تعالى :﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[٦٨] : «وجاء ﴿حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ ، نكرة لأنه الأصل في الخبر ، ولأنه كان المجهولَ»[٦٩] .

---

٦٣ – مجالس ثعلب ٤٣٥/٢

٦٤ – محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزَّبيدي، أبو الفيض، الملقب بمرتضى: علامة باللغة والحديث والرجال والأنساب، من كبار المصنفين . أصله من واسط في العراق ، ولد سنة ١١٤٥ ، ومات سنة ١٢٠٥. ينظر : الأعلام للزركلي ٧٠/٧

٦٥ – تاج العروس ، مادة : (نكر)

٦٦ – شرح الرضي على الكافية ٢٩٩/٢

٦٧ – محمد بن يوسف الأندلسي ، ت٧٤٥ .

٦٨ – البقرة : ٢٢٣

٦٩ – تفسير البحر المحيط ١٨١/٢ ، وينظر : ٢٩٤/٢

المبحث الثاني : المبتدأ والخبر (الترافع)

المبتدأ في اللغة من البَدْءِ ، والبدءُ : فِعْلُ الشيءِ أوَّل . والبدِيئة والبداءة والبداهة أوّلُ ما يفجؤك . وأبدأت بالأمرِ بَدْءاً : ابتدأتُ به . وبَدأْتُ الشيءَ : فَعَلْتُهُ ابْتِداءً[٧٠].

وفي اصطلاح النحاة: هو الاسم المجرد من عامل لفظي غير المزيد ونحوه مخبراً عنه، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصل كافٍ[٧١].

وهذا التعبير اصطلاح بصري ، فالعامل هنا عامل معنوي وهو الابتداء ، أما العامل في المبتدأ عند الكوفيين فلفظي وهو الخبر ، وقد علق السيوطي[٧٢] بعد أن أورد هذا التعريف بأنه غير مرضيٍّ عنده لميله إلى رأي الكوفيين في أن العامل لفظي من جهة ، وأن هذا التعريف شامل للفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم من جهة أخرى[٧٣]. ومع عدم ارتضاء السيوطي لهذا التعريف إلا أنه لم يذكر تعريفاً يحدُّ به المبتدأ ، ويرتضيه .

والمبتدأ بهذا المسمى لم يرد عند أبي بكر إلا على سبيل الحكاية كما في قوله : «قال الأخفش[٧٤]: (ذلك) مبتدأ و (الكتاب) نعته »[٧٥]، لكنه استعمل مصطلح الابتداء ، نحو قوله : «﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾[٧٦] ابتداء ، و(الغشاوة) مرفوعة بـ﴿ على﴾ »[٧٧]، واستعمله الفراء ، نحو قوله عن (النار) في قول الله تبارك وتعالى : ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٧٨]:

٧٠- لسان العرب ٣١/٢ مادة : بدأ

٧١- الهمع ٣٠٨/١

٧٢ - جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، ت: ٩١١ .

٧٣- ينظر: الهمع ٣٠٩/١ ، وعدم ارتضاء السيوطي لهذا التعريف في غير محله لأنه لا يمكن أن يدعي أن هذا التعريف يشمل المضارع ، فالمضارع لا يُخبَر عنه .

٧٤ - سعيد بن مسعدة ، الأخفش الأوسط ، ت٢١٥ .

٧٥- إيضاح الوقف والابتداء ٤٨٥/١

٧٦- البقرة : ٧

٧٧- إيضاح الوقف والابتداء ٤٩٥/١

٧٨ - الحج : ٧٢

« فيها ثلاثة أوجه ؛ أجودها الرفع ، ....والرفع على الابتداء »[79]. وهو استعمال قليل ، فلم يكتب للمبتدأ والابتداء القبول والشيوع عند الكوفيين إذا ما قارنّاهما بمصطلحي المُرافِع والترافع ، فالمرافع والترافع هما اللذان درجا بينهم ، وشرْحُ الترافع أن يقولوا: المبتدأ رَفَعَ الخبر والخبرُ رفع المبتدأ ، أو المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر بالمبتدأ ، أو نحو ذلك ، نحو قول أبي بكر : «﴿وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌ ﴾[80] فرفَعَ ﴿النجوم﴾ بـ ﴿مُسَخَّرَٰتٌ ﴾و ﴿مُسَخَّرَٰتٌ ﴾ بـ﴿النجوم﴾ »[81]، وقوله : «الظلمُ يرتفع بأشد»[82]، وقوله : «أنا رفْعٌ بالرجل»[83]، وقوله : «أنا مرفوع بالأهل »[84]، وقوله: « وعرضي مرتفع بوافر »[85].

ونحو قول الفراء : « ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾﴾[86] ﴿ما﴾ الثانية رفعٌ ، فرفعتها بيوم »[87].

أما المُرافِع فيطلقونه على المبتدأ والخبر ، وذلك أن الكوفيين يرفعون المبتدأ بالخبر والخبرَ بالمبتدأ ، فكلٌّ منهما مرافع للآخر ، قال الفراء عن الهجاء في أوائل بعض سور

---

٧٩ – معاني القرآن ١٤٨/١

٨٠- النحل : ١٢

٨١ – إيضاح الوقف والابتداء ١٢٥/١

٨٢- شرح القصائد السبع الطوال ص٢٠٩ ، وهو من قول طرفة:

وظلم ذوي القربى أشد مضاضةً على المرء من وقع الحسام المهند

٨٣- المرجع السابق ص٢١٢ ، وهو من بيت طرفة أيضاً :

أنا الرجل الجعد الذي تعرفونه خشاشٌ كرأس الحية المتوقدِ

٨٤ – المرجع السابق ص٢٢٤ ،وهو من قول طرفة :

فإن متُّ فانعِيني بما أنا أهله وشقي عليَّ الجيب يابنة معبدِ

٨٥ – المرجع السابق ص ٣٣٩ ، وهو من قول عنترة :

فإذا شربت فإنني مُستهلِكٌ مالي وعرضي وافرٌ لم يُكْلَمِ

وينظر ص: ٩، ٦٣،٨٦، ١٨٩، ٢٦٧، ٣٦١ ، ٣٩٧

٨٦- الانفطار : ١٧

٨٧- معاني القرآن ٤٣/١

القرآن : «أفرأيت ما جاء منها ليس بعده ما يرافعه ؛ مثل قوله : «حم»، «عسق»، و«يس»، و«ق»، و«ص»، مما يقل أو يكثر ، ما موضعه إذ لم يكن بعده مرافع ؟ قلت قبله ضمير ، بمترلة قول الله تبارك وتعالى: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾[88] المعنى والله أعلم: هذه براءة من الله »[89].

وقال ثعلب : « قوله عز وجل: ﴿ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾[90] قال: فيومئذ[91]مرافع فذلك »[92].

أمّا الخَبَرُ بالتحريك : واحد الأَخبْار . والخَبَرُ : ما أَتاك من نَبإٍ عمن تَسْتَخْبِرُ . وقيل : الخَبَرُ النَّبَأُ، والجمع أَخْبَارٌ ، وأَخابِير جمع الجمع[93] .

والخبر اصطلاحاً هو : الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ، ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً[94].

وقد استعمل البصريون الخبر للدلالة على الجزء المتمم للفائدة بعد المبتدأ ، نحو : زيدٌ قائم ، فقائمٌ هو الجزء المتمم للفائدة في هذه الجملة الاسمية ، واستعمله الكوفيون بالدلالة نفسها ، قال أبو بكر : «والوجه الثاني أن ترفع (هدى) بـ (ذلك) ، فعلى هذا المذهب لا يحسن الوقف على «الريب »ولا على (فيه) لأنهما خبران لما قبلهما ، والخبر مضطر إلى الذي خبّر به عنه »[95] ، واستعمله الفراء بالمعنى

٨٨- التوبة : ١

٨٩- معاني القرآن ٢٦٢/١

٩٠ – المدّثر : ٩

٩١ – جاء عند النحاس أن (يومئذٍ) يكون بدلاً ، وجوَّز نصبه بتقدير أعني (إعراب القرآن ٦٦/٥) ، وكذلك في مشكل إعراب القرآن للقيسي ٣٠٩/٢ ، وقال العكبري في التبيان ص٣٨٠ : فأما يومئذٍ فظرف لذلك . وقيل: هو في موضع رفع بدل من ذلك . أو مبتدأ ويوم عسير خبره ،والجملة خبر ذلك .

٩٢- مجالس ثعلب ٢٠/١

٩٣- لسان العرب ، مادة : خبر

٩٤- شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٧/١

٩٥ – إيضاح الوقف والابتداء ٤٨٧/١

نفسه[٩٦]، إلا أنهم لم يكتفوا بهذه التسمية ، بل أطلقوا عليه اصطلاح المُرافِع أيضاً[٩٧].

العامل في المبتدأ والخبر :

تُعدُّ قضية العامل محوراً من محاور الجدل والخلاف بين البصـــريين والكـــوفيين ، وليس هذا بالأمر الغريب إذا علمنا أن منهج كل فريق مغايرٌ للآخر ، فالمدرسة البصرية استمدت منهجها من منهج المتكلمين ، أما أهل الكوفة فقد اعتمدوا الرواية منهجاً لهم . وقضية العامل ضربت مثلاً لهذا التغاير بين المنهجين في التفاصيل ، فالعامل إما لفظي وإما معنوي ، ويكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، ومن أوجه الخلاف في هذا الجانب مسألة العامل في المبتدأ والخبر . فالعامل في المبتدأ والخبر لم يكن موطن خلاف بين المدرستين فحسب ، بل وُجِد الخلاف بين أصحاب المدرسة الواحدة أنفسهم ، وفيما يلي إشارة مختصـــرة إلى أقوال البصريين والكوفيين في رافع المبتدأ والخبر :

أولاً : رافع المبتدأ

١- ذهب سيبويه[٩٨] والجمهور إلى أن العامل في المبتدأ معنوي ، وهو الابتداء[٩٩].

٢- ذهب المبرد[١٠٠] إلى أن العامل فيه هو تعريته من العوامل اللفظية[١٠١].

---

٩٦ - معاني القرآن ١٨/١

٩٧ - سبقت الإشارة إليه .

٩٨ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت١٨٠ .

٩٩ - ينظر الكتاب ١٢٧/٢ ، ١٢٩ ، والأصول في النحو ٦٠/١ ، والتبيين ٢٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعـــيش ٢٢٣، والمساعد ٢٠٥/١ ، والهمع ٣١١/١ قال ابن مالك عن قول سيبويه : ((وقوله هو الصـــحيح)) شـــرح التسهيل ٢٧٠/١ ، ويبدو لي أن للابتداء عند النحاة أكثر من دلالة ، فقد ذكر المبرد أن الابتداء هو التعـــري مـــن العوامل اللفظية وهذا المذهب هو الصحيح في نظر ابن عصفور حيث قال: ((ومنهم من ذهب إلى أنـــه ارتفـــع لتعريه من العوامل اللفظية وهو الصحيح عندي ، لأن التعري ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المعـــرى قـــد رُكِّب من وجه ما)) شرح الجمل ١٧٥/١ ، وأخذ به ابن عقيل في شرحه للألفية١٧٤/١ إلا أنه وصفه بأنه عامل معنوي ، مع العلم أن ابن عصفور ردَّ العوامل المعنوية و لم يثبتها ، وقد جعل العكبري الابتداء والتعري عـــاملين كلاً على حدة (التبيين٢٢٤) وفي هذا دليل على أن للابتداء أكثر من دلالة .

١٠٠ - أبو العباس محمد بن يزيد ، ت: ٢٨٥

١٠١ - ينظر المقتضب ٤٠٤/٢ ، والتبيين ٢٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٣ ، والمساعد ٢٠٦/١ ، قـــال أبو البركات : ((إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأن العوامل في

٣- قيل : يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار[١٠٢] .

٤- قال آخرون : العامل فيه هو إسناد الخبر إليه[١٠٣] .

٥- قال الكوفيون : يرتفع المبتدأ بالخبر ، والخبر بالمبتدأ ، فهما يترافعان[١٠٤] .

٦- للكوفيين قول آخر هو أن المبتدأ يرتفع بما يعود عليه من الخبر[١٠٥]، وقال به الفراء[١٠٦] .

ثانياً : رافع الخبر

١-ذهب سيبويه إلى أن الخبر يرتفع بالمبتدأ[١٠٧] .

٢-ذهب المبرد إلى أن الخبرَ يرتفع بالابتداء والمبتدأ[١٠٨] .

٣-ذهب الأخفش وابن السراج[١٠٩] والرماني[١١٠] إلى أن رافع الخبر هو الابتداء[١١١] .

هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية)) الإنصاف ٤٦/١ . وقال ابن عصفور : ((ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع لتعريه من العوامل اللفظية . وهو الصحيح عندي ، لأن التعري ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المُعرَّى قد ركب من وجه ما ،....)) شرح الجمل ١٧٥/١

١٠٢ – التبيين ٢٢٥ ، قال ابن عصفور : ((منهم من ذهب إلى أن الرافع له شبهه بالفاعل في أنه مخبر عنه كالفاعل ولا يستغني عن الخبر كما لايستغني الفاعل عن خبره وهو الفعل ، وهذا باطل لأن الشبه معنى من المعاني ، والمعاني لم يثبت لها العمل)) شرح الجمل ١٧٥/١

١٠٣ – التبيين ٢٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٣ ، قال الزمخشري : «وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما» شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٣

١٠٤ – التبيين ٢٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٢ ، الخصائص ١٦٦/١

١٠٥ – التبيين ٢٢٥ ، الخصائص ١٦٦/١

١٠٦ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩/١

١٠٧ – ينظر : الكتاب ١٢٧/٢ ، وشرح التسهيل ٢٦٩/١

١٠٨ – المقتضب ٤٠٤/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧١/١

١٠٩ – أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، ت: ٣١٦ .

١١٠ – أظنه علي بن عيسى بن علي عبدالله أبو الحسن النحوي ، كان من أهل المعرفة ، مفتناً في علوم كثيرة من الفقه والقرآن والنحو واللغة والكلام على مذهب المعتزلة ، حدّث عن ابن دريد وابن السراج . كان مولده في سنة ٢٩٦ ، ومات رحمه الله تعالى سنة ٣٨٤. ينظر : إنباه الرواة٢/٢٩٤

١١١ – الهمع ٣١١/١ ، الأصول في النحو ٦٠/١

٤-ذهب الزمخشري[١١٢] إلى أن رافع الخبر هو تجرده من العوامل اللفظية لإسناده إلى المبتدأ[١١٣].

٥-ذهب الكوفيون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ[١١٤] .

قال ابن عقيل[١١٥] : «وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه ، وهذا الخلاف مما لا طائل تحته»[١١٦].

ويرى الكوفيون أن تلازم المبتدأ والخبر، واقتضاء أحدهما للآخر يُوجب رفعَ كل واحد منهما بالآخر، وحجتهم في عدم امتناع كون أحدهما عاملاً ومعمولاً في آنٍ واحد أن لذلك شواهد في كتاب الله ، ففي قوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١١٠﴾ ﴾[١١٧] فأداة الشرط (أي) جزمت الفعل (تدعوا) ، والفعل نصبها ، وقد بسط أبو البركات[١١٨] القول في ذلك[١١٩].

ومع هذه الخلافات والتباين الواضح فجميع النحاة متفقون على أن كلاً من المبتدأ والخبر مرفوع ، فلا جدوى من هذه الخلافات ، ولا طائل من ورائها كما قال ابن عقيل[١٢٠]، ولا أرى لها أثراً يخدم واقع النحو العربي ، إلا أن المتأمل فيها يكاد يقف حيران في الترجيح بينها من جانب ، وفي سعة أفق المتقدمين من جانب آخر .

---

١١٢ – أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي ، ت٥٣٨ .

١١٣ – شرح المفصل ٢٢٢/١ ، قال الزمخشري : «وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما » قال ابن يعيش معلقاً على ذلك : «إشارة إلى أن العامل في المبتدأ والخبر تجريدُهما من العوامل اللفظية » ثم عاد في موضع آخر وقال : «وأما العامل في الخبر فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده » فالابتداء هو التجرد من العوامل اللفظية .

١١٤ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤/١ مسألة ٥

١١٥ – عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد بن محمد بن عقيل العقيلي الهمداني المصري ، توفي سنة ٧٦٩ .

١١٦ – شرح ابن عقيل ١٧٤/١

١١٧ – الإسراء : ١١٠

١١٨ – كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، ت: ٥٧٧ .

١١٩ – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥/١ مسألة ٥

١٢٠ – شرح ابن عقيل ١٧٤/١

المبحث الثالث : التبرئــة

التبرئة لغة : مصدر من برّأ وأبرأ ، يقال : أبرأتُه مما لي عليه وبرّأته تبرئةً . ويقال : برِئْتُ منك ومن الديون والعيوب براءة . وبرئت من المرض بُرءًا ، وبَرَأْتَ من المرض بَرءًا، وأصبح فلان بارئاً من مرضه ، وأبرأه الله من المرض . وَبَرَأَ الله الخلق بَرْءًا فهو البارئ[١٢١] .

واصطلاحاً: هي (لا) النافية العاملة في النكرات عمل (إنَّ) ، لعلة عارضة[١٢٢] .

وسميت (لا) : التبرئة دون غيرها من أحرف النفي ، وحق (لا) التبرئة أن تصدق على لا النافية كائنة ما كانت لأن من برأته فقد نفيت عنه شيئاً ، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل (إنّ) فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص[١٢٣] .

لم يكن مصطلح التبرئة معروفاً عند قدماء البصريين ؛ كالخليل وسيبويه والأخفش والمبرد وابن السراج ، وإنما اقتصروا على قولهم (لا النافية) ، فقد بوّب سيبويه باباً سماه (باب النفي بلا) يقول في أوله : « و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لما بعدها »[١٢٤] .

---

١٢١ – الصحاح ، ولسان العرب ، مادة : برأ

١٢٢ – العلة هي مضارعتها لـ(إنّ) ، قال الصيمري عن (لا): « أشبهت أصلين وأخذت من كل واحد منهما شيئاً:

أحدهما : (إنّ) لأنها نقيضتها في قولك : إنَّ مالاً ، أي : إن لنا مالاً ، فتقول : لا مالَ لكم فيجري النفي على حدِّ الإيجاب ، كما أنك إذا قلت : قام زيد ، ثم نفيت قلت : ما قام زيد فهذه طريقة النفي .

والأصل الثاني : (مِنْ) : لأنها لاستغراق الجنس في قولك : هل من رجل في الدار ، كما أن (لا) لاستغراق الجنس ، والجار والمجرور بمنزلة شيء واحد ، لشبهها بـ(مِن) ، وجعل عملها النصب ؛ لشبهها بـ(إنّ) من الوجه الذي ذكرنا .

١٢٣– التصريح بمضمون التوضيح ٢٣٥/١

١٢٤– الكتاب ٢٧٤/٢

وسماه المبرد: «باب (لا التي للنفي) »[١٢٥]، وأطلق عليه ابن السراج : «باب النفي بلا»[١٢٦].

أما الكوفيون فقد أطلقوا على (لا) النافية للجنس مصطلح التبرئة منذ زمن مبكر ، فقد ورد ذلك في كلام الكسائي[١٢٧] والفراء وثعلب ، واستعمله أبو بكر كذلك ، نحو قوله :« وأما (لا) إذا كانت تبرئة فقوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[١٢٨]، الوقف على (لا) قبيح لأنها مع المنصوب بمنزلة شيء واحد، ولا يتم الوقف على (ريب) لأن (فيه) خبر التبرئة »[١٢٩].

وقوله : « ﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾[١٣٠] الوقف على (لا) قبيح لأنها مع المنصوب بمنزلة شيء واحد والوقف على (شية) قبيح لأن فيها خبر التبرئة »[١٣١].

وذهب أحد الباحثين[١٣٢] إلى أن مصطلح التبرئة من صنعة الفراء ، بحجة أنه يُكثر استعمال المصطلح . والذي أراه أنّ كثرة الاستعمال لا تعد دليلاً يُقطع به ، علاوة على ذلك فالمصطلح مستعمل عند الكسائي في نحو قوله : « سبيل النكرة أن يتقدمها أخبارها فتقول : قام رجلٌ، فلما تأخر الخبر في التبرئة نصبوا و لم ينونوا لأنه نصب ناقص »[١٣٣].

١٢٥- المقتضب ٥٧١/٤

١٢٦- الأصول في النحو ٣٧٩/١

١٢٧ – علي بن حمزة ، ت١٨٩ .

١٢٨- البقرة : ١، ٢

١٢٩- إيضاح الوقف والابتداء ١٤١/١

١٣٠- البقرة : ٧١

١٣١- إيضاح الوقف والابتداء ١٤١/١

١٣٢ – الدكتور عوض القوزي ، المصطلح النحوي ص١٧٢

١٣٣- إعراب القرآن للنحاس ١٢٨/١ ، وينظر : الأصول لابن السراج ٣٨١/١ ، حيث أشار إلى استعمال التبرئة عند الكسائي وعند الفراء ، و لم يشر إلى هذا المصطلح في غير ذلك الموضع ، ولو أنّ الكسائي استعمل مصطلحاً آخر غير التبرئة في الباب نفسه لأشار إليه ابن السراج وكذلك النحاس .

ومثال استعمال الفراء له قوله في معنى قول الله تعـالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾[134]: « القراء على نصب ذلك كله بالتبرئة إلا مجاهداً فإنه رفع الرفث والفسوق ونصب الجدال . وكل ذلك جائز »[135]. واستعمله ثعلب كذلك[136].

وقد يطلق الكوفيون مصطلح التبرئة على (لا النافية) وإن لم تعمل عمل إنّ ، ذكر أبو العباس ثعلب عن (لا) في قول الشاعر:

فكيف بليلةٍ لا نوم فيها ولا قمرٍ لساريها منيرِ[137]

أنّ (لا) في : لا قمرٍ ، تبرئة بمعنى غير[138].

وقال أيضاً: « بعث إليّ عبيدالله ابن أخت أبي الوزير رقعة فيها خط المبرد: « ضربتُه بلا سَيْفٍ » قال : أيجوز هذا؟ فوجهت إليه لا والله ما سمعت بهذا ، هذا خطأ البتة لأن لا التبرئة لا يقع عليها خافض ولا غيره ، لأنها أداة وما تقع أداة على أداة »[139].

أما المتأخرون فاصطلحوا على تسمية التبرئة باسم (لا النافية للجنس) ، ولعل بداية هذا الاصطلاح مرتبطة ببعض الإشارات في كلام المتقدمين ، كقول المبرد : « إذا قلت لا رجل في الدار لم تقصد إلى رجل بعينه ، وإنما نفيت عن (الدار) صغير هذا الجنس وكبيره»[140]. وأظن أن مصطلح (لا النافية للجنس) لم يظهر إلا في القرن الخامس ، فالزجاجي[141] مثلاً والصيمري[142] وهما من علماء القرن الرابع لم يستعملا هذا المصطلح ،

١٣٤- البقرة : ١٩٧

١٣٥- معاني القرآن ٩٤/١

١٣٦- مجالس ثعلب ١٣١/١

١٣٧ – البيت من الوافر ، وهو لمهلهل ، ولم أجده في ديوانه ، ينظر : فهارس مجالس ثعلب

١٣٨- مجالس ثعلب ١٣١/١

١٣٩- الأشباه والنظائر ٥٢٠/٣ ، وينظر: معجم الأدباء ١١٤/٥

١٤٠- المقتضب ٥٧١/٤

١٤١ – أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق ، ت٣٣٩ .

١٤٢ – أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، له التبصرة في النحو ، أكثر أبو حيان من النقل عنه . وكانت وفاته في أواخر القرن الرابع، أو أوائل القرن الخامس . ينظر : بغية الوعاة ٤٩/٢ ، مقدمة كتاب التبصرة

وإنما استعملا مصطلح المتقدمين ، فقالا : « باب النفي بلا »[١٤٣]، وقبلهما ابن السراج المتوفى في بداية القرن الرابع[١٤٤] ، وهذا يدل على أن مصطلح (لا النافية للجنس) لم يكن معروفاً .

ثم أصبح بعد ذلك مصطلحاً متداولاً في كتب المتأخرين كابن مالك ، وابن يعيش[١٤٥] ، وابن عصفور[١٤٦] ، وابن هشام[١٤٧] ، وابن عقيل[١٤٨]، والنيلي[١٤٩]، والمرادي[١٥٠]، وغيرهم .

فالتبرئة إذاً مصطلح كوفي يقابله عند البصريين المتقدمين (النفي بلا) أو (لا التي تعمل عمل إنّ) وعند المتأخرين (لا النافية للجنس)[١٥١].

وقد لقي مصطلح (التبرئة) قبولاً عند غير الكوفيين ، كما هو عند القيسي[١٥٢]، وابن الشجري[١٥٣]، والقرطبي[١٥٤]، وابن هشام[١٥٥] .

والتذكرة ١٠/١

١٤٣- ينظر : الجمل ص٢٣٧ ، التبصرة والتذكرة ٣٨٦/١

١٤٤- ينظر : الأصول ٣٧٩/١

١٤٥-موفق الدين ، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي ، ت : ٦٤٣ ، شرح المفصل ٩١/٢

١٤٦ - علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي ، ت: ٦٦٩ .

١٤٧-أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، ت:٧٦١ ، اللمحة البدرية ٦١/٢

١٤٨-شرح ابن عقيل ٣٣٥/١

١٤٩-الصفوة الصفية ٨٦/٢، والنيلي هو تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن عبد الله إبراهيم بن ثابت الطائي البغدادي . ينظر: بغية الوعاة ٤١٠/١

١٥٠- توضيح المقاصد ٥٤٤/١ ، والمرادي هو : الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المعروف بابن أم قاسم ، له شرح التسهيل وشرح المفصل وشرح الألفية وغيره توفي سنة ٧٤٩ . ينظر : بغية الوعاة ٥١٧/١

١٥١ - ذهب الدكتور محمد شيبة إلى أن مصطلح التبرئة أدق من مصطلح النفي بـ(لا) لأن الأخير عام لا يُدرى معه هل المراد نفي الاسم أو الخبر . ينظر : النحو الكوفي في شرح القصائد السبع الجاهليات ص٩٨

١٥٢-أبو محمد مكي بن أبي طالب ، ٤٣٧ . مشكل إعراب القرآن ١١٣/١

١٥٣-هبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي ، ت ٥٤٢ . آمالي الشجري ٥٢٧/٢

١٥٤-أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري ، ت ٦٧١ . الجامع لأحكام القرآن ٣٢٩/١ مراجعة: طبعة درا الكاتب العربي ط(٩٩٧/٣)

١٥٥- مغني اللبيب ٢٥٤/١

المبحث الرابع : المقصور والممدود

المقصور مأخوذ من القصر ، والقصر لغة : الحبس والمنع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾[156] أي محبوسات ممنوعات عن التبذل.

والمقصور اصطلاحاً: هو كل اسم معرب في آخره ألف نحو: عصا ، ومُعطًى ، وحبلى ، وما أشبه ذلك[157]. وقيل المقصور من الأسماء : المحبوس والممنوع من الهمزة[158].

وجمهور النحاة يعللون تسمية المقصور بذلك لأنه قُصِر عن الهمزة أي حُبِس ، فليس بعد الألف همزة فتمد ، أي أنه لا يمد إلا بمقدار ما في ألفه من اللين ، لأنها قد تحذف لوجود التنوين أو الساكن بعدها فيقصر الاسم[159].

وقد يُسمَّى المقصور منقوصاً أيضاً ، وهي تسمية سيبويه[160] ، قال سيبويه : «فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح ، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو ، ولا يدخلها نصبٌ ولا رفع ولا جر . وأشياء يعلم أنها منقوصة لأن نظائرها من غير المعتل إنما تقع أواخرهن بعد حرف مفتوح ، وذلك نحو : مُعْطىً ومُشْترىً وأشباه ذلك لأن معطىً مُفْعَلٌ ، وهو مثل مُخْرَجٍ ، فالياء بمنزلة الجيم والراء بمنزلة الطاء ، فنظائر ذا تدلك على أنه منقوص. وكذلك مشترىً ، إنما هو مُفْتَعلٌ ، وهو مثل مُعْتَرَكٍ ، فالراء بمنزلة الراء ، والياء بمنزلة الكاف »[161]. وعلل الأعلمُ هذه التسمية بقوله : « فأما قصره فهو حبسه عن الهمزة بعده ، وأما نقصانه فنقصان

---

١٥٦ – الرحمن : ٧٢

١٥٧ – التبصرة والتذكرة ٦٠٨/٢ ، شرح الرضي٣٥٣/٣

١٥٨ – التبصرة والتذكرة ٦٠٨/٢

١٥٩ – التبصرة والتذكرة ٦٠٨/٢ ، شرح جمل الزجاجي ٢٢٢/٢ ،الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٦٢١/١ ، شرح الرضي٣٥٣/٣ ، الهمع ٣/ ٣٠٦ ، قال السيوطي : «وقيل : سمي المقصور ، لأنه حبس عن الإعراب ، والقصر : الحبس وليس بجيد ، لأنه ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود » الهمع ٣/ ٣٠٦

١٦٠ – كتاب سيبويه ٣٨٦/٣

١٦١ – كتاب سيبويه ٥٣٦/٣

الهمزة منه»[١٦٢]. واستعمل الفراء مصطلح المنقوص ويريد به : المقصور ، وذلك في كتابه (المنقوص والممدود)[١٦٣] ، كما استعمل مصطلح المقصور[١٦٤]. ونقل عنه ثعلب قوله : «المقصور ما لم يمد ، ياء وواو قبلها فتحة، مثل قفا ومرعى. والممدود، مثل عطاء وكساء»[١٦٥].

ومحققو النحاة لا يسمون شيئاً من الأفعال والحروف مقصوراً ، لأن المقصور هو الذي يوجد من جنسه ممدود ، وذلك فيهما مفقود[١٦٦] .

والمد لغة : الجذب والمطل . مده يمده مدّاً ومدَّ به فامتد ومَددَه فَتَمَدَّد ، وتَمَدَّدناه بيننا : مَدَدْناه . وفلان يُماد فلاناً أَي يماطِله ويُجاذِبه[١٦٧] .

والممدود اصطلاحاً : كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف زائدة ، نحو : كساء ورداء ونحوهما[١٦٨]. قال سيبويه: « وأما الممدود فكل شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد ألف. فأشياء يعلم أنها ممدودة ، وذلك نحو الاستسقاء لأن استسقيت استفعلت مثل استخرجت، فإذا أردت المصدر علمت أنه لا بد من أن تقع ياؤه بعد ألف كما أنه لا بد للجيم من أن تجيء في المصدر بعد ألف ، فأنت تستدل على الممدود كما يستدل على المنقوص بنظيره من غير المعتل ، حيث علمت أنه لا بد لآخره من أن يقع بعد مفتوح،كما أنه لا بد لآخر نظيره من أن يقع بعد مفتوح »[١٦٩].

---

١٦٢ – النكت ٩٧٠/٢

١٦٣ – ينظر : ص١١

١٦٤ – ص : ٢٣ ، ٢٧ ، ٢٨

١٦٥ – مجالس ثعلب ٢١٧/٢

١٦٦ – ارتشاف الضرب ٥١٦/٢ ، قال السيوطي في باب المقصور: « ولا يوصف بذلك غير الأسماء كيخشى ، ورمى ، وأبى ، ولا المبنيات كمتى ، وهذا ، وإذا ، وما يقع في عبارة بعضهم من إطلاق ذلك عليه تسامح »

١٦٧ – لسان العرب ٣٧/١٤

١٦٨ – شرح المفصل لابن يعيش ٢٠١/٣ ، التذييل والتكميل ١٤/٢

١٦٩ – الكتاب ٥٣٩/٣

وسمي الممدود ممدوداً لأن الألف قبل الهمزة تمد لأجل الهمزة ولا تحذف بحال[١٧٠]، ولا يسمى ممدوداً غير الأسماء . ونحو : جاء ، وشاء ، والمبنيات كهؤلاء ، يسمى ممدوداً تسمُّحاً[١٧١] .

والمقصور والممدود قسمان [١٧٢]: مقيس ومسموع . فالمقيس : كل ماله قياس يوجب قصره أو مده ، نحو : عَمَى ، وكِسَىً ، وجرحَى ، وأُسارى من المقصور ، و إعطاء ، ودعاء ، وحمراء ، من الممدود . والمسموع : ما لا يعرف مده وقصره إلا بطريق السماع ، نحو : العصا ، والرحى ، والقلى ، وحبلى من المقصور ، والسماء والعطاء ، واللواء والحياء من الممدود .

ومن أمثلة المقصور والممدود عند أبي بكر الأنباري قوله : « والحجة له في الوقف على الممدود بغير همز نحو : (أنزل من السماء ماء) أنه يُحكى عن العرب ترك الهمز إذا كان بين ألفين ، فإذا كانت الهمزة مكسورة أو مضمومة لم تقع بين ألفين فلم تترك» ، وقوله: « واعلم أنك إذا وقفت على منصوب مقصور كقيلك: نسأل الله هدى، وأؤمل من الله رضى ، وكقوله عز وجل: (سمعنا فتى)؛ كان وقفك على الألف المبدلة من لام الفعل والألف المبدلة من التنوين أسقطت »[١٧٣] .

---

١٧٠ – الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٦٢١/١ ، الهمع ٣/ ٣٠٦

١٧١ – ينظر : الهمع ٣/ ٣٠٧

١٧٢ – ينظر : الكتاب ٥٣٦/٣–٥٣٩ ، شرح جمل الزجاجي ٢٢٣/٢ ، البديع لابن الأثير٢مجلد٦٥/١ وغيرها

١٧٣ – ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ٤٠٦/١ و٤١٧ ، وينظر أيضاً: ٤٠٤/١

المبحث الخامس : الكناية والمكنى

الكناية لغةً : أن تتكلم بشيء وتريد غيره يقال :كَنَى عن الأَمر بغيره يَكني كِناية ؛ يعني إذا تكلم بغيره[١٧٤].

واصطلاحاً : أن يعبر عن شيء معين ، لفظاً كان أو معنى ، بلفظ غير صريح في الدلالة عليه[١٧٥] .

وقد ذكر بعض العلماء أنّ هذا المصطلح من استعمالات الكوفيين ، والبصريون يسمونه الضمير والمضمر[١٧٦]. وهذا القول في رأيي مبني على كثرة ورود المصطلح عند كل فريق ، فالأكثر عند الكوفيين أنهم يستعملون الكناية ، وقد يستعملون الضمير والمضمر ، وفي المقابل فإن البصريين يكثرون من استعمال الضمير والمضمر ، وقد يستعملون الكناية والمكني . فنسبة مصطلح إلى فريق دون آخر إنما هو بحسب كثرة الاستعمال ، فالمصطلحان تناوشهما المتقدمون ، ولا أظن المتأخرين غفلوا عن ذلك الأمر. ولا فرق بين المضمر والمكني عند الكوفيين ، وقد يكون أحدهما أعم من الآخر عند البصريين ، قال ابن يعيش : « لا فرق بين المضمر والمكنى عند الكوفيين ، فهما من قبيل الأسماء المترادفة فمعناهما واحد ، وإن اختلفا من جهة اللفظ ، وأما البصريون ، فيقولون: المضمرات نوع من الكنايات ، فكل مضمر مكني ، وليس كل مكني مضمراً »[١٧٧]. وقال النيلي : « تسميته مضمراً أخص من الكناية »[١٧٨]. واستعمال المضمر أولى من استعمال

---

١٧٤ – لسان العرب ، مادة : كنى

١٧٥ – شرح الرضي ٣/ ١٤٧

١٧٦– ينظر: توضيح المقاصد ٣٥٩/١، الصفوة الصفية الجزء الأول القسم الثاني ص٥٨٨– ٥٨٩ ، الهمع ١٩٠/١

١٧٧– شرح المفصل ٢٩٢/٢

١٧٨– الصفوة الصفية الجزء الأول القسم الثاني ص٥٨٨، ٥٨٩

الضمير ؛ لأنه أجرى على قياس التصريف ، فمعنى أضمرته : أخفيته، فهو مضمر، وأما (الضمير) فعلى حد قولهم ، عقدت العسل فهو عقيد أي معقود[١٧٩].

ومن أمثلة استعمال الكوفيين للمصطلحين :

١- الكناية والمكني :

يطلق أبو بكر الكناية والمكني ويريد به :

أ- الضمير المتصل ، نحو قوله في معنى قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾﴾[١٨٠]: «المعنى: « كالوا لهم أو وزنوا لهم » فحذفت اللام ، وأوقع الفعل على (هم) فصارا حرفاً واحداً لأن المكنى المنصوب مع ناصبه حرف واحد »[١٨١].

ب- اسم الإشارة ، نحو قوله : « فلما لم يحسن أن تقول : إنها بقرة عوان بين ذلك لا فارض ولا بكر ؛ لم يجز قوله لأن (ذلك) كناية عن الفارض والبكر ، فلا يتقدم المكنى على الظاهر»[١٨٢].

وقد يريد به غير ذلك[١٨٣] .

وممن عبّر بالكناية والمكني الفراءُ، نحو قوله : « وأما من قال (عليهُم) فإنه استثقل الضمة

١٧٩- ينظر : شرح اللمحة البدرية ٢٤٣/١

١٨٠- المطففين : ٣

١٨١- إيضاح الوقف والابتداء ٣٤٥/١ وينظر : ٤١٤/١

١٨٢- إيضاح الوقف والابتداء ٥٢٠/١ . وقد أشار الدكتور محمد شيبة في بحثه (النحو الكوفي في شرح القصائد السبع ص٦٧) إلى الاستعمالين الأول والثاني ، إلا أنه لم يُشر إلى الاستعمال الثالث .

١٨٣- الضمير المستتر ، كما في شرحه لبيت امرئ القيس :

فقمت بها أمشي تَجرُّ وراءنا ... على إثرنا أذيال مِرْطٍ مرحل

حيث قال : « وتجرُّ فيه كناية مرفوعة تعود على المرأة ». شرح القصائد السبع (٥٤) وينظر (٢٤) (١٨٢-٤٨١) (٩٤- ١٤٠) . ويروى البيت :

خرجت بها أمشي تجر وراءنا ... على أثرينا ذيل مرط مرحل

وهو من الطويل ، ينظر : ديوانه ص١١٤ ، شرح القصائد السبع ص ٥٣ ، والمرط : كساء من خز أو غيرِه ، والمرحل : ضرب من البرُود ، ويقال المرحل : المُعْلم بأعلام كالرَحَال .

في الهاء وقبلها ياء ساكنة فقال: (عليهُم) بكثرة دور المكنى في الكلام »[١٨٤].

وكذلك ثعلب في قوله: « إذا جاءت الكناية عقب كلام أجازوه كلهم ، وإذا لم تكن لم يجيزوه ، تقول: نعم القوم إخوتك وبئس هم »[١٨٥].

٢- الضمير والمضمر والإضمار

الضمير كما عرفه ابن مالك : هو الموضوع لتعيين مسمّاه مُشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته[١٨٦].

وقد أطلقه أبو بكر وهو ويريد به ثلاثة أشياء :

أ- الضمير المتصل ، نحو قوله : « ﴿فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡ﴾[١٨٧] ... اسم أصبح مضمرٌ فيها »[١٨٨].

ب- الضمير المستتر، نحو قوله عن (كان) في قول الحق تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ﴾[١٨٩]: «واسم كان فيها مضمر»[١٩٠].

ج- المحذوف ، اسماً كان أو فعلاً ، فالاسم نحو قوله : « الوقف على (الم) حسن لأنك ترفعها بمضمر »[١٩١].

١٨٤- معاني القرآن ١٢/١

١٨٥- مجالس ثعلب (٥٩٢/٢- ٥٩٣) وينظر (٢٥٠/١- ٢٧٤- ٢٧٥).

١٨٦ – شرح التسهيل ١٢٠/١ ، قال ابن مالك شارحاً التعريف : « المراد بالتعيين جعل المفهوم معايناً للسامع في حكم المعاين ، فذِكره مخرجٌ للنكرات . وذكر الوضع مخرج للمنادى ، والمضاف ، وذي الأداة ، وذكر الإشعار بالتكلم أو الخطاب أو الغيبة مخرج للعَلم ، واسم الإشارة ، والموصول »

١٨٧ – الأحقاف : ٢٥

١٨٨ – إيضاح الوقف والابتداء ١٢٧/١ ، وينظر : ١٢٩/١ ، ٣١٨ ، ٣٢٧

١٨٩ – النور : ٥١

١٩٠ – إيضاح الوقف والابتداء ٣١٦/١

١٩١ – إيضاح الوقف والابتداء ٥٦٣/٢ ، قال في أول البقرة : « (الم) ، والمعنى : هذه الكلمات يا محمد ، ذلك

والفعل نحو قوله : « وقوله: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[192] ... نصبت العفو بإضمار : قل ينفقون العفو »[193].

وعبّر الفراء بالضمير والمضمر كذلك عن المتصل والمستتر والمحذوف[194]، وقال ثعلب : «الكسائي لا ينسق على المضمر ولا يؤكده »[195].

أما استعمال البصريين للمكني فأعم من استعمال الكوفيين فالمكنيات عندهم تشمل:

أ- الضمائر ، أنشد الخليل:

يا حسنَهُ عبد العزيز إذا بدا   يومَ العَرُوبةَ واستقرّ المنبرُ[196]

قال : كنى عن عبد العزيز قبل أن يظهره ثم أظهره »[197].

وقال : « وأما (هو) فكناية التذكير و(هي) كناية التأنيث »[198]. وقال أبو عبيدة[199]: «ومجاز ﴿إياك نعبد﴾: إذا بدئ بكناية المفعول قبل الفعل جاز الكلام، فإن

الكتاب الذي وعدتك أن أوحيه إليك » ٤٨٤/١ . وهذا الاستعمال لم يُشر إليه الدكتور محمد شيبة ، وإنما أشار إلى الاستعمالين الأول والثاني . ينظر : (النحو الكوفي في شرح القصائد السبع ص٧٠)

١٩٢ – البقرة : ٢١٩

١٩٣ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٢٧/١

١٩٤ – ينظر : معاني القرآن ١٠٩/١ ، ١٢٠/١ ، ٢٦٨/١ ، ٣٧/٢

١٩٥ – مجالس ثعلب ٣٢٤/١

١٩٦ – البيت من الكامل ، وقد أورده الخليل في كتابه العين ١٢٨/٢ بلا نسبة ، وكذلك ابن فارس في مقاييس اللغة ٣٠١/٤ . وينظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٢٢/٣ . والعروبة : يوم الجمعة .

١٩٧–العين ١٢٨/٢

١٩٨ – العين ١٠٥/٤

١٩٩ – معمر بن المثنّى التيمي ، ذكره الزَّبيدي ضمن الطبقة الرابعة من طبقات اللغويين البصريين ، توفي ٢٢٤، ينظر: طبقات النحويين واللغويين، ص١٧٥.

بدأت بالفعل لم يجز إلى أن قال: فإن زدت الكناية في آخر الفعل جاز الكلام: أدعـوك إياك »[٢٠٠].

وقال ابن السراج في موضع آخر: « فأما المكني فنحو قولك : هو ، وأنت ، وإياك، والهاء في غلامه وضربته ، والكاف في غلامك وضربك ، والتاء في قمت »[٢٠١].

ب – الموصول ، نحو قول أبي البقاء[٢٠٢] عن قوله تعالى : ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾[٢٠٣]: «(ما) بمعنى الذى ، والذى كناية عن الفعل أي: وأحل لكم تحصيل ما وراء ذلك الفعل المحرم »[٢٠٤].

ج – أسماء الإشارة ، نحو قول أبي البقاء في تفسير قوله تعالى : ﴿فَإِن كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمۡ شُرَكَآءُ فِي ٱلثُّلُثِۚ﴾[٢٠٥]: « ﴿ذلك﴾ كناية عن الواحد »[٢٠٦].

د – أسماء الاستفهام ، قال الرضي: «(كم) الاستفهامية كناية ، لأنها سؤال عن عدد معين، وكذا : من ، وما ، وكيف ، وغيرها من أسماء الاستفهام ، لأنها كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه »[٢٠٧].

هـ – أسماء الشرط ، قال الرضي : « أسماء الشرط كلها كنايات » [٢٠٨] .

٢٠٠- مجاز القرآن ٢٤/١

٢٠١ – الأصول في النحو ١٤٩/١ ، قال الرضي : « أنا، وأنت، ليس بكناية لأنه تصريح بالمراد ، وضمير الغائب كناية، إذ هو دال على المعنى بواسطة، المرجوع إليه غير صريح بظاهره فيه » شرح الرضي ١٤٨/٣

٢٠٢ – عبدالله بن الحسين بن عبدالله ، كان ثقة صدوقاً غزير الفضل ، ديّناً حسن الخلق متواضعاً ، أُضرّ في صباه بالجدري . صنف إعراب القرآن ، وإعراب الحديث ، وإعراب الشواذ وغيرها. توفي سنة ٦١٦ .

٢٠٣ – النساء : ٢٤

٢٠٤ – التبيان ص١٠٢

٢٠٥ – النساء : ١٢

٢٠٦ – إملاء ما من به الرحمن ١٧٠/١

٢٠٧ – شرح الرضي ١٤٨/٣

٢٠٨ – شرح الرضي ١٤٨/٣

و- أسماء أخرى[209] ، نحو قول سيبويه : « فإذا كنيت عن غير الآدميين قلت : الفلان والفلانة والهن والهنة جعلوه كنايةً عن الناقة التي تسمى بكذا ، والفرس الذي يسمى بكذا ليفرقوا بين الآدميين والبهائم»[210]، وقول النحاس[211] : « لم يأت في القرآن تسمية أحد إلا يسيراً ، وإنما يأتي بالكناية ، كما قال جل وعز ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ ﴾[212] وهو عقبة بن أبي معيط وبعده ﴿ يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴿٢٨﴾ ﴾[213] وهو أمية بن خلف ، فجاء على الكناية»[214].

٢٠٩ - ينظر : الكتاب ٥٠٧/٣ ، الأصول في النحو ١٤٩/١ و ١١٥/٢، المفصل ص٢٢٤، شرح الرضي ١٤٧/٣

٢١٠ - الكتاب ٥٠٧/٣

٢١١ - أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ، ت٣٣٨ .

٢١٢ - الفرقان : ٢٧

٢١٣ - الفرقان : ٢٨

٢١٤ - إعراب القرآن ٣١٩/٢

المبحث السادس : ما يَجْري وما لا يَجْري (المُجرى وغير المُجرى)

جَرَى الشيء : بمعنى انساح. يقال جَرَى الماء يَجْري جَرْيَةً وجَرْياً وجَرَياناً[215].

والمُجْرى بضم الميم اسم مفعول من الإجراء ، وهو اصطلاح قديم للنحاة سمي به المنصرف ، كما أن غير المجرى اسم لغير المنصرف[216].

فالإجراء : الصرف ، بمعنى تنوين الاسم وجره ، وعدم الإجراء بمعنى منع الاسم منهما لعلل معروفة ، ويقولون: «ما يجري وما لا يجري» بمعنى ما ينصرف وما لا ينصرف وقد يقولون : «الجاري وغير الجاري »[217].

والمنصرف هو الاسم المستوفي للحركات الثلاث مع التنوين ، ويسمى أمكن ؛ كزيد .

وغير المنصرف هو اسم غير مستوفٍ لها مُنع الكسرة و التنوين ، ويسمى بالممتنع والمنعي أيضاً لمنعه الكسرة والتنوين[218].

والمشهور في تسمية هذا الباب باب ما لا ينصرف ، وسماه الكوفيون : باب ما لا يجري ، وقيل : المجرى وغير المجرى [219].

قال أبو بكر : « والحجة لمن أجرى ثمود أن يقول : هو اسم لرجل معروف فلذلك أجريته ، ومن لم يجر (ثمود) قال هو اسم للأمة والقبيلة فصار بمترلة المؤنث »[220].

---

٢١٥ – مقاييس اللغة ٤٤٨/١

٢١٦– كشاف اصطلاحات الفنون ٣٨٢/١

٢١٧– النحو وكتب التفسير ١٨٦/١

٢١٨– كشاف اصطلاحات الفنون ٢٤١/٤ – ٢٤٢

٢١٩– ينظر : اللمحة البدرية ٣٥٠/٢ ، الأشباه والنظائر ٦٥/٢

٢٢٠– إيضاح الوقف والابتداء ٣٦٤/١– ٣٦٥

وقال: « وقوله: ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلۡتُمۡۗ﴾[٢٢١]، اختلف القراء فيه ، فكان أبو جعفر[٢٢٢] وشيبة[٢٢٣] ونافع[٢٢٤] وعاصم[٢٢٥] وأبو عمرو[٢٢٦] وحمزة[٢٢٧] والكسائي يقرؤون : (مصراً) بالإجراء وكان الأعمش[٢٢٨] يقرأها : (مصر)

٢٢١- البقرة : ٦١

٢٢٢ - أحد الأئمة العشرة في القراءات ، واسمه يزيد بن القعقاع المدني ، قرأ على أبي هريرة ، وابن عباس ، وصلى بابن عمر. نزر الرواية إمام في الإقراء . مات سنة ١٢٧ وقيل١٣٢ رحمه الله تعالى . ينظر : سير أعلام النبلاء ٢٨٧/٥

٢٢٣ - شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المخزومي المدني ، قاضي المدينة ، وإمام أهلها في القراءات ، من ثقات رجال الحديث . مات سنة ١٣٠ . ينظر : الأعلام للزركلي ١٨١/٣

٢٢٤ - نافع ابن أبي نعيم ، الإمام ، حبر القرآن، أبو رويم ، ويقال : أبو الحسن، ويقال: أبو نعيم، ويقال: أبو محمد ، أصله أصبهاني . ولد في خلافة عبد الملك بن مروان سنة بضع وسبعين ، وجوّد كتاب الله على عدة من التابعين ، وممن قرأ عليه الإمام مالك ، الذي قال عنه : نافع إمام الناس في القراءة ، وقال : قراءة نافع سنة. كانت وفاته رحمه الله تعالى سنة١٦٩ ، وقيل: ١٦٧ . ينظر : طبقات القراء السبع ص٤١

٢٢٥ - الإمام الكبير مقرئ عصره ، أبو بكر الأسدي ، اسم أبيه بهدلة ، وقيل : بهدلة أمه ، قال الذهبي وليس بشيء بل هو أبوه ، وُلد في إمرة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، وهو معدود في صغار التابعين ، كان نحوياً فصيحاً إذا تكلم ، ذا أدب ونسك ، وصوت حسن. مات بالكوفة سنة١٢٨وقيل: ١٢٧.ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٥٦/٥، طبقات القراء السبع ص٥٠ .

٢٢٦ - أبو عمرو زبّان بن العلاء بن العريان التميمي ثم المازني البصري ، وقيل : اسمه العريان ، من الأعلام في القرآن ، وعنه أخذ يونس بن حبيب ، والرواية عنه في القراءة والنحو واللغة كثيرة . قرأ القرآن على سعيد بن جبير ، وكان أعلم الناس في عصره بالقراءات والعربية، والشعر، وأيام العرب ، وكانت دفاتره ملء بيت إلى السقف ، ثم تنسك فأحرقها، وكان من أشراف العرب، مدحه الفرزدق وغيره. مات سنة ١٥٧ فرحمه الله تعالى . ينظر : سير أعلام النبلاء ٢٩٦٧/٢

٢٢٧ - هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيّات ، الإمام القدوة ، شيخ القراءة ، أبو عمارة التيمي، مولى بن عجل ، وقيل : مولى عكرمة بن ربعي . أصله فارسي ، وقيل من ولد أكثم بن صيفي ، تلا عليه الأعمش، وابن أبي ليلى، وطائفة . وأخذ الكسائي عنه القراءة . كان إماماً قيماً لكتاب الله ، قانتاً لله، ثخين الورع، رفيع الذكر، عالماً بالحديث والفرائض . قال الثوري: ما قرأ حمزة حرفا إلا بأثر. توفي بحلوان سنة ١٥٦ . ينظر : سير أعلام النبلاء ١٥٦٧/١ ، وطبقات القراء السبع ص٥٦ .

٢٢٨ - هو سليمان بن مهران ، الإمام شيخ الاسلام ، شيخ المقرئين والمحدثين في عصره ، أبومحمد الأسدي ، الكاهلي ، مولاهم الكوفي الحافظ ، أصله من نواحي الرَّي. ولد في سنة إحدى وستين . رأى أنس بن مالك

بلا إجراء »[229].

وقال الفراء : « الحرف إذا كثر به الكلام خَفّ ؛ كما كثرت التسمية بيزيد فأجَروه وفيه ياء زائِدة تمنع من الإجراء »[230]. ومن أمثلة ورِدوده عند ثعلب قوله: ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ ﴾[231] واحدهُ فَرِدٌ ، وفَرِيدٌ ، وفَرَدٌ ، وفَرْدَان ، وفَرَادَى ، وفُرَادَ لا يُجرَى »[232].

وسماه سيبويه باب ما ينصرف وما لا ينصرف [233]. وهذا الاصطلاح هو الشائع عنده ، أما المبرد فقد استعمل مصطلح الكوفيين وعقد له باباً سماه (باب ما يجري وما لا يجري)[234]. والأقرب في رأيي أن المبرد نقل المصطلح عن سيبويه[235]، فقد قال السهيلي[236] : «وللمنصرف ثلاثة مجار يجري عليها ، ولذلك قال سيبويه : باب ما يجري وما لا يجري»[237]، فمن غير المتوقع أن ينصرف المبرد عن اصطلاح البصريين إلى اصطلاح الكوفيين ، كما أن في بعض كلام سيبويه ما يشير إلى مصطلح الإجراء ، قال في باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف : « كل أفعلٍ يكون وصفاً لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، وكل أفعل يكون اسماً تصرفه في النكرة . قلت : فكيف تصرف وقد قلت لا تصرفه؟ قال : لأن هذا مثال يمثل

وحكى عنه ، وروى عنه . كان من النساك ، محافظا على الصلاة في جماعة ، وعلى الصف الأول ، وهو علامة الإسلام . مات بالكوفة سنة ١٤٨ . ينظر : سير أعلام النبلاء ١٩٢٤/٢

٢٢٩-إيضاح الوقف والابتداء ٣٧٢/١

٢٣٠ – معاني القرآن ٢٣٣/١

٢٣١- الأنعام : ٩٤

٢٣٢- مجالس ثعلب ١٢٨/١

٢٣٣- الكتاب ١٩٣/٣

٢٣٤- المقتضب ٢٠٣/٣

٢٣٥ – قال الدكتور محمد شيبة : « مصطلحا الصرف والإجراء مشتركان بين البصريين والكوفيين ، غير أنه قد غلب في استعمال البصريين مصطلح الصرف ، وغلب في استعمال الكوفيين مصطلح الإجراء» . ينظر : (النحو الكوفي في شرح القصائد السبع ص١٦٨) .

٢٣٦ – أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله ، ت٥٨١ .

٢٣٧ – آمالي السهيلي ص٢٩ نقلاً عن المصطلح النحوي ص١٦٧

به، فزعمتَ أن هذا المثال لما كان عليه من الوصف لم يَجْرِ ، فإن كان اسماً وليس بوصف جرى»[٢٣٨] .

ورجح أحد الباحثين[٢٣٩] أن الفراء هو أول من استعمل مصطلح الإجراء ، مدعماً قوله بثلاثة أمور :

أولها : أن الفراء هو الذي صنع أكثر مصطلحات الكوفيين .

ثانيها : أنه عقد له باباً خاصاً في كتابه (الحدود النحوية)[٢٤٠].

ثالثها : أنه استعمل هذا المصطلح كثيراً .

ثم قال : « وقد وَهِم السهيلي حين نسب هذا الاصطلاح إلى سيبويه »[٢٤١]. ولا أرى أن كثرة استعمال الفراء للمصطلح ، وإفراده له بباب مستقل تعدُّ دليلاً قوياً على أنه أول مستعمل للمصطلح ، وإذا سلمنا بأنه أول من أطلق المصطلح ، فماذا كان يسمى قبل الفراء؟ أعتقد أن الإجابة قد تحوجنا إلى مؤلفات للكوفيين بات من المستحيل الحصول عليها .

وقد يترع الفراء إلى المزاوجة بين مصطلحي الإجراء والصرف ، نحو قوله : «وأسماء البلدان لا تنصرف خفت أو ثقلت ، وأسماء النساء إذا خف منها شيء جرى إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن مثل : دعد وهند وجُمْل ، وإنما انصرفت إذا سمي بها النساء »[٢٤٢] .

---

٢٣٨ - الكتاب ٢٠٣/٣

٢٣٩ - الدكتور عوض القوزي ، المصطلح النحوي ص١٦٦

٢٤٠ - ذكر ابن النديم كتب الفراء ثم قال:« أسماء الحدود نسختها من خط سلمة بن عاصم على هذا الترتيب » وذكر أن آخرها باب ما يجري وما لا يجري ، و لم يذكر من أي الكتب نسخها . ينظر : الفهرست ص٧٤

٢٤١ - المصطلح النحوي ص١٦٧

٢٤٢ - معاني القرآن ٤٠/١-٤١

ولم يعد لمصطلح الإجراء تداول بين النحويين فقد اضمحل وخفت ذكره ، وليس من عيب في المصطلح ، لكن الغلبة كانت لمصطلح الصرف الذي أَلِفَه أهل اللغة والنحو ، ربما لشهرته ، وربما لجرسه الصوتي كما يقول أحد الباحثين[٢٤٣] .

٢٤٣ – الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، أبو زكريا الفراء ص٤٥٣

الفصل الثاني

المصطلحات المتعلقة بالأفعال والجملة الفعلية

الماضـــــــــــي

المستقبـــــــــل

الأمـــــــــــر

الفـــاعـــــــل

المفعـول بــــــــه

الصـــــــــرف

المبحث الأول : الماضي والمستقبل

الفعل أحد أقسام الكلمة[٢٤٤] ، وهو على ثلاثة أقسام : ماضٍ ، وأمر ، ومضارع ، وهذه الأقسام لم تستقر على هذا النحو إلا بعد أن مرَّت بمراحل خلافية بين النحويين ، فقد قسم سيبويه الفعل إلى ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ ، وأدخل الأمر في المستقبل ، قال سيبويه : «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع »[٢٤٥]، وقريباً من هذا التقسيم سار النحاة بعد سيبويه ، فمنهم من قسمه إلى ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ[٢٤٦]، ولم يذكر الأمر ، ومنهم من جعله ماضياً ومستقبلاً وحالاً وسماه الدائم[٢٤٧] ، ولم يشر للأمر ، ولعل إقصاء هؤلاء لفعل الأمر جاء تأثراً بالمنهج الكوفي الذي يَعدُّ الأمر مقتطعاً من المضارع[٢٤٨]. فالكوفيون جعلوا الفعل نوعين ماضياً ومضارعاً ، فالأمر عندهم مضارع دخلت عليه (لام الأمر) فجزمته ثم حذفت[٢٤٩].

أولاً : الماضي

الماضي لغة من مضى ، ومَضَى الشيءُ يَمْضِي مُضِيًّا ومَضاءً ومُضُوًّا : خلا وذهب[٢٥٠].

٢٤٤- تنقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، ينظر : الكتاب ١٢/١ ، وشرح الرضي ٢٧/١ ، وشرح التسهيل١ /٣ ، والمساعد ٥/١ .

٢٤٥ – الكتاب ١٢/١

٢٤٦ – الأصول لابن السراج٣٨/١ ، ومثل لذلك : فالماضي نحو (صلى زيد) ، والحاضر نحو (يصلي) ، والمستقبل نحو (سيصلي) .

٢٤٧ – الجمل للزجاجي ص ٧ ، ومثل للماضي بـ (قام و قعد) ، وللمستقبل بـ (أقوم و يقوم و تقوم و نقوم) ، وللحال بـ (يقوم ويصلي) ،ثم قال : « فإن أردت أن تخلصه للاستقبال دون الحال ، أدخلت عليه السين أو سوف ، فقلت : سوف يقوم ، وسيقوم » .

٢٤٨ – اشتهر عند الكوفيين أن الأمر فعل معرب مقتطعٌ من المضارع ، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

٢٤٩ – ينظر اللمحة البدرية ٣٢١/٢ ، وتوضيح المقاصد ٣٠٥/١

٢٥٠ – لسان العرب٩٠/١٤ مادة : مضي

واصطلاحاً : ما وقع وانقطع وحسُن معه أمسِ ، وكان مبنياً على الفتح ما لم يمنع من فتحه مانع[٢٥١] .

وبناء الماضي أجمع عليه الكوفيون والبصريون[٢٥٢]، فهو مبني على الفتح ما لم يمنع من ذلك مانع ، والمانع أن تتصل به واو الجماعة فيبنى على الضم ، أو تتصل به تاء الفاعل أو (نا) المتكلمين فيبنى على السكون . ولا يحسن مع الماضي أن تقول (غداً) ، فلا تقول : ذهبت غداً ، وإنما يحسن معه أن تقول : ذهبت أمسِ ، قال أبو بكر الأنباري : «(اصطفيتك) فعل ماضٍ لا يصلح أن تقول فيه : اصطفيت غداً »[٢٥٣].

ثانياً : المستقبل

قَبَلْت الشيء ودَبَرْته إِذا استقبلتَه أَو استَدْبرته ، و قُبْل عام ودُبْر عام ، فالدابر المُوَلّي الذي لا يرجع و القابل المستقبَل[٢٥٤] .

والمستقبل في الاصطلاح : ما لم يقع وحسن معه غدٌ ، وكان مبنياً على السكون ما لم يمنع من سكونه مانع[٢٥٥] . وقيل : ما حسُن فيه (غدٌ) ، وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع ، وهي : تاءٌ ، أو ياءٌ ، أو نونٌ ، أو ألف ، نحو قولك : (أقومُ ، ويقومُ ، وتقومُ ، ونقومُ) وما أشبه ذلك[٢٥٦].

---

٢٥١ – شرح الجمل لابن عصفور ٣٤/١

٢٥٢ – توضيح المقاصد ٣٠٥/١

٢٥٣– إيضاح الوقف والابتداء ٢٠١/١

٢٥٤ – لسان العرب ١٤/١٢ مادة : قبل

٢٥٥ – شرح الجمل لابن عصفور ٣٤/١ ، وهذا التعريف خاص بفعل الأمر لأمرين ، أولهما : قوله : لم يقع وحسن معه غدٌ ، وهذا خاص بالأمر وبالمضارع المبدوء بالسين أو بسوف ، وثانيهما : قوله : وكان مبنياً على السكون مالم يمنع من سكونه مانع ، فاخرج المضارع المبدوء بالسين أو بسوف ، فالأمر يختص بالبناء على السكون عند البصريين ، إلا أن يكون معتل الآخر ، أو أن يكون من الأفعال الخمسة وهذه هي الموانع التي أشار إليها .

٢٥٦ – الجمل للزجاجي ص ٧ ، وهذا التعريف يصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل ، أي هو الذي يسميه النحويون بالمضارع . (ينظر : الأصول لابن السراج٣٩/١)

والاصطلاح الثاني هو الأقرب إلى مذهب أبي بكر ، فقد قال : « تقول في المستقبل يأكل ويأمر ويأبقُ »[257] وقال : « تقول: (أدعو أنا غداً) فتجد الفعل يحسن بعده (أنا) وهو مستقبل »[258]. ومن خلال تتبع مصطلح المستقبل عند أبي بكر أجده يطلقه على المضارع الذي لم يُسبق بلام الأمر[259]، قال النحاس : « ولا يكون فعل الأمر إلا مستقبلا عند جميع النحويين ، وكذا سيفعل وسوف يفعل فأما يفعل فقد اختلف فيه النحويون فالبصريون يقولون : يكون مستقبلا وحالاً . والكوفيون يقولون : يكون مستقبلا لأن هذه الزوائد إنما جيء بها علامة للاستقبال »[260].

ومن أبرز مواضع الخلاف بين الكوفيين والبصريين في الفعل المستقبل:

١- المستقبل عند الكوفيين يدل على الاستقبال دون الحال[261] ، وقال به الزجاج[262] ، قال أبو بكر : « أما ألف المخبر عن نفسه فإنك تعرفها بأن يحسن بعد الفعل الذي هي فيه (أنا) ويكون الفعل مستقبلاً كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ ﴾[263] هذه ألف المخبر عن نفسه لأنك تقول : أدعو أنا غداً ، فتجد الفعل يحسن بعده (أنا) وهو مستقبل »[264] ، أما عند البصريين فيدل

---

٢٥٧ – إيضاح الوقف والابتداء ١٥٣/١

٢٥٨ – إيضاح الوقف والابتداء ١٨٥/١

٢٥٩ – ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ١٥١/١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٣، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٤٠٣ ، ٤٦١ ، ٦٠٠/٢

٢٦٠ – إعراب القرآن ٢٢٨/٢

٢٦١ – إعراب القرآن للنحاس ٢٢٨/٢

٢٦٢ – أبو إسحاق إبراهيم بن السري ، ت٣١١ . نقل ذلك عنه السيوطي في الهمع وذكر خمسة أقوال في المضارع ، قال في ثانيها : « أنه لا يكون إلا للمستقبل ، وعليه الزجاج ، وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره ، فلا يسع العبارة ، لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل يصبح ماضياً »٣١/١

٢٦٣ – يوسف : ١٠٨

٢٦٤ – إيضاح الوقف والابتداء ١٨٤/١

على الحال والاستقبال[٢٦٥]، وذُكِرَتْ أقوالٌ أخرى في ذلك[٢٦٦]. والذي يظهر أن نظرة البصريين تنصب على الناحية الشكلية للفعل دون المعنى الدلالي ، ولذلك أفردوا الأمر عن المستقبل مع أنه يدل على الاستقبال ، بينما جعله الكوفيون جزءًا من المستقبل باعتبار الدلالة لا الشكل .

٢- أجمع الكوفيون والبصريون على أن الفعل المضارع معرب[٢٦٧] ، قال أبو بكر : «(نستعين) مرفوع بالنون التي في أوله »[٢٦٨] ، لكنهم اختلفوا في علة إعرابه ، فعلَّلَ الكوفيون إعراب الأفعال المضارعة أنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة[٢٦٩] ، أما البصريون فذهبوا إلى أن المضارع معرب لمشابهته الاسم من عدة أوجه[٢٧٠] ، هي :

---

٢٦٥ – ينظر : الكتاب ١٢/١ ، وقال المبرد عن المضارع : « يصلح لوقتين : لما أنت فيه ، ولما لم يقع))المقتضب ٣٠١/١ ، وقال ابن السراج : « ولا دليل في لفظه على أي الزمانين تريد ... » إلى أن قال : « فإذا قلت : سيفعل أو سوف يفعل دل على انك تريد المستقبل وترك الحاضر على ، لأنه أولى به » الأصول ٣٩/١

٢٦٦ – أحدها : أنه لايكون إلا للحال ، وعليه ابن الطراوة ، وثانيها: أنه حقيقة في الحال ، مجاز في الاستقبال ، وعليه الفارسي ، وثالثها: أنه حقيقة في الاستقبال ، مجاز في الحال ، وعليه ابن طاهر . الهمع ٣١/١

٢٦٧ – الإنصاف ٥٤٩/٢ مسألة ٧٣

٢٦٨ – إيضاح الوقف والابتداء ١٥٣/١

٢٦٩ – الإنصاف ٥٤٩/٢ . ومن الأسباب التي ذكرت في إعراب الأسماء أنها تتضمن معانٍ مختلفة كالفاعلية ،والمفعولية ، والإضافة (ينظر: أسرار العربية ص٥٠) والكوفيون حملوا المضارع في الإعراب على الأسماء لاحتماله أكثر من معنى،قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣٤/١:((وينبغي أن تعلم أن المعاني التي تعرض للكلم على ضربين ،.... ، والثاني من الضربين ما يعرض مع التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وكون الفعل المضارع مأموراً به أو معطوفاً أو علة أو مستأنفاً ، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن بعض ، والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب ، فاشتركا في الإعراب)) ، وردَّ أبو البركات مذهب الكوفيين هذا لأن الحروف تدخلها المعاني المختلفة و لم تعرب ، أما الأوقات الطويلة فذكر أبو البركات أن وقت الماضي أطول من المضارع ، ومع ذلك فإنه لم يعرب . (ينظر الإنصاف ٥٥٠/٢)

٢٧٠ – ينظر : أسرار العربية ص٤٩ ، والإنصاف ٥٤٩/٢ ، وتوضيح المقاصد ٣٠٢/١ ، وقد ردَّ ابن مالك هذه الأوجه ، وقال :((المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله)) شرح التسهيل٣٥/١

- التخصيص ، نحو : (يقوم) فهو فعل شائع يصلح للحال والاستقبال ، فإذا أدخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال ، كما أن (رجلاً) اسم شائع فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص بمعين .
- دخول لام الابتداء عليه ، نحو: إن زيداً ليقوم ، ونقول في الاسم : إن زيداً لقائم .
- الاشتراك في الزمن ، فنحو : (يقوم) يشترك فيه الحال والاستقبال ، ونحو : (العين) اسم يدل على العين الباصرة ، وعين الماء .
- الاشتراك في الوصف ، نحو : مررت برجلٍ يقوم ، ومررت برجلٍ قائمٍ .
- جريان الفعل المضارع على اسم الفاعل في حركاته وسكونه، نحو: يَضْرِبُ وضَارِبٌ .

٣- يرفع الكوفيون الفعل المستقبل لتجرده من الناصب والجازم[٢٧١]، وبه قال ابن مالك[٢٧٢] ، ومذهب أبي بكر أنه يُرفع بحرف المضارعة ، قال أبو بكر : «(نستعين) مرفوع بالنون التي في أوله ، والضمة علامة رفع »[٢٧٣] وقال عن (يمحو) من قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾[٢٧٤]: « في موضع رفع

---

٢٧١ – نُسب هذا القول إلى الفراء ، ونسب إلى الكسائي قوله بأن حروف المضارعة هي الرافع ، ونسب إلى ثعلب أنه قال الرافع للمضارع هي المضارعة نفسها ، ينظر : الإنصاف ٥٥١/٢ مسألة ٧٤ ، وأسرار العربية ص٥٠،وشرح المفصل لابن يعيش ٢١٩/٤ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني٢٧٧/٣ ، وقد ضعّف أبو البركات قول الكوفيين وعلل ذلك بأن الرفع قبل النصب والجزم (الإنصاف ٥٥٤/٢ ، وأسرار العربية ص٥٠) ، وقال ابن عصفور عن قول الكوفيين بأنه فاسد (شرح الجمل٣٥/١) ، وذُكرت أقوالٌ في رفع المضارع : أحدها : التعري من العوامل اللفظية مطلقاً ، وثانيها : أنه ارتفع بالإهمال ، وثالثها : انه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢١٩/٤ ، والهمع : ٥٢٦/١

٢٧٢ – شرح التسهيل ٥/٤ ، وقال في الألفية :

وفعل أمر ومُضيٍّ بُنيَا   وأعربوا مضارعاً إن عَرِيَا

٢٧٣ – إيضاح الوقف والابتداء ١٥٣/١

٢٧٤ – الرعد: ٣٩

باللياء التي في أوله »[٢٧٥]. وهو مذهب الكسائي ، قال أبو بكر : « الفعل المستقبل مرفوع بالحرف الذي في أوله في قول الكسائي »[٢٧٦] .

أما البصريون فيرفعونه لوقوعه موقع الاسم[٢٧٧]، قال سيبويه في علة رفع الأفعال المضارعة : «اعلم أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنيّ على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب ، فإنّها مرتفعة ، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهي سبب دخول الرفع فيها »[٢٧٨] ، ومثّل لتلك المواضع بقوله : يقول زيدٌ ذاك ، وزيدٌ يقول ذاك ، ومررت برجلٍ يقول ذاك ، وهذا يوم آتيك ، وهذا زيد يقول ذاك ، وهذا رجل يقول ذاك ، وحسبته ينطلق .

٤- الأمر عند الكوفيين مقتطع من المضارع المجزوم بلام الأمر ، وهو معرب ، مجزوم بلام الأمر المقدرة[٢٧٩]، ويلتقي البصريون مع الكوفيين في أن الأمر جزءٌ من المضارع[٢٨٠]، إلا أنه عندهم مبنٌّ على السكون غير معرب[٢٨١] .

والحقيقة أنه لا فائدة تطال من وراء بعض الخلافات المذكورة ، لأنه لا ينشأ عنها حكم تطبيقي ، كما قال أبو حيان[٢٨٢] .

---

٢٧٥ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٦٨/١

٢٧٦ – إيضاح الوقف والابتداء ١٥٣/١

٢٧٧ – ينظر : الإنصاف ٥٥٢/٢ مسألة٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥/١ ، وشرح التسهيل ٦/٤

٢٧٨ – الكتاب ٩/٣ ، قال ابن يعيش : « وقد توهم أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب أن مذهب سيبويه أن ارتفاعه بمضارعة الاسم ، و لم يعرف حقيقة مذهبه ، وتبعه على ذلك جماعة من أصحابه . والصحيح من مذهبه أن إعرابه بالمضارعة ، ورفعه بوقوعه موقع الاسم » شرح المفصل٢١٩/٤

٢٧٩ – الإنصاف ٥٢٤/٢ مسألة ٧٢ ، وتوضيح المقاصد ٣٠٥/١

٢٨٠ – قال سيبويه : « وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً : اذهب واقتل واضرب ، ومخبراً : يقتلُ ويذهبُ ويضربُ » الكتاب١٢/١ ، وقال المبرد : « وإنما الأمر من الفعل المستقبل، لأنك إنما تأمره بما لم يقع » المقضب ١٢٠/١

٢٨١ – قال ابن يعيش: « وآخرالأفعال فعل الأمر الذي ليس في أوله حرف المضارعة الذي لم يضارع الاسم ألبتة،فبقي على أصله ،ومقتضى القياس فيه السكون» شرح المفصل٢٠٨/٤

٢٨٢ – الهمع ٥٢٧/١ . وأشير هنا إلى ما ذهب إليه الدكتور محمد شيبة حيث رجح إطلاق مصطلح الفعل الحاضر عل الفعل المضارع لعدة اعتبارات . ينظر : النحو الكوفي في شرح القصائد السبع ص٥٠ .

المبحث الثاني : الأمـــر

الأمر لغة : نقيض النهي[٢٨٣]. وهو استعمال صيغة دالة على طلب من المخاطـب على طريق الاستعلاء[٢٨٤]. وله ثلاث صيغ[٢٨٥] :

١- صيغة مقترنة باللام الجازمة وتختص بالفاعل الغائب .

٢- صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة .

٣- اسم دال على طلب الفعل ، وهذا ما يسميه النحاة باسم الفعل .

والأمر اصطلاحاً: طلب الفعل بصيغة مخصوصة[٢٨٦]، وقيل : صيغة يُطلـب بهـا الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة[٢٨٧]. وقيل : الأمر صـيغة (اِفعـل) خاصة بلا قيد الاستعلاء والعلو[٢٨٨].

وهو من المصطلحات القديمة التي نقلها سيبويه عن الخليل[٢٨٩]، لكنـه تجـوّز في استعماله ، فلم يخص به صيغة واحدة ، فقد أطلق الأمر وهو يريد النهي ، وذلك في قوله : « تقول : كتبت إليه أن لا تقلْ ذاك ، وكتبت إليه أن لا يقولَ ذاك وكتبت إليه أن لا تقولُ ذاك . فأما الجزم فعلى الأمر»[٢٩٠] وأطلقه وهو يريد الإغراء[٢٩١] .

وللأمر ولصيغته أسماء بحسب إضافاته ، فإن كان من الأعلى إلى من هو دونه قيل له : أمرٌ ، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له : طلب ، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى

٢٨٣ – لسان العرب ، مادة : أمر

٢٨٤ – الكليات ص١٧٦

٢٨٥ – ينظر : الكليات /١٧٨

٢٨٦ – شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٨٩

٢٨٧ – شرح المقدمة الكافية ٣/٨٨٩

٢٨٨ – الكليات ص١٧٦

٢٨٩ – كتاب سيبويه ٣/٦٣

٢٩٠ – الكتاب ٣/١٦٦

٢٩١ – الكتاب ١/٢٥٦

قيل له : دعاء[٢٩٢].

وقد يجيء الأمر والدعاء على لفظ الخبر إذا لم يلبس ، تقول : أطال الله بقاءه ، فاللفظ لفظ الخبر والمعنى دعاء و لم يلبس ، لأنك لا تعلم أن الله قد أطال بقاءه[٢٩٣].

والذي دعا النحاة إلى عدم تقييد صيغة الأمر بالاستعلاء أن لفظ الدعاء كلفظ الأمر ، إلا أن الأمر لمن هو دونك ، أما الدعاء فهو أن تطلب مِمَّن أنت دونه ، قال سيبويه: «واعلم أَنّ الدعاءَ بمنزلة الأمر والنهى ، وإنما قيل : (دعاءٌ) لأنه استُعْظِمَ أَنْ يقال: أمرٌ أو نَهْىٌ »[٢٩٤].

وهذا الذي ذكرت إنما هو مذهب البصريين في الأمر ، وتابعهم عليه جمهور المتأخرين ، وأما مذهب الكوفيين فالأمر عندهم مقتطع من المضارع المجزوم بلام الأمر ، وهو معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة ، وهذا مذهب أبي بكر ، فقد قال : «والدليل على أن أصل قوله (اتقِ) (ليتقِ) قوله : ﴿وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾ فأمرُ المخاطب بمنزلة أمر الغائب إلا أن اللام تحذف من أمر المخاطب لكثرة الاستعمال وتثبت في أمر الغائب لقلة الاستعمال»[٢٩٥] ، وقال: « والدليل على أن أمر المخاطب ينجزم بلام ساقطة قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأُبيّ بن كعب ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ﴾[٢٩٦]»[٢٩٧] ، وهو مذهب الفراء من قبل ، فقد قال : « وقد ذُكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ﴾ » ثم قال:

---

٢٩٢ – تنظر هذه التسميات : شرح المفصل لابن يعيش ٢٨٩/٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٨٥٨/٢

٢٩٣ – الأصول في النحو ١٧٠/٢ وينظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٨٥٨/٢

٢٩٤ – كتاب سيبويه ١٤٢/١ ، وينظر : المقتضب ٤٢٤/١ ، قال ابن السراج : « اعلم أن أصل الدعاء أن يكون على لفظ الأمر ، وإنما استعظم أن يقال أمر . والأمر لمن دونك ، والدعاء لمن فوقك» الأصول في النحو ١٧٠/٢

٢٩٥ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٣/١ ، قال ابن يعيش : « الأصل في الأمر أن يدخل عليه اللام ، وتلزمه لإفادة معنى الأمر ، إذ الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني كـ«لا» في النهي ، و«لم» في النفي ، إلا أنهم في أمر المخاطب حذفوا حرف المضارعة » شرح المفصل ٢٩١/٤

٢٩٦ – يونس : ٥٨

٢٩٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٤/١

« وقوّى قول زيد أنها في قراءة أُبيّ ﴿فَبِذَٰلِكَ فَافْرَحُواْ﴾[٢٩٨] وهو البناء الذي خُلقَ للأمـــر إذا واجهت به أو لم تواجهِ ؛ إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجَه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم ؛ فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل . وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف . فلما حذفت التاء ذهبت اللام وأحدثت الألف في قولك : اضربْ وافرحْ، لأن الضاد ساكنة فلم يستقم أن يُستأنف بحرف ساكن ، فأدخلوا ألفاً خفيفة يقع بعدها الابتداء »[٢٩٩] . فالفراء يــــرى أن صيغة (لِتَفعَلْ) هي البناء الذي خُلق للأمر ، وأن صيغة (اِفعلْ) فرع على ذلك البنــــاء ، وتبعه في ذلك أبو بكر كما هو ظاهر من كلامه السابق ، وأطلق اصطلاح الأمر علــــى الصيغتين ، قال أبو بكر : « قوله : ﴿فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا﴾[٣٠٠] تقف عليــــه ﴿يَأْتِ﴾ بلا ياء لأنه في موضع جزم على الجواب للأمر »[٣٠١]. وقال : «اعلم أن الياءات والواوات والألفات يحذفن في الأمر والنهي ،....، فمن ذلك قوله تعــــالى : ﴿وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾[٣٠٢] تقف عليه ﴿وَلْيَتَّقِ﴾ بلا ياء »[٣٠٣]. واستعمل ثعلب مصطلح الأمر كذلك في مواضع قليلة[٣٠٤].

٢٩٨ – قراءة الجمهور «فلْيفرحوا » بالياء أمراً للغائب ، وهي رواية عن ابن عامر ، وقرأ النبي صـــلى الله عليــه وسلم وعثمان بن عفان وأبو عبدالرحمن السلمي وقتادة وعاصم الجحدري وهلال بن يساف وزيد بن ثابـــت وأبيّ بن كعب وأنس بن مالك والحسن البصري وأبو رجاء العطاردي وابن هرمز ومحمد بن سيرين ويعقوب الحضرمي وسليمان الأعمش وعمرو بن فائد والعباس بن الفضل الأنصاري ورويس والمطوعي وأبو التياح الضبعي وعلقمـــة بن قيس وأبو جعفر بخلاف عنه ، وأبو مجلز وأبو العالية ، ومعاذ القارئ وأبو المتوكل والكسائي في رواية زكريا بن وردان ، وابن عامر وابن جبير عن الكسائي ((فلتَفْرَحوا)) بالتاء أمراً للمخاطب . وفي حرف أبيّ بن كعب ، وابن مسعود وأبي عمران ((فبذلك فافرحوا)) بالأمر . (ينظر : معجم القراءات ٥٧٣/٣)

٢٩٩ – معاني القرآن ٣٣٧/١

٣٠٠ – يوسف : ٩٣

٣٠١ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٦/١

٣٠٢– البقرة : ٢٨٣

٣٠٣ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٢/١

٣٠٤ – وقفت على موضعين لا ثالث لهما استعمل فيهما ثعلب مصطلح الأمر، ينظر مجالس ثعلب: ٥٥٢/٢ و ٥٨٨

وكان سيبويه قد سبق الكوفيين في إطلاق مصطلح الأمر على المضارع المجزوم بلام الأمر ، فقد قال : « فأما الأمر والنهي فإن شئت أدخلت فيه النون وإن شئت لم تدخل ؛ لأنه ليس فيهما ما في ذا . وذلك قولك : لتفعَلَنَّ ذاك ، ولتفعلانِّ ذاك ، ولتفعَلُنَّ ذاك »[٣٠٥].

ومذهب البصريين بعد سيبويه أنّ قولك : (اِضْرِبْ) و(قُمْ) ليس فيه شيء من حروف المضارعة ، ولو كانت فيه لم يجز جزمه إلا بحرف يدخل عليه فيجزمه[٣٠٦]، كما أن القياس في الأمر عند البصريين أن يكون معرباً مجزوماً باللام كأمر الغائب ، لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة ؛ لكثرة الاستعمال ، فزالت علة الإعراب ، فرجع إلى أصله من البناء[٣٠٧].

ومسألة اقتطاع الأمر من المضارع ، وبناء الأمر أو إعرابه ، من مسائل الخلاف المشهورة بين الفريقين ، وقد تصدى لها أبو البركات الأنباري وبسط فيها القول ، وفنّد حجج الكوفيين[٣٠٨].

---

٣٠٥ - الكتاب ٥٠٩/٣ ، وينظر : ٨/٣ ، ٣٥/٣ ، ١٠٠/٣ وغيرها

٣٠٦ - المقتضب ٤٢٣/١ ، وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ٧٢ ، ٥٢٤/٢

٣٠٧ - ينظر شرح الرضي ١٢٥/٤

٣٠٨ - الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٤/٢ مسألة ٧٢

المبحث الثالث : الفاعل والمفعول

الفاعل : هو كل اسم أو ما هو في تقديره ، أسنِد إليه فعل أو ما جرى مجـــراه ، وقُدِّم عليه على طريقة فَعَل أو فاعِلٍ[٣٠٩].

فالفاعل اسمٌ نحو: زيدٌ من : قام زيدٌ ، أو مصدرٌ مؤول من (أنّ أو أنْ أو مـــا) مع ما بعدهن نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾[٣١٠] وقوله تعـــالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾[٣١١] والتقدير في الأولى : خشوع قلوبهم ، وفي الثانية : شهادته ، أسنِد إليه فعل ، نحو : قام من : قام زيد ، أو ما جــرى مجـــراه كاسم الفعل نحو: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[٣١٢]، والمصدر نحـــو: ﴿حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[٣١٣]، واسم المصدر نحو: أعجبني عطاءُ الفقيرَ الغنيُّ ، واسم الفاعـــل نحو: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾[٣١٤]، وصيغ المبالغة نحو: هذا ذبّاح البقر أبوه، والصـــفة المشـــبهة نحو: مررت برجلٍ حسنٌ وجهُه ، وأفعل التفضيل نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينـــه الكحلُ منه في عين زيدٍ ، والظرف والجار والمجرور إذا قوي فيهما جانب الفعل باعتمادها على استفهام أو نفي أو مُخبَر عنه ، أو موصوف أو صاحب حال . وأخـــرج بقولـــه : (قُدم عليه) نحو : زيدٌ قام ، وأخرج بقوله : (على طريقة فَعَل أو فاعل) ما هـــو علـــى طريقة (فُعِل أو مفعول) نحو: ضُرِب زيدٌ ، وزيدٌ مضروب عبدُه .

ولو أردنا وصف الفـــاعل بصورة مختصرة لقلنا : هو ما أسند إليه الفعلُ مقـــدماً

---

٣٠٩ – شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥١

٣١٠ – الحديد : ١٦

٣١١ – فصلت : ٥٣

٣١٢ – المؤمنون : ٣٦

٣١٣ – آل عمران : ٩٧

٣١٤ – النحل : ٦٩

عليه[٣١٥] . وهو مرفوع أبداً ، وارتفاعه لا يكون على الحدث ، أي أن رفعه لا يوجب إحداث شيءٍ على الحقيقة ، ولهذا يقال في الإثبات : قام زيدٌ ، وفي النفي : ما قام زيدٌ ، وفي الاستفهام : أ قام زيدٌ ؟ قال ابن يعيش : « اعلم أن الفاعل في عرف النحويين : كل اسم ذكرته بعد فعلٍ ، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم . ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواءً » [٣١٦] وقال أيضاً : «الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي ، يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي ، والإيجاب ، والمستقبل ، والاستفهام ، ما دام مقدماً عليه ؛ وذلك نحو : (قام زيد) و (سيقوم زيدٌ) و (هل يقوم زيدٌ ؟) ، و(زيدٌ) في جميع هذه الصور فاعل ، من حيث أن الفعل مسندٌ إليه ، ومقدمٌ عليه ، سواءً فعل أم لم يفعل . ويزيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو قدمت الفاعل ، فقلت : (زيدٌ قام) لم يبق عندك فاعلاً ، وإنما يكون مبتدأ وخبراً معرضاً للعوامل اللفظية »[٣١٧] وهذا كلام مرضيٌّ يعطي تصويراً للفاعل عند كثيرٍ من علماء العربية ، لكن لا يعطي التصوير الكامل له ، فالفاعل قد لا يكون اسماً ظاهراً ، بل قد يكون مضمراً ، مصرحاً باسميته أو مقدراً ، فمثال المقدر : يعجبني أنَّك تقوم ، وأنْ تقوم ، والتقدير قيامُك ، وعلى هذا جمهور البصريين[٣١٨] ، لا يكون الفاعل عندهم إلا اسماً ظاهراً أو مقدراً . أما الكوفيون فأجازوا أن يسند الفعل للفعل نحو: يعجبني يقوم زيدٌ ، وظهر لي أقام زيدٌ أم عمرو[٣١٩] ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾[٣٢٠] ، ولذلك قال ابن مالك في حد الفاعل : « هو المسند إليه فعل»[٣٢١]، وشرح ذلك بقوله : « الفاعل يكون اسماً وغير اسمٍ » إلى أن قال : « فلذلك

٣١٥ – ينظر : كتاب الإيضاح للفارسي ص١٠١ ، قال أبو علي : « وصفته أن يُسند الفعل إليه مقدماً عليه »
٣١٦ – شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٠/١
٣١٧ – شرح المفصل لابن يعيش ٢٠١/١
٣١٨ – ينظر : التذييل والتكميل ١٧٣/٦
٣١٩ – ينظر : المرجع السابق ١٧٣/٦
٣٢٠ – يوسف :٣٥
٣٢١ – شرح التسهيل ١٠٥/٢

قلت المسند إليه ، و لم أقل الاسم المسند إليه »[٣٢٢].

وحقُّ الفاعل أن يلي الفعل ، وقد يتقدم عليه عند الكوفيين[٣٢٣].

وزعم بعضهم أن أبا الأسود أول من بوّب للفاعل[٣٢٤] ، وليس لدينا تصور للكيفية التي نهجها أبو الأسود[٣٢٥] في دراسته للفاعل ، ولا من درسه من بعده إلى أن جاء سيبويه ، فبوب له أبواباً عدة ، هي على النحو التالي :

١- باب الفاعل الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول[٣٢٦] . نحو: جلس عمروٌ .

٢- باب الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعولٍ[٣٢٧] . نحو : ضربَ عبدُ الله زيداً .

٣- باب الفاعل الذي يَتعَّداهُ فعلُه إلى مفعولين فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأوّل إن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول[٣٢٨] . نحو : أعطى عبدُ الله زيداً درهماً .

---

٣٢٢ – المرجع السابق ١٠٦/٢

٣٢٣ – قال الصبان : « فلا يضر عندهم عدم تمييز المبتدأ من الفاعل في نحو : زيد قام . وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع ، فنحو : الزيدان قام ، والزيدون قام جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين » حاشية الصبان ٤٦/٢

٣٢٤ – ينظر : طبقات النحويين ص٢١ ، إنباه الرواة ٤١/١ ، سير أعلام النبلاء٢٠٧٢/٢ وسبب ذلك التبويب القصة المشهورة : أنّ رجلاً فارسي الأصل اسمه سعد مرَّ بأبي الأسود – وكان يقود فرساً له – قال له أبو الأسود : ما لك لا تركبه يا سعد ؟ قال : إن فرسي ظالعاً ، وأراد أن يقول: ظالعٌ. (هكذا في إنباه الرواة ٤١/١) ، (وفي طبقات النحويين ص٢٢ « فرسي ضالع») ،(وفي الفهرست ص٤٦: « إن فرسي ضالع ») وأنا أميل إلى رواية القفطي لأن فيها مسألة إعرابية تسوغ لأبي الأسود الاندفاع في بناء باب من أبواب النحو . يقول القوزي في كتابه المصطلح النحوي ص٣٥: « ولا أدري كيف ربط الرواة بين قول سعد الفارسي : «فرسي ضالع» يريد «ظالع» وبين صناعة باب الفاعل وباب المفعول فالمسألة صوتية لا إعرابية ، والذي يبدو أن تسمية هذا الباب كانت متأخرة عن زمان أبي الأسود » .

٣٢٥ – ظالم بن عمرو بن ظالم ، أول من أسس النحو ، كان من سادات التابعين ، من أكمل الرجال رأياً ، وأسدهم عقلاً،صحب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو أول من نقط المصحف، مات سنة٦٩. البغية٢٢/٢

٣٢٦ – الكتاب ٣٣/١

٣٢٧ – الكتاب ٣٤/١

٣٢٨ – الكتاب ٣٧/١

٤- باب الفاعل الذي يَتعدّاه فعلُه إلى مفعولين وليس لك أن تقتَصِرَ على أحد المفعولين دون الآخر[٣٢٩] . نحو : حسب عبدُ الله زيداً بكراً .

٥- باب الفاعل الذي يَتعدَّاه فعلُه إلى ثلاثة مفعولينَ[٣٣٠] . نحو : أرى اللهُ بشراً زيداً أباك .

أما من جاء بعد سيبويه فالغالب أنهم عقدوا للفاعل باباً واحداً مستقلاً يجمع جميع الفاعلين بعيداً عن التفريعات التي عمد إليها سيبويه[٣٣١]. ولا يمكن تحديد منهج الكوفيين في باب الفاعل ، إلا أن تسمية المصطلح واحدة عند الفريقين استمدوها من أبي الأسود إن صحت الروايات .

ومن أمثلة ورود هذا المصطلح عند أبي بكر الأنباري قوله : « فكذلك فعل ما لم يسم فاعله لـمّا تضمن معنى الفاعل والمفعول جعل أوله مضموماً »[٣٣٢].

أما المفعول به فهو كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام يكون محلاً للفعل خاصة[٣٣٣]. وقال ابن الأثير[٣٣٤] : « هو من وقع به الفعل»[٣٣٥] ، فالمفعول به ملازم للنصب ، وحكى العرب

---

٣٢٩ - الكتاب ٣٩/١

٣٣٠ - الكتاب ٤١/١

٣٣١ - ينظر : المقتضب ٥٥/١ ، الأصول في النحو ٧٢/١ ، الإيضاح للفارسي ص١٠١ وغيرها

٣٣٢ - إيضاح الوقف والابتداء ٢٠٠/١ ، وينظر: ١٥١/١، ١٥٢، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٤٧٨

٣٣٣ - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣/١ قال ابن عصفور موضحاً ذلك : « فقولنا : كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام ، يدخل تحته جميع الفضلات ، وقولنا محلاً، يخص المفعول به والمفعول فيه دون غيرهما من الفضلات لأنهما محلان وما سواهما ليس بمحل . وقولنا : الفعل خاصة ، يخص المفعول به دون ظرفي الزمان والمكان لأنهما محلان للفعل والفاعل والمفعول » ، وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٤٦٦/٣ : « المفعول به : هو ماكان محلاً لفعل الفاعل خاصة نحو : ضربت زيداً ، وهو منصوب إذا لم يبن لما لم يسم فاعله ، والكلام هذا هو في المفعول الذي لم يكن من باب ظن وأعلم ، وإنما هو فيما يتعدى إلى واحد أو إلى اثنين من باب أعطى ، أو إلى اثنين أحدهما أصله بحرف الجر »

٣٣٤ - المبارك بن محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني ، العلامة مجد الدين أبو السعادات الجزري المشهور بابن الأثير . من أكابر العلماء ، وأكابر النبلاء ، ولد سنة ٥٤٤ كانت وفاته رحمه الله تعالى سنة ٦٠٦ . وله من التصانيف : جامع الأصول في أحاديث الرسول ، النهاية في غريب الحديث ، البديع في النحو وغيرها ينظر: بغية الوعاة ٢٧٤/٢

٣٣٥ - البديع في علم العربية ج١(مج١)/١٣٧

رفع المفعول به ونصب الفاعل في قولهم: خرق الثوبُ المسمارَ ، وكسر الزجاجُ الحجرَ ، وإنما أجاز ذلك فهمُ المعنى ، وعدم الإلباس ، ولا يقاس على ذلك[٣٣٦] .

ومذهب البصريين أن المفعول به قسم من أقسام المفاعيل : المفعـول المطلـق ، والمفعول به ، وله ، وفيه ، ومعه . وأما الكوفيون فزعموا أن الفعل إنما له مفعول واحد ، وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس شيءٌ منها مفعولاً ، وإنما مشبه بالمفعول[٣٣٧] .

قال أبو بكر: «فعل ما لم يسم فاعله لـمّا تضمن معنى الفاعل والمفعول جعـل أوله مضموماً »[٣٣٨] .

---

٣٣٦ – ينظر : الهمع ٢/٦

٣٣٧ – ينظر : الهمع ٢/٦

٣٣٨ – إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٠٠ ، وينظر: ١/ ١٩٩

المبحث الرابع : الصَّرْف

الصَّرْفُ في اللغة : رَدُّ الشيء عن وجهه . قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟﴾ [339]؛ أَي: رَجَعوا عن المكان الذي استمعُوا فيه ، وقيل : انْصَرَفُوا عن العمل بشيء مما سمعوا [340].

وفي اصطلاح الكوفيين : هو أن يجتمع فعلان ببعض حروف النسق ، وفي أوله ما لا يحسن إعادته مع حرف النسق ، فينصب الذي بعد حرف العطف على الصرف ، لأنه مصروف عن معنى الأول ، ولكن يكون مع جحد أو استفهام أو نهي في أول الكلام [341]. وقيل : الصرف أن يجتمع الفعلان بـ(الواو) أو (ثم) أو (الفاء) أو (أو) ، وفي أوله جحد أو استفهام ، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرَّ في العطف [342].

وفهمه غير الكوفيين بأنه : صَرْفُ العطف عن اللفظ إلى العطفِ على المعنى [343]. وقيل : عدم تشريك الفعل مع ما قبله في الإعراب [344].

لحظ الكوفيون في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [345] أن الفعل ﴿يَعْلَمَ﴾ جاء منصوباً بعد الواو ، على غير معنى التشريك بينه وبين الفعل ﴿يَعْلَمِ﴾ قبله ، وهذا الذي دفعهم إلى القول بأن الفعل منصوب على

---

٣٣٩ – التوبة : ١٢٧

٣٤٠ – لسان العرب ، مادة : صرف

٣٤١ – تفسير الطبري ٢٤٧/٧

٣٤٢ – هذا تعريف الفراء ، ينظر : معاني القرآن ١٧٣/١ والكر بمعنى العطف وبمعنى البدل كما قال في تفسير قوله تعالى (بما أوحينا إليك هذا القرآن) : ((ولو خفضت (هذا) و (القرآن) كان صواباً : تجعل (هذا) مكروراً على (ما) ...)) معاني القرآن ٢٨/٢

٣٤٣ – نسبه السمين إلى الزجاج ، الدر المصون ٥٥٨/٩

٣٤٤ – الدر المصون ١٢٤/٤

٣٤٥ – آل عمران : ١٤٢

الصرف ، قال أبو بكر : «(يَعْلَمَ) الثاني منصوب على الصرف عن الأول »[٣٤٦]، ويعنون بذلك أنه كان من حق الفعل إذا عُطف أن يُعربَ بإعراب ما قبله حسبما يقتضيه العطف، لكن لما كان المعنى على غير ما يقتضيه العطف نُصب الفعل ، فسمي هذا بالصرف ، وهو ترك المتابعة ، فيبدو أن عامل نصب المضارع عامل معنوي .

وحجتهم في ذلك أن الثاني مخالف للأول ، فلا يحسن تكرير العامل فيه ، فلا يقال في نحو: (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن) : لا تأكلِ السمك ولا تشربِ اللبن ، لأن المراد بقولهم: (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن) ، بجزم الأول وبنصب الثاني ، النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين ، لا منفردين ، فلما كان الثاني مخالفاً للأول ومصروفاً عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصباً[٣٤٧]. والمخالفة فيما يبدو مخالفة معنوية لا لفظية .

أما مذهب البصريين في نحو قوله تعالى : ﴿وَيَعْلَمَ الصَّابِرِيْنَ﴾ فهو النصب للفعل (يعلم) على إضمار (أنْ) لا على الصرف ، قال سيبويه : « اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أنْ ، وما لم ينتصب فإنّه يشرك الفعل الأوّل فيما دخل فيه ، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبنيّ على مبتدأ أو موضع اسم مما سوى ذلك . تقول: لا تأتيني فتحدّثني ، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأوّل فتقول: لا تأتيني ولا تحدّثني ، ولكنّك لّما حوّلت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم ؛ كأنك قلت: ليس يكون منك إتيان فحديث ، فلّما أردت ذلك استحال أن تضمّ الفعل إلى الاسم ، فأضمروا أن ، لأنّ أن مع الفعل بمترلة الاسم، فلّما نووا أن يكون الأوّل بمترلة قولهم: لم يكن إتيان، استحالوا أن يضمّوا الفعل إليه، فلّما أضمروا أن حسن ؛ لأنّه مع الفعل بمترلة الاسم». وقال : « اعلم أنّ الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء ، وأنها قد تُشرِك بين الأوّل والآخر كما تُشرِك الفاء ، وأنّها يُستقبح فيها أن تُشرِك بين الأوّل والآخر كما اُستقبح ذلك في الفاء، وأنّها يجئ ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأوّل كما

٣٤٦ – إيضاح الوقف والابتداء١/١٣٨و ١٣٩، وينظر: ١/ ١١٨ . قال الفراء: « وقوله:﴿ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ ﴾ [الأعراف : ١٢٧] لك في ﴿ وَيَذَرَكَ ﴾ النصب على الصرف » . معاني القرآن ١/٣٤

٣٤٧ – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة ٧٥ ، ٢/٥٥٥-٥٥٦

جاء ما بعد الفاء »[٣٤٨]، وذهب الجرمي إلى أن الـــواو ، والفـــاء ، و أو هـــي الناصـــبة بأنفسها[٣٤٩].

وحجة البصريين : في النصب بإضمار (أنْ) ، أنّ الأصل في الواو أن تكون حرف عطفٍ ، والأصل في حروف العطف ألا تعمل ؛ لأنها لا تختص ؛ فهي تدخل تارة علـــى الاسم وتارة على الفعل وفائدتها أنها تشرك الثاني في المعنى الذي دخل فيه الأول ، فلمـــا قصدوا أن يكون الثاني في غير معنى الأول وحُوِّل المعنى حول إلى الاسم ، فاســـتحال أن يضم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير (أنْ) لأنها مع الفعل بمترلة الاسم ، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل[٣٥٠].

ومعنى (الواو) الداخلة على الفعل المنصوب: الجمع[٣٥١]، ويسميها الكوفيـــون واو الصرف ، وحقيقتها عندهم عطف فعل على اسم مقدر[٣٥٢]، والصواب عند ابن هشام أنها واو للمعية وليست ناصبة للفعل[٣٥٣] ، وهي واو عطف[٣٥٤].

وظاهر كلام أبي حيان وابن هشام أن الكوفيين لا ينصبون الفعل بمخالفته ما قبله وانصرافه عنه ، وإنما ينصبونه بالواو[٣٥٥]، وإلى ذلك ذهب النحاس من قبلهما[٣٥٦].

---

٣٤٨ – ينظر : الكتاب ٢٨/٣ ، ٤١/٣ ، ٤٤/٣

٣٤٩ – شرح السيرافي ٣٢/١٠ ، اللباب ٣٨/٢

٣٥٠ – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٦/٢ (بتصرف)

٣٥١ – المقتضب ٣٢٥/١ ، قال السيرافي : « معنى الواو في كل أحوال نصبها الجمع » شرح الكتاب ٤٤/١٠

٣٥٢ – تفسير البحر المحيط ٤٩٩/٧

٣٥٣ – مغني اللبيب ٤١٤/٢ و ٤١٦

٣٥٤ – مغني اللبيب ٤١٦/٢ ، والعطف هنا عطف توهم ، عطفُ مصدرٍ مقدرٍ على مصدر متوهمٍ ، نحـــو: لا تكن جلداً وتظهرَ جزعاً ، أي: ليس يجتمع فيك كونك جلداً وإظهار جزع .

٣٥٥ – ينظر : تفسير البحر المحيط ٤٩٩/٧ ، مغني اللبيب ٤١٦/٢ ، قال أبو حيان : « وأما الكوفيون فـــإن واو الصرف ناصبة بنفسها ».

٣٥٦ – إعراب القرآن ٢١٩/١ قال النحاس لما شرح معنى الصرف عند الكوفيين : « شُبِّهت الواو والفاء بكـــي فنَصبتَ بها».

إلا أنني لم أجد في كلام الفراء وثعلب وأبي بكر أيَّ إشارة إلى أن الواو هي الناصبة للفعل ، وإنما العامل عندهم معنوي وهو الصرف ، ولعل نسبة هذا القول – أنّ الواو هي العامل – إلى الكوفيين مبنيٌّ على مذهب الكسائي في أنّ (أو والفاء والواو) ناصبة بنفسها[٣٥٧] .

وذهب بعض الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بعد أو والفاء والواو بالخلاف أو بالمخالفة[٣٥٨] . فهل الخلاف أو المخالفة والصرف مترادفان ؟

سبق أن عرضت المعنى اللغوي للصرف وهو: رَدُّ الشيء عن وجهه . والخلافُ من حيث الدلالة اللغوية يقارب الصرفَ ؛ إنْ لم يكن مطابقاً له ، فالخلاف لغة: مِن أخلفَ الرجل يده أَي ردَّها إلى خلفه ، وأخلفني أَي ردَّني إلى خلفه ، وهو بمعنى المضادة[٣٥٩] .

وقد ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ ، نحو: زيد أمامَك ، وعمرو وراءَك[٣٦٠]، وأن المفعول معه منصوب على الخلاف[٣٦١]، وأن المضارع في نحو : لا تظلمني فتندمَ منصوب على الخلاف كذلك ، قال الفراء : « لما قيل: لا تظلمني فتندمَ ، دخل النهي على الظلم ، و لم يدخل على الندم، فحين عطفت فعلاً على فعل لا يشاكله في معناه ، ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي من قبله ، استحق النصب بالخلاف »[٣٦٢] .

فالضابط في نصب المضارع بعد الفاء على الخلاف هو الضابط الذي وضعه الفراء للصرف ، وهو أن يجتمع فعلان بالواو ، أو بالفاء ، أو بأو ، ويكون الفعل مسبوقاً

٣٥٧ – ينظر : توضيح المقاصد٣/١٢٤٨

٣٥٨ – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٧٦، ٢/٥٥٧ المساعد ٣/٨١ ، توضيح المقاصد٣/١٢٥٤، رصف المباني٣٨٠ .

٣٥٩ – لسان العرب ، مادة :خلف

٣٦٠ – الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٢٩ – ١/٢٤٥

٣٦١ – الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٣٠ – ١/٢٤٨

٣٦٢ – شرح السيرافي ١٠/٣٢

بجحد ، أو طلب ، ويكون الجحد والطلب خاصاً بالأول دون الثاني ، كما في قوله : لا تظلمني فتندمَ ، ولا يمكن لــ(لا) أن تتكرر في الفعل الثاني[٣٦٣]، ومع وجود هذا التطــابق – الذي ذكرت – بين الصرف والخلاف ، إلا أنني أرى الخلاف أوسع من الصــرف ، فالضابط المذكور لا يتواءم مع الظرف المنصوب على الخلاف إذا وقع مبتدأ ، ولو أنــه أُكتفي بالخلاف عن الصرف لكان ذلك ممكناً .

وخلاصة الكلام في هذا المبحث أن الناصب للفعل في مثل قوله تعــالى : ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾[٣٦٤] عند الكوفيين معنــوي ، وهــو الصرف أو الخلاف ، وعند البصريين لفظي وهو (أنْ) مضمرة ، ويعجبني ما قالــه ابــن جني[٣٦٥] في قولهم (ما تزورني فتحدثني) : « وقول البغداديين : إننا ننصب الجواب علــى الصرف ، كلام فيه إجمال ، بعضه صحيح ، وبعضه فاسد. أمــا الصــحيح فقــولهم : الصرف : أي يُنْصرف بالفعل الثاني عن معنى الأول ، وهذا هو معنى قولنا : إن الثــاني يخالف الأول . فأما انتصابه بالصرف فخطأ ، ولا بد له من ناصب مقــتض لــه ، لأن المعاني لا تنصب الأفعال ، وإنما ترفعها المعاني ، والمعنى الذي يرفع الفعل هو وقوع الفعل موقع الاسم ، وجاز في الأفعال أن يرفعها المعنى ، كما جاز في الأسماء أن يرفعها المعنى ، أعني الابتداء لمضارعة الاسم للفعل ، فكما أن المضارعة في الفعل بمنزلة التمكن في الاسم، في إيجابها جنس الإعراب لهما ، فكذلك وقوع الفعل موقع الاسم يوجب له الرفع ، كما أن ابتداء الاسم يوجب له الرفع ، وكما أن الأسماء لا تنتصــب إلا بناصــب لفظــي ، فكذلك الأفعال لا تنتصب إلا بناصب لفظي .

---

٣٦٣ – معاني القرآن ١/٣٤ ، ١/١٧٣

٣٦٤ – آل عمران : ١٤٢

٣٦٥ – أبو الفتح عثمان بن جني ، ت٣٩٢ .

فأما من ادعى انتصاب شيء من الكلام بالمعنى دون اللفظ ، فقد وجب عليه من إقامة الدلالة على ذلك مثل ما وجب علينا فأقمناه ، من الدلالة على ارتفاع الاسم المبتدأ والفعل المضارع بالمعنى »[٣٦٦].

٣٦٦ – سر صناعة الإعراب ١/٢٨٥

الفصل الثالث

المنصــــوبــــــــــــــات

القـــــطـــــــع

التفسيـــــــــــــر

الصفـــــة والمحــــــل

الإغـــــــــــراء

المنصوب على المدح أو

المبحث الأول : القطع

القطع لغة : إبانة بعض أجزاء الجِرْمِ من بعض ، يقال : قَطعتُ الحبل قطعاً فانقطع . وقال أبو هلال[٣٦٧] : « القطع يكون ظاهراً ، وخافياً كالقطع في الشيء الملزق المموه ، ولا يقال لذلك : فصل ، حتى يَبِين أحد المفصولين عن الآخر »[٣٦٨].

قال ابن السراج : « ومعنى القطع أن يكون أراد النعت ، فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه »[٣٦٩].

والقطع عند الكوفيين يقابل الحال عند البصريين[٣٧٠]، وهو من المصطلحات التي دارت حولها الكثير من التساؤلات والآراء ، قديماً وحديثاً ، ولم أجد قولاً فصلاً فيه ، وحسبي أني تأملت آراء العلماء والباحثين[٣٧١] وحاولت التوفيق بينها ، للوقوف على حقيقة المصطلح واستعمالاته وتسمياته عندهم . وأعتقد أن هذا المصطلح بحاجة إلى إفراده ببحث مستقل يكشف حقيقته وأصوله وتطوره ، فهو جدير بذلك .

ولمعرفة حقيقته أستعرض بعض ما قيل عنه :

قال أبو بكر عن (نزاعة) من قوله تعالى :﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾ ﴾[٣٧٢]: « ومن نصب (نزاعة) حسن له أن يقف على (لظى) وينصب (نزاعة) على القطع من

---

٣٦٧ – الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري ، كان موصوفاً بالعلم والفقه ، والغالب عليه الأدب والشعر ، من مصنفاته : الصناعتين ، التلخيص في اللغة ، الصناعتين ، لحن الخاصة ، الأوائل وغيرها . قال ياقوت : ولم يبلغني شيء عن وفاته إلا أنه فرغ من إملاء (الأوائل) لعشر خلت من شعبان سنة خمس وتسعين وثلاثمائة . ينظر: بغية الوعاة ٥٠٦/١ .

٣٦٨ – الفروق اللغوية ص١٧٠

٣٦٩– الأصول في النحو ٢١٥/١– ٢١٦

٣٧٠ – ذهب الدكتور محمد شيبة إلى أن مصطلح القطع عند الكوفيين لا مقابل له عند البصريين ، وأنه مصطلح غير واضح عند الكوفيين أنفسهم . ينظر : النحو الكوفي في شرح السبع الطوال ص٣٥.

٣٧١ – ينظر : النحو وكتب التفسير ١٩٥/١ ، دراسة في النحو الكوفي ص٢٤٣

٣٧٢ – المعارج : ١٥ – ١٦

(لظى) إذا كانت نكرة متصلة بمعرفة »[٣٧٣]، وقال الرُّعيني[٣٧٤] عن الحال والقطع : «وتسميته حالاً تسمية بصرية ، أما الكوفيون فيسمونه قطعاً ، لأن الأصل أن يكون نعتاً إلا أنه لما كان ما قبله معرفة وهو نكرة قطع عن التبعية إلى النصب » وفرق هشام[٣٧٥] فقال: « ما جاء منها بعد المعرفة المضمرة يسمى حالاً ، وما جاء بعد المعرفة الظاهرة يسمى قطعاً »[٣٧٦]. وذكر أبو حيان عن الفراء قوله : « ما كان فيما قبله دليل عليه فهو المنصوب على القطع ، وما لا فمنصوب على الحال »[٣٧٧].

والمتأمل لقول الفراء في معنى قوله تعالى: ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴿٣٥﴾ نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ﴾[٣٧٨] حين قال : « فى قراءة أبيّ ﴿إنها لإحدى الكُبَر ، نذير لِلبشرِ﴾ بغير ألف . فما أتاك من مثل هذا فى الكلام نصبته ورفعته ، ونصبه على القطع وعلى الحال »[٣٧٩]. ولقوله: «﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾[٣٨٠] ترفع (السَّموات) بـ(مطويـاتٌ) إذا رفعت المطويات. ومن قال : (مَطْوِيَّاتٍ) رفع (السموات) بالباء التى فى (يمينه) ، كأنه قال: والسَّموات فى يمينه. وينصبُ المطويَّاتِ عَلى الحَال أو عَلى القطع . والحال أجود »[٣٨١]، أقول : المتأمل لقولي الفراء يلحظ أنه يريد بالقطع غير الحال ، وكلامه نصٌ في ذلك ،

---

٣٧٣ – إيضاح الوقف والابتداء ٩٤٨/٢

٣٧٤ – أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي أبو جعفر الأندلسي المتوفى سنة ٧٧٩ ، لقي أبا حيان ، وكان عارفاً بالنحو وفنون اللسان ، مقتدراً على النظم والنثر ، ديّناً ، حسن الخُلُق ، كانت ولادته بعد السبعمائة ، ومات رحمه الله تعالى سنة ٧٧٩ ، ينظر : بغية الوعاة ٤٠٣/١

٣٧٥ – صاحب الكسائي هشام بن معاوية الضرير المكنى بأبي عبد الله ، صنف: مختصر النحو والحدود والقياس ، توفي سنة ٢٠٩ . ينظر : بغية الوعاة ٣٢٨/٢

٣٧٦- ينظر قول الرعيني وهشام : الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ١-٢/ ٤٨٠

٣٧٧- البحر المحيط ٢٦٩/١

٣٧٨- المدثر : ٣٥ – ٣٦

٣٧٩- معاني القرآن ٢٢٥/١

٣٨٠ – الزمر : ٦٧

٣٨١ – معاني القرآن ٣٧١/٣

ولهذا فليس صحيحاً تفسير القطع بالحال في جميع الأحوال ، فقد يكون المقصود من القطع قطع الكلمة عما قبلها في الإعراب أياً كان ذلك الإعراب[382].

أما أبو بكر فهو في الغالب يطلق مصطلح القطع على الحال المفردة ، ويطلق مصطلح الحال على الحال الجملة ، ومن أمثلة الأول :

قوله: « وأما المقطوع منه القطع فقوله: ﴿وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًاۚ﴾[383]، الوقف على (الدين) غير تام لأن (واصباً) قطع منه »[384]. وقوله: « وتقف على قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾[385]. (ظالمي) بالياء لأنه متأخر بعد الأسماء ، كان الأصل فيه : (ظالمين أنفسهم) فسقطت النون الإضافة ، وموضع ظالمين نصب على القطع من الهاء والميم في (توفاهم) »[386].وقوله: « وقرأ ابن كثير[387] (غير المغضوب عليهم) بالنصب على القطع من الهاء والميم في (عليهم) ومن (الذين)»[388].

وأما الثاني ؛ فقوله : « قوله: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾[389]، متعلق بالأول من جهة المعنى قال أبو بكر: هذا إذا أضمرت مع (ختم) (قد) وجعلته حالاً للضمير الذي في (يؤمنون) وتقديره: (خاتماً الله على قلوبهم »[390]، وقوله: « قوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾[391]،

٣٨٢ – ينظر : النحو وكتب التفسير ١٩٦/١ ، النحو الكوفي في شرح القصائد السبع ص١٣٠

٣٨٣- النحل: ٥٢

٣٨٤- إيضاح الوقف والابتداء ١٣٠/١

٣٨٥- النساء : ٩٧

٣٨٦- إيضاح الوقف والابتداء ٢٧٥/١

٣٨٧ – عبدالله بن كثير بن عمرو بن عبدالله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز الإمام العلم مقرئ مكة، وأحد القراء السبعة، أبو معبد الكناني الداري المكي مولى عمرو بن علقمة الكناني ، فارسي الأصل. ولد سنة ٤٨ ومات رحمه الله تعالى سنة ١٢٠ . ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٤٦١/٢

٣٨٨- إيضاح الوقف والابتداء ٤٧٧/١

٣٨٩- البقرة: ٧

٣٩٠- إيضاح الوقف والابتداء ٤٩٤/١

٣٩١- البقرة : ٩

في موضع نصب على الحال من (هم)»[٣٩٢]، وقوله : « ﴿لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾[٣٩٣] في موضع نصب على الحال كأنه قال: (غير مبصرين)»[٣٩٤]، وقوله: « ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾[٣٩٥] حال من (الشياطين) »[٣٩٦] ، وقوله: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾[٣٩٧] حال من (الراسخين) »[٣٩٨] ، وقوله : « ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾[٣٩٩] حال ، كأنه قال: محرفين الكلم»[٤٠٠].

وإذا ما تأملنا كلاً من لفظ القطع ولفظ الحال اللذين يعبر بهما أبو بكر عن الحال في هذه الأقوال ثم عرضناها على الأقوال السابقة لهشام والفراء وابن السراج والرعيني ، وجدنا ما يلي :

١- أن الكوفيين إنما سمّوا الحال قطعاً لأنه لم يتابع صاحبه في الحركة ، مع أنه في المعنى صفة وحق الصفة أن تتابع الموصوف في ذلك ، وبناء عليه فإن الحال المفردة يظهر فيه القطع ، أما الجملة فلا يظهر فيها ، وإنما هو لمحلها ، فمن ثم سمى أبو بكر الحال المفردة قطعاً لظهور القطع فيها ، وسمى الجملة حالاً لّما لم يكن للقطع ظهور فيها . والله تعالى أعلم .

٢- أن أبا بكر يطلق الحال إذا كان صاحب الحال معرفة مضمرة ، كما في قوله السابق : «إذا أضمرت مع (ختم) (قد) وجعلته حالاً للضمير الذي في (يؤمنون) وتقديره: خاتماً الله على قلوبهم».

٣٩٢- إيضاح الوقف والابتداء ٤٩٦/١

٣٩٣- البقرة : ١٧

٣٩٤- إيضاح الوقف والابتداء ٥٠٠/١

٣٩٥- البقرة: ١٠٢

٣٩٦- ٥٢٥/١

٣٩٧- آل عمران : ٧

٣٩٨- إيضاح الوقف والابتداء ٥٦٦/٢

٣٩٩- النساء : ٤٦

٤٠٠- إيضاح الوقف والابتداء ٦١٣/٢

وقوله عند شرح بيت امرئ القيس:

فقـــمت بهـــا أمشـــي تجـــرُّ وراءنـــا   علـــى إثرنا أذيـــال مِرط مرحلِ[401]

: « وأمشي موضعه رفع بالألف ، علامة الرفع فيه سكون الياء ، وموضـــعه في التأويل نصب على الحال من التاء في قمت ، والتقدير قمت بها ماشياً »[402].

وقوله أيضاً عندما شرح بيت امرئ القيس :

فبـــات عـــليـــه سرجـــه ولجـــامـــه   وبـــات بعيني قائمـــاً غـــير مرسَلِ[403]

« وقائماً منصوب على الحال »[404].

٣- أنه يطلق القطع إذا كانت الحال نكرة وصاحبها معرفة ، وذلـــك لوضـــوح الانقطاع عن التبعية . فالاسم المقطوع لا يكون إلا مفرداً ، غير جملة ، نكرة منصـــوباً ، يأتي بعد كلام تام يصلح لأن يكون مستأنفاً ، ويصلح المقطوع أن يكون نعتـــاً للاســـم الذي قبله لو لم يكن معرفة . وذلك نحو أمثلة (القطع) السالفة الذكر ، ونحو قوله عـــن بيت امرئ القيس:

فمـــثلك حبلى قد طرقت ومـــرضع   فألهيتهـــا عن ذي تـــمائم محـــولِ[405]

: « ويجوز أن يكون حبلى منصوبة على القطع مـــن (مثـــل) لأن لفظهـــا لفـــظ المعرفة»[406].

وقوله عن بيت الشاعر:

أحـــب أن أصطـــاد ضبّـــــاً سحبلا   رعـــى الربيـــع والشـــتاء أرملا[407]

---

٤٠١ – البيت من الطويل ، وقد سبقت الإشارة إليه . ينظر : حاشية ص٣٠

٤٠٢- شرح السبع ص٥٤ . ومذهب الكوفيين أن الفعل المضارع يرفع بحروف المضارعة .

٤٠٣ – البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ص١٢١ ، وينظر : شرح المعلقات السبع للزوزني ص٥٠

٤٠٤- شرح السبع الطوال ص٩٩

٤٠٥ – البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ص١١٣ ، وينظر : شرح المعلقات السبع للزوزني ص١٦.

٤٠٦- شرح السبع الطوال ص٣٩-٤٠

٤٠٧ – البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في لسان العرب (رمل) و(سحبل) ، وسَحْبَلٌ اسم وادٍ بعينه ، والسَّحْبَل

: « معناه رعى الربيع والشتاء الأرمل.... فلما أسقط الألف واللام نصبه على القطع لتنكيره وتعريف الشتاء »[٤٠٨]. والله تعالى أعلم .

و لم يكتف الكوفيون بهذين المصطلحين في هذا الباب ، بل استعملوا مصطلح الفِعل، قال الفراء في معنى قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ﴾[٤٠٩]، : « (إن شئت) رفعت المصدِّق ونويت أن يكون نعتاً للكتاب ؛ لأنه نكرة ولو نصبته على أن تجعل المصدِّق فِعلاً للكتاب لكان صواباً »[٤١٠].

وقال في معنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ﴾[٤١١] في قراءة عبد الله بنصب (مصدق) : « فجعله فعلاً »[٤١٢]. وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾[٤١٣] قال: « فغير منصوبة لأنها نعت للقوم ، وهم معرفة ، و(غير) نكرة فنصبت على الفعل»[٤١٤]. ولعله يريد بالفعل الحدثَ .

كما عبر الفراء بمصطلح الخروج وهو يريد الحال ، قال عند إعراب قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾[٤١٥]، « جعلت مباركاً من نعت الكتاب فرفعته ، ولو نصبته على الخروج من الهاء في (أنزلناه) كان صواباً»[٤١٦].

من الأَودية الواسع . والأرمل الذي لا امرأة له .

٤٠٨- الزاهر ٣١٧/٢

٤٠٩- البقرة : ٨٩

٤١٠- معاني القرآن ٤٩/١ ، قال محقق كتاب معاني القرآن : « يريد المؤلف أنه حال من كتاب ، وجاز ذلك لأنه قد تخصص بالوصف فقرب من المعرفة »

٤١١- آل عمران : ٨١

٤١٢- معاني القرآن ٤٩/١ ، قال محقق الكتاب : « ونصبها على الحال حسن هنا، مع كونها من النكرة لأن النكرة هنا في قوة المعرفة حيث أريد بها شخص معين وهو رسول الله محمدﷺ » .

٤١٣- الأحزاب : ٥٣

٤١٤- معاني القرآن ٣٠٢/٢

٤١٥- الأنعام : ١٥٥

٤١٦- معاني القرآن ٢٦٤/١

وذهب أحد الباحثين[٤١٧] إلى أن تعبير الفراء بالخروج شرح للنصب على الحال وليس مصطلحاً من الحال ، والمقصود به توضيح صاحب الحال أو توضيح العامل في الحال .

وقد يشير الكوفيون إلى الاسم المنصوب على الحال دون أن يذكروا اصطلاحاً ، فهذا الفراء يقول: « قوله تعالى : ﴿يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا﴾[٤١٨]، نصبت (مصدقاً) لأنه نكرة ، ويحيى معرفة »[٤١٩].

وقال عن (مصدقاً) من قوله تعالى:﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ﴾[٤٢٠] : « نصبت (مصدقاً) على فعل (جئت) كأنه قال : وجئتكم مصدقاً لما بين يدي من التوراة »[٤٢١].

وبعدُ ، فإن مصطلح أهل الكوفة (القطع) قد اضمحل وخفت ذكره ولم يجد له قبولاً ، فهذا الزجاج يُضعّف دلالته ويستنكره ، فقد قال في معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾[٤٢٢]: « وقال بعض النحويين: (وجيهاً) منصوب على القطع من عيسى، وقطع ههنا كلمة محال لأنه إنما بشر به في هذه الحال، أي في حال فضله فكيف يكون قطعها منه، ولم يقل لم نصب هذا القطع، فإن كان القطع إنما هو معنى، فليس ذلك المعنى موجوداً في هذا اللفظ، وإن كان القطع هو العامل فما بين ماهو، وإن كان أراد أن الألف واللام قطعاً منه فهو محال لأن جميع الأحوال نكرات والألف واللام لمعهود، فكيف يقطع من الشيء ما لم يكن فيه قط»[٤٢٣].

٤١٧- الدكتور عبد الله الخثران ، مصطلحات النحو الكوفي ص٥٩

٤١٨- آل عمران : ٣٩

٤١٩- معاني القرآن ١/١٥٨

٤٢٠- آل عمران : ٥٠

٤٢١- معاني القرآن ١/١٦٠

٤٢٢- آل عمران: ٤٥

٤٢٣- معاني القرآن ١/٤١٢

أما مصطلح (الحال) فقد ساد وثبت وكتب له القبول والنجاح عند علماء العربية ، وإنما ساد لأن طبيعة ما يتعامل معه النحاة تقتضي مصطلحاً يختصر دلالة الإطالة بالحديث عنه ، فلابد أن يُعبَّر عنه بمصطلح معين ، إذ لو كثرت لحصل شيء من الارتباك .

المبحث الثاني : التفسير

الفَسْر لغة: البيان ، فَسَر الشيء يفسِره بالكسر ويفسُره بالضم فسراً وفسَّره : أبانه. والتَّفسير مثله . والفَسْر كشف المُغَطّى ، والتَّفسير كشف المراد عن اللفظ المُشْكل[٤٢٤].

قال ابن هشام : « التمييز ، والتفسير ، والتبيين ، أسماء مترادفة ، وحقيقته اللغوية ، فصل شيء عن شيء ، ومنه: ﴿ وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ۝٥٩ ﴾[٤٢٥]، أي: انفردوا عن المؤمنين وكونوا على حدة ، ليصير كل إلى مقره»[٤٢٦].

وهو في الاصطلاح: رفع الإبهام في جملة أو مفرد ، بالنص على أحد محتملاته[٤٢٧] ، وقيل : هو كل اسم نكرة ، منصوب ، مفسر لما انبهم من الذوات[٤٢٨]. وهذا التعريف في رأيي يتناسب مع استعمال الكوفيين للتفسير حين يريدون به التمييز . ومثاله في الجملة: طاب زيد نفساً ، ومثاله في المفرد عندي راقود خلاً.

قال النيلي : « تفسير العدد هو الأصل في التمييز لأن ألفاظ العدد وضعت مبهمة فاحتاجت إلى ما يبينها ويرفع إبهامها، وغير الأعداد مشبهة بها كمميز (كم) و (حبذا) و (نِعْم) و (بئس) و (أفعل) التفضيل و (رُبَّ) فإن هذه الألفاظ لم توضع مبهمة لكن عرض لها الإبهام، فلذلك كان (الأصل في) التمييز (أن يكون) مفسراً للعدد »[٤٢٩].

التفسير من المصطلحات المشهورة المستعملة عند الكوفيين ، أطلقوه على التمييز ، قال أبو بكر: « والوقف على قوله: ﴿فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا ﴾[٤٣٠]، الوقف على

---

٤٢٤ – لسان العرب ، مادة : فسر

٤٢٥– يس : ٥٩

٤٢٦– اللمحة البدرية ١٨٥/٢

٤٢٧– شرح المفصل (٣٥/٢

٤٢٨– اللمحة البدرية ١٨٥/٢

٤٢٩– الصفوة الصفية القسم الأول–ج٢/ ٥٠٢

٤٣٠– النساء : ٤

شيء منه، قبيح لأن (النفس) تنتصب على التفسير »[431]. وقال الفراء : « المعنى ؛ والله أعلم : فإن طابت أنفسهن لكم عن شيء فنقل الفعل من الأنفس إليهن فخرجت النفس مفسرة ، كما قالوا: أنت حسنٌ وجهاً»[432]. وقال في معنى قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[433]: « نصبت الذهب لأنه مفسِّر لا يأتي مثله إلا نكرة ، فخرج نصبه كنصب قولك : عندي عشرون درهماً، ولك خيرهما كبشاً. ومثله قوله: (أو عدل ذلك صياماً)»[434].

أما سيبويه فلم يستعمل التمييز ولا التفسير وإنما عبّر بالتبيين تارة وبالمفعول فيه تارة أخرى، نحو قوله: « ... فصار هذا تبييناً لموضع ما ذكرت كما صار الدرهم يُبين به ممَّ العشرون حين قلت عشرون درهماً »[435]، وقوله : «وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعول و لم يقوَ قوة غيره مما قد تعدّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتلأتُ ماءً، وتفقَّأْتُ شحماً، ولا تقول : امتلأْتُه ولا تفقَّأْتُه، ولا يعمل فى غيره من المعارف، ولا يقدَّم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأتُ »[436].

وربما عبّر عنه بقوله : « ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة ، وذلك قولك: هذا راقودٌ خلاً، وعليه نحيٌ سمناً »[437].

وإذا ما وصلنا إلى المبرد وجدناه يعبِّر عن التفسير بالتمييز والتبيين ؛ فقد أفرد له باباً سماه: باب التبيين والتمييز ، قال في صدره: « اعلم أن التمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه فى تقديره ومعناه فى الانتصاب واحد؛ وإن اختلف عوامله . فمعناه أن يأتى مبنياً

٤٣١- إيضاح الوقف والابتداء ١/١٣١- ١٣٢

٤٣٢- معاني القرآن ١/١٨٨

٤٣٣ - آل عمران : ٩١

٤٣٤- معاني القرآن ١/١٦٦-١٦٧

٤٣٥ - الكتاب ٢/١٩١

٤٣٦ - الكتاب ١/٢٠٤

٤٣٧ - الكتاب ٢/١١٧

عن نوعه ، وذلك قولك : عندي عشرون درهماً »[٤٣٨]، وقال : « واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه ؛ لتصرف الفعل ، فقلت : تفقأت شحماً »[٤٣٩] .

وعبر الكوفيون أيضاً بالتفسير عن المفعول لأجله ، وقد يكون أثراً من قول سيبويه على ما سيأتي ، قال أبو بكر : « والوقف على قوله: ﴿مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَـٰنِكُمۡ كُفَّارًا ﴾[٤٤٠] حسن غير تام لأن قوله: ﴿حَسَدًا مِّنۡ عِندِ أَنفُسِهِم ﴾[٤٤١] منصوب على التفسير عن الأول »[٤٤٢]. وقال عن قوله تعالى : ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ ﴾[٤٤٣]: « والوقف على: ﴿آذانهم﴾ غير تام لأن ﴿حذر الموت﴾ منصوب على التفسير وهو متعلق بـ ﴿يجعلون﴾ »[٤٤٤]. وقال الفراء : « فنصب ﴿حذر﴾على غير وقوع من الفعل عليه ، لم تُرد : يجعلونها حذراً ، إنما هو كقولك : أعطيتك خوفاً وفرقاً فأنت لا تعطيه الخوف ، إنما تعطيه من أجل الخوف ، فنصبه على التفسير ليس بالفعل »[٤٤٥].

وكان سيبويه قد علل انتصاب المفعول لأجله بقوله : « هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهما.

وذلك قولك: فعلت ذاك حِذارَ الشر،... قال الشاعر ، وهو حاتم بن عبد الله الطائي :

وأغفر عوراءَ الكريمِ ادّخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما[٤٤٦]»

---

٤٣٨ – المقتضب ٢٧/٢

٤٣٩ – المقتضب ٢٩/٢

٤٤٠– البقرة : ١٠٩

٤٤١– البقرة : ١٠٩

٤٤٢– إيضاح الوقف والابتداء ٥٢٨/١

٤٤٣ – البقرة : ١٩

٤٤٤– إيضاح الوقف والابتداء ٥٠١/١

٤٤٥– معاني القرآن ٢٣/١

٤٤٦ – البيت من الطويل ، ينظر : ديوان حاتم الطائي ص٨٥ ، المقتضب ٦١٠/١ ، الأصول في النحو ٢٠٧/١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص١٠٦ ، اللمع ٥٩/١

إلى أن قال: « فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له »[٤٤٧]. وفي هذا ما يوحي باستعمال البصريين الأُوَل للتفسير بمعنى المفعول لأجله ، والله تعالى أعلم .

وقد يستعمل الكوفيون مصطلح التفسير للدلالة على البدل، قال الفراء في معنى قوله جل وعلا : ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾[٤٤٨]: «إن شئت جعلت (الجن) تفسيراً للشركاء، وإن شئت جعلت نصبه على: جعلوا الجن شركاء لله تبارك وتعالى »[٤٤٩].

والمتأمل لدلالات التفسير عند الكوفيين يستطيع أن يفرق بين كل منها من خلال القرائن التي تدل عليها ، كأن يكون التفسير بعد مقادير أو أعداد ، أو أن ينصب التفسير من أجل الفعل لا بالفعل ، أو أن يعوض بالتفسير عن الاسم الذي قبله .

وقد وجد اصطلاح الكوفيين طريقه إلى كتب المتأخرين ، قال أحد الباحثين : «والذي يتضح لي أن المتأخرين قد أخذوا عن الفراء تسمية التمييز بالتفسير والتبيين، والمفسر والمبين و لم يكن ذلك إلا لقبولهم هذا المصطلح وبهذه التسمية »[٤٥٠].

٤٤٧- الكتاب ١/٣٦٧- ٣٦٨- ٣٦٩

٤٤٨- الأنعام : ١٠٠

٤٤٩- معاني القرآن ١/٢٥٢

٤٥٠- الدكتور المختار أحمد ديره ، دراسة في النحو الكوفي ص٢٣٠

المبحث الثالث : الصفة والمحل

المحل لغة : من حَلَّ بالمكان يَحُلُّ حُلولاً ومَحَلاًّ وحَلاًّ وحَلَلاً ، وذلك نزول القوم بَمَحَلَّة ، وهو نقيض الارتحال[451].

والصفة لغة : من الوصف ، يقال : وصَف الشيءَ له وعليه وصْفاً وصِفةً : حَلاَّه[452].

والصفة والمحل عند الكوفيين يقابلان المفعول فيه والظرف عند البصريين الذين يعرفونهما بأنهما : ما انتصب من وقت أو مكان على تقدير (في) باطراد لواقع فيه مذكور ، أو مقدر[453]. فالمذكور نحو : قمتُ يومَ الجمعة ، (فاليوم) واقع فيه القيام ، وكذلك : قمت أمامك ، (فالأمام) واقع فيه القيام ، والمقدر نحو : زيدٌ أمامَك ، والقتال يومَ الجمعة . قال أبو بكر في شرح بيت امرئ القيس:

ضليع إذا استدبرته سد فرجه بضافٍ فويق الأرض ليس بأعزل[454]

: «والباء صلة سد ، وهي خافضة لضاف ، وفويق الأرض منصوب على المحل »[455].

قال ابن السراج : « واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفاً يسميها الكسائي صفة والفراء يسميها محال »[456]. وقال أبو حيان : « وما اصطلح عليه البصريون من التسمية للمكان والزمان بالظرف ليس يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفاً بل يسميه

---

٤٥١ – لسان العرب ، مادة : حلل

٤٥٢ – لسان العرب ، مادة : وصف

٤٥٣ – الارتشاف ١٣٨٩/٣

٤٥٤ – البيت من الطويل ، ينظر : ديوان امرئ القيس ص١٢٠ ، شرح القصائد السبع ص٩٠ ، شرح المعلقات السبع للزوزني ص٤٥ . والضليع : العظيم الأضلاع المنتفخ الجنبين ، ومعنى ضافٍ : ذَنَب ضافٍ وهو السابغ .

٤٥٥–شرح القصائد السبع ص٩٠،وينظر : إيضاح الوقف والابتداء ٣١٤/١، ٣١٥، ٣٥٠، ٤١٥، ٤٨٨، ٤٨٩

٤٥٦– الأصول ٢٠٤/١

الفراء وأصحابه محـــلاً ، والكســـائي يســـمي الظـــروف صـــفات ولا مشـــاحة في الاصطلاح»[457].

وسمى الكوفيون الظروف محال لحلول الأفعال فيها[458]، أما تسمية الكســـائي لهـــا بالصفة فلعلها مأخوذة من كون زمن الفعل أو مكانه وصف يحدد الفعل ، فالثوب الرقيق مثلاً إن لم يَبِنْ منه الجَسد فإنه لرقَّته يصف البدن فيظهر منه حَجْم الأَعضاء فشبّه ذلـــك بالصفة[459].

ويظهر أن الفراء هو الذي أطلق مصطلح المحل كما يبدو من قولي ابن السراج وأبي حيان ، وتبعه الكوفيون ، أما تسمية الظرف بالصفة فأطلقها الكســـائي ، واســـتعملها الكوفيون كذلك ، فهذا أبو بكر يقول في شرحه لقول امرئ القيس:

كدأبـــك مـــن أم الحويرث قبـــلها وجـــــارتها أم الربـــاب بمأسَـــل[460]

: « وأم الحويرث مخفوضة بمن ، و(قبل) منصوبة على الصفة »[461]. وقال ثعلب في حديثه عن (حيث): « حيث رفعوا بها شيئين ؛ لأنها تقوم مقام صفتين، إذا قالوا حيـــث زيـــد عمرو، فالتأويل: مكان يكون فيه زيد يكون فيه عمرو »[462]. وقال أيضاً : « وإذا أفـــرد الصفة رفع : زيد خلف ، وزيد قدام ، وزيد فوق ، الصفة تؤدي عن الفعل »[463].

والمحال والصفات أسماء ، قال أبو بكر : « واعلم أن إمالة (مـــتى) و(أنى) ممكنـــة لأنهما بمعنى محلين، والمحال أسماء »[464]، وقال الفراء : « الاسم إذا كان في معنى صـــفة أو

---

٤٥٧ – الارتشاف ١٣٨٩/٣

٤٥٨ – أسرار العربية ص١٤١

٤٥٩ – ينظر : لسان العرب ، مادة : وصف

٤٦٠ – البيت من الطويل ، ينظر : ديوان امرئ القيس ص١١١ ، شرح القصائد السبع ص٢٧ ، شرح المعلقات السبع للزوزني ص١١ . والدأب : العادة ، ومأسل بفتح السين : جبل بعينه ، وبكسر السين : ماء بعينه .

٤٦١– شرح القصائد السبع ص٢٩ ، وينظر ما قاله د.شيبة (النحو الكوفي ص١١٦)

٤٦٢– مجالس ثعلب ٥٥٨/٢

٤٦٣– مجالس ثعلب ٦٤/١

٤٦٤– إيضاح الوقف والابتداء ٤١٥/١

محل قوي إذا أسند إلى شيء »[٤٦٥]. وزعم ابن السراج أنهم يجعلونها حروفاً ، قال : «ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون : حروف الخفض: أمام ، وقدام ، وخَلْف ، وقبل وبعد... »[٤٦٦].

وقد يتجوّزون فيطلقون المحال والصفات على حروف الجر ، قال ابن يعيش عن حروف الجر: « اعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة ، لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها ، وتسمى حروف الجر ؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء ، أي تخفضها . وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات ؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات »[٤٦٧]. وقال ابن عقيل: « والكوفيون يسمونها حروف الإضافة ، لإضافتها الفعل إلى الاسم ، وحروف الصفات ، لأنها تحدث صفة في الاسم »[٤٦٨].

وأمثلة ذلك عندهم كثيرة ، فمن أمثلة إطلاق الصفة على حروف الجر قول الفراء عن جمع العرب بين اسمين قد كني عنهما : «فإذا قالوا: أنت فينا أنت راغب ففرقوا بينهما بصفة قالوا ذلك»[٤٦٩]. وقول أبي بكر عن قوله تعالى: ﴿لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٍۖ﴾[٤٧٠] : « المعنى كأنه قال : (لا أضيع عمل بعضكم من بعض) فلما أُخرت (بعض) ارتفعت بالصفة »[٤٧١].

ومن أمثلة إطلاق المحل على حروف الجر قول الفراء في معنى قوله تبارك وتعالى: ﴿فَتَطۡرُدَهُمۡ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٥٢﴾[٤٧٢]: « وليس في قوله: (فتطردهم) إلا النصب

٤٦٥- معاني القرآن ٩٣/١

٤٦٦- الأصول ٢٠٤/١

٤٦٧- شرح المفصل ٤٥٤/٤

٤٦٨- المساعد ٢٤٥/٢ . وقد رجح الدكتور محمد شيبة أن هذا خلط ناتج عن السهو . ينظر : النحو الكوفي في شرح السبع الطوال ص٣٥ .

٤٦٩- معاني القرآن ٣٩/٢

٤٧٠- آل عمران : ١٩٥

٤٧١- إيضاح الوقف والابتداء ٥٩٠/٢

٤٧٢- الأنعام : ٥٢

لأن الفاء فيها مردودة على محل وهو قوله: (ما عليك من حسابهم) و (عليك) لا تشاكل الفعل »[٤٧٣]. وقول أبي بكر عند قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَـٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾[٤٧٤]: « ويجوز أن ترفع (المودة) بالمحل وهو قوله تعالى: (في الحياة الدنيا) »[٤٧٥].

وقد يكون سبب إطلاق المصطلحين عند الكوفيين مرة على الجار والمجرور وأخرى على الظرف أنهم لا يفرقون بين الظروف والحروف ، كما أوضح ذلك عنهم ابن السراج بقوله : «ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون : حروف الخفض : أمام ، وقدام ، وخلف، وقبل ، وبعد»[٤٧٦].

والذي أراه أن استعمال ثعلب للصفة أدق من استعمال غيره ، فقد أطلق مصطلح الصفة على الظروف المكانية ، نحو : حيث ، وقدّام ، وخلف ، وفوق[٤٧٧] ، أما الظروف الزمانية ، نحو : الساعة ، والعشية ، واليوم ، والبارحة ، وأمس ؛ فأطلق عليها مصطلح الوقت[٤٧٨]، ولم أجده يعبِّر بمصطلح المحل ، ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله : « والأوقات تضاف ولا تضاف ، فتقول : زيد ضاربُ اليومِ عمراً ، وضاربٌ اليومَ عمراً . وكذلك في الصفات زيد ضاربُ خلفِك عمراً وضاربٌ خلفَك عمراً »[٤٧٩].

واصطلاح الوقت مستعمل عند غير ثعلب ، فقد حكى الكسائي عن العرب قولهم: « نزلنا المترل الذي البارحة ، والمترل الذي آنفاً ، والمترل الذي أمس . فيقولون في كل وقت شاهدوه من قرب ، ويحذفون الفعل معه ، كأنهم يقولون نزلنا المترل الذي نزلنا

٤٧٣- معاني القرآن ٣٠/١
٤٧٤- العنكبوت : ٢٥
٤٧٥- إيضاح الوقف والابتداء ٣١٤/١
٤٧٦- الأصول ٢٠٤/١ ، ينظر ما قاله د.شيبة (النحو الكوفي ص١١٩)
٤٧٧ – ينظر : مجالس ثعلب ٦٤/١ ، ٥٥٨/٢
٤٧٨ – ينظر : مجالس ثعلب ٢٢٥/١ ، ٢٦٦/١ ،
٤٧٩ – مجالس ثعلب ١٧٥/١

أمس ، والذي نزلناه اليوم ، اكتفوا بالوقت من الفعل ، إذ كان الوقت يدل على الفعل ، وهو قريب »[480].

واستعمله أبو بكر ، نحو قوله في شرح بيت امرئ القيس :

وقوفاً بها صحبي عليّ مطيهم   يقولون : لاتهلك أسى وتجمَّلِ[481]

« وقال بعضهم: نصب وقوفاً على الوقت، كأنه قال : وقت وقوف صحبي »[482].

وأخيراً فإنه ليس من السهل فهم مصطلحات الكوفيين والإلمام بها ، قال الزجاجي : « لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة بل لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم »[483]. وعليه فلا نستطيع القول عن المحل والصفة أن أحدهما يقابل الجار والمجرور والآخر يقابل الظرف عند البصريين ، ولكن ما نستطيع قوله إن مصطلحي الصفة والمحل عند الكوفيين يعنيان الظرف والجار والمجرور عند البصريين . وقد نُقل عن ابن السراج أن الظرف إذا كان غير محل سماه الكوفيون الصفة الناقصة وجعله البصريون لغواً لأنه لو حذف لكان الكلام مستغنياً عنه لا حاجة به إليه ، أما الظرف المستقَرّ فهو المحل ، ويريدون بالمستقَر ما كان خبراً محتاجاً إليه ، وسمي مستقراً لأنه يتعلق بالاستقرار والاستقرار فيه[484].

٤٨٠- مجالس ثعلب ١/٢٦٦

٤٨١ - البيت من الطويل ، ينظر : ديوان امرئ القيس ص١١١ ، وشرح القصائد السبع ص٢٣ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ص١٠ .

٤٨٢- شرح القصائد السبع ٢٤

٤٨٣- الإيضاح في علل النحو ١٣١-١٣٢

٤٨٤- الأشباه والنظائر ١/٥١٠

المبحث الرابع : الإغراء

الإغراء لغة من أغريته بكذا ، أي سهلته عليه[٤٨٥] . وفي اللسان[٤٨٦]: غَـرِيَ بالشـيء يَغْرى غَراً وغَراءً أُولِعَ به وكذلك أُغْرِيَ به إِغْراءً وغَراةً وغُرِّيَ وأَغْراهُ به.

واصطلاحاً : وضع الظروف والمجرورات موضع أفعال الأمر ومعاملتها معاملتـها[٤٨٧] . وقيل : الإغراء : هو إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه[٤٨٨]. وقيل : هو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه[٤٨٩].

الإغراء أسلوب قديم استعمله العرب طلباً للتخفيف وتنبيهاً للمخاطب على أمر محمود ليفعله[٤٩٠]، فالظروف والجار والمجرور نحو : عليك وعندك ودونك ؛ أخف مـن الأفعـال ، فاستعملوها بدلاً عنها طلباً للتخفيف[٤٩١].

وقد عبّر به المتقدمون عن الظرف أو الجار والمجرور الموضوع موضع فعل الأمر ، قال الخليل: « يقال في الاغراء : لديك فلانا كقولك عليك فلاناً»[٤٩٢] وقال : « تقول في الإغراء : دونك هذا الشيء وهذا الأمر أي عليك»[٤٩٣]، وقال الزجاجي : « العرب تغري بـ(عندك ،

---

٤٨٥ – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٧٦/٢

٤٨٦ – مادة (غرا)

٤٨٧ – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٧٦/٢، قال العكبري : « ومعنى الإغراء : الإلصاق والحث حذراً مـن الفوات » (اللباب ٤٥٩/١) ، وقال ابن عقيل : « الإغراء هو : أمر المخاطب بلزوم ما يُحمد به » (شرح ابن عقيل ٢٣٥/٢) ، وعرفه الكفوي بقوله : « وضع الظرف أو الجار والمجرور موضع فعل الأمر ، ولا يجوز إلا فيما سمع عـن العرب نحو : (عليك ، وعندك ، ودونك ، وأمامك ، ووراءك ، ومكانك ، وإليك ، ولـديك) » (الكليـات ص ١٥٣) ، ومن تعريفات المحدثين : قول الغلاييني : « الإغراء : نصب الاسم بفعل محذوف يفيد الترغيـب والتشـويق والإغراء » (جامع الدروس العربية ١٧/٣)

٤٨٨ – (توضيح المقاصد ١١٥٧/٣) وقد نقله السيوطي في الهمع ٢٠/٢

٤٨٩ – شذور الذهب ص٢٢٢

٤٩٠ – حاشية الصبان ١٨٨/٣

٤٩١ – قال أبو البركات : « إن قال قائل : لم أقيم بعض الظروف و الحروف مقام الفعل؟ قيل: طلباً للتخفيـف لأن الأسماء والحروف أخف من الأفعال ، فاستعملوها بدلاً عنها طلبا للتخفيف » أسرار العربية ص١٣١

٤٩٢ – العين ٧٠/٨ باب الدال واللام و (و ء ي)

٤٩٣ – العين ٧٢/٨ باب الدال والنون و (و ء ي)

ودونك ، وعليك) »[٤٩٤] ، واستعمله بهذا المعنى الأصمعي وأبو عبيدة والمبرد وغيرهم[٤٩٥]، أمّا المتأخرون فعبّروا به عن كل اسم مُغرى به ، منصوب بفعل مضمر ، مكرر، أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه[٤٩٦]، فالإغراء المكرر نحو قول مسكين الدارمي:

أخاك أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح[٤٩٧]

وسيبويه يسمي هذا أمراً ، ويريد به: الإغراء[٤٩٨]، قال: «كأنه يريد: الزم أخاك»[٤٩٩]، وتبعه ابن السراج[٥٠٠].

والإغراء الذي مع العطف نحو : شأنَك والحجَّ ، ونفسَك وما يعنيها ، والعامل فيهما : الزم ونحوه .

وعبّر المتقدمون بالإغراء عن المنصوب بإضمار (الزم) ونحوه ، قال النحاس في إعراب قوله تعالى : ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[٥٠١]: « يجوز النصب على الإغراء ؛ أي : انظروا صنع الله»[٥٠٢]. والنصب بإضمار (الزم) ذُكر عند متقدمي البصريين ، كعيسى بن عمر[٥٠٣] فقد قرأ ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[٥٠٤]

---

٤٩٤ – الجُمل ص٢٤٤

٤٩٥ – ينظر : غريب الحديث ٢/٢٦ ، والمقتضب ٢/٤٦٨ ، وخزانة الأدب ٢/٢٢١

٤٩٦ – ينظر: شرح الرضي ٢/٤٨٥، شرح ابن عقيل ٢/٢٣٥، توضيح المقاصد ٣/١١٥٧، شفاء العليل ٢/٨٣٨

٤٩٧ – البيت من الطويل ، وهو في ديوان المسكين ص٣٣ ، والكتاب ١/٢٥٦، والخزانة ٣/٦٥ و٦٧.

٤٩٨ – ينظر : الكتاب ١/٢٥٣ ، قال سيبويه : « هذا باب ما جرى من الأمر والنهى على إضمار الفِعل المستعمَلِ إظهارُه إذا عَلِمْت أنّ الرجل مُسْتَغْن عن لَفْظِكَ بالفِعل » فالأمر عنده هو الإغراء ، أما النهي فقال عنه: «وأما النهي فإنه التحذير كقولك الأسد الأسد » .

٤٩٩ – كتاب سيبويه ١/٢٥٦، قال البغدادي في الخزانة معلقا على البيت : « على أن (أخاك) منصوب على الإغراء ؛ وهو مكرر . يريد : الزم أخاك » ٣/٦٥

٥٠٠ – الأصول في النحو ٢/٢٥٠

٥٠١ – النمل : ٨٨

٥٠٢ – إعراب القرآن ٣/٢٢٤

٥٠٣ – من قراء أهل البصرة ونحاتها ، وكان عالماً ، أخذ عن ابن إسحاق ، وكان في طبقة أبي عمر العلاء ، وعنه أخذ الخليل بن أحمد ، توفي سنة ١٤٩هـ (إنباه الرواة ٢/٣٧٤)

٥٠٤ – التوبة : ١

بنصب (براءة) على تقدير اسمعوا أو الزموا ، قال ابن عطية : «وفيه معنى الإغراء»[٥٠٥] .

وإذا ما تأملنا قول أبي بكر: « ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾[٥٠٦] وقف حسن إذا نصبت ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ على الإغراء كأنه قال (الزموا كتاب الله) فحذف الفعل واكتفى منه بـ(عليكم)»[٥٠٧] وجدناه ينهج نهج المتقدمين في استعمال مصطلح الإغراء . أما الفراء فاستعمل مصطلح الأمر وهو يريد به الإغراء ، ففي معنى قوله تعالى :﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[٥٠٨] قال الفراء: « نُصب على الأمر، والذي نصب به مضمر، وكذلك كل أمر أظهرت فيه الأسماء وتركت الأفعال فانصب فيه الأسماء»[٥٠٩]، وقال في تفسير قوله تعالى:﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾[٥١٠]: « وقد تنصب (ملة إبراهيم) على الأمر بها؛ لأن أول الكلام أمر،كأنه قال: اركعوا والزموا ملة إبراهيم»[٥١١]، وزعم ابن عقيل أن الفراء يسمي الإغراء تحذيراً[٥١٢]، وذلك في تفسير قوله تعالى : ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾[٥١٣] .

كما أشار أبو بكر إلى أسلوب الإغراء دون ذكر المصطلح في قوله : « ثم تبتدئ : ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾[٥١٤] على معنى (الزموا ملة أبيكم إبراهيم) »[٥١٥] .

---

٥٠٥ – ينظر : معجم القراءات ٣٣٩/٣

٥٠٦ – النساء : ٢٤

٥٠٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٥٩٦/٢

٥٠٨ – محمد : ٤

٥٠٩ – معاني القرآن ٥٦/٣

٥١٠ – الحج : ٧٨

٥١١ – معاني القرآن ١٩٨/٢ ، وينظر تفسير قوله تعالى : حيث قال : « والعرب تأمر من الصفات بعليك ، وعندك ، ودونك ، وإليك ، يقولون : إليك إليك ، يريدون : تأخّرْ » ٢٣٤/١

٥١٢ – قال ابن عقيل عن الفراء : « وأطلق على الإغراء تحذيراً» ينظر : المساعد ٥٧٥/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٣/٣،وقال السلسيلي : « قال الفراء بعد أن ذكر النصب في قوله تعالى :﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴿١٣﴾﴾ على الإغراء ولو رفع على إضمار هذا لجاز » (شفاء العليل ٨٣٨/٢)

٥١٣ – الشمس :١٣

٥١٤ – الحج :٧٨

٥١٥ – إيضاح الوقف والابتداء ٧٨٧/٢

وخلاصة القول أن النحويين استعملوا في هذا الباب ثلاثة مصطلحات هي :

١- الإغراء .

٢- الأمر .

٣- النصب بإضمار (الزم) .

إلا أن مصطلح الإغراء هو الأكثر استعمالاً عند العلماء[٥١٦]، فقد حظي بالقبول وذلك لمسايرته معنى التشويق والترغيب .

٥١٦ – ينظر : تفسير الطبري ٧٢٦/١ و ٢٢٣٣/٣ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٨٧/١ و ١٩٩/٢ ، التبيان ص ١٥٧ و ٢٤٠ ، شرح الرضي ٤٨٥/١ ، شرح ابن عقيل ٢٣٥/٢

المبحث الخامس : المنصوب على المدح أو الذم

المَدْح : نقيض الهجاءِ ، وهو حُسْنُ الثناءِ.[517]

والذَّمُّ : نقيض المدح ، وهو اللوم في الإساءة ، والذَّمُّ والمَذموم واحد والمَذَمَّة : الملامة[518] .

المدح والذم من الأساليب العربية المشهورة والقديمة أيضاً[519] ، لكن لا يمكن تحديد بداية استعمال المصطلح على صورته الحالية ، قال الزجاج : « ولسيبويه والخليل وجميع النحويين .... باب يسمونه باب المدح »[520] . قال سيبويه: « هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم، لأنه لا يكون وصفاً للأول ولا عطفاً عليه ، وذلك قولك: يا أيها الرجل وعبد الله المسلمين الصالحين »[521]، وقال :« ومما لا تجري الصفةُ عليه نحوُ هذان أخواك ، وقد تولّى أبواك الرجالُ الصالحون ، إلا أن ترفعه على الابتداء ، أو تنصبه على المَدْح والتعظيم »[522] .

٥١٧ – لسان العرب ٣٦/١٤ مادة مدح

٥١٨ – لسان العرب ٤٣/٦ مادة ذمم ، قال المدح نقيض الهجاء ، ثم قال الذم نقيض المدح ، قال الرضي في شرح الشافية : « هجوت » بالخطاب من الهجو، وهو الذم. ٤٠٧/٤ ، وفرّق أبو هلال العسكري بين الذم والهجاء حين قال : « الفرق بين الذم والهجو: أن الذم نقيض الحمد ، وهما يدلان على الفعل ، وحمد المكلف يدل على استحقاقه للثواب بفعله ، وذمه يدل على استحقاقه للعقاب بفعله . والهجو نقيض المدح وهما يدلان على الفعل والصفة كهجوك الانسان بالبخل وقبح الوجه . وفرق آخر أن الذم يستعمل في الفعل والفاعل ، فتقول : ذممته بفعله ، وذممت فعله ، والهجو يتناول الفاعل والموصوف دون الفعل والصفة ، فتقول : هجوته بالبخل وقبح الوجه ، ولا تقول : هجوت قبحه وبخله » الفروق اللغوية ص٦٣

٥١٩ – اصطلاح النصب على المدح أو الذم لم يكن معروفاً عند قدماء النحويين البصريين بصورته الحالية ، لكنهم نصبوا على تقدير الفعل ، ففي قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿٤٨﴾ ﴾ سبأ: ٤٨ قرأ عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق بنصب ﴿عَلَّامُ﴾ فقد يكون بتقدير أعني (ينظر : معجم القراءات ٣٩٢/٧)

٥٢٠ – معاني القرآن للزجاج ١٣١/٢ ، الخزانة ٤٣/٥

٥٢١ – الكتاب ١٩٤/٢

٥٢٢ – الكتاب ٦٠/٢

ويكون النصب على المدح أو على الذم بتقدير فعل ، قدره بعضهم بـ (أعني)[٥٢٣]، وقدره بعضهم في المدح بـ(أمدح)[٥٢٤] وفي الذم بـ(أذم)[٥٢٥]، فالعرب تنصب على المدح عند تكرر العطف والوصف ،كما جاء في قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[٥٢٦]، قال أبو البركات: «إنما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعل ، وتقديره : أعني المقيمين ، لأن العرب تنصب على المدح عند تكرر العطف والوصف »[٥٢٧].

واستعمله النحاس ، فقال في إعراب قوله تعالى : ﴿وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ ﴾[٥٢٨]: « الصابرين على المدح أي وأعني الصابرين »[٥٢٩]. وذكر الزمخشري هذا النوع من المنصوبات في باب الاختصاص ، وقد مثل له بقوله : «الحمدُ للهِ الحميدَ » ، و «الملك لله أهلَ الملك» وبقوله تعالى : ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾[٥٣٠] قال ابن يعيش : « وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر ، وإنما المراد المدح والذم »[٥٣١].

---

٥٢٣ – استعمله طائفة من العلماء في تقدير الفعل الناصب ، ينظر : الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل بن أحمد ص٩٠ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٨٠/١ ، آمالي ابن الشجري ١٠٢/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٨/٢ ، إملاء ما من به الرحمن ، ص٢١٠ ،

٥٢٤ – ينظر : آمالي ابن الشجري ١٠٢/٢ ، خزانة الأدب ٤٢/٥ ، ٤٨

٥٢٥ – استعمله طائفة من العلماء في تقدير الفعل الناصب ، ينظر : آمالي ابن الشجري ١٠١/٢ ، التبيان ، ص ٢٦٢ سورة طه آية١٣١ ، ص٣٩٥ سورة المسد آية ٤، إملاء مامن به الرحمن ص٥٩٢ سورة المسد آية ٤

٥٢٦ – النساء : ١٦٢

٥٢٧ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٨/٢ ، مسألة ٦٥

٥٢٨ – البقرة : ١٧٧

٥٢٩ – إعراب القرآن ٢٨٠/١

٥٣٠ – المسد : ٤

٥٣١ – شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٩،٣٧٣/١ ، *قال* الرضي في باب المنصوب على الاختصاص : « وإن كان الاختصاص باللام أو الإضافة بعد ضمير الغائب نحو : مررت به الفاسق ، أو بعد الظاهر نحو : الحمد لله الحميدَ ،

واستعمله أبو علي[٥٣٢] ، فقد ذكر أنه يجوز إعراب (غير) من قوله تعالى : ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٥٣٣] على أعني ، قال : « وقد حكي عن الخليل نحو هذا ، أنه أجازه على وجه الصفة والقطع من الأول »[٥٣٤] .

وذكر أبو سعيد السيرافي[٥٣٥] في إعراب ما ينتصب على المدح أو الذمِّ ثلاثة أوجه:

- إما الصفة وإتباع الثاني الأول ، وإن كان قصدك فيه المدح والثناء ، كنحو ما يذكر من تكبير صفات الله تعالى على جهة المدح والثناء .
- وإما أن تنصبه بإضمار أذكر .
- وإما أن تستأنفه فترفعه بإضمار الابتداء .

ثم قال : « والذي يصيره مدحاً وثناء أو شتماً وتقبيحاً ، قصد المتكلم به إلى ذلك»[٥٣٦] .

أما الكوفيون فلم يقدِّروا وإنما اكتفوا بقولهم : منصوب على المدح أو الذمِّ أو الشتم ، قال أبو بكر عن قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ ﴿١٧﴾﴾[٥٣٧]: « والوقف على ﴿ٱلنَّارِ﴾ تام إذا نصبت ﴿ ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ على المدح »[٥٣٨]، وقال : « وفي قراءة عبدالله :

أو كان المختص منكراً ، فليس من هذا الباب ، بل هو منصوب إما على المدح نحو : الحمدُ لله الحميدَ ، أو الذم نحو : ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ » شرح الرضي ٤٣٣/١

٥٣٢ – الحسن بن أحمد بن عبدالغفار ، ت٣٧٧ . الإيضاح ص٢٥١

٥٣٣ – الفاتحة : ٧

٥٣٤ – الحجة ١٠٦/١

٥٣٥ – الحسن بن عبدالله ، كان زاهداً ورعاً ، أفتى خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة فما وجد له خطأ .توفي سنة ٣٦٣ . بغية الوعاة ٥٠٧/١

٥٣٦ – شرح كتاب سيبويه ١٥٠/٦

٥٣٧ – آل عمران : ١٧

٥٣٨ – إيضاح الوقف والابتداء ٥٧١/٢ ، وينظر : ٤٩٠/١ ، ٥٧٢/٢

(صماً بكماً عمياً) فيجوز النصب على الذم كما قال :﴿ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ ﴾[٥٣٩] وكما قال : ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾[٥٤٠] »[٥٤١].

واستعمل أيضاً الشتم والذم حين قال: « وقرأ ابن أبي إسحاق[٥٤٢] وعيسى بن عمر[٥٤٣]:﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ بالنصب على الذم والشتم »[٥٤٤].

وكان الفراء قد استعمل التعبير نفسه ، فقال في معنى قوله تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ﴾[٥٤٥] على قراءة من قرأ (التائبين العابدين)[٥٤٦]: « ويجوز أن يكون (التائبين) في موضع نصب على المدح»[٥٤٧].

وقال في إعراب ﴿ حَمَّالَةَ ﴾من قوله تعالى: ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾[٥٤٨]: «يكون نصبها على الذم »[٥٤٩]، وقال في موضع آخر : «وقوله :﴿ مَّلْعُونِينَ ﴾ منصوبة على الشتم »[٥٥٠].

٥٣٩ – الأحزاب: ٦١

٥٤٠ – المسد : ٤

٥٤١ – المرجع السابق ١/٥٠٠ ، وينظر : ١/٥٠٩ ، ٢/٦٢٠

٥٤٢ – أبو بحر عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي قيل عنه : أنه كان أعلم أهل البصرة ، وأعقلهم ، ففرّع النحو وقاسه ، وتكلم في الهمز حتى عُمِل فيه كتابٌ مما أملاه ، وكان رئيس الناس وواحدهم . كانت وفاته رحمه الله تعالى سنة١١٧ . ينظر : مراتب النحويين ص٢٢.

٥٤٣ – أبو سليمان وقيل : أبو عمر ، كان ثقة عالماً بالعربية والنحو والقراءة ، وقراءته مشهورة ، ت١٤٩. ينظر : نزهة الألباء ص٢٩ ، طبقات النحويين واللغويين ص٤١

٥٤٤ – المرجع السابق ٢/٩٩١ ، وينظر : ٢/٩١٨

٥٤٥ – التوبة : ١١٢

٥٤٦ – القراءة بالنصب هي قراءة أُبيُّ بن كعب وعبدالله بن مسعود والأعمش وروي عن أبي جعفر وأبي عبدالله ، ينظر : (معجم القراءات٣/٤٦٦)

٥٤٧ – معاني القرآن ١/٣٢٥

٥٤٨ – المسد : ٤

٥٤٩ – معاني القرآن ٣/٣١٤

٥٥٠ – معاني القرآن ٢/٣٠٤

ويبدو أن تسمية هذا الباب باب المدح والذم يحمل أمرين :

الأول : أنه تفسير للمعنى ، فهو مع المدح يسمى مدحاً ، ومع الذم يسمى ذماً ، وهو مذهب أبي بكر والفراء في الأقوال السابقة .

الثاني : أنه تفسير إعراب ، فالنصب هنا على أن العامل فعل في المدح على معنى أمدح ، وفي الذم على معنى أذم .

أما إن كان هناك ما لا يفيد مدحاً ولا ذماً فالعامل (أعني أو أذكر) أونحوهما[551]، وقد يُستعمل (أعني وأذكر) مع المدح والذم كما مرَّ عند النحاس والسيرافي .

551 – وهذا مذهب سيبويه ، وأنشد :

وما غرني حَوزُ الرِّزامي مَحصناً عواشيها بالجو وهو خصيب

قال : « فنصبه على أعني ، وهو فعل يظهر ؛ لأنه لم يرد أكثر من أن يعرفه بعينه ، ولم يرد افتخاراً ولا ذماً ولا مدحاً » الكتاب ٧٤/٢

الفصل الرابع

مصطلحـــــــات التوابع

التوكيـــــــــد

النســــــــق

الترجمـــــــــة

النعـــــــــت

المبحث الثالث : التوكيد

التوكيد لغة[552]: الإحكام والتوثيق ، وقيل : الشدّ . يقال : وكَّد العقد والعهد: أوثقه ، والتوكيد والتأكيد لغتان ، و (الواو) أفصح ، وبها جاء القرآن ، قال الله تعالى : ﴿بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾[553]، والهمز فيه لغة ، يقال: أوكدته وأكدته وآكدته إيكاداً ، وبالواو أفصح ، أي شددته ، وتوكّد الأمر وتأكد بمعنى ، ويقال: وكدت اليمين ، والهمز في العقد أجود . وتقول : إذا عقدت فأكّد ، وإذا حلفت فوكِّد[554].

قال ابن يعيش: « اعلم أنه يقال: تأكيد وتوكيد بالهمزة والواو الخالصة وهما لغتان وليس أحد الحرفين بدلاً عن الآخر ، لأنهما يتصرفان تصرفاً واحداً ، ألا تراك تقول : أكد يؤكد تأكيداً، ووكدّ يوكِّد توكيداً ، ولم يكن أحد الاستعمالين أغلب ، فيجعل أصلاً ، فلذلك قلنا : إنهما لغتان»[555].

وهو على قسمين[556] :

صريح : وهو إعادة اللفظ ، ويسمى توكيداً لفظياً ، ويكون بتكرار اللفظ مرتين ، وهو الأكثر ،وقد يكون بثلاث مرات ، ويكون مفرداً كقوله تعالى: ﴿دَكّٗا دَكّٗا﴾[557]، وقوله :﴿صَفّٗا صَفّٗا﴾[558]، وجملة كقوله: الله أكبر الله أكبر .

٥٥٢- ينظر : اللمحة البدرية ٢٨٤/٢ ، لسان العرب مادة : وكد ، كشاف اصطلاحات الفنون ٩١/١

٥٥٣ – النحل : ٩١

٥٥٤ – لسان العرب مادة : وكد

٥٥٥ – شرح المفصل ٢١٩/٢

٥٥٦ – ينظر : شرح الزجاجي ١١٤/١-١١٥ ، الارتشاف ١٩٤٧/٤-١٩٦٠ ، اللمحة البدرية ٢٨٤/٢-٢٨٦

٥٥٧ – الفجر : ٢١

٥٥٨ – الفجر : ٢٢

وغير صريح : وهو إعادة الأول بمعناه ، ويسمى توكيداً معنوياً، وهو تابع بألفاظ محصورة فلا يحتاج إلى حد ولا رسم .

أما فائدته فهي إرادة تثبيت المعنى في النفس ، وإزالة اللبس والشك عن الحديث أو المحدَّث عنه ، ويكون هذا في التوكيد اللفظي ، أما في التوكيد المعنوي فقسم يراد به إزالة الشك عن الحديث ، وقسم يراد به إزالة الشك عن المحدَّث عنه[٥٥٩] .

التوكيد عند الكوفيين

استعمل الكوفيون مصطلح التوكيد ، فعبّر به الفراء[٥٦٠]، وثعلب[٥٦١] ، واستعمله أبو بكر في قوله: « وأما المؤكد دون التوكيد فقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[٥٦٢]، الوقف على (الملائكة) غير تام لأنَّ قوله تعالى: ﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ توكيد لـ (الملائكة)»[٥٦٣].

وقد يعبِّرون بالتأكيد ، كما هو في قول ثعلب: « أهل البصرة يقولون: ضربتك إياك، بدل، وضربتك أنت تأكيد، وهما جميعاً تأكيد»[٥٦٤].

كما أنهم يستعملون مصطلح التكرير وهم يريدون التوكيد ، ومنه قول الفراء عن قول الحق تبارك وتعالى :﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦ ﴾[٥٦٥]: « وقوله عز

---

٥٥٩ – شرح الزجاجي ١/١١٤-١١٥

٥٦٠ – معاني القرآن ٢/٣٨ قال الفراء : « العرب لا تجمع اسمين قد كُني عنهما ليس بينهما شيء إلا أن ينووا التكرير وإفهام المكلَّم ؛ فإذا أرادوا ذلك قالوا : أنت أنت فعلت ، وهو هو أخذها . ولا يجوز أن نجعل الآخرة توكيداً للأولى ، لأن لفظهما واحد . ولكنهم إذا وصلوا الأول بناصب أو خافض أو رافع أدخلوا له اسمه فكان توكيداً».

٥٦١ – مجالس ثعلب ٢/٥٩٢ ، قال عن قوله تعالى :﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ الشرح ٥- ٦ :«هذا توكيد»، وينظر: ١/١٣٣ .

٥٦٢ – ص : ٧٣

٥٦٣ – إيضاح الوقف والابتداء ١/١٢٤ ، وينظر : ١/٣٤٧

٥٦٤ – مجالس ثعلب ٢/٥٥٧

٥٦٥ – الشرح ٥- ٦

وجل : ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً﴾ فى قراءة عبدالله : مرةً واحدةً ليست بمكرورة »[٥٦٦] ، أي ليست بمؤكدة . وقال ثعلب : « أتيتك يوم يوم قلت كذا، ويوم ليلة فعلت كذا، وليلة ساعة قمت. قال: هذا تكرير لا وقت »[٥٦٧]، ومذهب الجمهور أن التكرير توكيد[٥٦٨].

ومن التعبيرات الأخرى عندهم ما ذهب إليه الفراء من إطلاق (التشديد) على التوكيد كما هو في قوله: «﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ١٠﴾[٥٦٩] فهذا الصنف الثالث ، فإن شئت رفعت السابقين بالسابقين الثانية وهم المهاجرون ، وكل من سبق إلى نبي من الأنبياء فهو من هؤلاء فإذا رفعت أحدهما بالآخر، كقولك الأول السابق ، وإن شئت جعلت الثانية تشديداً للأولى ورفعت بقوله[٥٧٠] : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ١١﴾ »[٥٧١].

وبهذا يتقرر أن الكوفيين عبروا عن هذا المصطلح بعدة تعبيرات ، كلها تلتقي في المعنى اللغوي ، فالتوكيد والتأكيد والتكرير والتشديد تفيد التقوية[٥٧٢].

وعليه فإنه يمكننا القول أن هذه المصطلحات مبنية على حسٍّ يساير المعنى اللغوي إن لم يكن هو المعنى اللغوي نفسه .

التوكيد عند البصريين

لا يكاد البصريون والكوفيون يختلفون في استخدام مصطلح التوكيد ، فهو مصطلح قديم ، تناوله الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد وابن السراج وغيرهم[٥٧٣] ، قال الخليل: «﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[٥٧٤] (أجمعون) توكيد بعد

٥٦٦ – معاني القرآن ٢٨١/٣

٥٦٧ – مجالس ثعلب ٥٢٣/٢

٥٦٨ – البحر المحيط ٥٠٦/٨

٥٦٩ – الواقعة : ١٠

٥٧٠ – الواقعة : ١١

٥٧١– معاني القرآن ١٢٠/٣

٥٧٢ – ينظر : لسان العرب (وكد) ، (كرر) ، (شدد)

٥٧٣ – ينظر : معاني القرآن للأخفش ٤٨٠/٢ ، المقتضب ٥٢٧/٢ ، الأصول في النحو ١٩/٢

٥٧٤– سورة ص : ٧٣

توكيـــد»[٥٧٥] .وقال سيبويه : «فإنما هذا كقولك قد ثبت زيد أميراً قد ثبت ، فأعدت قد ثبت توكيداً ، وقد عمل الأول في زيد وفي الأمير . ومثله في التوكيد والتثنيـــه : لقيـــت عمراً عمراً »[٥٧٦] .

و لم يكتف سيبويه بمصطلح التوكيد فقد عبّر بالتكرير أيضاً ، فقال: « لو قلـــت : أيهما عندك عندك ،لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد »[٥٧٧] ، وقال : « وتقول مررت بزيدٍ ابن عمروٍ إذا لم تجعل الابن وصفاً ولكنك تجعله بدلاً أو تكريراً كأجمعين »[٥٧٨] .

وعبّر بالتثنية حين قال : «التوكيد والتثنية : لقيت عمراً عمراً »[٥٧٩]، قال السيرافي : « ﴿وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ ١٩﴾[٥٨٠]، وهم الثانية تثنية وتوكيد لأن تقديره : وهم هـــم كافرون » [٥٨١].

كما عبّر عنه بالصفة في قوله : « وإن شئت قلت: قد وليت عملاً فكنت أنت إياك ، وقد جربتك فوجدتك أنت إياك ، جعلت أنت صفة ، وجعلت إياك بمترلة الظريف إذا قلت: فوجدتك أنت الظريف »[٥٨٢].

واستعمل النعت بمعنى التوكيد ، كما في قوله : « فإن نعته حسن أن يشركه المظهر وذلك قولك ذهبت أنت وزيد وقـــال الله عـــز وجـــل: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[٥٨٣] و﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[٥٨٤] وذلـــك أنـــك لمـــا وصـــفتـــه حســـن الكلام حيث

٥٧٥- معاني القرآن للزجاج ١٧٩/٣

٥٧٦ – الكتاب ١٢٥/٢ ، وينظر : ٣٦٠/٢

٥٧٧ – الكتاب ١٧٢/٣

٥٧٨ – الكتاب ٥٠٨/٣

٥٧٩ – الكتاب ١٢٥/٢

٥٨٠ – هود : ١٩

٥٨١ – شرح كتاب سيبويه ٦٥/٧

٥٨٢ – الكتاب ٣٥٩/٢

٥٨٣ – المائدة : ٢٤

٥٨٤ – الأعراف : ١٩

طوله وأكده»[٥٨٥].

ويُعد سيبويه أول من استعمل الصفة والنعت بمعنى التوكيد[٥٨٦]، فالصفة أو النعت بمعناهما الاصطلاحي يضفيان مزيداً من التحقيق والتشديد والوضوح على معنى الجملة ، فكل صفة توكيد ولكن ليس كل توكيد صفة ، وإنما يُقبل هذا المصطلح -الصفة أو النعت- في مرحلة الدراسات الأولى[٥٨٧].

واستعمل البصريون مصطلح (التأكيد) أيضاً ، قال أبو الحسن الأخفش في معنى قوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ ﴾[٥٨٨]: « فقوله: (بدين) تأكيد »[٥٨٩].

وعليه فإنه يمكن القول أن الكوفيين والبصريين يكادون يجمعون على استعمال مصطلح التوكيد ، خصوصاً عند المتأخرين منهم ، أما قبل ذلك فالمصطلح لم يصل إلى درجة النضج والاكتمال ، فقام في الغالب على المعنى اللغوي ، ولذلك فقد تعددت المسميات واختلفت حتى عبّر بعضهم بأكثر من تعبير[٥٩٠]. والله تعالى أعلم .

---

٥٨٥ – الكتاب ٣٧٨/٢

٥٨٦ – د. يحيى عبابنة ، في كتابه : تطور المصطلح النحوي البصري ص١٨٠

٥٨٧ – ينظر : تطور المصطلح النحوي البصري ص١٨١

٥٨٨ – البقرة : ٢٨٢

٥٨٩ – معاني القرآن ٢٠٧/١

٥٩٠ – بين مصطلحات الصفة والنعت والتثنية والتكرير والتشديد ومصطلح التوكيد سمات مشتركة قد تكون السبب الذي دفع المتقدمين إلى التعبير بها توسعاً . ومن هذه السمات ما يلي :

أ) التأكيد بمنزلة الصفة ، لأنه تابع ليس في تقدير جملتين بوجه فأشبه الصفة . فكما لا توصف النكرة بما توصف به المعرفة ، كذلك لا تؤكد النكرة بما تؤكد به المعرفة . (ينظر : شرح اللمع ٢٢٥/١)

ب) التأكيد يشبه النعت في أنه تابع من غير واسطة حرف ومن غير أن ينوى بالأول الطرح ، وكما أن النكرة لا تنعت بالمعرفة فكذلك لا تؤكد بشيء من هذه الأشياء . (ينظر : شرح الجمل ١١٩/١)

ج) يكون الوصف للتأكيد ، إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحاً به بالتضمن نحو: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٣] و ﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ [النحل: ٥١] ، فإن كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع ، شمولاً ، أو إحاطة ، فالتابع تأكيد ، لا صفة ، نحو: الرجلان كلاهما والرجال كلهم، وإن لم يكن، فهو صفة كما في قوله تعالى: ﴿لَا

المبحث الثاني : النسق

النسق لغة : ما كان على طريقة نظام واحد ، والنحويون يسمون حروف العطف حروف النسق ؛ لأن الشيء إذا عطفت عليه شيئاً بعده جرى مجرى واحداً [591]. وقيل له نسق لمساواته الأول في الإعراب ، يقال : ثغر نسق ، إذا تساوت أسنانه ، وكلام نسق ، إذا كان على نظام واحد[592].

واصطلاحاً : هو حمل اسم على اسم أو فعل على فعل أو جملة على جملة ، بشرط توسط حرف من الحروف التي وضعتها العرب لذلك[593].

النسق عند الكوفيين

النسق من عبارات الكوفيين ، وهو الأكثر تداولاً بينهم[594] ، والذي أطلقه منهم هو الفراء ثم تبعه الكوفيون[595]. قال الفراء : «قمت ففعلت ، لا يقولون : قمت فعلت ،

تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ ﴾ [النحل: ٥١] ، وإن كان معنى التابع معنى المتبوع سواء، بالمطابقة، فالتابع تأكيد تكرير، نحو: الرجل نفسه وزيد زيد . شرح الرضي ٢٨٨/٢

د) التثنية : ضم مفرد إلى مثله في اللفظ غيره في المعنى ، والتكرير : ضم الشيء إلى مثله في اللفظ مع كونه إياه في المعنى للتأكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التأكيد أن يذكر بلفظين فصاعدا، لكنهم اختصروا في بعض المواضع بإجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث إن التأكيد اللفظي ، أيضا ، ضم شيء إلى مثله في اللفظ وإن كان إياه في المعنى . (ينظر : شرح الرضي ٤٩/١)

هـ) التشديد لغة : خلاف التخفيف ، وهو بمعنى : التقوية اللسان: شدد، وجاء في معنى التوكيد : التقوية ، والشدّ (ينظر: الصفوة الصفية ج١ القسم الثاني/٧١٩ ، اللسان:وكد ، وبهذا المعنى استعمله الزجاجي في قوله:«مررت بزيد نفسه عينه ، ورأيت الرجلين أنفسهما أعينهما ،كل ذلك تشديد للتوكيد ».ينظر: اللامات ٧٦/١

٥٩١- لسان العرب ٢٤٧/١٤

٥٩٢ – شرح المفصل ٢٧٦/٢

٥٩٣ – شرح جمل الزجاجي ٩١/١

٥٩٤ – شرح المفصل ٢٧٦/٢ ، الهمع ١٥٥/٣

٥٩٥ – اللمحة البدرية ٣٠٦/٢

ولا قلت قال ، حتى يقولوا : قلت فقال: وقمت فقام ، لأنها نسق وليست باستفهام يوقف عليه »[٥٩٦].

واستعمله ثعلب ، وذلك في قوله : « إذا وقع النسق والقطع والحال والاستثناء بين الفعل وصلته كان صواباً... »[٥٩٧]، وقوله: « الكسائي لا ينسق على المضمر ولا يؤكده ، ولكنه يجعل منه قطعاً »[٥٩٨].

واستعمله أبو بكر كثيراً ، ومثال ذلك قوله : « وحذفت الواو من قوله: ﴿أَوۡ يُوبِقۡهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعۡفُ عَن كَثِيرٖ ٣٤﴾[٥٩٩]، تقف عليه (ويعف) بلا واو لأنه في موضع جزم على النسق على جواب الجزاء »[٦٠٠]. وقوله : « والوقف على (يرجعون) حسن وليس بتام ؛ لأن قوله : (أو كصيب من السماء) نسق على قوله: ﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا﴾[٦٠١] أو (كمثل صيب) »[٦٠٢].

و لم يكتف الكوفيون في هذا الباب بمصطلح النسق ، بل عبروا باصطلاحات أخرى، ومنها :

١- العطف ، ومعناه الاشتراك في تأثير العامل ، وأصله الميل ، كأنه أميل به إلى حيِّز الأول[٦٠٣]. قال الفراء في معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٦٠٤]: « إن شئت جعلت (فتكونا) جواباً نصباً ، وإن شئت عطفته على أول

٥٩٦- معاني القرآن ١/٤١-٤٢ ، وينظر : ١/٦١

٥٩٧- مجالس ثعلب ١/١٤٦

٥٩٨- مجالس ثعلب١/٣٢٤

٥٩٩ – الشورى : ٣٤

٦٠٠- إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٣١

٦٠١- البقرة : ١٧

٦٠٢- إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٠١

٦٠٣ – شرح المفصل ٢/٢٧٦

٦٠٤- الأعراف : ١٩

الكلام فكان جزماً »[٦٠٥]. وقال في موضع آخر: « فإذا جئت إلى العطوف التي تكون في الجزاء وقد أجبته بالفاء كان لك في العطف ثلاثة أوجه ، إن شئت رفعت العطف ، مثل قولك: إن تأتني فإني أهل ذاك. وتؤجرُ وتحمد »[٦٠٦].

٢- الرد ، ومعناه لغة: صرف الشيء ورَجْعُه[٦٠٧]، وممن استعمله من الكوفيين الفراء، نحو قوله في معنى قوله تعالى : ﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾﴾[٦٠٨] : «﴿وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ فى موضع نصب ورفع ، إن شئت رفعتها على الردّ على الكتاب ؛ كأنك قلت: كتاب حقّ وذكرى للمؤمنين ؛ والنصب يراد به : لتنذر وتذّكر به المؤمنين»[٦٠٩].

و لم أجد أبا بكر يعبر بالتعبيرين الأخيرين ، وإنما اكتفى بالنسق ، وفي هذا إشارة إلى استقرار مصطلح النسق عنده وعند معاصريه .

النسق عند البصريين

لم يجد النسق إلى كتاب سيبويه طريقاً ، فالأكثر أن يعبر بالعطف[٦١٠]، وهو ما عبر به الأخفش في معانيه ، نحو قوله : «وأما قوله: ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٤٧﴾ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾[٦١١]، فإن هذه (الواو) واو عطف »[٦١٢]. وقوله : « وقال: ﴿ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ ٱلْءَاخِرِينَ﴾[٦١٣]رفع ، لأنه قطعه من الكلام الأول ، وإن شئت جزمته إذا عطفته على :

٦٠٥- معاني القرآن ٢٩/١

٦٠٦- معاني القرآن ٧١/١

٦٠٧ - لسان العرب ، مادة : ردد

٦٠٨ - الأعراف : ٢

٦٠٩ - معاني القرآن ٢٦٩/١

٦١٠ - ينظر : الكتاب ٩٠/٢ ، ١٩٢/٢ ، ١٩٤/٢ ، ٥٠١/٣

٦١١- الواقعة : ٤٧-٤٨

٦١٢- معاني القرآن ٣٥/١

٦١٣ - المرسلات : ١٧

(هلك) »[614]. واستعمله المبرد ، وأفرد له باباً سماه (حروف العطف بمعانيها) ، قال: «فمنها (الواو) ؛ ومعناها: اشتراك الثاني فيما فيه الأول ، وليس فيها دليل على أيهما أولاً، نحو قولك: جاءني زيد وعمرو »[615].

وقد أشار ابن يعيش إلى أن العطف من عبارات البصريين ، قال : « ومعناه الاشتراك في تأثير العامل وأصله الميل كأنه أميل به إلى حيِّز الأول»[616]. ولم يكن التعبير بالعطف هو التعبير الوحيد عند البصريين ، بل استعملوا تعبيراً آخر ، هو : مصطلح الشركة ، وهو تعبير سيبويه ، وقد أشار النحاس إلى ذلك حين قال : «(الضالين) عطف على (المغضوب عليهم) والكوفيون يقولون: نسق وسيبويه يقول: إشراك »[617]، وكذلك ابن عقيل حين قال : « الكوفيون يقولون : باب النسق ، وأكثر ما يقول سيبويه : باب الشركة (وهو المجهول تابعاً بأحد حروفه) أي حروف العطف»[618]. والسيوطي حين قال : « وتسمى المعطوفات بها عند البصريين شركة »[619]. قال سيبويه : «مررت برجل وحمارٍ قبل . فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه »[620]. وقال في آخر الباب نفسه: « واعلم أن المنصوب والمرفوع في الشركة والبدل كالمجرور »[621]. والذي دفع سيبويه لتسميتها بحروف الإشراك أن حروف العطف تفيد معنى الإشراك .

وزعم عبدالسلام هارون أن سيبويه استعمل المضموم بمعنى المعطوف ، حيث ذكر أن سيبويه عبر عن المعطوف بالمضموم[622]، قال سيبويه : « هذا باب يكون الاسمان فيه

٦١٤- معاني القرآن ٥٦٢/٢

٦١٥- المقتضب ٥٧/١

٦١٦ - شرح المفصل ٢٧٦/٢

٦١٧- إعراب القرآن ١٧٦/١

٦١٨- المساعد ٤٤١/٢

٦١٩- الهمع ١٥٥/٣

٦٢٠- الكتاب ٤٣٧/١

٦٢١- الكتاب ٤٤١/١

٦٢٢- ذكر عبد السلام هارون المحقق لكتاب سيبويه في فهارس الكتاب عبارة : « التعبير عن المعطوف بالمضموم»

بمترلة اسم واحد ممطول وآخر الاسمين مضموم إلى الأول بالواو ، ... وذلك (قولك: وثلاثةً وثلاثيناه وإن لم تندب قلت: يا ثلاثة وثلاثين كأنك قلت يا ضارباً رجلاً »[٦٢٣].

والذي يظهر من كلام سيبويه أنه لا يريد بالمضموم المعطوف ، فقد قال في تتمة كلامه : «وليس هذا بمترلة العطف يا زيد وعمرو ، لأنك حين قلت يا زيد وعمرو جمعت بين اسمين كل واحد منهما مفرد يتوهم على حياله ،وإذا قلت يا ثلاثة وثلاثين فلم تفرد الثلاثة من الثلاثين لتتوهم على حيالها ولا الثلاثين من الثلاثة »[٦٢٤].

وإذا ما تأملنا التسميات السابقة للمصطلح وجدنا أن النسق هو الأذيع والأشيع ، والأكثر قبولاً ، فقد استعمله المتأخرون ورضوا به[٦٢٥] ، قال السيوطي : « وتسمى المعطوفات بها عند البصريين شركة ، وعند الكوفيين وهو المتداول نسقاً »[٦٢٦]. قال أحد المعاصرين[٦٢٧] عن مصطلحات الكوفيين وعن النسق بوجه خاص : « هذه المصطلحات ظلت لا تسود في النحو العربي ، إذا نحن استثنينا اصطلاح النعت وعطف النسق ، لأن نظامه الذي وضعه البصريون هو الذي عمّ بين العلماء والناس في جميع الأمصار والأعصار » ، واستحسن آخر[٦٢٨] مصطلح النسق حين وصفه بأنه أدق من المصطلح البصري ، لاختصاره وغنائه عن التخصيص والتقييد .

وكأنه يريد القول بأن سيبويه استعمل اصطلاح المضموم وهو يريد المعطوف ، ينظر: فهرس الكتاب ٣٢٨/٥

٦٢٣- الكتاب ٢٢٨/٢

٦٢٤- ٢٢٨/٢

٦٢٥ - ينظر : الأصول في النحو٤٢١/١ و ٥٩/٢-٧٦ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٦٩/٢ ، مغني اللبيب ٤٩٠/٢ ، شرح شذور الذهب ص٤٤٩

٦٢٦- الهمع ١٥٥/٣

٦٢٧ - الدكتور : شوقي ضيف ، المدارس النحوية ص١٦٧

٦٢٨ - الدكتور : مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة ص٣١٥ ، وينظر : النحو الكوفي في شرح السبع الطوال ص٦٥ .

المبحث الثالث : الترجمة

الترجمة لغة : من ترجمَ . والتُّرجُمان والتَّرْجَمان بالضم والفتح : المفسِّر للسان ، وهو الذي يُتَرْجِم الكلام أَي ينقله من لغة إلى لغة أُخرى[٦٢٩] .

واصطلاحاً : هو التابع المقصود بالحكم دون متبوعه ، ويكون مساوياً لمتبوعه ، وبعضه ، وما يشتمل عليه ، ومباينه[٦٣٠] . وقيل : هو ثانٍ يقدر في موضع الأول[٦٣١] . نحو قولك : مررت بأخيك زيدٍ . قال أبو بكر: « العرب تقول: ضربت زيداً أخاك ، وضربت زيداً أخوك فينصبون (الأخ) على الترجمة عن (زيد) ويرفعونه بإضمار (هو)»[٦٣٢] . وقال عن (الصراط) في قوله تعالى ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [٦٣٣]: « (الصراط) الثاني مترجم عن (الصراط) الأول »[٦٣٤] . وقال عن (آبائك) من قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ﴾[٦٣٥]: « والوقف على (آبائك) ليس بتام لأن (إبراهيم وإسماعيل وإسحاق) ترجمة عن الآباء »[٦٣٦] .

والترجمة اصطلاح كوفي يسميه البصريون البدل ، وربما سمي بالترجمة لأنه يترجم عن متبوعه ، أي يشير إليه ويدل عليه[٦٣٧] . قال ابن عقيل : « البدل اصطلاح البصريين وأما الكوفيون فنقل عنهم ابن كيسان[٦٣٨] تسميته تكريراً ، ونقل الأخفش أنهم يسمونه

---

٦٢٩ – لسان العرب ، مادة : ترجم

٦٣٠ – الموفي في النحو الكوفي ص٦٠

٦٣١ – شرح المفصل لابن يعيش ٢٥٨/٢

٦٣٢– إيضاح الوقف والابتداء ١٣٢/١

٦٣٣ – الفاتحة : ٦ – ٧

٦٣٤– إيضاح الوقف والابتداء ٤٧٦/١

٦٣٥ – البقرة : ١٣٣

٦٣٦– إيضاح الوقف والابتداء ٥٣٣/١

٦٣٧ – قال في الموفي في النحو الكوفي ص٦٠: ((الترجمة : التابع المقصود بالحكم دون متبوعه)) .

٦٣٨ – محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي ، أخذ عن المبرد وثعلب ، قال ابن مجاهد : وكان أنحى

الترجمة والتبيين»[٦٣٩]. وجاء في شرح الأشموني قوله : « وأما الكوفيون فقال الأخفش : يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان: يسمونه بالتكرير »[٦٤٠].

والغرض من الترجمة البيانُ ، وذلك بأن يكون للشخص اسمان ، أو أسماء ، ويشتهر ببعضها عند قوم ، وببعضها عند آخرين ، فإذا ذكر أحد الاسمين ، خاف ألا يكون ذلك الاسم مشتهراً عند المخاطب ، ويذكر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل أحدهما من الآخر للبيان ، وإزالة ذلك التوهم [٦٤١].

وقد نُسب إلى الفراء أنه هو الذي أطلق مصطلح الترجمة على البدل[٦٤٢] ، كقوله في معنى قوله تعالى : ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴾[٦٤٣]: « خفضَ الكواكب ترجمة عن الزينة »[٦٤٤]. وإليه أيضاً نسبت تسميته بالمردود ، نحو قوله : « ومثله قوله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[٦٤٥]، إن جعلت (من) مردودة على خفض (الناس) فهو من هذا »[٦٤٦]. حيث أورد مصطلح (مردود) ويريد به البدل[٦٤٧]. وربما أطلق عليه التكرير ، كقوله في معنى قوله تعالى: ﴿ هَٰرُونَ أَخِى ﴾[٦٤٨]: « إن شئت جعلت ﴿هارون أخي﴾ مترجماً عن الوزير فيكون نصباً بالتكرير »[٦٤٩]. وقوله :

منهما ، وقال ياقوت : لكنه إلى مذهب البصريين أميل . من مصنفاته : اللامات، البرهان ، غريب الحديث ، معاني القرآن ، علل النحو ، وغيرها . ينظر : بغية الوعاة١/١٨

٦٣٩- المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٢

٦٤٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/١٢٣

٦٤١ - شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٥٨

٦٤٢ - ينظر : المصطلح النحوي ١٦٤

٦٤٣ - الصافات : ٦

٦٤٤ - معاني القرآن ٢/١٣٣

٦٤٥- آل عمران : ٩٧

٦٤٦- معاني القرآن ١/١٣٥

٦٤٧ - ينظر : المصطلح النحوي ص١٦٤ ، مصطلحات النحو الكوفي ص٣٦

٦٤٨- طه : ٣٠

٦٤٩- معاني القرآن ٢/١٥٢

«﴿بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝٦﴾ [650] يخفض الكواكب بالتكرير فيَرُدّ معرفة عَلى نكرة »[651] وقوله : «وقوله عز وجل : ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ﴾[652] على التكرير »[653]، قال النحـــاس في إعراب (ناصية) : « على البدل ، والفراء يقول على التكرير»[654] . كما سمى الكوفيـــون البدل تفسيراً ، قال الفراء في معنى قولـــه ﷻ : ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ﴾[655]: «إن شئت جعلت (الجن) تفسيرًا للشركاء » [656].

وعبّر أبو بكر عـــن البـــدل في قولـــه تعـــالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾[657] بالتابع ، قال :« ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ وقف غير تـــام لأن قولـــه: ﴿ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ : تابع لـــ (الأخدود) »[658].

أما مصطلح التبيين الذي ذكره الأخفش ، فلم أجد الفراء يذكره في المعاني .

والظاهر أن الفراء يستعمل مصطلح التكرير للدلالة على البدل أكثر من غيره مـــن المصطلحات الأخرى ، كما هو واضح من الأمثلة السابقة[659].

و لم يقصر الكوفيون استعمالهم لمصطلح الترجمة على البدل فقط ، بل سَمَّوا عطف البيان ترجمة، ذكر ذلك ابن عقيل[660]، والسيوطي[661].كما سموا التمييز ترجمة كـــذلك ،

٦٥٠ – الصافات : ٦

٦٥١ – معاني القرآن ٣٣٤/٢

٦٥٢- العلق : ١٥، ١٦

٦٥٣- معاني القرآن ٢٨٦/٣

٦٥٤ – إعراب القرآن ٢٦٣/٥

٦٥٥- الأنعام : ١٠٠

٦٥٦- معاني القرآن ٥٢/١

٦٥٧ – البروج : ٤ – ٥

٦٥٨- إيضاح الوقف والابتداء ٩٧٣/٢

٦٥٩ – وينظر: ١٤/١ ، ١٥٤/١ ، ٦١/٢

٦٦٠- المساعد ٤٢٣/٢

٦٦١- الهمع ١٣١/٣

ومنه قول الفراء : «العرب تقول: لله دره من رجل، ثم يلقون (مـــن) فيقولـــون: لله دره رجلاً فالرجل مترجم (لما قبله) وليس بحال »[٦٦٢].

٦٦٢- معاني القرآن ٢/٨٦

المبحث الرابع : النعت

النعت لغة : وَصْفُكَ الشيءَ ، تَنْعَتُه بما فيه وتُبالِغُ في وَصْفه[٦٦٣] .

واصطلاحاً: اختصاص نفس المنعوت وإخراجٌ له من إبهام وعموم إلى ما هو أخص منه، فالنكرات المنعوتة يخرجها النعت من نوع إلى نوع أخص منه، وأما المعارف فيخرجها النعت من شخص مشترك الاسم عند وقوع اللبس فيه إلى أن يزول اللبس عنه[٦٦٤].

وقد كُتب لهذا المصطلح الشيوع والقبول عند النحاة ، ونُسِب إلى الكوفيين ، إلا أنني لم أجد دليلاً على أن التعبير بالنعت من خصوصيات المدرسة الكوفية ، فقد عبر به كبار البصريين كالخليل وسيبويه[٦٦٥] ، ولعل غلبة استعمال الكوفيين لهذا المصطلح دون غيره دفع بالكثير ممن جاء بعدهم إلى أن ينسبه إليهم[٦٦٦] .

ويشهد على ذلك كثرة استعمال أبي بكر له في كتابنا هذا[٦٦٧]، ومنه قوله : «الوقف على ﴿قَدَرًا﴾ غير تام لأن ﴿مَّقْدُورًا﴾ نعت (القدر) »[٦٦٨].

ويقابل هذا المصطلح مصطلح الصفة الذي قلّما نجده عند الكوفيين ، وهو التعبير الذي نال مكانته عند نحاة البصرة ، إلا أنه لا يرادف النعت ، نقل ابن فارس عن الخليل قوله : « النعت لا يكون إِلاَّ فِي محمود ، والوصف قَدْ يكون فِيهِ وَفِي غيره» [٦٦٩] .

٦٦٣ – ينظر : العين ٧٢/٢باب العين والتاء والنون ، الصاحبي ص٩٨ ، لسان العرب ٢٩٥/١٤ مادة : نعت

٦٦٤ – ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ٥٠/٦ ، النكت ٤٣٢/١ . قولك : مررت برجل ظريف ، أخص من قولك : مررت برجل ، وقولك : مررت برجل ظريف صيرفي ، أخص من قولك : مررت برجل ظريف .

٦٦٥ – العين ٧٢/٢ ، الكتاب ٤٢١/١ و٤٢٢

٦٦٦ – ينظر : الفروق اللغوية ص٤٢ ، ونقل السيوطي عن أبي حيان قوله : « والتعبير به اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة » الهمع ١١٧/٣، وينظر : حاشية الخضري ٥١/٢

٦٦٧ – ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ١١٦/١ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢٥ و ٤٥٤ و ٤٧٤ و٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و٤٨٥ و٤٩٠ و ٤٩١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و٥٠٩ و ٥١٦ وغيرها

٦٦٨ – إيضاح الوقف والابتداء ١٢٦/١

٦٦٩ – الصاحبي ص٩٨

وفسر أبو هلال العسكري الاختلاف بين النعت والصفة بقوله : « النعت هو ما يظهر من الصفات ويشتهر ، ولهذا قالوا : هذا نعت الخليفة ، كمثل قولهم : الأمين والمأمون والرشيد . وقالوا : أول من ذكر نعته على المنبر الأمين ، و لم يقولوا صفته ، وإن كان قولهم الأمين صفة له عندهم لأن النعت يفيد من المعاني التي ذكرناها ما لا تفيده الصفة »[٦٧٠]، فقول أبي هلال يوحي أن النعت أعمُّ من الصفة ، أما الخليل فمراده أن الصفة أعمُّ من النعت . وقد يكون بين النعت والصفة تداخلٌ ، وهذا ما رجع إليه أبو هلال حين قال : « قد تتداخل الصفة والنعت فيقع كل واحد منهما موضع الآخر ، لتقارب معنييهما . ويجوز أن يقال : الصفة لغة والنعت لغة أخرى ، ولا فرق بينهما في المعنى »[٦٧١].

أما سيبويه فيظهر من كلامه أنه لم يفرق بين النعت والصفة ، ففي نحو : مررت برجل ظريف ، ومررت برجلٍ عاقلٍ كريمٍ مسلمٍ ، ومررت برجلٍ شرٍّ منك ، يجعلها نعوتاً[٦٧٢]. وعلى هذا سار النحاة من بعده ، قال ابن يعيش : « الصفة والنعت واحد »[٦٧٣] ، وإلى ذلك ذهب ابن هشام[٦٧٤]. وذهب بعضهم[٦٧٥] إلى أن النعت يكون بالحلية ، نحو : «طويل» و «قصير» ، والصفة تكون بالأفعال ، نحو: «ضارب» و «خارج» . فعلى هذا يقال للباري ﷻ: موصوف ولا يقال: منعوت ، وعلى الأول يقال: موصوف ، ومنعوت. قال السهيلي : « وأما صفات الباري سبحانه فلا نرى أن نسميها نعوتاً ، تحرجاً من إطلاق هذا اللفظ لعدم وجوده في الكتاب والسنة . وقد وجدنا لفظ الصفة في الصحيح ، حيث قال ﷺ للرجل الذي كان يقرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٦٧٦] في كل

٦٧٠ – الفروق اللغوية ص٤٢

٦٧١ – الفروق اللغوية ص٤٢

٦٧٢ – ينظر: الكتاب ٤٢١/١ و٤٢٢ و ٤٢٣

٦٧٣ – شرح المفصل ٢٣٢/٢

٦٧٤ – اللمحة البدرية ٢٧٦/٢ ، وينظر الأصول لابن السراج ٢٣/٢

٦٧٥ – شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٢/٢ ، اللمحة البدرية ٢٧٦/٢

٦٧٦ – الإخلاص : ١

ركعة : « لم تفعل؟ » فقال : أحبها لأنها صفة الرحمن[٦٧٧] »[٦٧٨]، ولعل هذا سبب من الأسباب التي دفعت الفراء إلى استعمال مصطلح الصفة البصري ، ففي قوله جل ذكره : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾[٦٧٩] قال الفراء : « قرأ يحيى بن وثاب[٦٨٠] ﴿ٱلْمَتِينُ﴾ بالخفض من نعت القوة وإن كانت أنثى في اللفظ » ثم قال : « وقرأ الناس ﴿ٱلْمَتِينُ﴾ رفعٌ من صفة الله تبارك وتعالى »[٦٨١]، فالملاحظ أنه عبر بالصفة عندما أراد وصف المولى جل وعلا .

وندر أن يستعمل أبو بكر مصطلح الصفة أو الوصف ، فلم يرد عنده إلا في موضع واحد ، حيث قال : « والوقف على ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾[٦٨٢] ، حسن غير تام وقال السجستاني[٦٨٣]: هو تام وهذا غلط لأن قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْأٓخِرَةِ ﴾[٦٨٤] وصف ، فلا يتم الوقف على ما قبل الوصف»[٦٨٥].

---

٦٧٧ – صحيح البخاري حديث رقم ٧٣٧٥

٦٧٨ – نتائج الفكر ص١٦٠

٦٧٩ – الذاريات: ٥٨

٦٨٠ – الإمام القدوة المقرئ ، الفقيه، شيخ القراء ، الأسدي الكاهلي، مولاهم ، الكوفي ، أحد الأئمة الأعلام ، وهو تابعي ثقة ، أقبل على القرآن، وتلا على أصحاب علي وابن مسعود رضي الله عنهما ، حتى صار أقرأ أهل زمانه ، مات رحمه الله تعالى سنة ١٠٣ . ينظر : سير أعلام النبلاء ٤٢١٢/٣

٦٨١ – معاني القرآن ٨٧/٣ ، وينظر : ٣٠٦/٢

٦٨٢ – البقرة : ٧٤

٦٨٣ – أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان، من ساكني البصرة، كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر ، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، وروى عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي. كان من أعلم الناس بالعروض، وكان من الشعراء المتوسطين، وكان يعنى باللغة، وترك النحو، حتى كأنه نسيه. من مصنفاته : إعراب القرآن ، لحن العامة، المقصور والممدود، القراءات. توفي سنة ٢٤٨، وقيل:٢٥٠، وقيل:٢٥٤. ينظر : بغية الوعاة ٦٠٦/١

٦٨٤ – البقرة: ٨٦

٦٨٥ – إيضاح الوقف والابتداء ٥٢٤/١

الفصل الخامس

الحـــــــروف وما شابههـــــــا

الصـــلة والتوكيـد

العمـــــــــاد

حـــروف المعانـــي

المبحث الأول : الصلة أو التوكيد

الصلة لغة من وَصَل ، والوصل خلاف الفصل ، يقال : وَصَل الشيء بالشيء يَصِلُه وَصْلاً وَصِلةً وصُلَةً . واتَّصَلَ الشيء بالشيء لم ينقطع[٦٨٦].

وفي اصطلاح الكوفيين : هي الحروف التي يكون دخولها كخروجها ، ليس لها أثر في المعنى الإعرابي ، وإنما تزيد الكلام توكيداً . قال ابن الشجري : « زاد الكسائي في معاني (مَنْ) قسماً آخر ، فزعم أنها قد جاءت صلة ، يعني زائدة »[٦٨٧]، ويعني بالزائد : أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى[٦٨٨]. ويسميها أبوبكر التوكيد ، قال : «واعلم أن (ما) إذا كانت توكيداً للكلام لم يحسن الوقف على ما قبلها و (ما) في التوكيد هي التي يسميها العوام صلة ، ولا أستحب أن أقول في القرآن صلة لأنه ليس في القرآن حرف إلا له معنى »[٦٨٩]. وقال : « ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [٦٩٠] الوقف على من قبيح لأن (ما) توكيد معناه: من خطاياهم »[٦٩١].

والتعبير عن الصلة بالتوكيد من استعمالات البصريين ، قال سيبويه : « فكفى بك فارساً ، وإنما يريد كفيت فارساً ودخلته هذه الباء توكيداً »[٦٩٢].

ويستعملون كذلك الزيادة[٦٩٣] والإلغاء[٦٩٤]، واللغو[٦٩٥]، قال النحاس في إعراب قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾[٦٩٦]: « (ما) زائدة ، والكوفيون يقولون صلة ،

---

٦٨٦ – لسان العرب ، مادة : وصل

٦٨٧- آمالي ابن الشجري ٦٥/٣

٦٨٨- شرح المفصل ٦٤/٥

٦٨٩- إيضاح الوقف والابتداء ٣٣١/١

٦٩٠- نوح : ٢٥

٦٩١- إيضاح الوقف والابتداء ٣٣١/١ ، وينظر : ٣٣٣/١ ، ٣٣٩/١ ، ٥٠٧/١

٦٩٢- الكتاب ١٧٥/٢

والبصريون يقولون: فيها معنى التوكيد »[٦٩٧]. وقال ابن يعيش : « والصلة والحشو من عبارات الكوفيين ، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين »[٦٩٨]. واستعمال أبي بكر لاصطلاح البصريين ورضاه به يدل على أن التعصب لا يجد إليه سبيلاً ، فهو يضع الاصطلاح المناسب في المكان اللائق به ، على أنه حكى مصطلح الصلة عن غيره ، كما في قوله : « وقوله: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ①﴾[٦٩٩] حُكي عن الكسائي أنه قال: (لا) صلة ، والمعنى : أقسم بيوم القيامة»[٧٠٠]. واستعمله في غير القرآن ، نحو قوله في شرح بيت امرئ القيس:

وقاهم جدُّهم ببني أبيهم وبالأشقَينَ ما كان العقابُ[٧٠١]

: « ومعنى البيت: وبالأشقين كان العقاب ؛ العقاب اسم كان ، والباء خبر كان ، وما صلة دخلت لتوكيد الكلام »[٧٠٢].

واستعمل الفراء المصطلح نفسه في مواضع عدة ، نحو قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[٧٠٣]: « أن توقع الضرب على

٦٩٣ – قال الأخفش في تفسير قوله تعالى:﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة : ٢٦]: « (ما) زائدة في الكلام، وإنما هو: إن الله لا يستحي أن يضرب بعوضة مثلاً » . ينظر : معاني القرآن ٥٩/١

٦٩٤ – قال الخليل : « إن من أفضلهم كان زيداً ، على إلغاء كان » . وأظنُّ الخليل من أوائل من استعمل مصطلح الإلغاء بمعنى الزيادة ، ينظر : الكتاب١٥٣/٢

٦٩٥ – استعمله الخليل وسيبويه وغيرهم ، ينظر : الكتاب ١٣٩/٢ ، ٢٨٦/٢ ، ١٤/٣ ، ٧٦/٣ ، الأصول في النحو ٢٧٧/١ ، ٢٥٩/٢

٦٩٦- البقرة : ٣٨

٦٩٧- إعراب القرآن ٢١٦/١

٦٩٨- شرح المفصل ٦٤/٥

٦٩٩- القيامة : ١

٧٠٠- إيضاح الوقف والابتداء ١٤٢/١

٧٠١ – البيت من الوافر ، وهو في ديوانه ص٤٥ ، مقاييس اللغة ٨٣/٤ .

٧٠٢- شرح القصائد السبع الطوال ص٦

٧٠٣-البقرة : ٢٦

البعوضة ، وتجعل (ما) صلة ؛ .... المعنى والله أعلم إن الله لا يستحي أن يضرب بعوضة فما فوقها مثلاً »[٧٠٤].

واستعمله ثعلب ، كما في قوله عن الآية الكريمة : ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾ ﴾[٧٠٥]: « من قال : حرام على قرية أهلكناها أنهم يرجعون ، فجعل (لا) صلة أنهم لا يرجعون ، ومن جعل الحرام مكان القول وأقره على ما كان ، فالقولان صحيحان »[٧٠٦].

واستعمل الفراء مصطلحين آخرين غير الصلة والتوكيد ، ففي تعليقه على قول قيس بن زهير العبسي:

فلا يَدْعُني قومي صريعاً لحرة   لئن كنت مقتولاً ويسلم عامر[٧٠٧]

قال : « اللام في (لئن) ملغاة »[٧٠٨]. وقال في معنى قوله تعالى : ﴿فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ : « ولو جعلت (ما) على جهة الحشو كما تقول: عما قليل آتيك ، جاز فيه التأنيث والجمع»[٧٠٩].

أما الغرض من هذه الزيادة فهي التأكيد ، قال سيبويه عن (ما) من قوله جلَّ ذكره: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾[٧١٠] فهي لغو في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن

٧٠٤- معاني القرآن ٢٦/١

٧٠٥- الأنبياء : ٩٥

٧٠٦- مجالس ثعلب ٥٥١/٢

٧٠٧ - البت من الطويل ، وهو في الكتاب ٤٦/٣ .

٧٠٨- معاني القرآن ٥٨/١

٧٠٩- معاني القرآن ٥١/١ ، وقد أشار الدكتور محمد شيبة إلى أن الكوفيين قد يستعملون مصطلح اللغو والإقحام . ينظر : النحو الكوفي في شرح السبع الطوال ص ٩٠ .

٧١٠ - المائدة: ١٣

قبل أن تجيء من العمل ، وهو توكيد للكلام »[711]. وقد ذكر سيبويه أن الزيادة للتأكيد ؛ لئلا يظن ظانٌّ أن الحرف دخل لغير معنى [712].

٧١١- الكتاب ٤/٢٢١

٧١٢- القول للسيرافي (بتصرف) ، ينظر : الأشباه والنظائر ١/٤٥٤

المبحث الثاني : العماد

العماد لغة : ما أقيم به[٧١٣].

واصطلاحاً : هو الضمير اللاغي الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر، واسم كان وخبرها ، واسم (إن) وخبرها ومفعولي (ظن)[٧١٤].

قال أبو بكر: « وفي قوله: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾[٧١٥]، وجهان: إن شئت رفعت (أولئك) بما عاد من (هم) ورفعت (هم) بـ(المفلحين) و(المفلحين) بـ(هم) والوجه الثاني: أن ترفع (أولئك) بـ(بالمفلحين) و(المفلحين) بـ(أولئك) وتجعل (هم) عماداً للألف واللام »[٧١٦].

فالعماد يفصل بين النعت والخبر ، ومذهب البصريين أنه يسمى فصلاً لأنه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك (زيد هو العاقل) . وقيل : لأنه فصل بين المبتدأ والخبر ، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع ، لأن الفصل به يوضح كون الثاني خبراً ، لا تابعاً . وأجاز الأخفش دخول ضمير الفصل بين الحال وصاحبها ، كجاء زيدٌ هو ضاحكاً[٧١٧]. ويرى سيبويه أن (هو وأخواتها) لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة[٧١٨].

أما تسميته فصلاً فذلك لأنه يفصل بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر ، وسمي عماداً لأنه معتمد عليه في تحديد المراد ومزيد البيان ، وبه يتبين أن الثاني خبر لاتابع [٧١٩].

٧١٣- لسان العرب ، مادة : عمد

٧١٤- مدرسة الكوفة ٣١٢

٧١٥- البقرة : ٥

٧١٦- إيضاح الوقف والابتداء ٤٩٣/١

٧١٧ - ينظر : مغني اللبيب ٥٦٨/٢

٧١٨ - الكتاب ٣٩٢/٢

٧١٩- ينظر : شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢٠٧/١ ، الهمع ٢٢٧/١

قال الرضي : «إنما سمي فصلاً، لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتاً، وكونه خبراً، لأنـــك إذا قلت: زيد القائم جاز أن يتوهم السامع كون (القائم) صفة فينتظر الخـــبر، فجئـــت بالفصل ليتعين كونه خبراً لا صفة ، وقال الخليل وسيبويه: سمي فصلاً لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على أن ما بعده ليس من تمامه ، بل هو خبره والكوفيون يســـمونه عماداً لكونه حافظاً بما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط »[٧٢٠].

وقال ابن يعيش : « الفصل من عبارات البصريين كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه ، وأن لم يبق منه بقية من نعت ، ولا بدل إلا الخبر لا غير . والعماد مـــن عبارات الكوفيين ، كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده »[٧٢١].

وسماه بعض الكوفيين : دعامة لأنه يدعم به الكلام ، أي يقـــوى بـــه ويؤكـــد ، والتأكيد من فوائد مجيئه .وبعض المتأخرين سماه: صفة ، قال أبو حيـــان: « ويعـــني بـــه التأكيد »[٧٢٢].

قال أحد الباحثين مستحسناً اصطلاح الكوفيين[٧٢٣] : « والبصريون يسمون هـــذا الضمير فصلاً لأنه فصل بين المبتدأ والخبر، وهذا تفسير شكلي أو لأنه فصل بين الخـــبر والتابع وهذا التفسير يعتمد على المعنى ولا بأس به . والكوفيون يسمونه عماداً لأنه يعتمد في الفائدة إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع ، وبعض الكوفيين يسميه دعامة لأنه يدعم به الكلام أي يقوى به ويؤكد والتأكيد من فوائد مجيئه . والتسميتان بتفسيريهما تعتمـــدان على المعنى ، والأخيرة أصرح في التعبير عن قيمة هذا الضمير في الاستعمال » .

٧٢٠- شرح الكافية ٢٠٢/٣

٧٢١- شرح المفصل ٣٢٩/١

٧٢٢- تنظر هذه التسميات : الهمع ٢٢٧/١

٧٢٣- الدكتور محمد عبدالله جبر ، الضمائر في اللغة العربية، ط١، ١٩٨٣ ص(١٣٧)

وللعماد فائدتان ؛ لفظية ومعنوية ، فاللفظية هي الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع ، والمعنوية هي التوكيد كما سبق ، وأكثر النحويين يقتصر على الفائدة الأولى[٧٢٤].

ومذهب الخليل وسيبويه وطائفة أن ضمير الفصل باقٍ على اسميته ، وذهب أكثر النحاة: إلى أنه حرف ، وصححه ابن عصفور ، كالكاف في الإشارة[٧٢٥]. قال الرضي : «ثم لما كان الغرض المهم من الإتيان بالفصل ما ذكرنا ، أي دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصفية ، وهذا معنى الحرف أعني إفادة المعنى في غيره صار حرفاً ، وانخلع عن لباس الاسمية »[٧٢٦].

ولا موضع للفصل من الإعراب عند البصريين ، أما مذهب الكوفيين فعلى أن له موضعاً من الإعراب ، وهو مذهب أبي بكر في قوله السابق حين قال : « وفي قوله: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝﴾[٧٢٧]، وجهان: إن شئت رفعت (أولئك) بما عاد من (هم) ورفعت (هم) بـ(المفلحين) و(المفلحين) بـ(هم) »[٧٢٨].وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده[٧٢٩].

يقول أحد الباحثين[٧٣٠] : « الفصل بالضمير وسيلة من وسائل تأكيد معنى الإسناد في الجملة وربما كان من الأدلة على أن الضمير للفصل أن الجملة يتم إسنادها ومعناها بدونه فلا يضيف الضمير إلى معناها إلا جهة التأكيد ومن ثم لم يكن الضير ركناً من أركان الجملة و لم يكن له محل من الإعراب».

٧٢٤- ينظر : آمالي ابن الشجري ١٦١/١ ، شرح الرضي ٢٠٣/٣ ، مغني اللبيب ٥٧٠/٢ ، الهمع ٢٢٧/١

٧٢٥- الهمع ٢٢٨/١

٧٢٦- شرح الرضي على الكافية ٤٦١/٢

٧٢٧- البقرة : ٥

٧٢٨- إيضاح الوقف والابتداء ٤٩٣/١

٧٢٩- شرح الرضي ٤٦٣/٢ ، الإنصاف ٧٠٦/٢

٧٣٠- الدكتور تمام حسان البيان في روائع القرآن ١٤/٢ ، عالم الكتب – القاهرة

وكان الكوفيون يطلقون العماد أيضاً على ضمير الشأن ، فقد ذهب الكسائي والفراء : إلى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ ، نحو: ما بال زيد هو القائم ، وما شأن عمرو هو الجالس ، ومررت بعبد الله هو السيد ، بنصب الجميع[٧٣١]. قال الفراء : «وقوله : ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٧٣٢] تكون (هي) عماداً يصلح في موضعها (هو) فتكون كقوله: ﴿يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝٩﴾[٧٣٣]، ومثله قوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[٧٣٤] فجاء التأنيث لأن الأبصار مؤنثة والتذكير للعماد »[٧٣٥].

وقال في معنى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[٧٣٦]: « إن شئت جعلت (هو) عماداً » ، ثم برر قوله هذا بأن قال : « فإن قلت : إن العرب إنما تجعل العماد فى الظَّنّ لأنّه ناصب ، وفى (كان)و(ليس) لأنهما يرفعان ، وفي (إنّ) وأخواتها لأنهن ينصِبْن ، ولا ينبغي للواو وهي لا تنصب ولا ترفع ولا تخفض أن يكون لها عمادٌ ، قلت : لم يوضع العماد على أن يكون لنصب أو لرفع أو لخفض ، إنما وضع فى كل موضع يُبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل ، فإذا رأيت الواو فى موضع تطلب الاسم دون الفعل صلح فى ذلك العمادُ»[٧٣٧]. وهذا الذي دفع النحاس فيما يبدو إلى تخطئة الفراء بقوله: «وزعم الفراء أن (هو) عماد وهذا عند البصريين خطأ لا معنى له لأن العماد لا يكون في أول الكلام »[٧٣٨].

وذهب الطبري[٧٣٩] مذهب الفراء في أن الضمير في الآية السابقة عماد، حيث قال:

٧٣١- الهمع ٢٢٩/١

٧٣٢- الأنبياء : ٩٧

٧٣٣- النمل : ٩

٧٣٤- الحج : ٤٦

٧٣٥- معاني القرآن ١٨١/٢

٧٣٦- البقرة : ٨٥

٧٣٧- معاني القرآن ٤٦/١

٧٣٨- إعراب القرآن ٢٤٥/١

٧٣٩ – أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، ت٣١٠ .

«والتأويل الثاني أن يكون عماداً ، لما كانت (الواو) التي مع (هو) تقتضي اسماً يليها دون الفعل »[٧٤٠]. وذهب أبو البركات إلى أن الضمير في الآية ضمير الشأن والحديث وهو مبتدأ أول[٧٤١].

وتابع أبو بكر الفراءَ في إطلاق العماد وهو يريد ضمير الشأن ، حين قال عن قوله تعالى : ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾﴾[٧٤٢]: « والوجه الآخر أن يجعل الهاء عماداً ويرفع (لظى) بـ (نزاعة) و (نزاعة) بـ (لظى) »[٧٤٣].

٧٤٠- تفسير الطبري ٣١٢/٢ ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، طبعة دار المعارف – مصر .

٧٤١- البيان في غريب القرآن ١٠٥/١ ، تحقيق: د. طه عبد الحميد المكتبة العربية: تصدرها وزارة الثقافة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي لطباعة والنشر (١٣٨٩- ١٩٦٩).

٧٤٢- المعارج : ١٥-١٦

٧٤٣- إيضاح الوقف والابتداء ٩٤٨/٢

المبحث الثالث : حروف المعاني

الحرف لغة : الطَّرَفُ والجانب ، وبه سمي الحرف من حروف الهِجاء ؛ لأنه جزء من الكلمة[٧٤٤].

واصطلاحاً : هو ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعلٍ ، نحو: ثُمَّ وسَوْف و واو القسم ولام الإضافة ونحوها[٧٤٥]. وقيل : الحرف ما دل على معنى في غيره فقط[٧٤٦].

ومصطلح حروف المعاني من المصطلحات التي استعملها البصريون قديماً[٧٤٧]، وقد عبّر به أبو بكر في موضع واحد فقط ، وذلك في قوله : « ولا يتم الكلام على الحكاية دون المحكي ، ولا على (قد وسوف ولـمّا وإلا وثمّ) لأنهن حروف معانٍ تقع الفائدة فيما بعدهن »[٧٤٨]. كما عبّر بمصطلح الأداة وهو المصطلح الأكثر استعمالاً عند الفراء في هذا الباب[٧٤٩]، قال أبو بكر : « الإمالة ممتنعة من الأدوات متلئبة في الأسماء والأفعال »[٧٥٠]. واستعمل مصطلح الحروف فقال : « ولا يتم الوقف على : (أو و لا و بل و لكن) لأنهن حروف نسق يعطفن ما بعدهن على ما قبلهن »[٧٥١].

٧٤٤ – ينظر : ثلاثة كتب في الحروف ص١٤٦ ، لسان العرب ، مادة : حرف

٧٤٥ – الكتاب ١٢/١ ، الإيضاح للفارسي ص٧٢

٧٤٦ – اللباب ٥٠/١ ، التعريفات ص٨٥ ، قال أبو البقاء العكبري : « ولفظ (دل) أولى من قولك : (جاء) ، لأن الحدود الحقيقية دالة على ذات المحدود بها . وقولنا : (ما جاء لمعنى) بيان العلة التي لأجلها جاء ، وعلة الشيء غيره ولا ينتقض بـ(أين) و(كيف) لوجهين : أحدهما: أنهما – مع دلالتهما على معنى في غيرهما – دالان على معنى في أنفسهما ؛ وهو المكان والحال وقد حصل الاحتراز عن ذلك بقولنا فقط . والثاني : أن دلالتهما على معنى في غيرهما من جهة تضمنها معنى الحرف ، وذلك عارض فيهما .

٧٤٧ – ينظر : الكتاب ١٢/١ ، الأصول في النحو ٦١/١ ، إعراب النحاس ٤٣٣/٣ ، الإيضاح للفارسي ص٧٢، الخصائص ٢٢٥/١

٧٤٨ – إيضاح الوقف والابتداء ١١٩/١

٧٤٩ – معاني القرآن للفراء ١٧٧/٢و١٨٣ و٢٠٣ و٣٢٤ ، ٨٢/٣

٧٥٠ – إيضاح الوقف والابتداء ٤١٢/١ ، وينظر : الزاهر ١٨٢/١

٧٥١ – إيضاح الوقف والابتداء ١١٩/١ ، وينظر : ١١٧/١ و١٣٥

وأظنُّ التعبير بمصطلح الأدوات أقدم من التعبير بمصطلح حروف المعاني ، ولذلك قال ابن جني : « سمى أهل العربية أدوات المعاني حروفاً نحو : مِنْ ، وقد ، وفي ، وهل ، وبل ، وذلك لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر ، فصارت كالحروف والحدود له »[٧٥٢]. كما أن الأدوات أعم من الحروف ، ولذلك قال سيبويه : « وللقَسَمِ والمقسم به أدواتٌ في حروف الجر وأكثرها الواو ثم الباء »[٧٥٣]، فكل حرف أداة ، وليس العكس .

ومصطلح الأدوات عند غير الكوفيين قد يتجاوز حروف المعاني فيشمل الأسماء والأفعال ، وهذا هو المشهور في استعمال المتأخرين ، فهم يعبّرون بالأدوات عن حروف الشرط وأسماء الشرط، وعن حروف الاستفهام وأسماء الاستفهام[٧٥٤] ، وقد عبّر المبرد بالأدوات عن الأفعال فقال : « الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها ؛كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة» [٧٥٥]

ويبدو أن بعض المعاصرين[٧٥٦] ارتضى تعبير المتأخرين فقسم الأدوات إلى أصلية ، وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر والعطف وغيرها ، ومحولة وقد تكون اسمية وفعلية وظرفية وضميرية[٧٥٧] .

وفيما يلي عرض لبعض الحروف التي تطرّق أبو بكر إلى بعض معانيها :

أولاً : حروف الاستفهام :

- هَلْ ، والألف ، و أَمْ

وقد جعلها أبو بكر صنفين :

أحدهما : الاستفهام المبتدأ ، وهو ما لم يسبقه كلام ، ويُستفهَم فيه بهل والألف،

---

٧٥٢ - سر صناعة الإعراب ٢٩/١

٧٥٣ - الكتاب ٤٩٦/٣

٧٥٤ - ينظر : اللباب ٥٠/٢ ، مغني اللبيب ٢١/١ ، شرح شذور الذهب ص٣٣٣ ، الهمع ٤٩٤/١ ، ٤٤٩/٢

٧٥٥ - المقتضب ٣٧٤/٢

٧٥٦ - د. تمام حسان

٧٥٧ - ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ص١٢٣

قال أبو بكر : « جعلوا للاستفهام : المبتدأ هل والألف »[٧٥٨] ، وقد أشار الفراء إلى ذلك في قوله : « لو ابتدأت كلاماً ليس قبله كلامٌ ، ثم استفهمت لم يكن إلاّ بالألِفِ أو هَلْ»[٧٥٩] .

والألف أصل أدوات الاستفهام[٧٦٠] ، وترد لطلب التصور ، نحو : أ زيدٌ قائم أم عمروٌ ؟ ، ولطلب التصديق ، نحو : أ زيدٌ قائم ؟[٧٦١] ويسمى هذا النوع من الاستفهام بالاستفهام المحض[٧٦٢] أو الحقيقي[٧٦٣] ، وقد تخرج عن ذلك إلى معانٍ أخرى[٧٦٤] .

أما (هل) فهي حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي ، دون التصور ، ودون التصديق السلبي[٧٦٥] . وذلك نحو: هل قام زيدٌ ؟ وهل زيدٌ قائم ؟ ويراد بالاستفهام بها

٧٥٨ – إيضاح الوقف والابتداء ١٩٤/١

٧٥٩ – معاني القرآن ٦١/١

٧٦٠ – مغني اللبيب ١٤/١

٧٦١ – ينظر : مغني اللبيب ١٥/١ ، وهمع الهوامع ٣٦٠/٤

٧٦٢ – حروف المعاني للزجاجي ص٣٣

٧٦٣ – ينظر : مغني اللبيب ١٧/١

٧٦٤ – منها : التسوية والإنكار والتوبيخ والتقرير والتهكم والأمر والتعجب والاستبطاء . وذلك نحو قوله تعالى : ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة : ٦] وقوله تعالى : ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ﴾ [الإسراء :٤٠]وقوله تعالى : ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ [الصافات : ٩٥]، وقوله تعالى : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح : ١]، وقوله تعالى : ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ ﴾ [هود :٨٧]، وقوله تعالى : ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾ [آل عمران : ٢٠]، وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ [الفرقان : ٤٥] ، وقوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحديد :١٦] قال ابن هشام : « وذكر بعضهم معانيَ أخرَ لا صحة لها » ، كما ذكر للإنكار قسمين ، هما : الإنكار الإبطالي ، ويقتضي أن ما بعد الهمزة غير واقع ، وأن مدعيه كاذب ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ﴾ ، والإنكار التوبيخي ، ويقتضي أن ما بعد الهمزة واقع ، وأن فاعله ملوم ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ ينظر : حروف المعاني للزجاجي ص٣٣ ، مغني اللبيب ١٧/١ و١٨ ، الهمع ٣٦٢/٤

٧٦٥ – مغني اللبيب ٣٤٩/٢

الجحد[766]، ويقال فيها (أل) بإبدال هائها همزة[767] ، وقد يدخلها معانٍ أخرى[768] .

والآخر : الاستفهام المتوسط ، وهو ما كان في وسط الكلام ، وجعلوا له (أم) ، قال أبو بكر : « وجعلوا للاستفهام المتوسط (أم) ليفرقوا بين الاستفهام المتقدم والمتوسط، الدليل على هذا قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ﴾[769] »[770] ، وقد جوّز الفراء في هذا الصنف الابتداء بالألف وبأم[771] .

- أم :

قال سيبويه : «أمّا أم فلا يكون الكلام بها إلاّ استفهاماً. ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين: على معنى أيّهما وأيهّم، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأوّل»[772] .

فما كانت على معنى (أيّ) فهي متصلة ، وما كانت بمعنى الاستفهام فهي منقطعة وتسمى المنفصلة ، قال السبكي[773] : « الفرق بين المتصلة والمنفصلة أنّ المتصلة لا يكون قبلها إلا استفهام إما لفظاً ومعنى ، نحو : أزيدٌ أم عمرو قائم ؟ ، أو لفظاً لا معنى ، نحو :

---

٧٦٦ – مغني اللبيب ٢/ ٣٥٠ ، همع الهوامع ٤/٣٩٢ ، والجحد هو : النفي

٧٦٧ – الهمع ٤/ ٣٩٢

٧٦٨ – قد يدخلها معنى التقرير والتوبيخ كقوله تعالى : ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ﴾ [الروم: ٢٨]، وقوله :﴿هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥۚ﴾ [يونس : ٣٤] ، ويجعلونها بمعنى (ما) ، في قوله تعالى : ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الأنعام : ١٥٨]وقوله : ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ﴾ [الأعراف :٥٨]. ينظر :حروف المعاني للزجاجي ص١٨

٧٦٩ – السجدة : ١– ٣

٧٧٠ – إيضاح الوقف والابتداء ١/١٩٥

٧٧١ – معاني القرآن ٢/ ٣٥٠

٧٧٢ – الكتاب ٣/ ١٦٩

٧٧٣ – أحمد بن علي بن عبدالكافي السبكي ، العلامة بهاء الدين أبو حامد ابن شيخ الإسلام تقي الدين أبي الحسن ، وُلد في سنة ٧١٩ ، ومن مصنفاته : عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، والنظم الفائق وغيرها . مات رحمه الله سنة٧٧٣ ينظر: بغية الوعاة ١/٣٤٢

سواء علي أقمت أم قعدت ، فإن الاستفهام لفظي لا معنوي ، والمنقطعة قد لا يأتي قبلها الاستفهام لا لفظاً ولا معنى ، وإذا تأملته مع ما بعده علمت أن (أم) قد لا يكون معها ما يصرفها لانقطاع ولا اتصال ، حتى يعرض ذلك على المعنى »[٧٧٤] .

ثانياً : حروف النسق

أورد أبو بكر بعضاً من حروف النسق وذلك في قوله : « ولا يتم الوقف على (أو ولا وبل ولكن) لأنهن حروف نسق يعطفن ما بعدهن على ما قبلهن »[٧٧٥]. وكل حرف من هذه الحروف لا يخلو من معانٍ تدور مع السياق ، وتخرج به عن المعنى الأصلي الذي وُضع له ، وقد تطرّق أبو بكر إلى بعض تلك المعاني ، وأغفل بعضها حسب ما يدعو إليه المقام والحال ، وهذه وقفة يسيرة مع كل حرف من هذه الحروف :

١- أو :

الأصل في (أو) العطف حيث كانت[٧٧٦] ، وحقيقتها أ ن تفرد شيئاً من شيء ، ووجوه الإفراد تختلف ، فتتقارب في حال وتتباعد في أخرى ، وهي في ذلك ترجع إلى الأصل الذي وضعت له[٧٧٧] ، ولـ(أو) معانٍ دلالية أخرى تخرج إليها[٧٧٨] ، ذكر منها أبو بكر ثلاثة معانٍ :

الأول : الإضراب كـ (بل)[٧٧٩]، قال فيه : « وقوله عز وجل : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [٧٨٠] الوقف على ﴿أَوْ﴾ قبيح لأن الفائدة فيما بعدها .

٧٧٤ - عروس الأفراح ٤٢٤/٢

٧٧٥ - إيضاح الوقف والابتداء ١١٩/١

٧٧٦ - ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ٥١/١٠ ، والنكت للشنتمري ٧٢٠/١ ، ومغني اللبيب ٧٤/١

٧٧٧ - النكت للشنتمري ٨٠٢/٢

٧٧٨ - ذكر في حروف المعاني ثمانية معانٍ لـ(أو) . ينظر :ص١٣،ص٥٠ ، وفي الأزهية ثلاثة عشر معنى . ينظر: ص١١١ ، وأورد في رصف المباني ثمانية معانٍ . ينظر : ص١٣١ .

٧٧٩ - ينظر: حروف المعاني للزجاجي ص٥٢ ، مغني اللبيب ٧٦/١ ، أوضح المسالك ٤٧٩/١ ، الهمع ١٧٥/٣

٧٨٠ - الصافات : ١٤٧

وكذلك قوله : ﴿فَهِىَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗ﴾[781] الوقف على ﴿أَوۡ﴾ قبيح ، ويجوز للمضطر أن يقف عليهما لأنهما في تأويل (بل) كأنه قال : (وأرسلناه إلى مائة ألف بل يزيدون) »[782] ، قال الفراء في تفسير قوله تعالى : ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ﴾ : «(أو) ها هنا في معنى (بل) »[783].

الثاني : الشك[784] ، نحو قوله تعالى : ﴿قَالُواْ لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖ﴾[785] ومما ذكره أبو بكر في ذلك قوله : « قوله : ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾[786]يصلح للمضطر أن يقف على ﴿أَوۡ﴾ لأنها في معنى (أو) الصحيحة في الشك »[787].

الثالث : بمعنى الواو[788] ، قال أبو بكر :« وقوله تعالى : ﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا ٢٤﴾[789] لا يصلح الوقف على (أو) لمختار ولا مضطر لأنها في معنى الواو »[790]، قال الزجاجي : « وتجيء في شواذ الشعر بمعنى الواو كقول الشاعر :

وقد زعمت ليلى بأني فاجرٌ لنفسي تقاها أو عليها فجورها »[791]

---

٧٨١ – البقرة: ٧٤

٧٨٢ – إيضاح الوقف والابتداء ٤٤٠/١

٧٨٣ – معاني القرآن ٣٤٤/٢

٧٨٤ – ينظر : حروف المعاني للزجاجي ص٥٠ ، الأزهية ص١١١ و١١٢ ، أسرار العربية ص٢٢٠ ، شرح التسهيل ٣٦٣/٣ ، رصف المباني ص١٣١ ، مغني اللبيب ٧٤/١ ، أوضح المسالك ٤٧٩/١ ، الهمع ١٧٣/٣

٧٨٥ – الكهف : ١٩

٧٨٦ – الفتح : ١٦

٧٨٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٤٤١/١ قال أبو بكر في الأضداد ص٢٧٩: « أو حرف من الأضداد تكون بمعنى الشك ، في قولهم : يقوم هذا أو هذا، أي يقوم أحدهما »

٧٨٨ – أوضح المسالك ٤٧٩/١ ، وقال السيوطي في الهمع ١٧٤/٣: « قال الكوفية والأخفش والجرمي والأزهري وابن مالك: وبمعنى الواو »

٧٨٩ – الإنسان: ٢٤

٧٩٠ – إيضاح الوقف والابتداء ٤٤١/١

٧٩١ – البيت من الطويل ، وهو لتوبة بن الحميّر في ديوانه ص٣٨، وبلا نسبة في حروف المعاني للزجاجي

وقد استشهد أبو بكر بالبيت السابق في الإشارة إلى مجيء (أو) بمعنى (الواو) حين قال : «أراد : وعليها فجورها »[٧٩٢]، وساق رأياً للفراء مستأنساً به في مجيء (أو) بمعنى الـــواو ، ذلك قوله : « وقال الفراء : إذا قلت : لأضربنك عشتَ أو متَّ ، ولآتينك أعطيـــت أو منعتَ ، لم يصلح الوقف على (أو) ههنا لأن (أو) كأنها واو نسق »[٧٩٣] ، فالفراء لم يقل (أو) بمعنى (الواو) وإنما قال : « كأنها واو نسق » ، كما قال عن (أو) في قوله تعـــالى : ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[٧٩٤] : « يكون المعنى في ﴿أَوْ﴾ قريباً من معنى الواو . كقولك للرجل لأعطينك سألت أو سكتَّ . معناه لأعطينك على كل حال »[٧٩٥]، فالذي يظهر أن الفراء لا يرى مجيء (أو) بمعنى (الواو) تماماً ، وإنما قد تشابهها أو تقـــرب مـــن معناها ، يؤكد ذلك مذهبه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[٧٩٦]، حيث قال : « قال المفسرون معناه : وإنا لعلى هـــدى وأنـــتم في ضلال مبين ، معنى (أو) معنى الواو عندهم ، وكذلك هو في المعنى . غير أن العربية على غير ذلك : لا تكون (أو) بمنزلة الواو ، ولكنها تكون في الأمر المُفوِّض ، كما تقول : إن شئت فخذ درهماً أو اثنين ، فله أن يأخذ واحداً أو اثنين ، وليس له أن يأخذ ثلاثة . وفي قول من لا يبصر العربية ويجعل (أو) بمنزلة الواو ويجوز له أن يأخذ ثلاثة ؛ لأنه في قولهم بمنزلة قولك : خذ درهماً واثنين . والمعنى في قوله ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ﴾ : إنا لضالون أو مهتدون ، وإنكم أيضاً لضالون أو مهتدون ، وهو يعلم أن رسولهﷺ المهتـــدي وأن غيره الضال ، الضالون » [٧٩٧] .

ص٥٣، وليلى في البيت : هي ليلى الأخيلية .

٧٩٢ – إيضاح الوقف والابتداء ٤٤٢/١ ، وانظر : الأضداد ص٢٧٩ .

٧٩٣ – إيضاح الوقف والابتداء ٤٤٢/١

٧٩٤ – الإنسان : ٢٤

٧٩٥ – معاني القرآن ٢٢١/٣

٧٩٦ – سبأ : ٢٤ ، عدَّ علي الهروي (أو) في الآية الكريمة بمعنى واو النسق (الأزهية ص١١٣) .

٧٩٧ – معاني القرآن٣١٤/٢

ومذهب الفراء في (أو) أجود من مذهب غيره ، لأن مدلول اللغة على ما قـال ، وأما مذهب غيره ممن جعل من معاني (أو) الواو ؛ فهو مذهب من يريد أن يجعل النحـو وفق قوالب محددة .

وقد تأتي (أو) لمعانٍ أخرى لم أجد لها صدى عند أبي بكر في كتابه هـذا ، وإن كان تطرق لها في مواضع أخرى من كتبه ، فقد أشار إلى ذلك بقوله : « وقد استقصينا الكلام في تقسيم معاني (أو) في كتاب الرد على الملحدين في القرآن ، وذكرنا منها هاهنا جملة لا غنى بالكتاب عنها»[798] .

٢- لا :

تكون (لا) حرف نسق[799] فتردُّ الاسم على الاسم ، والفعل على الفعل ، وتدخل بينهما مشرِّكةً في اللفظ من رفع ونصب وخفض وجزم ، واسمية وفعلية ، وتخالف بينهما في المعنى ؛ لأنها تخرج ما بعدها من أن يدخل في حكم ما قبلها من إثبات الفعل[800]، نحو: قام زيدٌ لا عمروٌ .[801]

---

٧٩٨ – الأضداد ص٢٨٢ . ومن معاني أو : التخيير ، والإباحة ، التقريب ، والتبعيض ، والتقسيم ، والتفصيل ، وتبيين النوع ، وتكون بمعنى حتى ، وإلى ، وإلا أن . ينظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس ص١٦٢ ، شرح السيرافي ٥١/١٠ ، النكت ٧٢٠/١ حروف المعاني للزجاجي ص٥١ ، الأزهية ص١١١ ، شرح اللمع ٢٤٧/١ ، أسـرار العربية ص٢٢٠ ، شرح التسهيل ٣٦٣/٣ ، رصف المباني ص١٣١ ، مغني اللبيـب ٧٤/١ ، أوضـح المسـالك ٤٧٩/١ ، الهمع ١٧٣/٣

٧٩٩ – لا تكون (لا) عاطفة إلا بثلاثة شروط:

الأول : أن يتقدمها إثبات ، نحو: جاء زيدٌ لا عمروٌ ، أو أمرٌ ، نحو: اضرب زيداً لا عمراً ، أو نداء ، نحو: يا ابـن أخي لا ابن عمي .

الثاني : ألا تقترن بعاطف ؛ كالواو و بل ، نحو : جاءني زيدٌ لا بل عمرو .

الثالث : ألا يتعاند متعاطفاها ، فلا يجوز نحو: جاءني رجل لا زيدٌ ، لأنه يصدق على زيد اسم الرجل . ينظـر : مغني اللبيب ٢٦٩/١

٨٠٠ – رصف المباني ص٢٥٧

٨٠١ – وذكر أبو بكر معانٍ أخرى لـ(لا) :

الأول : تكون نهياً ، كقوله تعالى : ﴿لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[801].[النسـاء: ١٧١]

٣- بل :

تكون (بل) حرفاً مشرِّكاً ما بعده مع ما قبله في اللفظ ، وهو الاسمية في الأسماء ، والفعلية في الأفعال ، والرفع والنصب والخفض والجزم ، ولا تشرِّك في المعنى لأن الفعل لأحدهما دون الآخر وهو الثاني ، سواء كان الأول موجباً أو منفياً ، نحو : قام زيدٌ بل عمروٌ ، وما قام زيدٌ بل عمروٌ[٨٠٢]. ولم يتطرق أبو بكر لباقي معاني (بل) التي وردت عند غيره من العلماء[٨٠٣] .

٤- لكنْ :

هي التي تُشرّك بين الاسمين أو الفعلين في اللفظ لا غير ، فتشرك بين الاسمين في الاسمية ، وبين الفعلين في الفعلية ، وكذلك تشرك بين الاسمن أو الفعلين في الرفع والنصب والخفض والجزم ، نحو : ما قام زيدٌ لكن عمروٌ ،وما رأيت زيداً لكنْ عمراً[٨٠٤]. وهي مركبة من (لا) و (إنّ) ، ومذهب الكوفيين أن (الكاف) للخطاب ، وذهب

الثاني: تكون بمعنى (غير) ، كقوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾[النور: ٣٥] .

الثالث : تكون بمعنى التبرئة ، كقوله تعالى : ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ﴾[البقرة :١-٢].

الرابع : تكون توكيداً ، والتوكيد هنا هو ما يسميه الكوفيون صلة ، ويسميه البصريون زيادة ولغواً وحشواً ، وقد سبق الحديث عن ذلك .كقوله تعالى: ﴿ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء : ٩٥].

الخامس : تكون جحداً ، أي نفياً . ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ١١٨/١ ، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، وذكر في الأزهية ص١٤٩ ثلاثة عشر معنى لـ(لا) وهي : تكون نهياً ، وخبراً ، وعطفاً ، وتبرئة ، ودعاءً ، وجواباً للقسم ، ورداً في الجواب ، وتوكيداً للجحد ، وزائدة (صلة) ، وبمعنى (لم) ، وبمعنى (غير) ، وبمعنى (ليس) ، ولتغيير الشيء عن حاله ، وينظر: حروف المعاني ص٨ و ص٣١ ، رصف المباني ٢٦١ ، مغني اللبيب ٢٦٤/١ ،

٨٠٢ – رصف المباني ص١٥٤

٨٠٣ – الأول : الإضراب ، وهي في القرآن بهذا المعنى كثير ، نحو : قوله تعالى : ﴿ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَاۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِىۚ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ ۝٨ ﴾.[ص : ٨]

الثاني : بمعنى (ربَّ) ، كقولك : بل بلدٍ دخلته ، تريد : ربّ بلدٍ دخلته .

الثالث : وقال المالقي : « تكون حرف ابتداء ، وذلك إذا لم يقع تشريك بين ما بعدها وما قبلها ، وتكون عاطفة جملةً على جملة مُضربٍ عن الأولى ، نحو: اضرب زيداً بل أنت قائم » .

ينظر : حروف المعاني ص١٤ ، الأزهية ص٢١٩ ، رصف المباني ١٥٣و١٥٥ ، مغني اللبيب ١٣٠/١

٨٠٤ – ينظر : رصف المباني ص٢٧٤

السهيلي إلى أنها كاف التشبيه[٨٠٥]. وكان أبو بكر قد ذكر أن (لكنْ) حرف من حروف النسق[٨٠٦].

ثالثاً : حروف الجحد :

سبق أنْ أشرت إلى أنّ الجحد عند الكوفيين هو النفي عند البصريين ، وذكرت حروفه عند أبي بكر إجمالاً ، وهي (ما ولا ولن و لم وإنْ الخفيفة)[٨٠٧]، لكن الكوفيين لم يقصروا الجحد على هذه الحروف فقد استعملوا أحرفاً غيرها[٨٠٨] . وسأقصر الحديث فيما يلي عما ذكره أبو بكر :

١- ما :

(ما) في كلام العرب لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية ، وهمّنا من القسمين الحرفية، وهي على ثلاثة أوجه[٨٠٩] أشار أبو بكر إلى معنيين منها :

الأول : الجحد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦ ﴾[٨١٠]. قال أبو بكر : «الوقف على (ما) قبيح ، لأنها جحد »[٨١١].

---

٨٠٥ – نتائج الفكر ص٢٠٠

٨٠٦ – إيضاح الوقف والابتداء ١١٩/١

٨٠٧ – إيضاح الوقف والابتداء ١٣٩/١

٨٠٨ – ينظر : معاني القرآن ١٢٤/١و ١٢٥و ١٢٦، مجالس ثعلب ١٥١/١ ، المجموع المغيث ١٥٣/٣، اللسان : (لم)

٨٠٩ – تكون نافية ومصدرية وزائدة ، ينظر: حروف المعاني ص ٥٣ ، رصف المباني ص ٣١٠ ، مغني اللبيب ٣٣٣/١

٨١٠– المائدة : ١١٧

٨١١– إيضاح الوقف والابتداء ١٣٩/١، وينظر : ٤٩٧/١ . قال الكسائي: «تكون ما اسماً وتكون جحداً» . ينظر : لسان العرب (ما) ٦/١٤ وقال الفراء: « فإذا قال القائل : (ما قلت بحسن) جاز ذلك على غير عيب ؛ لأنه يجعل (ما) الأولى جحداً ». معاني القرآن ١٣٣/١.

الثاني : التوكيد[812]، وهو ما يسميه الكوفيون الصلة ، والبصريون الزيادة ، وقد سبقت الإشارة إلى هذه الدلالات،وذكر منه قوله تعالى : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[813].

٢-لا :

وقد سبق الحديث عن معانيها عند الحديث عن حروف النسق ، ومن أمثلتها في الجحد قول أبي بكر في شرحه لقول زهير:

فتُغْلِلْ لكم ما لا تغلُّ لأهلها قرى بالعراق من قفيز ودرهم[814]

: « ومن دخلت مع الجحد وهو (لا) »[815].

٣- لن:

(لن) حرف ينفي الأفعال المضارعة ويخلّصها للاستقبال معنى ، وإن كان في اللفظ باقياً على احتماله للحال والاستقبال[816]. وزعم الخليل أنها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم ، وزعم غيره أنه ليس في (لن) زيادة ، وليست من كلمتين ، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة ، وإليه ذهب سيبويه[817]. وذهب الفراء إلى أنّها جحد ، وأنّ الأصل فيها (لا) فأبدلوا من ألف (لا) نوناً[818]. والصحيح من هذه المذاهب ما ذهب إليه سيبويه[819].

٤-لم :

(لم) حرف يجزم الأفعال المضارعة على اختلاف أنواع الجزم وينفيها ، إلا أنها تخلّص معنى الفعل المضارع إلى الماضي[820] ، وأصلها عند الفراء : (لا)

---

٨١٢ - ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ٣٢٣/١ و٣٣٠ و٣٣٩ و٣٥٣

٨١٣ - المؤمنون : ٤٠

٨١٤ - البيت من الطويل ، وهو في ديوان زهير ص١٩ ، ولسان العرب (غلل) .

٨١٥- شرح القصائد السبع ص٢٧٢

٨١٦ - رصف المباني ص٢٨٥

٨١٧ - الكتاب ٥/٣ ، وينظر : أسرار العربية ص٢٣٣

٨١٨- اللسان ، مادة : لن

٨١٩ - ينظر : رصف المباني ص٢٨٦ ، مغني اللبيب ٣١٣/١

٨٢٠ - رصف المباني ص٢٨٠

وأَبدلــوا من أَلف (لا) ميماً ، وجحــدوا بهــا المستقبــــل الــذي تأويلــه المُضِــيُّ وجزموه[٨٢١].

٥- إنْ:

لــ(إنْ) في الكلام عدة معانٍ[٨٢٢] ، ذكر أبو بكر معنيين منها:

الأول : الجحد[٨٢٣]، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾[٨٢٤] .

الثاني : الجزاء[٨٢٥]، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ ﴾[٨٢٦]. ونقل معنى آخر وهو مجيئها بمعنى : قد[٨٢٧]، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴿٩﴾ ﴾[٨٢٨].

٨٢١- اللسان ، مادة : لن

٨٢٢ – ذكر لها ابن هشام أربعة معانٍ : شرطية ونافية ومخففة من الثقيلة وزائدة ، وزاد المــالقي أنهــا تكــون في الكلمة بين آخرها وبين ياء الإنكار وصلة لها ، وذلك إذا كانت الكلمة مبنية أو لا يظهر فيها الإعراب ، كقــولهم في إنكار أنا : إنيه ، وعدها ابن هشام في هذا الموضع زائدة . وذكر الهروي من معانيها أنها تكون بمعــنى (إذ) و (إما) ينظر : حروف المعاني ص٥٧ ، الأزهية ص٤٥ وما بعدها ، مغني اللبيب ٢٩/١ وما بعدها ، رصف المبــاني ص١٠٤

٨٢٣- إيضاح الوقف والابتداء ٣٢٤/١ ، وينظر : شرح القصائد السبع الطوال ص٤٩٦

٨٢٤- الأحقاف : ٢٦

٨٢٥ – إيضاح الوقف والابتداء ١٣٥/١ و٢٢٧ و٢٢٩

٨٢٦ – الأحزاب : ٢٠

٨٢٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٢٤/١ ، و لم أجد هذا المعنى في كتب الحروف .

٨٢٨ – الأعلى : ٩

الفصل السادس

الأساليب النحوية

الإضافة

الحكاية

الجزاء والشرط

الاستفهام

الاستثناء

النهي

النداء

الجحد

الترخيم

التعجب

الندبة

اليمين

المبحث الأول : الإضافة

الإضافة لغة : الإسناد ، يقال: أضفت ظهري إلى الحائط ، إذا أسندته إليه . وقيل: الإمالة ، ومنه ضافت الشمس للغروب : مالت[829].

وفي الاصطلاح: هو إسناد اسم إلى ما أقيم مقام تنوينه أو نونه التالية للإعراب[830]. وقيل : الإضافة نسبة بين اسمين تقيدية توجب لثانيهما الجر أبداً[831]. وقيل : هو نوع من الإسناد ، يُجَرُّ فيه الثاني بإسناد الأول إليه لفظاً أو تقديراً ، فالثاني متممٌ للأول ومعمول له[832] .

يعد مصطلح الإضافة من المصطلحات العلمية الناضجة التي اُستعملت عند متقدمي النحاة ، فقد استعمله الخليل وسيبويه والفراء[833]والمبرد[834]، وثعلب[835] ومن جاء بعدهم ، قال سيبويه : «وسألته عن رجل سمي بأولي من قوله: ﴿ نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ وَأُوْلُواْ بَأْسٍ شَدِيدٍ ﴾[836]، أو بذوي ، فقال: أقول هذا ذوون، وهذا ألون ، لأني لم أضف ، وإنما ذهبت النون في الإضافة »[837] واستعمله أبو بكر في مواضع كثيرة منها قوله : «﴿ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ ﴾[838]

829 – ينظر : لسان العرب9/77–78 ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف 2/675 ، اللمحة البدرية 2/268، الهمع2/411

830 – اللمحة البدرية 2/268

831 – ارتشاف الضرب 4/1799، ثم شرح أبو حيان التعريف بقوله : « فـ(بين اسمين) احتراز من قام زيد ، والإضافة إلى الجمل مقدرة الجمل باسم ، و(تقيدية) احتراز من (زيد قائمٌ) ، و(توجب لثانيهما الجر) احتراز من (زيد الخياط قائم) ، والخياط صفة ، و(أبداً) احتراز من : مررت بزيد الخياط ، فإنه لكونه نعتاً لا يلزم الجر أبداً »

832 – البديع في علم العربية ، ج1/مجلد1/283

833 – ينظر : معاني القرآن 1/230 وغيرها

834 – ينظر : المقتضب 1/266 وغيرها

835 – مجالس ثعلب 1/103 ، 2/530

836 – النمل : 33

837 – ينظر : الكتاب 3/282

838 – المائدة : 1

تقف عليه ﴿ غَيۡرَ مُحِلِّي ﴾ ، ﴿ غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِ ﴾[839] تقف عليه ﴿ غَيۡرُ مُعۡجِزِي ﴾ ، ﴿ وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[840] تقف عليه ﴿ وَٱلۡمُقِيمِي ﴾ بياء وكان الأصل فيه غير محلين الصيد ، غير معجزين الله، والمقيمين الصلاة فسقطت النون للإضافة»[841]. ومن نافلة القول أن الإضافة إذا أطلقت فإنها تشتمل على المضاف والمضاف إليه ، وقد يطلق المضاف ليعم جزئي الإضافة المضاف والمضاف إليه ، وإطلاق هذا الجزء على الإضافة يناسب البدء في التأليف النحوي شأن كل بداية غير ناضجة ، ثم تترقى إلى أن تصل إلى أرفع المعاني الاصطلاحية ، فلهذا نجد أوائل النحاة كأبي الأسود ويحيى بن يعمر وغيرهم استعملوا الإضافة باسم المضاف[842].

والإضافة المعنية هنا هي إسناد اسم إلى اسم آخر بقصد التعريف أو التخصيص أو التخفيف[843]، هذا هو الاستعمال المشهور لهذا المصطلح ، وعلى الرغم من هذا التحديد لهذا المصطلح ، حيث لا ينازعه مصطلح آخر في بابه ، إلا أن الاعتبارين الصرفي والنحوي يدخلانه في علاقة اشتراك لفظي[844] ؛ حيث يدل صرفياً على باب النسب ، قال سيبويه : « هذا باب الإضافة وهو باب النسبة »[845]، وقال المبرد : « هذا باب الإضافة وهو باب النسب .. اعلم أنك إذا نسبت رجلاً إلى حيٍّ أو بلدٍ أو غير ذلك ، ألحقت الاسم الذي نسبته إليه ياء شديدة ، ولم تخففها لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي

---

٨٣٩ – التوبة : ٣

٨٤٠ – الحج : ٣٥

٨٤١ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٣٩/١ ، وينظر : ٢٤١/١ ، ٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥ ، ٢٨٩ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣٤٥

٨٤٢ – سير أعلام النبلاء ٢٠٧٢/٢ ، إنباه الرواة ٥١/١

٨٤٣ – إذا أضيفت النكرة إلى معرفة اكتسبت التعريف ، نحو : غلام زيدٍ ، وإذا أضيفت إلى نكرة اكتسبت التخصيص ، نحو : غلام رجلٍ . والتخفيف نحو : ضاربُ زيدٍ فهي أخف من ضاربٌ زيداً .

٨٤٤ – ينظر : المصطلحات النحوية في التراث النحوي ص١٧٢

٨٤٥ – الكتاب ٣٣٥/٣

اسم المتكلم ، وذلك قولك : هذا رجل قيسيّ ، وبكريّ»[٨٤٦]، وإلى ذلك أشار المتأخرون كابن عصفور وأبي حيان وغيرهم[٨٤٧].

وللإضافة ركنان : المضاف والمضاف إليه وهما كالكلمة الواحدة ، قال سيبويه : « المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد ، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه ومن الاسم » [٨٤٨]، وإلى ذلك ذهب أبو بكر حين قال: « والمضاف والمضاف إليه بمنزلة حرف واحد » [٨٤٩].

وقد حدَّ ابن مالك المضاف بأنه : الاسم المجعول كجزءٍ لما يليه ، خافضاً له بمعنى (في) إن حسُن تقديرها وحدها ، وبمعنى (من) إن حسُن تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني ، وبمعنى (اللام) تحقيقاً أو تقديراً فيما سوى ذينك[٨٥٠] .

وحدَّ ابن الحاجب المضاف إليه بأنه : كل اسم نُسِب إليه شيء بواسطة حرف جرٍّ لفظاً أو تقديراً مراداً[٨٥١] .

---

٨٤٦ – المقتضب ١١١/٢

٨٤٧ – قال ابن عصفور في شرح الجمل ١٨٩/٢ : « اختلف النحويون في تسمية هذا الباب فمنهم من سماه بالنسب ، ومنهم من يسميه الإضافة ، وهو الصحيح ، لأن الإضافة أعم من النسب ، لأن النسب في العرف إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده ، يقال فلان عالم بالأنساب ، والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأجداد فلذلك كانت تسميته إضافة أجود من تسميته نسباً » ، وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٧٩٩/٤معرفاً الإضافة : « وفي اصطلاح النحاة : يطلق على النسب ، وعلى هذا الباب الذي نتكلم فيه » وينظر : المساعد لابن عقيل ٣٢٩/٢

٨٤٨ – الكتاب ٢٢٦/٢

٨٤٩ – إيضاح الوقف والابتداء ١٢٦/١

٨٥٠ – شرح التسهيل ٢٢١/٣ ، ومثل للذي بمعنى (في) بقوله تعالى : ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ وقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ والذي بمعنى (من) : ثوب خزٍّ ، وخاتم فضةٍ ، ثم قال : « وإذ انضبطت مواضع الإضافة التي بمعنى (في) ومواضع الإضافة التي بمعنى (من) فليعلم أن كل إضافة سواهما فهي بمعنى اللام ، وإن لم يحسن تقدير لفظها »

٨٥١ – ينظر : أمالي ابن الحاجب ٥٤٨/٢ ، شرح المقدمة الكافية ٥٨٨/٢ ، قال ابن الحاجب شارحاً التعريف : « وقوله : لفظاً ، ليدخل فيه المجرور بحرف الجر . قوله : تقديراً ، ليدخل فيه المجرور بإضافة الاسم إليه »

المبحث الثاني : الشرط والجزاء

تعريفهما :

الشَّرْطُ لغة: إِلزامُ الشيء والتِزامُه في البيعِ ونحوه ، والجمع شُروط[٨٥٢].

والجَزاءُ لغة : المُكافأَة على الشيء[٨٥٣].

وهما في اصطلاح النحويين : وقوع الشيء لوقوع غيره[٨٥٤] . وحقيقة الشرط وجوابه ، أن يكون الثاني مسبباً عن الأول ، نحو قوله: إن زرتني أكرمتك فالكرامة مسببة عن الزيارة[٨٥٥].

ويتألف أسلوب الشرط والجزاء من أركان ثلاثة :

الأول : أداة الشرط أو الجزاء ، حرفاً ، أو اسماً[٨٥٦] ، وأدوات الشرط هي كلمات وضعت لتدل على التعليق بين جملتين ، والحكم بسببية أولهما ومسبَّبِيَّة الثانية[٨٥٧]، وهذا التعليق نوعان : تعليق ماضٍ على ماضٍ ، وتعليق مستقبلٍ على مستقبل[٨٥٨]. قال أبو البركات : «حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط ولهذا المعنى يسمى حرف الجزاء»[٨٥٩].

الثاني : جملة الشرط وهي فعلية ، فعلها ماضٍ أو مضارع ، وهو ما اشتهر بفعل الشرط .

الثالث : جملة الجزاء وهي فعلية ، فعلها ماضٍ أو مضارع ، وهو ما اشتهر بجواب الشرط .

---

٨٥٢ – لسان العرب ، مادة : شرط

٨٥٣ – لسان العرب ، مادة : جزي

٨٥٤ – المقتضب ١ / ٣٤٦ ، وهذا التعريف يتناسب مع استعمال البصريين والكوفيين للمصطلح .

٨٥٥ – الخصائص ٣/ ١٧٥

٨٥٦ – الارتشاف ١٨٦٢/٤

٨٥٧ – شرح التسهيل ٦٦/٤ ، وينظر : الارتشاف ١٨٦٢/٤

٨٥٨ – شرح التسهيل ٦٦/٤

٨٥٩ – أسرار العربية ٢٩٥/١

أولاً : الشرط

اكتفى سيبويه بمصطلح الجزاء ولم يعبّر عنه بالشرط ، وكذلك هو الحال عند الأخفش الذي اكتفى بمصطلح المجازاة عن الشرط ، وفي هذا ما يوحي بأن مصطلح الشرط اُستحدِث بعدهما، وأظن الكسائي والفراء من أوائل من عبّر بالشرط ، فقد أطلقاه على (إنْ) الشرطية ، قال الكسائي :« (إنْ) شرط ، والجزاء الفعل الثاني»[860]، وقال الفراء: « إنها شرط وليست باسم »[861]، والأكثر عند الفراء أن يطلق الشرط على جواب الأمر ، كما هو في قوله : « لو قلت: أعِرْني ثوباً ألبس ، لجاز الرفع والجزم ، لأنك تريد: أَلْبَسُه فتكون رفعاً من صلة النكرة . والجزم على أن تجعله شرطاً »[862]. وعبّر أبو عبيدة كتعبير الفراء فقال: «يقولون : ائتني بدابة أركبها ، رفع لأن معناها: ائتني بدابة تصلح لي أن أركبها ؛ ولم يُرد الشرط ، ومن جزمه فعلى مجاز الشريطة والمجازاة ؛كقولك : فإنك إن وهبته لي ورثني »[863].

واستعمل المبرد الشرط في مواضع قليلة ، منها قوله: « قد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلة ؛ لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع »[864]، أما تلميذه أبو إسحاق الزجاج فعبّر بالشرط عن الأول وبالجزاء عن الثاني[865]، وكذلك ابن السراج[866]، وأبو علي الفارسي ، وابن جني[867]، وأبو البركات[868]، وابن

٨٦٠ – الأصول في النحو ١٨٧/٢

٨٦١ – معاني القرآن ٣٠٤/١

٨٦٢ – معاني القرآن ٣١/٢ ، وينظر : ١٣٦/٢ و٢٦٤ و٢٦٥ ، ٤٥/٣

٨٦٣ – مجاز القرآن ١/٢

٨٦٤ – المقتضب ٣٥٠/١ ، وينظر : ٣٤٦/١

٨٦٥ – ينظر : معاني القرآن ١١٧/١

٨٦٦ – الأصول في النحو ١٨٧/٢

٨٦٧ – سر صناعة الإعراب ٢٦٣/١ ، قال ابن جني : « الجزاء سبيله أن يقع ثاني الشرط » .

٨٦٨ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٢٧/٢ ، قال أبو البركات : « مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط ؛ لأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مسبَّبه » .

برهان[٨٦٩]، وابن يعيش[٨٧٠]، وابن مالك[٨٧١]، والرضي[٨٧٢]، والسلسيلي[٨٧٣]، والمرادي[٨٧٤]، وغيرهم[٨٧٥].

ومذهب أبي بكر في الشرط أنه يطلقه تارة على الأداة كقوله : « وكل ما في كتاب الله من ذكر (أينما) على معنى الشرط لم يصلح الوقف على (أين) دون (ما) كقوله: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾[٨٧٦]»[٨٧٧].

وتارة على الأداة والفعل كقوله : « والوقف على (إذا) قبيح لأنها مع الفعل الذي بعدها شرط »[٨٧٨]، وتارة على الأسلوب الشرطي كاملاً،كقوله: «.... ومعناه: (وإن رأيت ألا تؤذينا فافعل)؛ فحذف الجواب لأن تأويل هذا الشرط كأنه قال: (قم معنا)»[٨٧٩].

أما عن سبب تسمية الشرط بالشرط فلأنه علامة على وجود الفعل الثاني ، والعلامة تسمى شرطاً[٨٨٠]. والله تعالى أعلم .

ثانياً : الجزاء

الجزاء من المصطلحات القديمة في بابه ، استعمله سيبويه كثيراً[٨٨١]، ويبدو لي أنه نقله عن الخليل حيث قال: « زعم الخليل أنّ (إنْ) هي أم حروف الجزاء ، فسألته :لِمَ قلت

٨٦٩ – شرح اللمع ٣٧٠/٢ . وابن برهان هو عبدالواحد بن علي الأسدي ، كان في أول أمره منجماً ثم صار نحوياً ، وكان حنبلياً فصار حنفياً ، توفي سنة ٤٥٦ . ينظر : بغية الوعاة ١٢٠/٢

٨٧٠ – شرح المفصل ٢٦٤/٤ و ٢٦٥

٨٧١ – شرح التسهيل ٧٣/٤

٨٧٢ – شرح الرضي ٨٦/٤

٨٧٣ – شفاء العليل ٩٥٥/٣

٨٧٤ – توضيح المقاصد ١٢٧٧/٣

٨٧٥ – ينظر : شرح شذور الذهب ص٣٣٨،ص٣٤١ ، المساعد على تسهيل الفوائد١٤٦/٣ ، الهمع ٤٥٣/٢

٨٧٦ – النحل : ٧٦

٨٧٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٣٥/١

٨٧٨ – إيضاح الوقف والابتداء ٤٩٧/١

٨٧٩ – إيضاح الوقف والابتداء ٦٣١/٢

٨٨٠ – شرح شذور الذهب ص٣٣٨

٨٨١ – ينظر : الكتاب ٩٩/١ ، ١٣٣، ١٣٤، ٣٩٨/٢ ، ٥٦/٣، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠ وغيرها

ذلك؟ فقال: من قِبَل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن ؛ فيكنَّ استفهاماً ، ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدة أبداً لا تفارق المجازاة »[882].

ومن خلال تتبعي لمصطلح الجزاء عند سيبويه أجد أنه يطلقه على الفعلين مجتمعين، ويطلق على الأول الفعل ، وعلى الثاني الجواب ، أو جواب الجزاء ، كقوله : «اعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجواب بما قبله »[883]، وقوله : « اعلم أنّه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء »[884]. وكذلك المبرد ، فإنه يطلق الجزاء على الفعل والجواب مجتمعين ، ومن ذلك قوله : « أصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة »[885]، واستعمله ابن السراج[886]، والزجاجي[887]، وعبّر به الأخفش[888]، والأكثر أن يُعبَّر بالمجازاة[889]، والمجازاة من المصطلحات المستعملة كثيراً في هذا الباب[890]، وتطلق على الفعلين كليهما لسببية الأول ومسببية الثاني[891]، وبذلك عبّر سيبويه[892] والمبرد ، والفارسي[893]، قال المبرد : «وأما المجازاة فقولك : منْ يأتني آته »[894]، وقد يطلقها البعض على الفعل الثاني فقط، قال النحاس : « ﴿فَأْتُواْ﴾[895]جواب الشرط وإن شئت قلت :

---

882 – الكتاب ٦٣/٣

883 – الكتاب ٦٢/٣

884 – الكتاب ٦٣/٣

885 – المقتضب ٣٤٩/١ ، وينظر : ٣٥٠/١ ، ٣٥١ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ...

886 – الأصول في النحو ١٨٨/٢ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ...

887 – الجمل ص٢١١

888 – معاني القرآن ١٨٤/١

889 – معاني القرآن ٣٧/١، ٧٤، ٨١، ١٥٦

890 – ينظر : الكتاب١٠٧/١ ، ٢٦٣ ، ٦٣/٣ ، المقتضب ٨١/١ ، ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، الأصول في النحو ١٨٧/٢ ، ١٩٧ ، الإيضاح للفارسي ص٢٥١ ، المفصل ص٢١٣ ، نتائج الفكر ص١١٣ و١١٥

891 – شرح الرضي ٨٦/٤

892 – الكتاب ٥٥/٣

893 – الإيضاح ص٢٥١

894 – المقتضب ٨١/١

895 – البقرة : ٢٣ والآية بتمامها : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ

مجازاة »[896].

أما الجزاء عند الكوفيين فقد يطلقونه ويريدون به الأسلوب المكـــون مـــن الأداة والفعل والجواب ، كما هو في قول الفراء: «والجزاء يصلح فيه لفظ فَعَل ويَفعَل ، كمـــا قال : ﴿فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢٦﴾﴾[897]»[898]. وقول ثعلب: « الجزاء ، مثل قولهم: إذا قمتَ قمتُ، وإذا فعلتَ فعلتُ »[899]. وقول أبي بكر: « وحذفت الياء من الجـــزاء في قوله: ﴿ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ ﴾[900]تقف عليه ﴿يَأتِ﴾ بلا ياء لأنه في موضع جزم بـــــــ (إنْ) »[901]. وقد يطلقونه ويريدون به الفعل الثاني من الأسلوب الجزائي ، فقد نُقل عـــن الكسائي أنه قال : « الجزاء الفعل الثاني»[902].

وقد يطلقونه على كل فعل يكون سبباً لفعل ، وإلى ذلك أشار ابن السراج حين قال: « وهم يخلطون بالجزاء كل فعل يكون سببا لفعل ، والبصريون يقتصـــرون باســـم الجزاء على ما كان له شرط وكان جوابه مجزوما ، وكان لما يستقبل »[903] ، ومنه قـــول الفراء في معنى قوله تعالى : ﴿ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[904]: « هو جزاء ، معناه : (اتبعوا سبيلنا نحمل عنكم خطاياكم) »[905]، أما سيبويه فكان يرى أنّ نحو قولك: الـــذي يأتيني فله درهم ، ليس جزاءً وإنما هو في معنى الجزاء[906]، وتعبيره أكثر دقة .

وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾﴾ .

٨٩٦ – إعراب القرآن ١٩٩/١ وينظر : ٤٠٣/١ و ٤٤١ و٤٧١ و٤٩١ ، ٢٤٩/٣

٨٩٧ – البقرة : ٢٢٦

٨٩٨ – معاني القرآن ٢٢٢/٢

٨٩٩ – مجالس ثعلب ٣٠٢/١

٩٠٠ – الأحزاب : ٢٠

٩٠١ – إيضاح الوقف والابتداء٢٢٧/١

٩٠٢ – الأصول في النحو ١٨٧/٢

٩٠٣ – الأصول في النحو ١٨٨/٢

٩٠٤ – العنكبوت: ١٢

٩٠٥ – معاني القرآن ١٥٣/٢

٩٠٦ – الكتاب١٣٩/١–١٤٠ ، وينظر : معاني القرآن للأخفش ٣٥٢/١

وأما المتأخرون فإنهم أطلقوا الجزاء على الفعل الثاني[٩٠٧]، وهذا مذهب الكسائي كما سبق . وهذا المذهب له وجهة قوية ، وهو أجود من تعميم الجزاء على الفعلين .

والتسمية بالجزاء والجواب مجاز ، ووجهه أنه شابه الجزاء من حيث كونه فعلاً مترتباً على فعل آخر ، فأشبه الفعل المرتب على فعل آخر ثواباً عليه أو عقاباً ، وشابه الجواب من حيث كونه لازماً عن القول الأول ، فصار كالجواب الآتي بعد كلام السائل[٩٠٨]. وقيل: تشبيها له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول كما يقع الجواب بعد السؤال وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازي عليه[٩٠٩].

---

٩٠٧ – الأصول في النحو ١٨٧/٢، الإيضاح ص٢٥١ ، شرح اللمع ٣٧٠/٢ ، شرح المفصل ٢٦٤/٤ و ٢٦٥، شرح التسهيل ٧٣/٤ ، شرح الرضي ٨٦/٤ ، شفاء العليل ٩٥٥/٣ ، توضيح المقاصد ١٢٧٧/٣

٩٠٨ – ينظر : الهمع ٤٥٣/٢

٩٠٩ – شرح شذور الذهب ص٣٤١

المبحث الثالث : الاستثناء

ثَنَى الشيءَ ثَنْياً: ردَّ بعضه على بعض ، واسْتَثْنَيْتُ الشيءَ من الشــيء حاشَــيْتُه[٩١٠] ، والاستثناء هو استفعال من ثنيت عليه أي : عطفت عليه والتفتُّ ، لأن المُخرِج لبعض الجملة منها عاطف عليها باقتطاع بعضها عن الحكم المذكور[٩١١] . وقيل : من ثناه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه [٩١٢]. وقيل : من الثِّنا ، والثِّنا : الأمر يثنَّى مرتين[٩١٣] .

والاستثناء اصطلاحاً : إخراج الشيء مما دخل فيه هو وغيره بلفظٍ شاملٍ لهما وإدخاله فيما خرج عنه هو وغيره بلفظ شامل لهما[٩١٤] . وقيل : هو إخراج بعض من كل بـــ(إلا) ، أو ما قام مقامها . وقيل إخراج ما لولا إخراجه لتناوله الحكم المذكور[٩١٥].

وهو مصطلح مشترك بين البصريين والكوفيين ، فقد استعمله الخليل[٩١٦]، وعبّــر بــه سيبويه ومن بعده[٩١٧] ، واستعمله الفراء[٩١٨] ، وكذلك استعمله أبو بكر في قولــه : « وأمــا المستثنى منه دون الاستثناء فقولــه :﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ ﴾[٩١٩] الوقف على﴿ خُسْرٍ ﴾غير تام لأن ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ منصوب عــلى

٩١٠ – اللسان ، مادة (ثنى)

٩١١ – اللباب ٣٠٢/١

٩١٢ – شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٢

٩١٣ – الصاحبي ص١٨٤

٩١٤ – النكت ٦١٤/١

٩١٥ – اللباب ٣٠٢/١ ، قال ابن يعيش في شرح المفصل ٤٦/٢: « كل استثناء تخصيص ، وليس كل تخصيص استثناء ، فإذا قلت : قام القوم إلا زيداً ، تبيِّن بقولك : (إلا زيداً) أنه لم يكن داخلاً تحت الصدر ، إنمــا ذكــرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازاً ، وهذا معنى قول النحويين : الاستثناء إخراج بعض من كل »

٩١٦ – ينظر : العين ٢٦٢/٣ ، ٤٤٤/٤ ، ٨ /٣٥٢

٩١٧ – ينظر : الكتاب ٢/ ٣٠٩ و٣١٨ وغيرها ، معاني القرآن للأخفش ١٧/١ و ٦٤/١ ، المقتضب ٥٩٥/٢، الجمل للزجاجي ص٢٣٠ ، الإيضاح للفارسي ص١٧٥ ، التبصرة والتذكرة ٣٧٥/١

٩١٨ – معاني القرآن ١٢٧/١

٩١٩ – العصر: ٢ — ٣

الاستثناء من ﴿ٱلْإِنسَـٰنَ ﴾ »[920].

وسماه ابن مالك في التسهيل باب المستثنى[921] ، قال السيوطي : «عبرت بالمستثنى كابن مالك في التسهيل خلاف تعبير النحاة ، سيبويه فمن بعده : بالاستثناء ، لأن الباب للمنصوبات ، والمستثنى أحدها لا الاستثناء ، كما ترجم في بقية الأبواب بالمفعول والحال دون المفعولية والحالية»[922].

فابن مالك عبر بالمستثنى باعتبار كونه باباً من أبواب المنصوبات حيث ساقه ضمن تلك الأبواب بعد المفعول معه وقبل الحال ، والمستثنى ركنٌ من أركان الاستثناء ، فإذا قلنا : جاءني القوم إلا زيداً ، فالاستثناء يطلق على إخراج زيد ، وعلى زيد المخرج ، وعلى مجموع لفظ (إلا زيداً)[923] ، وحد المستثنى هو : المُخْرَج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بإلا أو ما بمعناها بشرط الفائدة[924] .

والتعبير بالاستثناء أو المستثنى مما اتفق عليه الكوفيون والبصريون ، وليس هناك اصطلاح آخر تداوله الفريقان في هذا الباب .

وفي تحقيق معنى الاستثناء ثلاثة مذاهب[925]:

---

٩٢٠ – إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٣٠ ، وينظر : ١١٦/١، ٤٧٧ ، ٥١٥ ، ٥٣٧

٩٢١- ينظر : المساعد لابن عقيل ٥٤٨/١ ، الهمع ١٨٥/٢

٩٢٢- الهمع ١٨٥/٢

٩٢٣ – شرح التصريح على التوضيح ٣٤٦/١

٩٢٤ – شرح التسهيل . قال السلسيلي في شفاء العليل ٤٩٧/١ : « المخرج جنس يشمل الإخراج بالتخصيص نحو : أكرم بني فلان الفضلاء ، تحقيقاً نحو : قام القوم إلا زيداً ، أو تقديراً : كقوله تعالى : ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [النساء : ١٥٧] فالظن لم يدخل في العلم تحقيقاً لكنه في تقدير الداخل فيه إذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع من مذكور نحو : قام القوم إلا زيداً ، أو متروك نحو : ما ضربت إلا زيداً ، أي ما ضربت أحداً إلا زيداً ، بـ(إلا) أو ما بمعناها خرج به التخصيص بغير الاستثناء ، (بشرط الفائدة) فلا يقال : قام قوم إلا رجالاً لعدم الفائدة ، فإن أفاد الاستثناء من النكرة جاز كقوله تعالى :﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾[العنكبوت: ١٤] »

٩٢٥ – ينظر : شرح المقدمة الكافية ٥٣٢/٢ ، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٣٥٩،٣٦٠/١ ، شرح الرضي ٧٧/٢

- المذهب الأول : أن الاستثناء مبيِّن لغرض المتكلم بالمستثنى منه . كأن أصحاب المذهب يريدون القول بأن المستثنى ليس بداخل في المستثنى منه . قال الرضي : « فقال بعضهم : نختار أنه غير داخل ، بل القوم في قولك ، جاء القوم ، عام مخصوص ، أي أن المتكلم أراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد، وقوله إلا زيداً ، قرينة تدل السامع على مراد المتكلم ، وأنه أراد بالقوم غير زيد ، وليس بشيء ، لإجماع أهل اللغة على أن الاستثناء مخرج ، ولا إخراج إلا مع الدخول»[926] .

- المذهب الثاني : أن المستثنى منه وآلة الاستثناء والمستثنى جميعاً لمعنى واحد من غير تقدير الأول لمعنى ثم أخرج منه الثاني ، حتى كأن العرب وضعت للتسعة عبارتين ، إحداهما (تسعة) ، والأخرى : عشرة إلا واحد [927] .

- المذهب الثالث : أن المستثنى منه مراد به الجميع بالنظر إلى الأفراد من غير حكم الإسناد، فأخرج منه المستثنى على التحقيق، ثم حكم بالإسناد بعد تقدير الإخراج . ورد ابن الحاجب المذهبين الأول والثاني ، أما الثالث فقال عنه : «وهو المستقيم المندفع عنه الإشكالات كلها»[928] .

ومذهب سيبويه ، وجمهور البصريين في الاستثناء أن المستثنى لم يندرج في الاسم المستثنى منه ، ولا في حكمه ، ومذهب الكسائي أن المستثنى لم يندرج في المستثنى منه ، وهو مسكوت عنه لم يحكم عليه بشيء ، فإذا قلت : قام القوم إلا زيداً ، فهو إخبار عن القوم الذين ليس فيهم زيدٌ ، وزيد يحتمل أنه قام وأنه لم يقم .

ومذهب الفراء أن زيداً لم يخرج من القوم ، وإنما أخرجت (إلا) وصف زيدٍ من وصف القوم ؛ لأن القوم موجبٌ لهم القيام ، وزيد منفيٌّ عنه القيام[929] .

---

٩٢٦ - شرح الرضي ٧٧/٢

٩٢٧ - هو مذهب القاضي عبد الجبار من علماء القرن الخامس . ينظر : شرح الرضي ٧٧/٢

٩٢٨ - شرح المقدمة الكافية ٥٣٦/٢

٩٢٩ - ينظر : المساعد ٥٤٨،٥٤٩/١ ، ارتشاف الضرب ١٤٩٧/٣ ، وهذه الخلافات والمذاهب إنما هي في الاستثناء المتصل .

المبحث الرابع : النِّداء والمنادَى

النِّداء لغة : الدعاء بأَرفع الصوت ، وقد نادَيْته نِداء ، وفلان أَنْدى صوتاً من فلان أَي أَبْعَدُ مَذْهباً وأَرفع صوتاً[٩٣٠] ، وفيه ثلاث لغات : أشهرها كسر النون مع المد ، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المد[٩٣١] .

والنداء اصطلاحاً : ذكر اسم المدعوِّ بعد حرف نائب عن (أدعو) أو (أنادي)[٩٣٢] .

والمنادى اصطلاحاً : هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو، لفظا أو تقديراً[٩٣٣] .

ويعد النداء أحد العلامات التي يتميز بها الاسم عن الفعل والحرف[٩٣٤] .

وقد اتفق الكوفيون والبصريون على تسمية الاسم الواقع بعد حرف النداء : المنادى أو النداء ، ومصطلح النداء هو المصطلح الأكثر استعمالاً عند متقدمي النحاة[٩٣٥] ، وقد استعمل أبو بكر المنادى والنداء واستعمله الفراء من قبله ، قال أبو بكر : « اعلم أن كلّ اسمٍ منادى أضافه المتكلم إلى نفسه فالياء منه ساقطة كقوله : ﴿يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾[٩٣٦] »[٩٣٧] ، وقال أيضاً : «ودار عبلة منصوب على النداء »[٩٣٨] ، وقال الفراء: « وقد

٩٣٠- لسان العرب ١٤ /٢٢٧ مادة ندي

٩٣١ – ينظر: المساعد لابن عقيل ٤٨٠/٢، توضيح المقاصد ١٠٥١/٢، شرح التصريح ١٦٣/٢، حاشية الصبان ١٣٣/٢

٩٣٢ – اللمحة البدرية ١٣٠/٢ ، قال ابن هشام موضحاً التعريف:« فلو قلت : احضر إليَّ ، أو أقبل عليَّ ، أو أدعوك، وقصدت بذلك الإنشاء كان ذلك نداء لغة لا اصطلاحاً ، ولو قلت : ياعبدالله ، كان لغة واصطلاحاً »

٩٣٣ – شرح الرضي ٣٤٤/١

٩٣٤ – ينظر أسرار العربية ص٣٩

٩٣٥ – ينظر: الكتاب ١٨٢/٢ وغيرها، المقتضب ٤٦١/٢، الأصول في النحو ٣٢٩/١ وغيرها ، الجمل ص١٤٧

٩٣٦ – الأعراف : ٦٥

٩٣٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٤٦/١

٩٣٨ – شرح القصائد السبع ص٢٩٧ ، و(دار عبلة) من قول عنترة :

يا دار عبلة بالجِواءِ تكلّمي   وعِمِي صباحاً دار عبلةَ واسلمي

قيل في﴿طَه﴾ إنه : يارجل ، فإن يك كذلك فليس يحتاج إلى مرافع[939]؛ لأن المنادى يرفع بالنداء »[940] ، إلا أن الكوفيين لم يقتصروا على اصطلاح النداء فقد عبَّروا عنه بالدعاء ، قال الفراء في قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْأَخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ﴾[941] : « قرأها يحيى بن وثّاب بالتخفيف(أَ مَنْ) وذُكِر ذلك عن نافع وحمزة وفسروها يريد : يا من هو قانت . وهو وجه حسن ، العرب تدعو بألف كما يدعون بـ(يا) ؛ فيقولون : يا زيد أقبل ، و أزيد أقبل » إلى أن قال : « وهو كثير في الشعر فيكون مردوداً بالدعاء كالمنسوق[942] ، لأنه ذكر الناسيَ الكافر ، ثم قصَّ قصة الصالح بالنداء ، كما تقول في الكلام : فلان لا يصلي ولا يصوم فيا من يصلي ويصوم أبشر فهذا هو معناه. والله أعلم »[943].

وعبّر أيضاً بالمدعو[944] ، واستعمل الدعاء والمدعو من البصريين المبرِّدُ[945] وابنُ السراج[946]، أما سيبويه فاستعمل المدعو دون الدعاء[947].

---

٩٣٩ – يطلق الكوفيون المرافع على المبتدأ والخبر .

٩٤٠ – معاني القرآن ٢٦٨/١

٩٤١ – الزمر : ٩

٩٤٢ – المردود والمنسوق بمعنى المعطوف ، ويريد : أن النداء هنا رُدَّ على ما سبق كرد المعطوف على المعطوف عليه ، وقد بين معنى ذلك .

٩٤٣ – معاني القرآن ٣٦٤/٢ ،وينظر : ٢٣٦/١ ، ووافقه الطبري فذكر نحو ذلك في تفسير الآية (ج٢٦٥/٢١) ، قال : «قرأ ذلك بعض المكيين وبعض المدنيين وعامة الكوفيين:"أمَن" بتخفيف الميم، ولقراءتهم ذلك كذلك وجهان: أحدهما أن يكون الألف في"أمَّنْ" بمعنى الدعاء، يراد بها: يا من هو قانت آناء الليل، والعرب تنادي بالألف كما تنادي بيا، فتقول: أزيد أقبل، ويا زيد أقبل» ، وقال ابن هشام في المغني ١٩/١ : « في قراءة الحرميَّين (أمَن هُوَ قانِتٌ آناءَ اللّيلِ) وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء، ويبعده أنه ليس في التتريل نداء بغير((يا)) ويقرّبه سلامته من دعوى المجاز»

٩٤٤ – معاني القرآن ٩٤/١ ، ٣٦٨/٢

٩٤٥ – المقتضب ٤٧٢/٢–٤٨٥ ، قال المبرد٥٠٩/٢: « فأما المخاطب ، فمحال أن تكون له في الدعاء ،لا تقول : يا أمك أقبلي » ، وينظر : الإنصاف للأنباري ٣٢٩/١

٩٤٦ – الأصول في النحو ٣٢٩/١ –٣٥١ – ٣٧٠

٩٤٧ – الكتاب ٢٢٩/٢ ، وقال في باب الندبة ٢٢٠/٢: « اعلم أن المندوب مدعوّ ولكنه متفَجَّعٌ عليه »

فالمصطلحات المستعملة في هذا الباب هي :

١– النداء .　　٢–المنادى .　　٣–المدعو .　　٤–الدعاء .

ويمكننا التعرف على الفرق بين الدعاء والنداء من خلال ما قاله أبو هلال ، فقد ذكر أنّ النداء هو رفع الصوت بماله معنى ، والعربي يقول لصاحبه : ناد معي ليكون ذلك أندى لصوتنا أي : أبعد له، والدعاء يكون برفع الصوت وخفضه ، يقال : دعوته من بعيد ، ودعوت الله في نفسي ، ولا يقال : ناديته في نفسي[٩٤٨].

والأصل في المنادى النصب ، وهو عند البصريين مفعول به ، إلا أنه عرض في المفرد المعرفة والنكرة التي اكتسبت التعريف ما يوجب البناء[٩٤٩]، قال سيبويه : « اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، و المفرد رفع ، وهو في موضع اسم منصوب»[٩٥٠] .

٩٤٨ – الفروق اللغوية ص٤٩

٩٤٩ – ينظر : أسرار العربية ص١٧٢ ، وشرح التسهيل ٣٨٥/٣ ، والبسيط ١٨١/١،١٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣١٦/١

٩٥٠ – الكتاب ١٨٢/٢ ، المنادى المفرد هو الذي لا يكون مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، ويكون معرفة ويكون نكرة . فالمعرفة ما كان على أصله نحو: يازيدُ أقبل ، وفي هذه الحالة يبنى المنادى عند البصريين على ما يرفع به ، فإن كان مفرداً كزيد بني على الضم ،وإن كان مثنى بني على الألف ، واختُلف في (اثني عشر واثـنتي عشر) ، فالبصريون يعاملونه معاملة المثنى فيبنونه على الألف ، والكوفيون يعاملونه معاملة المنادى المضاف فينصبونه بالياء ، وإن كان جمعاً بني على الواو ، ويكون في محل نصب، أما عند الكوفيين فمعرب مرفوع بغير تنوين، إلا الفراء فقد بناه على الضم ، حيث قال : «بُنِيَ لأن أصل يا زيد يا زيداه ، وما قبل الألف هاهنا مفتوح أبداً ، فلما حذفت الألف ضُمَّ ، كما أن المضاف إليه في (قَبْلُ) و (بَعْدُ) لما حذف ضمّ ، فقيل : من قبلُ ومن بعدُ » . ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٢٣/١ المسألة ٤٥ ، قال في توضيح المقاصد ١٠٦٠/٢ : «ذهب الكسائي والزيادي إلى أن ضمة (يازيد) ونحوه ضمة إعراب » وقال ابن عصفور فقال : « فإن كان مبنياً فحكمه بعد النداء كحكمه قبله نحو : يا هذا ، ويا هؤلاء » شرح الجمل ٤٩/٢ وينظر : شرح التسهيل ٣٩٢/٣ ، توضيح المقاصد ١٠٦٠/٢ ، شرح التصريح ١٦٦/٢ . ويمكن تلخيص آراء الكوفيين والبصريين في التالي:

١– المنادى المفرد المعرفة معرب مرفوع غير منوَّن ، وهو رأي الكوفيين .

٢– يكون مبنياً على الضم ليس بفاعل ولا مفعول ، وهو رأي الفراء.

٣– يكون مبنياً على الضم في محل نصب على أنه مفعول به ، وهو رأي البصريين .

حروف النداء

عدّ البصريون أحرف النداء خمسة أحرف ، هي : يا ، و أيا ، و هيـــا ، و أي ، والهمزة أو (الألف)[٩٥١]، وعدها ابن عصفور ستة بزيادة (وا)[٩٥٢]، ومنهم من عدها ثمانية ، بزيادة : آ ، و آي ، و وا[٩٥٣] ، وعدّها أبو بكر الأنباري ثمانية ، وذلك عنـــد شـــرحه لقول امرئ القيس :

أفـــاطمَ مهلاً بعض هـــذا التدلـــلِ   وإن كنت قد أزمعت صُرمي فأجملي[٩٥٤]

حيث ذكر في : (يافاطم) تسع لغات[٩٥٥] : يا فاطم بإثبات (يا) ، فاطمُ بإسقاط (يـــا) ، وافاطم ، أفاطم ، آفاطم بهمزة بعدها ألف ، أيْ فاطم ، آي فاطم ، أيا فـــاطم ، هيـــا فاطم.

قال ابن مالك : « و لم يذكر مع حروف النداء (آ) و (آي) بالمد إلا الكوفيون ، رووها عن العرب الذين يثقون بعربيتهم ، ورواية العدل مقبولة »[٩٥٦].

٤- المنادى النكرة المقصودة ، والمضاف ، والشبيه بالمضاف ، منصوب ، وهذا القول أجمـــع عليـــه الفريقان. للاستزادة ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٢٣/١ المسألة ٤٥ .

٩٥١ – قاله ابن السراج (الأصول٣٢٩/١) وقال عن الألف : ((وهذه ينبه بها المدعو ، إلا أن أربعة غير الألـــف يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهمم ، أو للإنسان المعروض ، أو النائم المستثقل ، وقـــد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف

٩٥٢ – شرح الجمل لابن عصفور ٤٩/٢ ، وقال أيضاً : « وزاد أبو الحسن الأخفش (آ) ممـــدودة ، و(آي) كذلك »

٩٥٣ – اللمحة البدرية ١٣٨/٢ ، ومنهم من خصها بالندبة ، الأصول لابن السرج ٣٢٩/١ ، اللباب ٣٢٨/١

٩٥٤ – البيت من الطويل ، وهو من معلقته المشهورة ، وروي : أزمعت قتلي، وأزمعـــت هجـــري، والصُّـــرم: القطيعة ، ومنه سيف صارم ، والصرائم: قطع من الرمل تنقطع من معظمه .ينظر: شرح القصائد٤٤.

٩٥٥ – شرح القصائد السبع ص٤٢

٩٥٦ – شرح التسهيل ٣٨٦/٣

المبحث الخامس : الترخيم[957]

الترخيم لغة: من رَخَمَ الكلامُ والصوتُ ، ورَخُمَ رَخامةً ؛ أي : لانَ وسَهُلَ ، وفي حديث مالك بن دينار[958]: « بلغنا أَن الله تبارك وتعالى يقول لداود يوم القيامة: يا داود ، مَجِّدْني بذلك الصوت الحسنِ الرَّخِيمِ»[959] ؛ هو الرقيق الشَّجِيُّ الطيبُ النَّغْمة . وكلام رَخِيمٌ أَي رقيق . ورَخُمَتِ الجارية رَخامَةً فهي رَخيمة الصوت ورَخِيمٌ إِذا كانت سهلة المنطق ؛ قال قَيْسُ بن ذريح :

رَبْعاً لواضِحةِ الجَبين غريرةٍ كالشمسِ إِذْ طلعت رَخِيمِ المَنْطِقِ[960]

والتَّرْخِيمُ التليين ؛ ومنه الترخيمُ في الأَسماء لأَنهم إِنما يحذفون أَواخرها لِيُسَهِّلُوا النطق بها ، وقيل : التَّرْخيم الحذف ؛ ومنه تَرْخيم الاسم في النداء ، وهو أَن يحذف من آخره حرف أَو أَكثر ، كقولك إِذا ناديت مالِكاً : يا مالِ ، سمي تَرْخيماً لتليين المنادي صوته بحذف الحرف[961].

---

٩٥٧ – يستعمل الترخيم في التصغير كما يستعمل في النداء ، والمرادان مختلفان . قال المرادي : « هو على ثلاثة أنواع : ترخيم النداء ، وترخيم الضرورة ، وترخيم التصغير» ١١٢٦/٣

٩٥٨ – معدود في ثقات التابعين، ومن أعيان كتبة المصاحف، وُلد في أيام ابن عباس ، وسمع من أنس بن مالك ، فمن بعده ، وحدث عنه، وعن الأحنف بن قيس، وسعيد بن جبير، والحسن البصري ، ومحمد بن سيرين . وثّقه النسائي وغيره ، واستشهد به البخاري ، وحديثه في درجة الحسن . مات رحمه الله تعالى سنة ١٢٧ . ينظر : سير أعلام النبلاء ٣١٦٧/٣ .

٩٥٩ – ذكره ابن كثير في تفسيره ٣٣٣/٤ ولم يعلق عليه وذلك عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ﴾ ، وذكره البيهقي في البعث والنشور ، والحديث بتمامه : « يقام داود عليه السلام يوم القيامة عند ساق العرش ثم يقول : يا داود مجدني بذاك الصوت الحسن الرخيم الذي كنت تمجدني به في الدنيا ، فيقول : كيف وقد سُلبته؟ فيقول الله عز وجل : إني أرده عليك اليوم ، قال فيرفع داود عليه السلام بصوت يستفرغ نعيم أهل الجنان » .

٩٦٠ – البيت من الكامل ، ينظر : ديوان قيس بن ذريح ص٩٩ ، مجالس ثعلب ٢٣٩/١ ، لسان العرب(رخم) ، والغَريرة : هي الشابة الحديثة التي لم تجرِّب الأُمور .

٩٦١ – لسان العرب١٢٩/٦ مادة رخم

والترخيم في الاصطلاح : حذفُ أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً[962] .

واستعمله الكوفيون والبصريون بهذا المعنى ، قال أبو بكرٍ : « يقال في ترخيم بثينة وخديجة يا بثين أقبلي ، ويا خديج اقعدي »[963] وقال : «ومن قرأ : (يا أبتَ) بالنصب كان له مذهبان : أحدهما أن يقول : أردت «يا أبَ» بالترخيم ثم أدخلت الهاء لأنها أشبع للكلام ثم عرّبتها بإعراب الباء »[964] ، وجاء عند الفراء[965] وعند ثعلب بالمعنى نفسه[966] .

والترخيم ذو صلة وثيقة بالنداء فلا يكاد يذكر منفرداً عنه إلا في ضرورة[967]، وأول من بوَّب له الخليل بن أحمد[968] .

٩٦٢ – الكتاب ٢٣٩/٢

٩٦٣ – شرح القصائد السبع ٤٣

٩٦٤ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٧/١

٩٦٥ – نقل ذلك عنه أبو بكر في شرح القصائد السبع ٤٣

٩٦٦ – ينظر : مجالس ثعلب ٧٤/١ ، ٤٧٤/٢

٩٦٧ – قال سيبويه : « واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يُضطرّ شاعرٌ، وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النداء » الكتاب ٢٣٩/٢ ، وقال ابن يعيش : «الترخيم المطرد إنما يكون في النداء ، وفي غير النداء إنما يكون على سبيل الندرة ، وهو من قبيل الضرورة » شرح المفصل ٣٧٤/١ ، وقال النيلي : « خُصّ النداء بالترخيم لكثرته في كلامهم ، إذ كان مبدأ كلِّ خطاب وفاتحة كلِّ كلام ، وإنما اختص بحذف الآخر ؛ لأنه محل التغيير ، ولذلك يحذف آخر الخماسي الأصول في الجمع » الصفوة الصفية ٢٢٣/٢ القسم الأول .

٩٦٨ – قال الأصمعي :« أَخَذَ عني الخليل معنى الترْخِيم وذلك أَنه لقيني فقال لي : ما تُسمي العرب السَّهْل من الكلام ؟ فقلت له : العرب تقول جارية رَخِيمةٌ إِذا كانت سَهْلَةَ المَنْطِقِ ؛ فعمل باب التَّرْخيم على هذا» لسان العرب١٢٩/٦ مادة رخم ، قال ابن هشام : « وهذه تسمية قديمة ؛ فقد حكي عن بعض الصحابة والتابعين – على خلاف في ذلك – أنه سمع قارئاً يقرأ : ﴿ونادوا يامالِ ﴾فقال : ما أشغل أهل النار عن الترخيم ! » (اللمحة البدرية ١٥٠/٢)

ومن صور الخلاف بين الكوفيين والبصريين في الترخيم :

١- لا يجيز البصريون ترخيم المضاف إليه من المنادى المضاف ، وقال الكوفيون : هو جائز .

المبحث السادس : الندبة

النُّدبة لغة: من نَدَبَ الميتَ أي بكى عليه ، وعَدَّدَ مَحاسِنَه . وقيل: نَدَبَ الميت بعد موته من غير أن يُقَيِّد ببكاء ، وهو من النَّدَب للجراح ، لأنه احْتِراقٌ ولَذْعٌ من الحُزْن. والنَّدْبُ : أن تَدْعُوَ النادِبةُ الميتَ بحُسن الثناء في قولها : وافُلاناهْ! واهَناه![969] .

والنُّدبة في الاصطلاح : هي نداء المتفجع عليه ، أو المتوجع منه[970].

فالندبة نداء ، والمندوب منادى ، قال سيبويه: « المندوب مدعوّ ولكنه متفجّع عليه»[971] .

٢- لا يجيز البصريون ترخيم الثلاثي ، أما الكوفيون فيبنون الترخيم على وسط الثلاثي ، فإن كان الثلاثي ساكن الوسط نحو : زيْد وعمْرو ، لم يجز ترخيمه ، وإن كان متحرك الوسط نحو : عُمَر و حَكَم ، جاز ترخيمه، ومنعه الكسائي.

٣- يحذف البصريون حرفاً واحداً مما زاد عن ثلاثة عند ترخيمه نحو: جعفر يقال : يا جعفَ ، أما الفراء فينظر إلى ثالثه ، فإن كان ساكناً حذفه مع الأخير ، وإن كان متحركاً تركه وحذف الأخير . ونحو : سعيد و عماد فإن البصريين يحذفون آخره ، ونُقِل عن الفراء وجهان : حذف آخره ، وحذف آخره مع حرف المد ، وأجاز في نحو: فردَوْس وغُرْنَيْق حذف الحرفين الآخِرَين خلافاً للبصريين.

٤- يرخِّم البصريون تركيب المزج بحذف عجزه ، نحو : حضرموت وسيبويه وخمسة عشر علماً ، أما الفراء فقد منع نحو: خمسة عشر ، ورخم سيبويه على سيبوى ، والكوفيون منعوا نحو خمسة عشر وما آخره ويه.

٥- أجاز البصريون ترخيم ما سمي به من مثنى ومجموع ، نحو : يدان و بنون ، ومنعه الكوفيون .

٦- منع البصريون ترخيم المندوب ، وقد ورد عند ثعلب ما يشير إلى جواز ذلك .ينظر: مجالس ثعلب ٧٤/١، أسرار العربية ١٧٨- ١٧٩، التبيين ص٤٥٣ مسألة٨٣ ، اللباب ٣٤٩/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦٨/٢ ، شرح التسهيل ٤٢١/٣- ٤٢٣ ، المساعد ٥٤٨/٢ ، توضيح المقاصد ١١٣٩/٣-١١٤٠

٩٦٩ – لسان العرب ، مادة : ندب

٩٧٠ – اللمحة البدرية ١٤٦/٢ ، توضيح المقاصد ١١٢٠/٣ ، قال ابن مالك : « المندوب هو المذكور بعد (يا) أو (وا) تفجعاً لفقده حقيقة أو حكماً ، أو توجعاً لكونه محلّ ألم أو سببه» شرح التسهيل ٤١٣/٣.

٩٧١ – الكتاب ٢٢٠/٢ ، قال أبو البقاء في اللباب ٣٤٢/١ : « وتزاد في آخر المندوب إذا وُقف عليه : الألفُ ، ليزداد مدُّ الصوت ، ليشيع حال المندوب ، ويدل على تفجع النادب ، وتزاد عليها : هاءٌ ، لتبيين الألف . فإن حذفت الهاء لم تأت بالألف ، لئلا يظن أنها بدل من ياء التكلم » .

ويستعمل النادب من حروف النداء (وا) ، ويجوز له استعمال (يا) نيابة عنه وذلك إن أُمِن اللبس[٩٧٢]، قال سيبويه: « اعلم أن المندوب لابد له من أن يكون قبل اسمه (يا) أو (وا) »[٩٧٣].

ويطلق الكوفيون مصطلح الندبة على المنادى إذا لحقته الألف والهاء كما هو عند البصريين، قال أبو بكر :« ومن قرأ : (يا أبتَ) بالنصب كان له مذهبان : أحدهما : أن يقول : أردت «يا أبَ» بالترخيم ثم أدخلت الهاء لأنها أشبع للكلام ثم عرّبتها بإعراب الباء، والوجه الآخر : أن تقول : أردت الندبة (يا أبتاه) »[٩٧٤]، وكأن أبا بكر في قوله هذا لا يريد الندبة بمعناها الاصطلاحي وإنما هو نداء أُشرب معنى التوجع والترنم ، وهو مناسب لنداء الأب لما له من مكانة في نفس الابن ، قال سيبويه: « إن شئت ألحقتَ في آخر الاسم الألف ، لأن النَّدَبَةَ كأنهم يترنمون فيها ؛ وإن شئت لم تُلحق كما لم تلحق في النداء »[٩٧٥] .

ومن أمثلة ورود الندبة عند الفراء قوله في تفسير قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا﴾[٩٧٦] :« ولو قيل : (يا أبتَ) لجاز الوقوف عليها بالهاء من جهة ، ولم يجز من أخرى . فأما جواز الوقوف على الهاء فأن تجعل الفتحة فيها من النداء ولا تنوي أن تصلها بألف الندبة »[٩٧٧].

---

٩٧٢ – قال ابن مالك : « وإذا أمن أن يلتبس المندوب بمنادى غير مندوب جاز وقوعه بعد (يا) أو (وا) ... » شرح التسهيل ٤١٤/٣ ، وقال ابن هشام: « والحرف المستعمل في هذا الباب بطريق الأصالة (وا)،ويجوز إنابة (يا) عنه بشرط حصول قرينة مانعة من اشتباهه بالمنادى المحض » اللمحة البدرية ١٤٧/٢.

٩٧٣ – الكتاب ٢٢٠/٢

٩٧٤ – إيضاح الوقف والابتداء٢٩٧/١

٩٧٥ – الكتاب ٢٢٠/٢ ، قال أبو البقاء في اللباب ٣٤٢/١ : « وتزاد في آخر المندوب إذا وُقف عليه : الألفُ ، ليزداد مدُّ الصوت ، ليشيع حال المندوب ، ويدل على تفجع النادب ، وتزاد عليها : هاءٌ ، لتبيين الألف . فإن حذفت الهاء لم تأت بالألف ، لئلا يظن أنها بدل من ياء التكلم » .

٩٧٦ – يوسف : ٤

٩٧٧ – معاني القرآن ٢٨/٢

وأبرز أوجه الخلاف بين الكوفيين والبصريين في باب الندبة يتمثل في جواز إلحاق علامة الندبة بالصفة نحو : (وازيد الظريفاه) ، فذهب الكوفيون ويونس وابن كيسان إلى جواز ذلك سماعاً[٩٧٨]، وحملاً على المضاف إليه[٩٧٩]، ووافقهم ابن مالك[٩٨٠]، أما البصريون فيمنعون ذلك.

٩٧٨ – سمع عن العرب : واجُمْجُمَتَيَّ الشاميَّتَيْنَاه ، ينظر : الإنصاف ٣٦٤/١ مسألة ٥٢ ، وشرح التسهيل ٤١٦/٣ ، واللباب ٣٤٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٦/٢

٩٧٩ – أسرار العربية ١٨٤

٩٨٠ – شرح التسهيل ٢١٦/٣

ومن صور الخلاف بين الكوفيين والبصريين في باب الندبة :

١– يحذف البصريون الألف من نحو : موسى ، عند الندبة ، أما الكوفيون فيقلبونها ياءً.

٢– يحذف الكوفيون الألف والهمزة من نحو: حمراء ، علماً، أما البصريون فيبقون عليها .

٣– أجاز الكوفيون ندبة النكرة والأسماء الموصولة ، ومنع البصريون ذلك .

٤– يحذف البصريون التنوين من نحو : غلام زيدٍ فيقولون : واغلام زيداه ، وأجاز الكوفيون تحريكه : واغلامَ زيدِناه .

٥– التزم البصريون فتح نون التثنية في ندبة المثنى ، فيقولون : وازيدنَاه ، والكوفيون يجيزون هذا ، ويجيزون : وازيدانيه . واستحسن ابن مالك قول الكوفيين . ينظر : الإنصاف ٣٦٢/١ مسألة ٥١ ، وشرح التسهيل ٤١٧/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٩/٢ ، وتوضيح المقاصد ١١٢٣/٣ ، شرح التسهيل ٤١٨/٣ .

المبحث السابع : الحكاية

المُحاكاةُ: المشابهة ، والمماثلة . يقال: فلان يحكي الشمس حسناً ويُحاكيها ، ويقال : حكيتُ فعله وحاكيتُهُ ، إذا فعلتَ مثل فعله وهيئته[٩٨١].

والحكاية اصطلاحاً: هي أن يأتي الاسم أو ما قام مقامه[٩٨٢] على الوصف الذي كان قبل ذلك[٩٨٣] . وقيل : الحكاية أن تجيء بالقول بعد نقله مع استبقاء صورته الأولى ، كقولك : دعني من تمرتان ، (وبدأت بالحمدُ لله)[٩٨٤]، وقيل : إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام[٩٨٥] ، وقيل : إيراد اللفظ المسموع بهيئته أو إيراد صفته أو معناه[٩٨٦].

وقد تطلق الحكاية ويراد بها الإخبار ، قال الكفوي : « وتساهل قوم في إطلاق لفظ الحكاية بمعنى الإخبار »[٩٨٧].

والحكاية تكون في المعارف والنكرات[٩٨٨]. وهي في كلام العرب على ثلاثة أضرب[٩٨٩]:

---

٩٨١ – ينظر : الصحاح ، ص٢٥١، مادة حكا ، حكى

٩٨٢ – ما يقوم مقام الاسم هو : الجملة نحو : مررت بتأبطَ شراً . والاسم يكون نكرة ويكون معرفة ،وحكاية الاسم المفرد لا تكون في كلام العرب إلا بمَنْ بشرط أن يكون علماً ، وبعض العرب يحكي سائر المعارف وإن لم تكن أعلاماً ، أما النكرة فمن النحاة من لا يجيز حكايتها ، فإن حكيتَ النكرة كنت بين أمرين ؛ إما أن تعيد النكرة معرفة بالألف واللام فليس ذلك حكاية ، وإما أن تعيدها بلفظها ويكون ذلك خروجاً عن كلام العرب . (ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، باب الحكاية ٢٨٥/٢ ، والمساعد لابن عقيل باب الحكاية ٢٥٨/٣)

٩٨٣ – اللباب ١٣٥/٢

٩٨٤ – الكشاف ٦٥/١

٩٨٥ – الهمع ٢٢٨/٣

٩٨٦ – حاشية الخضري ١٤٢/٢

٩٨٧ – الكليات ص٤٠٩

٩٨٨ – اللباب ١٣٥/٢

٩٨٩ – ينظر : الجمل للزجاجي ص٣٢٥

أحدها : ما يحكى بالقول . فنحو : قال ، وقلت ، ويقول ، ونقول وما أشبهها وقعت في كلام العرب للحكاية ، وإنما يُحكى بها ما كان كلاماً قائماً بنفسه ، فإن كان شيئاً يتضمن معنى الكلام المحكي عمل فيه القول فنصبه ، وبطلت الحكاية . فمثال الحكاية بالقول : قال زيدٌ: عمروٌ منطلقٌ ، و قلت : صاحبك منطلقٌ . قال سيبويه : «قال بعض العرب : دعنا من تَمْرتان، على الحكاية لقوله: ما عنده تمرتان. وسمعتُ عربياً مرة يقول لرجل سأله فقال: أليس قُرشياً ؟ فقال: ليس بقرشياً، حكايةً لقوله »[990].

ثانيها : ما يقع من الحكاية بـ(مَنْ) و (أي) ، نحو قول الرجل : رأيت زيداً ، فيقال له : مَنْ زيداً؟ فـ(زيداً) اسم محكي في موضع رفع خبر (مَنْ) ، وكذلك قول الرجل : مررت بزيدٍ ، فيقال : مَنْ زيدٍ؟ . وهذا النوع لا يكون إلا في الأعلام خاصة .

أما (أي) فتُحكى بها النكرات ، ويجوز أن يُحكى بها من يعقل ومن لا يعقل ، إذا قيل : رأيت رجلاً ، قلت : أيَّا؟ ، وإن قيل: رأيت امرأة ؛ قلت : أيَّةً؟ ، وإن قيل : رأيت رجلين ؛ قلت: أيَّيْن؟ وهكذا .

ثالثها : الجمل المحكية ، نحو : قرأت الحمدُ لله ربِّ العالمين ، وجاءني تأبّطَ شراً وبَرَقَ نحرُه.

والحكاية باب واسع يُتقبل فيه كل تأول ، قال أبو علي : «وباب الحكاية طريقٌ مَهْيَع[991] يتقبل فيه كل تأول ؛ وما أشبهه إلا بالمنام ، أو حديث البحر الذي انطوت النفوس على تقبل ما يعرض فيه ، وترك التناكر لشيء يرد عنه»[992] .

أما أمثلة الحكاية عند الكوفيين فقول أبي بكر: « وأما الحكاية دون المحكي فقوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾[993] لايتم الوقف على ﴿ قَالَ ٱللَّهُ ﴾

---

٩٩٠ – الكتاب ٤١٣/٢

٩٩١ – جاء في اللسان (مادة هيع) : أَرض هَيْعةٌ واسعةٌ مبسوطة ، وهاع الشيء يَهِيع هِياعاً اتَّسع وانْتَشر وطريق مَهْيَع واضِح واسع بَيِّن ، وبلد مَهْيَع واسع . وقوله : « وما أشبهه إلا بالمنام ، أو حديث البحر » كأنه يريد أن يقول : إن الحكاية أمر واسع كخيالات النائم ، أو أساطير البحار .

٩٩٢ – خزانة الأدب ١٥١/٦

٩٩٣ – المائدة : ١١٩

لأن قوله :﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ إلى قوله :﴿ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ هو الكلام المحكي»[٩٩٤].

وقول الفراء : عند تفسير قوله تعالى : ﴿ إِن يُوحَىٰٓ إِلَيَّ إِلَّآ أَنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾: «فإذا ألقيت اللام كان موضع ﴿ أَنَّمَآ ﴾ نصباً . ويكون في هذا الموضع : ما يوحى إليّ إلا أنك نذير مبين لأن المعنى حكاية ، كما تقول في الكلام : أخبروني أني مسيء ، وأخبروني أنك مسيء ، وهو كقوله :

رجلان من ضبّة أخبرانا　　أنّا رأينا رجلاً عريانا[٩٩٥]

والمعنى : أخبرانا أنهما رأيا ، فجاز ذلك لأن أصله الحكاية»[٩٩٦] .

وقال ثعلب عن قول الشاعر:

نبئت أخوالي بني يزيدُ　　بغياً علينا لهمُ فديدُ[٩٩٧]

« ويزيد، رفع على الحكاية ، حكاية المستقبل[٩٩٨]. يقال مررت بيزيدُ، ورأيت يزيدُ»[٩٩٩].

وهذا الالتقاء بين الكوفيين والبصريين في التعبير بهذا المصطلح يؤكد أنه اصطلاح قديم ، ومستقر ، ولا يوجد غيره يُعبَّر به عن هذا الباب . والله تعالى أعلم .

---

٩٩٤ – إيضاح الوقف والابتداء ١٤٧/١،وينظر :١١٩/١، ٤٢٧ ، ٤٧٠ ، ٤٧١، ٤٩٦ و٦١٤/٢ ، ٦٣٤،٦٤٠

٩٩٥ – البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٣٨/٢ ، ومغني اللبيب ٤٧٥/٢ ، والخزانة ١٨٣/٩ .

٩٩٦ – معاني القرآن ٣٦٠/٢

٩٩٧ – البيت من الرجز ، وهو لرؤبة في الخزانة ٢٧٠/١ ، وبلا نسبة في المفصل ٢٤/١ ، ومغني اللبيب ٧١٩/٢ .

٩٩٨ – المستقبل : الفعل المضارع ، فيزيد هنا اسم ، وهو في الأصل فعل مضارع .

٩٩٩ – مجالس ثعلب ١٧٦/١

المبحث الثامن : الاستفهام

الاستفهام لغة : طلب الفهم . وهو الاستخبار : أي طلب خُبْرِ ما ليس عند المُسْتَخْبِر[1000]، قال عبدالقاهر الجرجاني: «الاستفهام : استخبارٌ ، والاستخبار هو طلبٌ من المخاطب أن يخبرك»[1001]، وهو كذلك الاستعلام ، فالاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد[1002].

ولا يكون الاستفهام إلا لما يجهله المستفهِم أو يشك فيه ، وذلك أن المستفهِم طالبٌ لأنْ يفهم[1003]. وهو جنسان في كل اللغات : استفهام عن كلمة ، نحو : متى جئت؟ ويكون جوابه بكلمة . واستفهام عن جملة ، نحو : هل جاء أخوك ؟ ويكون جوابه بنعم ، أو لا[1004].

والاستفهام اصطلاحاً : هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن ، فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين ، أو لا وقوعها ، فحصولها هو التصديق ، وإلا فهو التصور[1005].

فمثال التصديق : (أ زيدٌ قائم ؟) ، و (أ قام زيدٌ ؟) ، ومثال التصور : (أ دِبسٌ في الإناءِ أم عسلٌ ؟) ، و (أفي الخابية دبسكَ أم في الزِّقِّ ؟) قال السبكي : « الاستفهام عن التصديق يكون عن نسبة تردد الذهن بين ثبوتها وانتفائها ، والاستفهام عن التصور يكون عند التردد في تعيين أحد شيئين ، فبالاستفهام يعلم أنه أحاط بأحدهما ، لا

١٠٠٠ – الصاحبي /٢٩٢ ، وذُكر أن بين الاستخبار والاستفهام فرق ، وذلك أن أولى الحالين الاستخبار ، لأن تستخبر فتجابُ بشيء ، فربّما فهمته وربّما لم تفهمه ، فإذا سألت ثانيةً فأنت مستفهم ، تقول: أفهِمْني ما قلته لي . ينظر: الصفحة نفسها.

١٠٠١ – دلائل الإعجاز/١٤٠

١٠٠٢ – اللباب ١٢٩/٢

١٠٠٣ – الفروق اللغوية / ٤٨

١٠٠٤ – ينظر : التطور النحوي /١٦٥

١٠٠٥ – التعريفات /١٨

بعينه»[١٠٠٦]، وبتأمل الأمثلة السابقة لكلام السبكي يتضح مراده ، ففي المثالين الأولين لم يتأكد ثبوت أو انتفاء القيام لزيد ولا لغيره ، أما المثال الثالث فقد تأكد أن في الإناء شيئاً ، إلا أن التردد في تعيين الشيء الذي في الإناء ، ومثله المثال الرابع .

والاستفهام من المصطلحات التي استعملها سيبويه[١٠٠٧]، والأخفش[١٠٠٨]، والمبرد[١٠٠٩] ، وابن السراج[١٠١٠]، وعبّروا عنه بالاستخبار[١٠١١] ، قال سيبويه: «قولك : أزيد أخوك إنما رفعته على ما رفعت عليه : زيد أخوك ، غير أن ذلك استخبار ، وهذا خبر »[١٠١٢]، ونُقل عن قطرب[١٠١٣] قوله : «أقسام الكلام أربعة : خبر ، واستخبار ؛ وهو الاستفهام ، وطلب ، ونداء »[١٠١٤]، وقال ابن السراج: « قولك : أعمرو أخوك ، وما قام زيد ، ألا ترى أن الألف دخلت على قولك : عمرو أخوك وكان خبراً فصيرته استخباراً » [١٠١٥] ، وأمثلة الاستفهام عند أبي بكر كثيرة ، منها قوله : «﴿ ءَآللَّهُ خَيْرٌ ﴾[١٠١٦]،﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾[١٠١٧]،﴿ ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ عَصَيْتَ ﴾[١٠١٨]....كان الأصل في هذا : (أألذكرين ، أألله خير ، أالآن) فأبدلوا من الألف الثانية

١٠٠٦ – عروس الأفراح ٤٢٤/١

١٠٠٧ – ينظر : الكتاب ٩٩،١٠٠،١٠١/١

١٠٠٨ – ينظر : معاني القرآن ٨/١ ، ٣١ ، ١٥٨ ، ٢/ ٤٦١ ، ٥٠٩ ، ٥٢٨

١٠٠٩ – ينظر : المقتضب ١٢٢/١ ، ٥٦٥ ، ٥٧٢

١٠١٠ – ينظر : الأصول في النحو ٢٤٢/١ ٢١٣/٢

١٠١١ – ينظر : الكتاب ١٢٩/٢ ، المقتضب ١٢٣/١ ، ٣٨٤

١٠١٢ – الكتاب ١٢٩/٢

١٠١٣ – محمد بن المستنير البصري ، لغوي نحوي ، أخذ عن سيبويه ، توفي سنة ٢٠٦.

١٠١٤ – الهمع ٤٧/١

١٠١٥ – الأصول في النحو ٤٣/١

١٠١٦ – النمل : ٥٩

١٠١٧ – الأنعام : ١٤٣

١٠١٨ – يونس : ٩١

مدة ليفرقوا بين الاستفهام والخبر »[1019]. ولم يعبِّر بغيره ، واستعمله الفـــراء في مواضـــع كثيرة من كلامه[1020]، وكذلك ثعلب[1021].

١٠١٩ – إيضاح الوقف والابتـــداء ١٩٣/١ ، وينظـــر : ١١٧/١ و١٣٥ و١٩١ و١٩٢ و١٩٤ و١٩٥ و٢٠٦ و٢١٧ و٤٢٤ و٤٤٧ و٥٠٩ ، ٥٧٨/٢

١٠٢٠ – معاني القرآن ٤٨/١ و٦١ و٧٠ و٧٨ و١٢٦ ، ٢٣/٢ و٤٢ و٧٠ و١٧٧ و٣٥٠ وغيرها

١٠٢١ – مجالس ثعلب ٥٨/١ و٨٨ و٢١٦ ، ٣٥٨/٢

المبحث التاسع : النهي

النهي لغة[١٠٢٢]: خلاف الأَمر ، يقال : نهاه ينهاه نهياً فانتهى ، وتناهى : كَفَّ .

واصطلاحاً: صيغة (لاتفعل) حثاً كان على الشيء أو زجراً عنه[١٠٢٣]. وقيل: طلب الكفِّ عن شيء[١٠٢٤]. قال ابن فارس: «فأما النهي فقولك: لا تفعل»[١٠٢٥].

وللنهي حرف واحد، هو (لا) النهي ، التي يطلب بها ترك الفعل[١٠٢٦]، وهو كالأمر في الاستعلاء، وقد يستعمل في غير طلب الكفِّ أو الترك ،كالتهديد ؛ كقولك لعبد لا يمتثل أمرك: لا تمتثلْ أمري[١٠٢٧]. وقد يستعمل على سبيل الدعاء ، نحو : اللهم لا تشمت بي أعدائي ، أو الالتماس ، نحو قولك لنظيرك ومن يساويك : لا تفعل كذا أيها الأخ[١٠٢٨].

والنهي مصطلح قديم ، أطلقه المتقدمون على صيغة : لا تفعل[١٠٢٩]، وعبّر به سيبويه عن التحذير ، فقال: « وأَمَّا النَّهْي فإِنَّه التحذيرُ، كقولك الأَسَدَ الأَسَدَ »[١٠٣٠]، وسماه الأمر[١٠٣١] ، وعبّر عنه المبرد بالنفي[١٠٣٢] فقال عن جوازم الأفعال المضارعة : « وأما

١٠٢٢ – العين ٩٣/٤ ، اللسان ؛ مادة : نهي

١٠٢٣ – الكليات ص٩٠٣

١٠٢٤ – النحو الوافي ٣٦٧/٤

١٠٢٥ – الصاحبي ص٣٠٢

١٠٢٦ – ينظر : العوامل المائة ص٢٥٣

١٠٢٧ – ينظر الإيضاح في علوم البلاغة ٨٨/٣

١٠٢٨ – المُطوَّل /٤٢٨

١٠٢٩ – ينظر: العين ٢٢٤/٢ ، الكتاب ٨/٣ ، ٩٣ ، المقتضب ١ /٤٢٦،٣٤٥ ، الأصول في النحو ١٦٢،١٧٥/٢ ، إعراب النحاس ٢١٩،٢٣٠/١

١٠٣٠ – الكتاب ٢٥٣/١

١٠٣١ – الكتاب ١٦٦/٣

١٠٣٢ – لعل المبرد أطلق النفي على النهي تأثراً بالكوفيين الذين يجوّزون الجزم بلا النافية إذا صلح قبلها كي ، ينظر: حاشية الخضري ١١٩/٢ ، ويحتمل أن يكون ذلك خطأ من النسّاخ لأنه قال في موضع آخر : « هذا باب الحروف التي تجزم الأفعال ، وهي «لم» ، و«لمّا» ، و«لا» في النهي، و«اللام في الأمر» المقتضب ٣٤٥/١ ، وليس

ما يجزمها فـــ (لم) ، و(لّما) ، و(لام الأمر) نحو: ليقمْ زيدٌ ، و(لا) في النفي نحو: لا يقـــمْ زيدٌ»[١٠٣٣] .

أما النهي عند أبي بكر فقد أطلقه على صيغة : لا تفعل ، فقال: « وأمـــا (لا) في النهي دون المجزوم فقوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[١٠٣٤] الوقف علـــى ﴿لَا﴾ قبيح لأنها مع المجزوم بمنزلة حرف واحد »[١٠٣٥] وقال: « ومما حذفت منه الياء في النهي ﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾[١٠٣٦] »[١٠٣٧] ، واستعمله الفـــراء وثعلـــب بـــالمعنى نفسه[١٠٣٨] ، قال الفراء : قوله : ﴿فَلَا تَذْهَبْ﴾[١٠٣٩] نهي »[١٠٤٠] .

هناك ما يثبت الخطأ .

١٠٣٣ – المقتضب ٣٧٧/٢

١٠٣٤ – البقرة : ١١

١٠٣٥ – إيضاح الوقف والابتداء ١٣٩/١

١٠٣٦ – القصص : ٧٧

١٠٣٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٥/١، وينظر : ١١٧/١ ، ١١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٧١

١٠٣٨ – ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٠/١ ، ٢٩٤ وغيرها ، ومجالس ثعلب ٣٨/١ ، ٥٥٢/٢

١٠٣٩ – فاطر : ٨

١٠٤٠ – معاني القرآن ٣١٩/٢

المبحث العاشر : الجحد

الجحد لغة : إنكار شيء مع العلم به ، وهو ضدّ الإقرار ، ولا يكون إلاّ مع علم الجاحد به أنّه صحيح . وجحده حقه وبحقه كمنعه ، ويكون بمعنى النفي ، يقال : نَفَى الشيء نفياً: جحده ، ونفى ابنه: جحده[1041]. قال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾[1042]، وقال جل ذكره : ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَـٰتِنَآ إِلَّا ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٧﴾﴾[1043] الجحد في الآيتين بمعنى الإنكار.[1044]

فالنافي إن كان صادقاً يسمى كلامه نفياً ولا يسمى جحداً ، وإن كان كاذباً يسمى جحداً ونفياً أيضاً ، فكل جحد نفي وليس كل نفي جحداً[1045].

والجحد نفيُ ما في القلب ثباتُه أو إثباتُ ما في القلب نفيُه. وقيل: الجحد إنكار المعرفة فليس مرادفاً للنفي من كل وجه[1046] .

وعلى هذا فالنفي والجحد بمعنى ، إلا أن معنى النفي أوسع من الجحد وأعم ، قال ابن يعيش : «النفي إنما يكون على حسب الإيجاب ؛ لأنه إكذاب له ، فينبغي أن يكون على وَفْق لفظه لا فرق بينهما ، إلا أن أحدهما نفي والآخر إيجاب»[1047].

والجحد في الاصطلاح : ما انجزم بلم للنفي الماضي ، وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل في الماضي . وقيل : الجحد عبارة عن الفعل المضارع المجزوم

١٠٤١- ينظر : مقاييس اللغة ٤٢٦/١ ، لسان العرب ، مادة : جحد ، مادة : نفي ، القاموس المحيط ٣٩٨/١ ، كشاف اصطلاحات الفنون ٢٧٣/١

١٠٤٢- النمل : ١٤

١٠٤٣- العنكبوت : ٤٧

١٠٤٤- تفسير المدارك للنسفي ٢٢٩/٢

١٠٤٥ - ينظر : الإتقان ٢١٣/٢

١٠٤٦ - الدر المصون ٦٠٥/٤

١٠٤٧ - شرح المفصل ٣١/٥

بلم[١٠٤٨]. وهذا تعريف قاصر ، فالجحد عند الكوفيين لا يكون بـــ(لم) وحدها ، قال أبو بكر : «والعرب تجحد بـــ(ما ولا ولن و لم وإنْ الخفيفة) »[١٠٤٩]، كما أن المجحود لا يكون مضارعاً فقط ، قال أبو بكر : « أما الجحد دون المجحـــود فقولـــه : ﴿ مَاقُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآأَمَرْتَنِى بِهِۦٓ ﴾[١٠٥٠] الوقف على (ما) قبيح ؛ لأنها جحد وما بعدها مجحود ، وكـــذلك : ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨﴾[١٠٥١] »[١٠٥٢].

والجحد والجحود من المصطلحات التي استعملها الكوفيون أكثر مـــن اســـتعمال البصريين لها ، والأقرب أن أصول مصطلح الجحد بصرية ، فقـــد اســـتعمله الخليـــل في مواضع عدة ، نحو قوله : « أمَا: استفهام جحد ، تقول : أما تستحي من الله ؟ أما عندك زيد ؟ »[١٠٥٣]، وقوله : « لم خفيفة : من حروف الجحد » [١٠٥٤]. ونُقل عن الليـــث[١٠٥٥] قوله: « لا: حرف ينفي به ويجحد به »[١٠٥٦]. ولعل الليث قد نقل هذا القول عن الخليل .

واستعمله الكوفيون بعد ذلك ، كما هو عند أبي بكر في القولين السابقين ، وعند الكسائي في قوله : « سمعت العرب تقول: أين كنت لتنجو مني! لأن المعنى : ما كنـــت لتنجو مني ، فأدخل اللام في (أين) لأن معناها جحد: ما كنت لتنجو مني »[١٠٥٧].

١٠٤٨- التعريفات طبعة بيروت ص٧٧

١٠٤٩ – إيضاح الوقف والابتداء ١٣٩/١

١٠٥٠ – المائدة : ١١٧

١٠٥١ – الملك : ٨

١٠٥٢ – إيضاح الوقف والابتداء ١٣٩/١

١٠٥٣ – كتاب العين ٤٣٥/٨

١٠٥٤ – كتاب العين٨ /٣٢١ باب اللام والميم ل م، م ل مستعملان

١٠٥٥ – هو الليث بن نصر بن يسار الخرساني ، وقيل : الليث بن رافع بن نصر بن يسار ، وقال الأزهري : هو الليث بن المظفر ، كان من أكتب الناس في زمانه ، بارعاً في الأدب ، بصيراً بالشعر والغريب والنحو . ينظر : بغية الوعاة ٢٧٠/٢

١٠٥٦- لسان العرب ١٥١/١٣

١٠٥٧- معاني القرآن ١٢٥/١

وعند الفراء في نحو قوله : « وأما الجحد فقوله: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ۝٨ قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ﴾[1058] »[1059] .

وثعلب في نحو قوله : «أصل (لولا) أن (لو) للتمني ، و(لا) للجحد ، فلما ضمتا صارتا كلمة واحدة »[1060] . وقوله : « وبنو تميم يرفعون فيقولون: ما زيد قائم ، والذين نصبوا أدخلوا.. بين الاسم والفعل لأن الفعل هو المجحود »[1061] .

و لم يقتصر الفراء على مصطلح الجحد بل استعمل النفي ، نحو قوله : « وقال الله تبارك وتعالى:﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡۖ﴾[1062] لأن في(فعلوه) اسماً معرفة ، فكان الرفع الوجه في الجحد الذي ينفي الفعل عنهم ، ويثبته لما بعد إلا ، وهي في قراءة أبيّ ﴿ما فعلوه إلا قليلاً﴾كأنه نفي الفعل وجعل ما بعد إلا كالمنقطع عن أول الكلام »[1063] .

وقال في موضع آخر: « وإذا قدمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت: ما سامع هذا ، وما قائم أخوك . وذلك أن الباء لم تستعمل هاهنا و لم تدخل ، ألا ترى أنه قبيح أن تقول: ما بقائم أخوك ؛ لأنها إنما تقع في النفي إذا سبق الاسم »[1064] .

وكان أحد الباحثين زعم أن الفراء لم يستعمل مصطلح النفي ، قال : « وقد جاءت كلمة (الجحد) في كلام الفراء وثعلب كثيراً ، ولا أعلم أنهما استعملا كلمة (النفي) ، وهذا مؤيد يؤيد ما نحن بصدد تأكيده: من أن الكوفيين أقرب إلى الطريقة اللغوية من البصريين »[1065] ، وفي كلام الفراء السابق ما يرد على هذه المزاعم .

١٠٥٨- الملك : ٨-٩

١٠٥٩- معاني القرآن ٤٧/١

١٠٦٠- مجالس ثعلب ٥٥٩/٢

١٠٦١- مجالس ثعلب ٥٩٧/٢

١٠٦٢- النساء : ٦٦

١٠٦٣- معاني القرآن ١٢٦/١

١٠٦٤- معاني القرآن ٣٧/٢

١٠٦٥- مدرسة الكوفة ٣٠٩

وقد حظي مصطلحا الجحد والنفي بالقبول عند قدماء النحويين ومتأخريهم[١٠٦٦] ، أما المحدثون فقد انتقص بعضهم من مصطلح البصريين ، ورجحوا كفة المصطلح الكوفي ، فذهب أحد الباحثين[١٠٦٧] إلى أن الجحد مصطلح موفق ، يساير روح اللغة أكثر من مصطلح النفي الذي يساير روح الفلسفة . ورأى آخر[١٠٦٨] أن النفي مصطلح مقتبس من ألفاظ المتكلمين وكلامهم في الثبوت والثابت ، والنفي والمنفي . ومما يُضعف هذين الرأيين قول النحاس عن لام الجحود : « والصواب تسميتها لام النفي ، لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار »[١٠٦٩].

وليست الغاية هي الانتصار لأحد المصطلحين هنا، فمع استحساني لمصطلح الجحد إلا أن النفي أكثر شهرة ، وأوسع انتشاراً ، وأعم معنى ، كما أنه الأنسب في هذا الباب، لأن النفي يشمل أنواع النفي سواء كان النافي صادقاً أم كاذباً ، عالماً بصدق حديثه أم غير عالم[١٠٧٠].

وقد ورد المصطلحان متلازمين عند بعض أئمة اللغة والنحو والتفسير ؛ مما يدل على مسايرة المصطلحين لروح العربية :

قال الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾ ﴾[١٠٧١]، «لو كان الزاعم من أهل البصرة لكان خطأً أن يقال : ولا الضالين لأن (لا) نفي وجحد، ولا يعطف بجحد على جحد »[١٠٧٢].

١٠٦٦ – ينظر النفي : الكتاب٤/٢١٧ و٢٢٢وغيرها ، الأصول في النحو١/٣٧٩ وغيرها ، أسرار العربية ص١٢٠ ، اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٦٩ ، وينظر الجحد : معاني الحروف ص١٥ ، ٣٤ ، ٣٦ ، مغني اللبيب ١/٢٣١ ، الهمع ٢٩٧

١٠٦٧– الدكتور أحمد مكي ، أبو زكريا الفراء ص٤٤٢

١٠٦٨ – الدكتور مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة ٣٠٩

١٠٦٩ – مغني اللبيب ١/٢٣٦

١٠٧٠ – وقد رأى الدكتور محمد شيبة أن الأخذ بمصطلح النفي أولى. ينظر: النحو الكوفي في شرح السبع الطوال ص٩٤. وذهب إلى هذا الرأي من الباحثين المعاصرين:د. عبدالله الخثران، ينظر:مصطلحات النحو الكوفي ص١٤٩

١٠٧١– الفاتحة : ٧

١٠٧٢– جامع البيان للطبري ١١/٦١، طبعة دار المعرفة.

وقال أبو الحسن الأخفش ، في معنى قوله تعـــالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾[١٠٧٣] « فهذا الذي يسميه النحويون: جواب (الفاء) وهو ما كان جوابـــاً: للأمر، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والنفي والجحود »[١٠٧٤].

١٠٧٣- البقرة : ٣٥

١٠٧٤- معاني القرآن ٦٥/١

المبحث الحادي عشر : التعــجـب

العُجْبُ والعَجَبُ لغة : إِنكارُ ما يَرِدُ عليك لقِلَّــةِ اعْتِيــادِه ، وجمــعُ العَجَـــبِ أَعْجابٌ[١٠٧٥] .

والتَّعَجُّبُ أَن تَرَى الشيءَ يُعْجِبُكَ ، تَظُنُّ أَنك لم تَرَ مِثلَه [١٠٧٦] . وقيل : انفعــال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه ، ولهــذا قيــل: إذا ظهــر الســبب بطــل العجب[١٠٧٧] .

والتعجب في اصطلاح النحاة : هو ما يكون على صيغة : ما أَفْعَلَه ، أو: أَفْعِلْ به دالاً على هذا المعنى ، وليس كل فعل أفاد هذا المعنى ، يسمى عندهم فعل التعجب[١٠٧٨] . وقيل : استعظام زيادة في وصف الفاعل ، خفيَ سببها وخرج بها المتعجَّب منه عن نظائره أو قلّ نظيره[١٠٧٩] .

وأولُ من بوب للتعجب هو أبو الأسود الدؤلي ، قال أبو حرب بن أبي الأسود : « أول باب رسم أبي من النحو باب التعجب »[١٠٨٠] .

ولا يمكن تصور منهج أبي الأسود في باب التعجب فقد تكون مجــرد إشــارات وتلميحات مختصرة وضعهــا لتكون دليلاً لمن فسدت ألسنتهم بمخالطــة الأعاجم، ثم لم

١٠٧٥ – لسان العرب ٣٨/١٠ ، مادة : عجب

١٠٧٦ – لسان العرب ٣٨/١٠ ، مادة : عجب

١٠٧٧ – شرح الرضي ٢٢٨/٤

١٠٧٨ – شرح الرضي ٢٢٨/٤

١٠٧٩ – شرح جمل الزجاجي ٣١٨/١ ، قال ابن عصفور : « فقولنا : استعظام لأن التعجب لا يصح إلا ممــن يصح في حقه الاستعظام ، ....، وقولنا : زيادة ، لأن التعجب لا يجوز إلا مما يزيد وينقص ، ....، وقولنــا : في وصف الفاعل ، تحرز من وصف المفعول لأنه لا يجوز التعجب من وصف المفعول ، .... ،وقولنا : خفي ســببها ، تحرز مما هو غير خفي السبب كالألوان ، وقولنا : خرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره ، لأنه لا يجــوز التعجب إلا مما كان من الصفات قد يزيد زيادة لا يمكن أن يون لها نظير، وإن وجد فقليــل ، ولــذلك لم يجــز التعجب من الله تعالى إلا قليلاً لأنه لا نظير له ، وإذا جاء فمجاز » .

١٠٨٠ – إنباه الرواة ٥١/١ ، وفيات الأعيان ٥٣٧/٢

يلبث باب التعجب أن حظي باهتمام النحاة حتى استقر على ما هو عليه .

وما يفهم منه التعجب في لغة العرب كثير غير أن النحاة خصّوا التعجب بصيغتين هما : (ما أفعله) و (أفعل به) ، وقد استعملها الكوفيون ، قال الفراء : «قوله عز وجل: ﴿مَآ أَكۡفَرَهُۥ ١٧﴾[1081] يكون تعجباً »[1082] ، وقال أبو بكر : « العرب تقول في التعجب: أَظْرِفْ بزيد »[1083] ، وزاد بعض النحاة صيغة (أَفْعَلَ) بغير (ما) مسندة إلى الفعل[1084] ، نحو قول العباس بن مرداس :

ومُـرَّةُ يَحميهـمْ إذا مـا تَمـدَّدوا ... ويَطْعُنُهم شَزْراً فأَبْرحـت فارِساً[1085]

أي ما أبرحت فارساً ، وزاد بعض النحاة في صيغ التعجب (أَفْعَلَ مِنْ) كذا[1086] ، كما أن هناك ألفاظاً للتعجب لم يتعرض لها النحويون في باب التعجب[1087] ، كقول العرب : لله أنت ، وواهاً له ، وكقول النبي ﷺ لأبي هريرة رضي الله عنه : «سبحان الله إن المؤمن لا ينجس »[1088] ، وكلفظ قضُو الرجل زيد[1089] ، ويا للماء ، ولله لا يؤخر الأجل ، وويله رجلاً ، ويالك من ليل ، والعظمة لله من ربٍّ ، وغيرها .

واستعمل سيبويه مصطلح التعجب[1090] وأفرد له باباً سماه : « باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل و لم يَجْرِ مَجرى الفعل و لم يَتمكَّن تمكُّنَه »[1091] قال فيه : « وذلك قولك ما أحْسَنَ عبدَ الله » ، وضمّنه أبرز قواعد التعجب فقال : « ولا يجوز أن تُقَدِّمَ عبدَ الله وتؤخِّرَ ما

١٠٨١ – عبس : ١٧

١٠٨٢ – معاني القرآن ٢٣٩/٣

١٠٨٣ – إيضاح الوقف والابتداء ٧٠٠/٢

١٠٨٤ – ينظر : ارتشاف الضرب ٢٠٧٠/٤، والهمع ٣٦/٣

١٠٨٥ – البيت من الطويل ، وهو في الكتاب ١٧٤/٢ ، والأصول ٣٠٩/١ ، والخزانة ٣٠٢/٣ و٣٠٧ .

١٠٨٦ – ينظر : ارتشاف الضرب ٢٠٧٠/٤

١٠٨٧ – ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٠/٣ ، والهمع ٤٢/٣

١٠٨٨ – صحيح البخاري الحديث رقم: ٢٨٥ ، صحيح مسلم الحديث رقم ٣٧١ .

١٠٨٩ – قَضُوَ الرَّجلُ : إذا جادَ قَضاؤُه .

١٠٩٠ – ينظر : الكتاب ٧٢/١ ، ١٢/٣

١٠٩١ – الكتاب ٧٢/١

ولا تزيلَ شيئاً عن موضعه ، ولا تقول فيه ما يُحْسنُ ، ولا شيئاً مما يكـون في الأفعـال سوى هذا . وبناؤه أبداً من فَعَلَ وَفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ ، هذا ؛ لأنهم لم يريدوا أن يَتصرَّف ، فجعلوا له مثالاً واحدا يَجرى عليه »[١٠٩٢].

وكذلك أفرد له المبرد باباً ، قال فيه : « هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعلُه مبهم ، ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة ؛ لأن المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجب وذلك قولك: ما أحسن زيداً، وما أكرم عبد الله»[١٠٩٣].

وقد تمخضت اهتمامات النحويين بباب التعجب عن اختلافات وآراء ساعدت كثيراً في كشف الحجب عن جزئيات الباب ومفرداته . ويمكن تلخيص قضايا الخلاف فيما يلي[١٠٩٤] :

١- (ما) ؛ قيل: إنها نكرة تامة وهو قول سيبويه ، وقيل: استفهامية ، وقيل: موصولة ، وقيل: نكرة موصوفة ، والقولان الأخيران للأخفش.

٢- (أَفْعَلَ) ؛ قيل : اسم وهو مذهب الفراء والكوفيين ، وقيل : فعل ، وهو مذهب البصريين والكسائي .

٣- (أفْعِلْ به) ؛ قيل: أمر لفظاً ومعنى ، والاسم بعده مفعول به والفاعل مستتر فيه ، وهو قول الفراء والزجاج والزمخشرى وابن كيسان وابن خروف[١٠٩٥] ، وقيل: الصيغة صيغة الأمر وهو فعل ماضٍ ، والاسم بعده فاعل ، وهو مذهب البصريين .

٤- استعمال صيغة (أَفْعَل) ، وصيغة (أفْعَل مِن) ،إضافة إلى (ما أفعله وأفعل به).

١٠٩٢ – الكتاب ٧٣/١

١٠٩٣ – المقتضب ٤٣٩/٢

١٠٩٤ – ينظر: الإنصاف ١٢٦/١، اللباب ١٩٨/١، المساعد ١٤٧/٢ ، ارتشاف الضرب ٢٠٦٥/٤ ، أوضح المسالك ٤٣٠/١ ، شفاء العليل ٥٩٩/٢

١٠٩٥ – أبو الحسن علي بن محمد بن علي ، كان إماماً في العربية ، له شرح سيبويه وشرح الجمل ، ت٦٠٩ .

المبحث الثاني عشر : اليمـــــين

اليَمِين لغة : الحَلِفُ والقَسَمُ ، والجمع أيْمُن وأيمان[١٠٩٦]. وهذا يعني أنّ القَسَم والحَلِف واليمين مترادفات[١٠٩٧]. وقيل : الأيمان بفتح الهمزة جمع يمين ، وأصل اليمين في اللغة اليد وأُطلقَت على الحلف لأنّهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كُلٌّ بيمين صاحبه ، وقيل : لأنّ اليد اليمنى من شأنها حفظ الشيء فسُمِّي الحَلِف بذلك لحفظ المحلوف عليه ، وسُمِّي المحلوف عليه يمينًا لتلبُّسه بها[١٠٩٨].

ولا أسلِّم بترادف اليمين والقسم والحلف ، فلكل كلمة من هذه الكلمات دلالات لغوية تُخرِج بعضها عن بعض في المعنى ، بالزيادة أو بالنقصان ، فاليمين هي المُقسَم به ، أما القسم فهو الصيغة المكونة من : المقسم به ، والجملة المُؤكَّدة ، والجملة المُؤكِّدة ، وأما الحلف فيتكون من المقسم به ، والجملة المُؤكَّدة فهو أقل من القسم ، نحو : أحلف بالله أنّ زيداً قائم ، فالمقسم به هو الله جل وعز ، والجملة المُؤكَّدة قولنا : أحلف بالله ، والجملة المُؤكِّدة قولنا : أن زيداً قائم . وفي الحديث : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ عَلَيْهَا فَاجِرٌ ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَان »[١٠٩٩] ، خالف بين اللفظين (حَلَفَ ، ويمين) ، فإن قلنا الحلف هو اليمين ، فإن هناك زيادة معنى، وهي زيادة التأكيد[١١٠٠] .

قال أبو هلال العسكري: « الفرق بين القَسَم والحلف: أن القسم أبلغ من الحلف، لأن معنى قولنا : أقسم بالله ، أنه صار ذا قسم بالله ، والقَسْم النصيب ، والمراد أن الذي

١٠٩٦ – لسان العرب ، مادة : يمن

١٠٩٧ – هذا ترادف لغوي لا اصطلاحي، قال الخليل : « القسم : اليمين » وقال ابن منظور : « الحِلْفُ والحَلِفُ: القَسَمُ ؛ لغتان ، حَلَفَ أَي أَقْسَم » ينظر : العين ٨٦/٥ ، لسان العرب ، مادة : حلف

١٠٩٨ – فتح الباري ٤١/٥

١٠٩٩ – ينظر : صحيح البخاري ، الحديث رقم : ٢٣٥٦ ، وصحيح مسلم ، الحديث رقم: ١٣٨

١١٠٠ – ينظر : المجموع المغيث ٤٨٧/١ ، والنهاية في غريب الحديث ٣٢٠/١

أقسم عليه من المال وغيره قد أحرزه ودفع عنه الخصم بالله ، والحلف من قولك سـيف حليف أي : قاطع ماض ، فإذا قلت حلف بالله ، فكأنك قلت : قطع المخاصمة بـالله ، فالأول أبلغ لأنه يتضمن معنى الآخر مع دفع الخصم ، ففيه معنيان . وقولنا : حلـف ، يفيد معنى واحدًا وهو قطع المخاصمة فقط ، وذلك أن من أحرز الشيء باستحقاق في الظاهر فلا خصومة بينه وبين أحد فيه ، وليس كل من دفع الخصومة في الشيء فقد أحرزه، واليمين اسم للقسم مستعار ، وذلك أهم كانوا إذا تقاسموا على شيء تصافقوا بأيماهم ، ثم كثر ذلك حتى سمي القسم يمينا »[1101].

وقال الكفوي : « والقَسَم بفتحتين : اسم من الإقسام ، وهو أخص من اليمين والحَلْف»[1102].

واليمين اصطلاحاً : ما يُقسِم بها الحالف ليؤكد بها شيئاً يُخبر عنه ، من إيجاب أو جحد[1103]، وهو جملة يؤكد بها جملة أخرى ، فالجملة المؤكَّدة هي المُقْسَم عليه ، والجملة المؤكِّدة هي القسَم ، والاسم الذي يدخل عليه حرف القسَم هو المُقْسَم بـه[1104]، قـال سيبويه : « اعلم أنَّ القسم توكيدٌ لكلامك »[1105].

وأطلق الرضي اليمين على المقسم به وذلك في قوله : « ومعنى يمين الله تعالى: ما حلف به تعالى من قوله: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١﴾[1106]، و: ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾[1107] و: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١﴾[1108]، ونحوها ، أو اليمين التي تكون بأسمائه تعالى نحو: والله ورب

١١٠١ – الفروق اللغوية ص٦٨

١١٠٢ – الكليات ص٧٢٥

١١٠٣ – الإيجاب والجحد : أي الإثبات والنفي

١١٠٤ – المخصص لابن سيده ٧١/٣

١١٠٥ – الكتاب ١٠٤/٣

١١٠٦ – الشمس : ١

١١٠٧ – الليل : ١

١١٠٨ – الضحى : ١

الكعبة، والخالق ، ونحو ذلك »[1109] ونظير ذلك عند أبي بكر قولـــه : « ومـــن كســـر الحروف وفتح ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾[1110] أضمر يمينــاً تأويلـــها : والله أن لـــو استقاموا على الطريقة»[1111] ، وقوله: « وأما الأيمان دون جواباتها فقوله : ﴿ وَاللَّيْـــلِ إِذَا يَغْشَى﴾[1112] لا يتم الكلام دون قوله: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ﴿٤﴾﴾[1113] لأنه هـــو الجـــواب ، وكذلك قوله : ﴿وَٱلضُّحَىٰ ﴿١﴾ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ﴿٢﴾﴾[1114] لايتم الوقف على ﴿سَجَىٰ﴾ لأن قوله :﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾[1115] جواب القسم »[1116] فقد استعمل اليمين والقســـم ، ومـــن أمثلة اليمين والقسم عند الفراء قوله عند تفسير قول الحق تبارك وتعالى: ﴿فَشَهَـٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَـٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿٦﴾﴾[1117] : « وكل يمين فهي ترفع بجوابها ، العرب تقول: حِلفٌ صادق لأقومنَّ ، وشهادةُ عبدالله لتقومنَّ »[1118]، وقوله: « فلو ألقيت : إن ، لقلت : عليَّ الله لأضربنك أي عليَّ هذا اليمين » إلى أن قال : « والعرب تلقي الواو من القسم ويخفضونه ، سمعناهم يقولون : الله لتفعلنَّ»[1119] فاستعمل القسم واليمين كذلك ، وهذا يدل على أنهم يستعملون اليمين والقسم لمعنى واحـــد ، ولا ينظـــرون إلى الفـــرق اللغوي لأن الموضع لا يطلبه .

١١٠٩ – شرح الرضي ٣٠٥/٤ ، وذكر أيضاً أن الفراء يرى في نحو : لعمرك لأفعلن ، أن (لعمرك) يمين ، و (لأفعلن) يمين ، إلا أن الرضي أبطل ذلك بقوله : « وليس بشيء ، لأن العَمر معناه البقاء فهو مقســـم بـــه ، و (لأفعلن) مقسم عليه ، فكيف يكون هذا ذاك ؟ » ٣٠٥/٤

١١١٠ – الجن : ١٦

١١١١ – إيضاح الوقف والابتداء ٩٥١/٢

١١١٢ – الليل : ١

١١١٣ – الليل : ٤

١١١٤– الضحى : ١ ، ٢

١١١٥– الضحى : ٣

١١١٦ – إيضاح الوقف والابتداء ١٣٨/١

١١١٧ – النور : ٦

١١١٨ – معاني القرآن ٢١٢/٢

١١١٩ – معاني القرآن ٣٦١/٢

ومن أمثلة اليمين عند البصريين قـول سيبويه : «واعلم أنّ من الأفعال أشـياء فيهـا معنى اليمين ، يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك واللَّه ، وذلك قولـك : أقسـم لأفعلـنَّ ، وأشهد لأفعلنَّ ، وأقسمت باللَّه عليك لتفعلنَّ »[١١٢٠]، فاصطلاح القسم واليمين متداول بـين الفريقين .

ويعدُّ باب القَسَم فرعاً من فروع باب حروف الجر كما يقـول ابـن هشـام[١١٢١] ، وحروفه : الباء ، والواو ، والتاء ، واللام . ويَربِط القسمَ بالمقسم عليه في النفي (مـا) و (لا) نحو : والله ما خرج زيد ، وتالله لا يخرج عمرو ، وفي الإيجاب (إنَّ) و (اللام) نحو : والله إنّ زيداً قائمٌ ، و والله لزيدٌ قائم[١١٢٢] . قال أبو بكر الأنباري : « وجوابات الأقسام أربعة : اللام وأنَّ وما ولا »[١١٢٣]

وقد لقي مصطلحا القسم واليمين قبولاً عند النحاة ، فمنهم من اسـتعمل مصـطلح القسم[١١٢٤]، ومنهم من استعمل مصطلح اليمين والقسم[١١٢٥]، ولا أرى بين المصطلحين تعارضا ، فكلاهما يدل على المعنى نفسه ، إلا أن أحدهما أعمُّ من الآخر .

١١٢٠ – الكتاب ١٠٤/٣

١١٢١ – شرح اللمحة البدرية ٢٦٠/٢

١١٢٢ – شرح اللمحة البدرية ٢٦١/٢ ، قال ابن يعيش : « اعلم أنه لما كان كل واحد من القسم والمقسم عليه جملة ، والجملة عبارة عن كل كلام مستقل قائم بنفسه ، وكانت إحداهما لها تعلق بالأخرى ؛ لم يكن بـدٌّ مـن روابط تُربط إحداهما بالأخرى ، كربط حرف الشرطِ الشرطَ بالجزاء ، فجعل للإيجاب حرفان ، وهمـا الـلام و «إنَّ» ، وجعل للنفي حرفان ، وهما «ما» و «لا» . وإنما وجب لهذه الحروف أن تقع جواباً للقسم لأنها يسـتأنف بها الكلام » شرح المفصل٢٥١/٥ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١

١١٢٣ – إيضاح الوقف والابتداء ١٢٩/١ ، قال الزجاجي : « ولا بد للقسم من جواب ، وجوابه في الإيجاب : (إنَّ ، واللام) ، وفي النفي : (ما ، ولا) » الجمل ص٧٠ ، وقال ابن مالك : « المقسم عليـه جملـة مؤكـدة بالقسم ، تصدر في الإثبات بلام مفتوحة أو (إنَّ) مثقلة أو مخففة ، ولا يستغنى عنهما غالباً دون استطالة . وتصدر في الشرط الامتناعي بـ(لو ولولا) ، وفي النفي بـ(ما أو لا أو إنْ) ، وقد تصدر بـ (لـنْ أو لم) . وتصـدر في الطلب بفعله أو بأداته أو بإلا أو لمّا بمعناها » شرح التسهيل ٢٠٥/٣

١١٢٤ – إعراب ثلاثين سورة ص٣٧ ، ص٨٧ ، ... ، أسرار العربية لأبي البركات ص ١٢٩،١٨٩ ، ٢٠٣، ٢٧٧ ، إلا أنه قال في «أيمن» هو جمع يمين ص٢٧٥ ، شذور الذهب ص٤٠ ، ٢٠٤ ، ....

١١٢٥ – جامع البيان للطبري ١٧١،١٧٦/١ ، ٦١٤،٧٦٥.... ، إعراب القـرآن للنحـاس ٤٧٠/١ ، ٣٢٦/٣ ،... ، إملاء مامن به االرحمن ص ١٧، ٢٣٦ ،.... ، التبيان للعكبري ص ١٤ ،٣٦ ، ٨٢ ، ١٣٦ ، ....

الباب الثاني
الأصـــــول النحويـــــة

الفصـــل الأول : السمـــــــاع

الفصل الثانـــي : القيـــــــاس

الفصل الثـالـث : العلـــة النحويـــة

الفصل الأول

السمـــــــــــــــاع

نبذة موجزة عن أصول

تعريف السمـــــــــاع

مكـــــانتــــــه

حــــــــــدوده

مـــــصــــــادره

نبذة موجزة عن بدايات أصول النحو

الأَصْلُ لغة : أَسفل كل شيء وجمعه أُصول لا يُكَسَّر على غير ذلك[1126] .

والأصول في اصطلاح النحويين : أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله[1127] . وقيل : علم يُبحثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية ، من حيث أدلته ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل[1128] .

كان ظهور مصطلح الأصول عند علماء النحو في وقت مبكر من التأليف النحوي[1129] ، وكان يُعنىَ بالقواعد الأساسية في النحو[1130]، وهذا هو المعنى الاصطلاحي الأول للأصول عند النحويين ، أما الدلالة الاصطلاحية الأخرى للأصول – وهي مدار حديثنا– فلم تبدُ بواكرها إلا بعد نشأة النحو بقرون ، وتحديداً بعد ابن السراج[1131]، والكتب التي عرضت لأصول النحو على نوعين :

الأول :كتب عرضت لقواعد النحو الأساسية ، كالمرفوعات والمنصوبات ، والإعراب والبناء وغيرها ، ومن تلك الكتب كتاب ابن السراج الموسوم بالأصول في

١١٢٦ – لسان العرب ، مادة : أصل

١١٢٧ – لمع الأدلة ص٨٠

١١٢٨ – الاقتراح ٢١

١١٢٩ – نسب إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: « سمعت ببلدكم لحناً فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية» إنباه الرواة ٤/١ ، وقال أبو الأسود: « ألقى إلي عليٌّ أصولاً احتذيت عليها » طبقات النحويين اللغويين ص٢١

١١٣٠ – كرفع الفاعل ونصب المفعول به ... الخ

١١٣١ – قال ابن جني: «لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه ، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه ؛ إلا حرفا أو حرفين في أوله ، وقد تعلق عليه به » (الخصائص ٢/١) .

النحو ، ومن اقتفى أثره[١١٣٢]. على أن ابن السراج أشار في بعض المواضع إلى الأصول والأدلة الكلية كالقياس والسماع، والمطرد والشاذ والعلة[١١٣٣] .

الثاني :كتب عرضت لأصول النحو وأدلته الكلية ، ككتاب أبي الحسن الأخفش في المقاييس[١١٣٤] ، وكتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، وما تضمنه كتاب الخصائص لابن جني من أبحاث نفيسة في تلك الأصول ، ثم ألّف العلامة أبو البركات ابن الأنباري كتابين مختصرين ضمّا نخبةً من الآراء السديدة التي ما زالت تُمِدُّ الباحث في أصول النحو إلى يومنا هذا ، وهما : الإغراب في جدل الإعراب ، ولُمَع الأدلة.

وما لا يمكن إغفاله أن هذه الأصول المنهجية والأدلة الإجمالية كانت محطَّ أنظار أوائل النحاة ، وعليها قام النحو واشتد عوده ، فمبادئ وتطبيقات هذه الأصول كانت معلومةً ومقررة وإن لم تكن مكتوبة في مؤلفات مستقلة . فمن البدايات الحقيقية في هذا الميدان ما رُوي من اهتمامات بعض النحاة كابن أبي إسحاق الذي اشتهر بأنه أول من بعج النحو ومدَّ القياس وشرح العلل[١١٣٥] ، واشتهر بأنه كان شديد التجريد للقياس[١١٣٦]، وصنيعه هذا يوحي أنه نتاج صبر ودأب وخبرة ، وأنه مبني على قاعدة ضاربة بأطنابها في السماع عن العرب ، وكعيسى بن عمر الثقفي فقد كان صاحب تقعير

١١٣٢ – قال ابن السراج : « قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات ، وذكرنا في كل باب من المسائل مقداراً كافياً ، فيه دربة للمتعلم ، ودرس للعالم ، بحسب ما يصلح في هذا الكتاب لأنه كتاب أصول » وقال : « والإعراب في الأصل للأسماء وما أشبهها من الأفعال أعرب » ، وقال أيضاً : « اعلم أن أصول الكلام جملتان: فعل وفاعل ، ومبتدأ وخبر » ينظر : (الأصول في النحو ٣٢٨/١ ، ١٤٦/٢ ، ٢٧٦/٢) .

١١٣٣ – قال عن (بيت بيت ، وبين بين) ونحوهما : « واعلم أنهم لا يجعلون شيئا من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا إذا أرادا الحال والظرف، والأصل والقياس الإضافة ». الأصول في النحو ١٤٠/٢ وينظر : ٣٥/١ ، ٤٧، ٥٦ ،٥٧ ، ٨١

١١٣٤ – ينظر : الخصائص ٢/١ ، قال ابن جني : « على أن أبا الحسن قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيباً ، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه، وكفيناه كلفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا »

١١٣٥ – طبقات النحويين واللغويين ص٣١

١١٣٦ – ينظر : نزهة الألباء ص٢٧ ، أخبار النحويين البصريين ص٤٣

في كلامه واستعمال للغريب فيه وفي قراءته[١١٣٧] ، وأبي عمرو بن العلاء[١١٣٨] الذي كان أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها[١١٣٩] ، وكلاهما لم يكونا ليتوسعا في الكلام إلا قياساً على منقول ، فمنهج البصريين في القياس مبني على المطرد من كلام العـــرب ، ولا يضع للشاذ ولا للنادر مكاناً . أما الخليل بن أحمد فاعتمد في تأصيله لقواعد النحو وإقامة بنيانه على السماع والتعليل والقياس[١١٤٠] ، وسيبويه الذي لم يكن يسجل القواعد فقط ، بل كان يفكر في العبارات ويلاحظ ويتأمل ويستنبط خواصها ومعانيهـــا بحـــسٍّ العـــالم المرهف ، وقد سار في سماعه على منهج سابقيه من البصريين ، وهو منهج النقـــل عـــن القراء وعلماء اللغة الموثّقين والعرب الذين يوثق بفصاحتهم ، فطفح كتابه بما قيده عنهم شعراً ونثراً . وكثرت التعليلات عنده ، وكذلك كثر القياس كثرة مفرطة[١١٤١] .

وإذا ما انتقلنا إلى الجانب الكوفي وجدنا السماع يطغى على مذاهب الكوفيين ، مع عدم إهمالهم للقياس ، فقد ذُكر عن الكسائي أنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة ، والضرورات فيجعل ذلك أصـــلاً ، ويقـــيس عليه[١١٤٢] ، ونَسب بعضهم إلى الفراء أنه واضع أصول النحو وقوانينه[١١٤٣] .

أما ما كُتب عن هذه الأصول في أول الأمر فهو عبارة عن أحكام مقتضـــبة ، أو آراء موجزة أو تعليقات عابرة على خبر معين ، أو حادثة يرويها أحد الرواة[١١٤٤] .

وتجدر الإشارة إلى أن علم أصول النحو قد تأثر في نشأته بغيره مـــن العلـــوم ، وخاصة علم أصول الفقه الذي يعتبر أشد العلوم الإسلامية أثراً في الدرس النحوي ، وهذا

١١٣٧ – طبقات النحويين واللغويين ص٤١

١١٣٨ – زبّان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبدالله بن الحصين التيميّ المازني ، كان من جلة القراء والموثوق فيهم ، ت١٥٤. ينظر : طبقات النحويين واللغويين ص٣٥

١١٣٩ – أخبار النحويين البصريين ص٤٣

١١٤٠ – المدارس النحوية ص٤٦

١١٤١ – ينظر : المدارس النحوية ص٨٠ ، ٨٢ ، ٨٧

١١٤٢ – معجم الأدباء ١٣/١٨٣

١١٤٣ – ينظر : أبو زكريا الفراء ص١٦٠ ، وينظر ص٣٣٣ و ٣٣٥ و ٣٣٧

١١٤٤ – الخلاف بين النحويين ص٦٠٨

التفاعل بين أصول الفقه وأصول النحو يُعدُّ الصورة الثانية من صور التفاعل بين العلـــوم الشرعية وعلم العربية ، أما الصورة الأولى فكانت مع بزوغ نجم علم العربية بعد اختلاط العرب بالأعاجم وتسرب اللحن إلى اللسان العربي[١١٤٥].

وأمثلة التفاعل بين أصول الفقه وأصول النحو كثيرة ، فالآمدي[١١٤٦] مثلاً تكلم عن الأدلة المتصلة من أدلة تخصيص العموم ، فقد تحدث عن الاستثناء ، ومعناه ، وصيغه، وأقسامه ، وصحة الاستثناء من غير الجنس واختلاف الأصوليين في ذلك ، ونحو ذلك من المباحث النحوية التي لا غنى للأصولي عنها[١١٤٧].

وذكر عن الفراء أنه كان يجيـــب في الفقـــه مســـتهدياً بـــالنحو ، فقـــد روى الحموي[١١٤٨] أن الفراء كان يوماً عند محمد بن الحسن[١١٤٩]، فتذاكرا في الفقه والنحـــو، ففضل الفراء النحو على الفقه، وفضل محمد بن الحسن الفقه على النحو، حتى قال الفراء: قلَّ رجلٌ أَنْعمَ النظر في العربية، وأراد علماً غيره، إلا سهل عليه، فقال محمد بن الحسن: يا أبا زكريا، قد أنعمت النظر في العربية، وأسألك عن باب من الفقه. فقال: هات على بركة الله تعالى، فقال له: ما تقول في رجل صلى فسها في صـــلاته، وســـجد ســـجدتي السهو، فسها فيهما، فتفكر الفراء ساعة، ثم قال: لا شيء عليه. فقال له محمد: لِمَ؟ قال: لأن التصغير عندنا ليس له تصغير، وإنما سجدتا السهو تمام الصلاة، وليس للتمام تمـــام. فقال محمد بن الحسن: ما ظننت أن آدمياً يلد مثلك[١١٥٠].

١١٤٥ – ينظر : الكوكب الدري ص١٥ و ٣٨

١١٤٦ – أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي ، الفقيه الأصولي، الملقب سيف الدين الآمـــدي ، ينظر : وفيات الأعيان ٢٩٣/٣

١١٤٧ – ينظر : الإحكام للآمدي ، مثلاً ٤١٦/٢ ، و٤١٧ وما بعدها

١١٤٨ – أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي ، من مصنفاته : معجم الأدبـــاء ، ومعجـــم البلدان ، والمبدأ والمآل في التاريخ ، وغيرها . ت٦٢٦ . سير أعلام النبلاء ١٤٥/٣

١١٤٩ – أظنه أبو عبدالله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الكوفي ، صاحب أبي حنيفة ، وستأتي ترجمته بإذن الله تعالى .

١١٥٠ – معجم الأدباء ٦٨/١

أما فائدته : فهي التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع[1151] الاطلاع على الدليل ، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ؛ ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب[1152]، وبعبارة أخرى فإن المائل إلى التقليد ، والنازل في فنائه ، لا يكاد يفرق بين الخطأ والصواب[1153].

أقسام أصول النحو :

كانت أصول النحو مبثوثة في مؤلفات العلماء ، مخالطة للقواعد الأساسية لعلم النحو ، إلى أن جاء ابن جني ، فلاحظ وجود علاقة بين أصول النحو وأصول الفقه ، فربط بين العلمين ، وأفاد من مذهب أصوليّي الفقهاء في تأليف كتاب يتعرض لأصول النحو ، وقد أكّد ذلك حين قال: « لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو ، على مذهب أصول الكلام والفقه »[1154]. وكانت تلك محاولات جزئية في ترسم خطى الفقهاء ومحاكاتهم ، قال ابن جني : «وكذلك كتب محمد بن الحسن[1155] رحمه الله إنما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق »[1156].

وقد قسم ابن جني أدلة النحو ثلاثة أقسام ، هي : السماع والإجماع والقياس[1157]، ثم جاء أبو البركات الأنباري الذي أفرد هذا العلم برسالتين[1158] ، هما من

١١٥١ – ما ارتفع من الأرض .

١١٥٢ – لمع الأدلة ص٨٠ ، الاقتراح ص٢٢

١١٥٣ – ينظر : فيض الانشراح ٢٢٨/١

١١٥٤ – الخصائص ٢/١

١١٥٥ – محمد بن الحسن ، ويكنى أبا عبد الله ، وهو مولى لبني شيبان ، ولد بواسط ونشأ بالكوفة فطلب الحديث، وجالس أبا حنيفة وأخذ عنه ، مات بالري سنة تسع وثمانين ومائة في السنة التي توفي فيها الكسائي . ينظر : الفهرست ص٢٥٧

١١٥٦ – الخصائص ١٦٣/١

١١٥٧ – ينظر : الاقتراح ص ٢١

١١٥٨ – الإغراب في جدل الإعراب ، ولمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق سعيد الأفغاني

أبرز ما أُلف في أصول النحو ، بل لم ينسج بعده على منواله أحدٌ مدة أربعمائة سنة[١١٥٩]، وقسم أصول النحو إلى : سماع وقياس واستصحاب حال[١١٦٠]، فإذا ما وصلنا إلى السيوطي وجدنا هذا العلم قد بلغ مرحلة النضج والاستواء ، فجمع ما تشتت من كلام المتقدمين ، كابن جني والأنباري ، فتحصَّل لديه مما ذكراه أربعة أقسام لأصول النحو هي[١١٦١]:

سماع ، وقياس ، وإجماع ، واستصحاب حال .

وفيما يلي بسط للقول فيما ورد من هذه الأصول عند أبي بكر الأنباري في كتابه إيضاح الوقف والابتداء .

١١٥٩ – ينظر : مقدمة الإغراب في جدل الإعراب ص٢١

١١٦٠ – لمع الأدلة ص٨١

١١٦١ – ينظر : الاقتراح ٢١

أولاً : الســمــاع

المبحث الأول : تعريفه

السماع لغةً : من السَّمْعُ وهو حِسُّ الأُذن . وفي التنزيل: ﴿أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٞ ﴾[1162] وقال ثعلب : معناه خَلا له فلم يشتغل بغيره وقد سَمِعَه سَمْعاً وسِمْعاً وسَماعاً وسَماعةً وسَماعِيةً . والسَّماعُ : ما سَمَّعْتَ به فشاع وتُكُلِّمَ به ، وكلُّ ما التذته الأُذن من صَوْتٍ حَسَنٍ سماع[1163] ، قال أبو هلال : «وأما السماع فيكون اسماً للمسموع ، يقال لما سمعته من الحديث : هو سماعي ، ويقال للغناء سماع، ويكون بمعنى السمع تقول : سمعت سماعاً ، كما تقول : سمعت سمعاً»[1164]

وهناك من سماه النقل[1165]، والنقل لغةً : تحويلُ الشيء من موضع إلى موضع ، نَقَله يَنْقُله نَقْلاً فانتَقَل . والتَّنَقُّل : التحوُّل[1166].

والسماع في اصطلاح النحاة : ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى ؛ وهو القرآن ، وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب الفصحاء ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافرٍ[1167]. وقيل : هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة[1168] .

قال أبو البركات الأنباري عن هذا التعريف : « فخرج عنه إذاً ما جاء في كلام غير العرب من المولدين ، وما شذَّ من كلامهم كالجزم بـ(لن) والنصب

١١٦٢ – سورة ق : ٣٧

١١٦٣ – لسان العرب (سمع) ٢٥٥/٧ ، ٢٥٧

١١٦٤ – الفروق اللغوية ص١٠٣

١١٦٥ – لمع الأدلة ، ص٨١

١١٦٦ – لسان العرب (نقل) ٣٤٤/١٤

١١٦٧ – الاقتراح ص٣٦

١١٦٨ – الإغراب في جدل الإعراب ص٤٥ ، لمع الأدلة ، ص٨١

بـــ(لم)....»[١١٦٩] فاشترط في هذا الكلام المنقول شروطاً هي : فصاحة المنقول ، وصحة النقل ، والاطراد وعدم الشذوذ .

ويمكن القول بأن النقل والسماع مترادفان ، وهناك من ذهب إلى أن النقل أعـــم من السماع ، فالمسموع عن العرب منقول ، وليس كل منقول مسموع ، وقد يكـــون النقل مباشراً وقد لا يكون ، ورأى بعض المعاصرين أن السماع أشمل من النقل لاشتماله على الرواية وهي النقل ، وعلى مشـــافهة الأعـــراب (وهـــي قـــد تكـــون بالرحلـــة والوفادة)[١١٧٠] .

المبحث الثاني : مكانته

حظي السماع بما لم يحظ به أصل من الأصول النحوية ، فهو الأول والمقدم فيها ، وهو الباب الأكثر في اللغة ، حتى أن بعض اللغة لا يؤخـــذ إلا بـــه ، ولا يلتفـــت إلى غيره[١١٧١] . ومع مكانة القياس فإن السماع إذا ورد أبطله[١١٧٢]، قال سيبويه : « ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه »[١١٧٣] وقال في موضـــع آخر :« وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان، وذلك قولك: أرضٌ مسبعةٌ، ومأسدةٌ، ومذأبةٌ. وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تكلم به »[١١٧٤] . فمعنى كلامه الأخير أن العرب إذا تكلمت بالشيء فلا قياس، وَلَيْسَ لَنَا اليوم أن نختـــرع ولا أن نقول غير مَا قالوه ولا أن نقيس قياساً لَمْ يقيسوه[١١٧٥] .

١١٦٩ – لمع الأدلة ص٨١

١١٧٠ – ينظر : الأصول لتمام حسان ص٨٩ وما بعدها ، يقول الدكتور محمود نحلة : « ولعل الأنبـــاري آثـــر مصطلح النقل لأن السماع قد يشعر بأن ما نقله الناقل قد سمعه من مصدره الأصلي دون فاصل أو فواصل ، فالنقل أعم بهذا المعنى وأشمل إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر » (أصول النحو العربي ص٣١)

١١٧١ – ينظر : المنصف ٣/١

١١٧٢ – ينظر : الخزانة ٤٢١/٨

١١٧٣ – الكتاب ٢٠/٢

١١٧٤ – الكتاب ٩٤/٤

١١٧٥ – الصاحبي ص٥٧

وبلغت مكانة السماع عندهم أنهم أحياناً لا يأخذون بغيره حتى مع انعدامه ، جاء عند السيوطي قوله : « لا تدرك مصادر الفعل الثلاثي إلا بالسماع ، فلا يقاس على فَعْل، ولو عدم السماع »[١١٧٦] .

المبحث الثالث : حدوده (الزمانية والمكانية)

لجأ النحاة في تدوين قواعد لغتهم إلى السماع ، يدفعهم إلى ذلك الرغبة في الحفاظ عليها، فهي لغة القرآن الكريم والحديث الشريف ، وبها تستنبط أحكام الشريعة ؛ الدينية والدنيوية ، فبعد امتزاج الحضارة الإسلامية بالحضارات الأخرى في العراق والشام وغيرهما ، ودخول عناصر غير عربية بين العرب فسدت ألسنة الناس وظهر اللحن وفشا ، فلم يجد النحاة والرواة بدّا من مشافهة العرب الخلّص ، الذين لم تشب ألسنتَهم شوائبُ الحضارة ، فحدد البصريون القبائل التي ينقلون عنها ، ويسمعون منها ، فأخذوا عن القبائل الموغلة في الصحراء ، المتعمقة في البداوة ، وأقاموا قواعدهم على الأشهر والأكثر من كلامهم ، وأهملوا ما عداه مهما كان فصيحاً .

ومن القبائل التي أخذ عنها البصريون قريش وهم أفصح العرب وأجودهم انتقاء للألفاظ ، وقيس وتميم وأسد ، فقد أُخذ عنهم أكثر اللسان العربي ، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين[١١٧٧] . وعن هذه القبائل أخذ الكوفيون[١١٧٨] ، لكنهم نقلوا كذلك عن القبائل التي خالطت الحضر ، كقبائل الحجاز وثقيف ولخم وجذام وقضاعة وغسان وإياد وبكر وعبدالقيس وأزد عمان وأهل اليمن وبني حنيفة وسكان اليمامة ، ولعل أهم ما يميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب

١١٧٦ - الهمع ٢٨٢/٣ ، ومع كون هذا المثال في اللغة إلا أنه يُشعِر بما للسماع من مكانة عند العلماء .

١١٧٧ - الاقتراح ص٤٤

١١٧٨ - رحل الكسائي إلى البادية ليأخذ عن أهلها ، وقيل أنه أنفد خمس عشرة قنينة حبراً غير ما حفظ .(إنباه الرواة ٢٥٨/٢)

بـــدويِّهم وحضـــريِّهم[1179]، قـــال أبو الطيب : « الشعر بالكوفة أكثر وأجمـــع منـــه بالبصرة» [1180] .

أما الحدود الزمانية فقد فصَلَ مجمع اللغة العربية في ذلك ، فقال : العرب الـــذين يوثق بعربيتهم ، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثـــاني ، وأهـــل البادية من جزيرة العرب إلى نهاية القرن الرابع[1181] . فالمجمع تجاوز الفترة الزمنيـــة الـــتي حددها القدماء للسماع من عرب الأمصار ، فقد ذُكر عن الأصمعي قولـــه : « خُـــتِم الشعر بإبراهيم بن هَرْمَة ، وهو آخر الحجج »[1182] . وقد كانت وفاة إبراهيم بن هرمـــة سنة١٧٦هــ ، وزعَم أبو عمرو بن العلاء : أنَّ الشِّعر فُتح بامرئ القيس وخُـــتِم بـــذي الرُّمَّة الذي توفي سنة ١١٧هــ[1183]، وهناك من قال : خُتم الشعر بـــابن ميـــادة[1184] المتوفى سنة ١٤٩هــ .

وقد علل بعضهم أن هذا الاختلاف في التحديد يمكن الجمع بينه على أن نظـــرة النحاة هذه نظرة تعتمد الجانب النقدي مدخلاً لهـــا في الحكـــم علـــى بدايـــة ونهايـــة

ومع ما في هذا التعليل من مقاربة لواقع النحاة إلا أنني أرى أنه لا يمكن التعويل عليه .

أما مَنْ يُحتج بكلامهم من الشعراء فهم الفصحاء الموثوق بعربيتهم ، وهم علـــى أصناف ثلاثة : جاهليين لم يدركوا الإسلام ، ومخضرمين أدركوا الجاهلية والإســـلام ، وإسلاميين لم يدركوا الجاهلية . فالصنفان الأوليان انعقد الإجماع على صحة الاحتجاج

١١٧٩ – المدارس النحوية لشوقي ضيف ص١٥٩

١١٨٠ – مراتب النحويين ص٩٧

١١٨١ – مجلة المجمع ص٢٠٢ ج١

١١٨٢ – الاقتراح ص٥٥

١١٨٣ – ينظر : البيان والتبيين ٤/ ٨٤ ، وفيات الأعيان ١٦/٤

١١٨٤ – البيان والتبيين ٣٤٩/٣

١١٨٥ – يقول الدكتور السبيهين : « والذي أراه أن الجمع بين هذه الأقوال ميسور وسهل ، ذلك أنه لا ينبغـــي أن نحمل –دائماً– قولهم (ختم الشعر) على أنه تحديد لعصور الاستشهاد ، بل ينبغي أن نحمله أحيانـــاً إذا ســـندتنا القرائن على أنه رأي فني نقدي صرف » (مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل العقلي ص٢٠٨)

بأشعارهم ، أما الصنف الثالث فذهب البغدادي[١١٨٦] إلى جواز الاحتجاج بكلامهم[١١٨٧] . ولا يُحتجُّ بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية[١١٨٨] ، كما لا يجوز عند البصريين الاحتجاج بشعر مجهول قائله ، وجوّز ذلك الكوفيون ، واحتجوا بأبيات المجاهيل ، وبنوا عليها قواعدهم[١١٨٩] .

المبحث الرابع : مصادره

المصدر الأول : القرآن الكريم

حين نقول القرآن لا نعني النص الشمولي الكلي الموحد المتجانس للكتاب الحكيم، لأن النحاة لو فهموا باللفظ هذا المعنى لما كان لأحد منهم أن يجادل في الاحتجاج بآية واحدة ، من أفصح نص بالعربية ، ولا أن يخضع هذا النص لأقيسة اخترعها النحاة وجردوها تجريداً ، وإنما نقصد بالقرآن عدداً من القراءات التي قد يكون بين إحداها والأخرى خلاف في صوت أو لفظ أو تركيب نحوي لآية من آيات القرآن[١١٩٠] .

١١٨٦ – عبدالقادر بن عمر البغدادي ، ت١٠٩٣ .

١١٨٧ – ينظر : خزانة الأدب ١/٥ ، حيث قال البغدادي : « الكلام الذي يستشهد به نوعان: شعر وغيره : فقائل الأول قد قسمه العلماء على طبقات أربع :

الأولى : الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام ، كامرئ القيس والأعشى .

الثانية : المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، كلبيد وحسان .

الثالثة : المتقدمون ، ويقال لهم الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام ، كجرير والفرزدق .

الرابعة : المولدون ، ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا ، كبشار ابن برد وأبي نواس .

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً . وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها . وقد كان أبو عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحاق، والحسن البصري، وعبد الله بن شبرمة، يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم ، .... ، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً ؛ وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم ، واختاره الزمخشري ، وتبعه الشارح المحقق ؛ فإنه استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع » .

١١٨٨ – الاقتراح ص٥٤

١١٨٩ – الاقتراح ص٥٥

١١٩٠ – الأصول لتمام حسان ، ص١٠٣

لقد توافر للقرآن العظيم ما لم يتوافر لغيره من النصوص ، فقد أولاه المولى جـــلّ وعزّ عنايته ، وسخر له مَن يقوم عليه بالتدوين والتحرير والضبط ، فهو النص الصـــحيح المتواتر المجمع على تلاوته حسب ما جاءنا به . فكان من ثمرات هذه العنايـــة الإلهيـــة أن يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في جميع علوم العربية . وقراءاته كلها صحيحة ومروية ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية[١١٩١] ، فلم تكن أئمة القراء تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشـــى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية ، إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلـــزم قبولهـــا والمصـــير إليها[١١٩٢] . ولذلك قال أبو جعفر النحاس : « الديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد قال عليـــه السلام: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)[١١٩٣] »[١١٩٤] ، ومع هذه المكانة للقرآن ، وتلك الأمانة للقراء إلا أن النحاة يميلون إلى الاستشهاد بالشعر دون غيره ، وبـــالأخص حـــين تصطدم قواعدهم مع بعض الآيات ، قال الرازي[١١٩٥] : « وكثيراً أرى النحويين يتحيرون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا بـــه ، وأنا شديد التعجب منهم ، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دلـــيلاً على صحته ، فلأن يجعلوا ورود القرآن به دليلاً على صحته كان أولى »[١١٩٦] .

قال السيوطي : « كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءً كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً[١١٩٧] ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشـــاذة، في

١١٩١ – تفسير البحر المحيط ٢/٢٧٥

١١٩٢ – النشر في القراءات العشر ١/١٠

١١٩٣ – سنن النسائي ، الحديث رقم ٩٤٢

١١٩٤ – إعراب القرآن ٥/٢٣١

١١٩٥ – فخر الدين محمد بن عمر بن حسين ، ت٦٠٤ .

١١٩٦ – مفاتيح الغيب ٤/٤٣٥

١١٩٧ – المتواتر : هو ما نقله جمعٌ لا يمكن تواطؤهم على الكذب ، عن مثلهم إلى منتهاه . والآحاد : هو ما صح

العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل الحرف بعينه وإن لم يَجُز القياس عليه ، كما يُحتج بالمُجْمَع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ ﴾[1198]، ﴿وَيَأْبَى ﴾[1199] »[1200] .

موقف النحويين من الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته :

تباينت أقوال النحويين وتطبيقاتهم العملية إزاء الاحتجاج بالقرآن وقراءاته ، فقد اختار البصريون قبائل معينة للأخذ عنها وتركوا ما عداها محتجين بفساد لغتها ، وكانوا يسمون لغات هذه القبائل باللغات الشاذة التي لا يعمل بها[1201] ، أما الكوفيون فقد اعتمدوا على القبائل التي اعتمد عليها البصريون ، واعتمدوا على لغات أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها[1202]، ولا يعني أخذهم باللهجات التي أباها البصريون أنهم كانوا يترخصون كل الترخص في قبول اللهجات واللغات ولكنهم وثقوا بأولئك ورأوا لغاتهم تمثل فصيحاً من اللغات لا يصح إغفاله وخاصة بعدما رأوها متمثلة في قراءات القرآن السبع[1203]، فكانوا يحترمون كل ما جاء عن العرب ويجيزون للناس أن يستعملوا استعمالهم[1204] .

لقد كان موقف البصريين من القراءات كموقفهم من سائر النصوص اللغوية ، فقد أخضعوها لأصولهم وأقيستهم ، فما وافق منها أصولهم -ولو بالتأويل- قبلوه ، وما

سنده ، وخالف الرسم أو العربية ، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور ؛ وهذا لا يقرأ به . والشاذ : هو ما توفر فيه صحة السند وموافقة العربية ولم يوافق رسم المصحف المجمع عليه ، وقال بعضهم : الشاذ ما لم يصح سنده . (ينظر : القراءات واللهجات ص٥١ ، في أصول النحو للأفغاني ص٣٠)

١١٩٨ – المجادلة : ١٩

١١٩٩ – التوبة : ٣٢

١٢٠٠ – الاقتراح : ٣٦

١٢٠١ – فصول في فقه اللغة ١٠٧

١٢٠٢ – الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ٨١

١٢٠٣ – مدرسة الكوفة٣٣١

١٢٠٤ – ضحى الإسلام ٢/٢٩٥

أباها رفضوا الاحتجاج به ، ووصفوه بالشذوذ[١٢٠٥] . أما الكوفيون فلهم موقف يغاير موقف البصريين من القراءات كل المغايرة ، فقد قبلوها ، واحتجوا بها ، وعقدوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم، وهم إذا رجحوا القراءات التي يجتمع القراء عليها، فلا يرفضون غيرها ، ولا يغلطونها ، لأنها صواب عندهم أيضاً[١٢٠٦] . ويمكن القول أن هناك جانبين لمواقف النحاة تلك ، أحدهما نظري والآخر عملي ، فمن أمثلة الجانب النظري عند البصريين قول سيبويه: « فأما قوله عز وجل : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[١٢٠٧]، فإنما هو على قوله: زيداً ضربته، وهو عربي كثير. وقد قرأ بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [١٢٠٨]، إلا أن القراءة لا تخالف؛ لأن القراءة السُّنَّة»[١٢٠٩] وقول الزجاج : « القرآن محكم لا لحن فيه ، ولا فيه شيء تتكلم العرب بأجود منه في الإعراب»[١٢١٠] وقول النحاس : « الديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا من النبيﷺ »[١٢١١].

ومن أمثلته عند الكوفيين قول الفراء : « والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر »[١٢١٢] وقول ثعلب :« إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن ، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى »[١٢١٣] .

وإذا ما تأملنا الجانب العملي عند النحاة وجدنا ما يلي :

١٢٠٥ – مدرسة الكوفة ٣٣٧

١٢٠٦ – مدرسة الكوفة ٣٤١

١٢٠٧ – القمر ٤٩

١٢٠٨ – فصلت ١٧

١٢٠٩ – الكتاب ١٤٨/١

١٢١٠ – معاني القرآن ٨١/٢ طبعة دار الحديث ، ط ١ ، ١٤١٤هـ

١٢١١ – إنباه الرواة ٢٢٨/٣ (القاهرة١٩٥٠)

١٢١٢ – معاني القرآن ٢١/١

١٢١٣ – البحر المحيط ٩٢/٤

١- تغليب الشعر على القرآن في الاستشهاد :

فقد جعلوا الشعر مصدرهم الأصلي ، وعولوا عليه أكثر من تعويلهم على القرآن الكريم ، وهذا مما أُخذ عليهم فهم يعتمدون على الشعر عند تقعيد القواعد ، وقد يجعلون أساس استشهادهم على القاعدة النحوية بيتاً من الشعر بل شطراً من بيت ، وإلى هـذا أشار أحد الباحثين[١٢١٤] .

٢- الطعن في بعض القراءات أو ردها :

ليس من الإنصاف القول بأن جميع البصريين أو الكوفيين قد طعنوا في القراءات، وتبرئة فريق على حساب فريق آخر ليس من العدل في شيء ، فالحكم بين الفريقين يحتاج إلى تجرد كامل من خلاله يمكن أن نتبين مواقف النحويين من القراءات ، وما ذهب إليه بعض المعاصرين[١٢١٥] من أن البصريين يردون بعض القراءات ويضعفونها فيه إجحـاف وتجنٍّ على علماء وهبوا أنفسهم لخدمة الدين وأهله ، يقول أحد البـاحثين[١٢١٦] معلقـاً على موقف البصريين من القراءة : « وتوسع في وصف ذلك بعض المعاصرين ، فقـالوا إنهم كانوا يردون بعض القراءات ويضعفونها ، كأن ذلك كان ظاهرة عامة عنـد نحـاة البصرة مع أنه لا يوجد في كتاب سيبويه نصوص صريحة مختلفة تشـهد لهـذه التهمـة الكبيرة» إلى أن قال : «وفي الحق أن بصريي القرن الثالث هم الذين طعنـوا في بعـض القراءات ، وهي أمثلة قليلة لا يصح أن تتخذ منها ظاهرة ولا خاصة عامـة » ، ولعلـه يقصد ببصريي القرن الثالث المبرد والزجاج ثم أبا علي الفارسي من بعد أولئك، فقد جاء عن المبرد قوله : « لو صليت خلف إمام يقرأ ﴿مَا أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ﴾[١٢١٧] و ﴿اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي

١٢١٤ – الدكتور عبدالجبار النايلة ، الشواهد والاستشهاد في النحو ص١٣١ (بغداد١٩٧٥م)

١٢١٥ – ينظر : مدرسة الكوفة ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، المدارس النحوية للسامرائي ٢٣ ، الكوفيـون في النحـو ٢٣ ، الخلاف بين النحويين ١٥٧ ، معجم القراءات للخطيب ٦/٢ ، مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض علـى الدليل النقلي٢٤٦

١٢١٦ – د. شوقي ضيف ، المدارس النحوية ١٩

١٢١٧ – إبراهيم : ٢٢ ، قال النحاس : « وقد قرأ يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة : (بمصرخي إني) بكسـر الياء ، قال الأخفش سعيد : ما سمعت هذا من أحد من العرب ولا من النحويين ، وقال الفراء : لعل الذي قرأ بهذا

﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[1218] لأخذت نعلي ومضيت »[1219]، وقال عن قراءة حمزة ﴿والأرْحَامِ﴾:«لا تحل القراءة بها»[1220]. كما جاء عن الزجاج قوله عن قراءة﴿والأرْحَامِ﴾ بكسر الميم[1221] : « القراءة الجيدة نصب الأرحام » إلى أن قال : « فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر ، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم »[1222]، وقال عن قراءة أبي عمرو وعاصم والأعمش وحمزة على إسكان الهاء من ﴿يؤدّهِ﴾ : «وهذا الإسكان الذي روي عن هؤلاء غلط بيِّن لا ينبغي أن يقرأ به ، لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم »[1223]، وقال أبو علي الفارسي عن قراءة ابن عامر[1224]: ﴿ قتلُ أولادَهُم شركائِهم﴾[1225] : « هذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عُدل عنها إلى غيرها كان أولى»[1226]، وقال الزمخشري : « وأما قراءة ابن عامر : ﴿قتلُ أولادَهُم شركائِهم﴾ برفع القتل

ظن أن الباء تخفض الكلمة كلها قال أبو جعفر فقد صار هذا لا يجوز بإجماع » ينظر: إعراب القرآن٢/٣٦٨ ، وقال أبو البقاء : « (بمصرخي) الجمهور على فتح الياء ، وهو جمع مصرخ ، فالياء الأولى : ياء الجمع ، والثانية : ضمير المتكلم وفتحت لئلا تجتمع الكسرة والياء بعد كسرتين ، ويقرأ بكسرها وهو ضعيف لما ذكرنا من الثقل وفيها وجهان : أحدهما : أنه كسر على الأصل ، والثاني : أنه أراد به مصرخي وهي لُغيّة ،يقول أربابها : في ورَمَيْتِيه فتتبع الكسرة الياء إشباعا إلا أنه في الآية حذف الياء الأخيرة اكتفاء بالكسرة قبلها » التبيان ص٢٢١.

١٢١٨ – النساء ١

١٢١٩ – الجامع لأحكام القرآن ٥/٧

١٢٢٠ – شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٨٣

١٢٢١ – قرأ بها حمزة ، والنخعي ، وقتادة ، والمطوعي ، ومجاهد ، والحسن، البصري ، وابن عباس ، وابن رزين، ويحيى بن وثاب ، وطلحة بن مصرف ، والأعمش وغيرهم .

١٢٢٢ – معاني القرآن ٢/٦

١٢٢٣ – معاني القرآن ١/٤٣٢

١٢٢٤ – عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم الإمام الكبير مقرئ الشام ، وأحد الأعلام ، أبو عمران اليحصبي الدمشقي. ولد سنة إحدى وعشرين ، ومات يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة ومائة ، وله سبع وتسعون سنة . ينظر: سير أعلام النبلاء ٢/٢٤٠٨ .

١٢٢٥ – الأنعام ١٣٧

١٢٢٦ – الحجة ٣/٢٣٥

ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف ، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر ، لكان سمجاً مردوداً ، .... فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته »[١٢٢٧].

وزعم بعضهم[١٢٢٨] أن سيبويه عارض بعض القراءات معارضة غير صريحة ، وإني مع من يقول[١٢٢٩] إن سيبويه قد أخذ بالقراءات جميعها متواترها ومشهورها ، فلم يعب قارئاً و لم يخطئ قراءة، و لم يصف قراءة بالشذوذ أو الخطأ ، و لم يصف قارئاً بالخطأ أو يطعن فيه .

و لم يكن بعض الكوفيين بمنأى عن بصريي القرن الثالث في مواقفهم من بعض القراءات ، فهذا الفراء يقول في قراءة ﴿ والأرْحَامِ﴾ : « حدّثني شريك بن عبدالله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام، قال: هو كقولهم: بالله والرحم؛ وفيه قبح؛ لأن العرب لا تردّ مخفوضا على مخفوض وقد كُنِى عنه»[١٢٣٠] ، وقال عن قراءة ابن عامر : ﴿قتلُ أولادَهُم شركائِهم﴾ « وليسَ قول من قال: ﴿مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه﴾ ولا ﴿زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ بشيء »[١٢٣١]، وقال عن قراءة الحسن البصري[١٢٣٢]: ﴿وما تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُون﴾ : « وجاء عن الحسن ﴿الشياطونَ﴾ وكأنه من غلط الشيخ ظنّ أنه بمنزلة المسْلمينَ والمسْلمُونَ »[١٢٣٣] . ولعل هذا بتأثير من الكسائي كما ذكر أحد

١٢٢٧ – الكشاف ٦٦/٢

١٢٢٨ – ينظر : أصول النحو العربي ٣٩

١٢٢٩ – ينظر : الشاهد وأصول النحو ١٣٩ ، ١٤٠

١٢٣٠ – معاني القرآن ١٨٥/١

١٢٣١ – معاني القرآن ٦٨/٢

١٢٣٢ – هو الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت الانصاري، ويقال مولى أبي اليسر كعب بن عمرو السلمي . كان الحسن رحمه الله جامعاً ، عالماً ، رفيعاً ، فقيهاً ، ثقةً ، حجةً ، مأموناً ، عابداً ، ناسكاً ، كثير العلم ، فصيحاً ، جميلاً ، وسيماً . توفي سنة ١١٠ . ينظر : سير أعلام النبلاء ١٤٥٦/١

١٢٣٣ – معاني القرآن ٢٤٦/٢

الباحثين[1234]، حيث قال : « ويظهر أن الكسائي هو الذي بدأ تخطئة القـــراء إذ نـــرى الفراء يتوقف في كتابه معاني القرآن مراراً ليقول إن الكسائي كان لا يجيز القراءة بهـــذا الحرف أو ذاك » . وبناء على الأقوال السابقة فإنه لا يمكن تبرئة ســـاحة البصـــريين ولا الكوفيين ، كما لا يمكن تعميم القول على جميع نحاة البصرة والكوفة ، وقد يكون لكلٍّ دوافعه ونواياه ، وإن كنا نحسب أن علماءنا يقدمون الجانب الديني على جانب العصبية والهوى .

٣- اتهام القراء بقلة الضبط :

لم يسلم بعض القراء من القدح والتعريض بل رُمي بعضهم بالضعف والـــوهم ، وقد توالت عبارات بعض النحويين تنال وتجرِّح القراء ، فالمازني مثلاً قال عـــن قـــراءة ﴿معَايِش﴾ بالهمز : « فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة﴿معَائِش﴾ بالهمز فهي خطأ ، فـــلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ، و لم يكن يدري ما العربية ، وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا »[1235] وقال الفراء عـــن قـــراءة حمـــزة والأعمـــش ﴿مَا أَنتُم بِمُصْرِخِيّ﴾: « ولعلها من وَهْم القُرَّاء طبقة يحيى فإنه قل من سَلم منهم من الوَهْم. ولعلـــه ظَن أن الباء فى ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾ خافضة للحرف كله »[1236] .

موقف أبي بكر من القرآن الكريم وقراءاته :

اعتدّ أبو بكر بالقرآن الكريم واهتمّ به اهتماماً بالغاً ، وأنزله المترلة الأولى ، فقـــد ظهر ذلك جلياً في صدر كتابه إيضاح الوقف والابتداء ، حيث كان أول ما بدأ بـــه في كتابه أن ذكر فضائل القرآن الكريم، ومكانته عند ربِّ العزة والجلال، وعند رسوله ﷺ ، ودعّم ذلك ببعض الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة ، يقول أبو بكر : « إن الله جـــل

١٢٣٤ – د. شوقي ضيف ، المدارس النحوية ١٥٧

١٢٣٥ – المنصف ٣٠٧/٢

١٢٣٦ – معاني القرآن ٦٣/٢

جلاله وتقدست أسماؤه ، عظم القرآن وشرفه وكرمه ، أمر فيه ونهى ، وضرب فيه الأمثال ، وأوضح فيه الشرائع والأحكام ، وفضله على كل الكلام»[1237].

كما اهتم بالقراءات فبدأ بذكر أسانيد ما في الكتاب منها[1238]، ثم قال بعد ذلك: « وأنا مبتدئ أول الأبواب بما لا خلاف فيه بين القراء والنحويين ، وعاقد أصول الباب في أوله ثم مفرعها بعد ذلك »[1239]، فقوله :« بما لا خلاف فيه بين القراء والنحويين » يؤكد وجود الخلاف بينهم ، لكن المتأمل لكلام ابن الأنباري يدرك أنه أمام عالم متورع، لا يكاد يعيب قراءة ولا قارئاً، فلم أجده يغلط قارئاً ، ولا ينكر قراءة أو يقبحها ، إلا ما قاله عن قراءة الحسن :﴿وَكَلِمَةَ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾[1240] بنصب ﴿كَلِمَةَ﴾ ، حيث قال: « وفي هذه القراءة قبح ،لأنه لو كانت كذلك لكانت (وجعل كلمته هي العليا) »[1241]، ومع ذلك فقد صحح القراءة حيث قال : « وبعدُ فالقراءة بالنصب جائزة معروفة في كلام العرب»[1242]، أما إذا لم يكن للقراءة إمام فإنه لا يعتد بها ، مثال ذلك قوله لما ذكر أوجه قراءة الفاتحة : « والوجه الثالث أن تقول : (الرحيمَ الحمد لله) فتفتح الميم من الرحيم لأنك نقلت إليها فتحة الألف من الحمد » إلى أن قال : « وهذا الوجه الثالث سمعه الكسائي من العرب ، ولا يجوز لأحد أن يقرأ به لأنه لا إمام له »[1243]، كما وقف أبو بكر من بعض القراءات المختلَفِ فيها موقف المصحِّح لها ، حتى إن رأيه ليُقدَّم عند بعض العلماء على آراء القراء أنفسهم ، فعندما صحح قراءة طلحة[1244]:

١٢٣٧ – إيضاح الوقف والابتداء ١/٤ وما بعدها

١٢٣٨ – إيضاح الوقف والابتداء ١/١١١

١٢٣٩ – إيضاح الوقف والابتداء ١/١١٥

١٢٤٠ – التوبة ٤٠

١٢٤١ – إيضاح الوقف والابتداء ٢/٦٩٣

١٢٤٢ – إيضاح الوقف والابتداء ٢/٦٩٣

١٢٤٣ – إيضاح الوقف والابتداء ١/٤٥٤

١٢٤٤ – طلحة بن مُصرِّف بن عمرو بن كعب ، الإمام الحافظ المقرئ ، المجوِّد ، شيخ الإسلام ، أبو محمد اليامي الهمداني الكوفي ، تلا على يحيى بن وثاب وغيره ، وحدّث عن أنس بن مالك ، وعبدالله بن أوفى ، ومرة بن الطيب ، وغيرهم ، أثنى عليه معاصروه وذكروه بخير . توفي رحمه الله تعالى سنة١١٢. سير أعلام النبلاء ٢/٢٠٦٨

﴿فأنَّ له نارَ جَهَنَّم﴾[١٢٤٥] بفتح (أنّ) ، قال السمين الحلبي[١٢٤٦]: « قال ابن خالويه[١٢٤٧]: سَمِعْتُ ابنَ مجاهدٍ يقول: لم يَقْرَأْ به أحدٌ، وهو لحنٌ؛ لأنه بعد فاءِ الشرط . قال: وسمعتُ ابنَ الأنباريِّ يقول: هو صوابٌ ، ومعناه: فجزاؤُه أنَّ له نارَ جهنم . قلت: ابنُ مجاهدٍ[١٢٤٨] وإنْ كان إماماً في القراءاتِ، إلاَّ أنَّه خَفِيَ عليه وجهُها، وهو عجيبٌ جداً. كيف غَفَلَ عن قراءتَيْ ﴿فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ في الأنعام، لا جرم أنَّ ابنَ الأنباريِّ اسْتَصْوَبَ القراءةَ لِطُولِ باعِه في العربية»[١٢٤٩]، كما استصوب قراءة ابن عامر :﴿ قتلُ أولادَهُم شركائِهم﴾[١٢٥٠]فقد نقل السمين عنه أنه قال: « هذه قراءة صحيحة ، وإذا كانت العرب قد فَصَلَتْ بين المتضايفين بالجملة في قولهم : هو غلامُ إن شاء الله أخيك . يريدون: هو غلام أخيك، فأنْ يُفْصَل بالمفرد أسهل »[١٢٥١].

ومما يشهد على ورعه وأدبه مع القراءات والقراء قوله في قراءة ابن مسعود رضي الله عنه : (إن الدين عند الله الحنيفية) : « ولا يخفي على ذي تمييز أن هذا كلام من النبي صلى الله عليه وسلم على جهة التفسير ، أدخله بعض من ينقل الحديث في القراءات»[١٢٥٢]، فلم يطعن في القراءة ، ولم يقدح فيها ، وإنما بيّن موطن اللبس بأدب جمّ.

١٢٤٥ – الجن ٢٣

١٢٤٦ – أحمد بن يوسف بن عبدالدائم ، كان بارعاً في النحو والقراءات . توفي سنة٧٥٦ . بغية الوعاة ٤٠٢/١

١٢٤٧ – الحسين بن أحمد بن خالويه ، عالم بالعربية ، حافظ للغة ، بصير بالقراءة ، ثقة مشهور ، من مصنفاته : القراءات ، والجمل في النحو ، وإعراب ثلاثين سورة وغيرها . بغية الوعاة ٥٢٩/١

١٢٤٨ – الإمام المقرئ المحدث النحوي ، شيخ المقرئين ، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي ، مصنف (كتاب السبعة) ، ولد سنة خمس وأربعين ومئتين، وقرأ عليه خلق كثير . توفي في شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء ١٠٢١/١

١٢٤٩ الدر المصون ٥٠٣/١٠

١٢٥٠ – الأنعام ١٠٩

١٢٥١ – الدر المصون ١٦٦/٥

١٢٥٢ – البحر المحيط ٤٢٦/٢

استشهاده بالقرآن وقراءاته على المسائل النحوية

استشهد أبوبكر بالكثير من آيات القرآن العظيم ، وبقراءات القراء المختلفة في تقرير وتثبيت كثير من القواعد والمسائل النحوية ، ومن تلك المسائل :

١– الاسم المنقوص :

أ– المنقوص المنوّن

تُحذف ياء المنقوص المنون رفعاً وجَرًّاً لالتقاء الساكِنَيْن ، قال أبو بكر : « اعلم أن الياء إذا سَكنتْ ولقيها تنوين كقوله عز وجل : ﴿وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ مِّنْهُمَا﴾[١٢٥٣] كان الأصل فيها (ناجيٌ) فاستثقلوا الضمة في الياء فحذفوها فبقيت الياء ساكنة ، والتنوين ساكن فحذفوا الياء لاجتماع الساكنين »[١٢٥٤]، ثم أشار إلى أن هذا مذهب القراء جميعاً ، ومذهب الفراء والكسائي ومن قال بقولهما[١٢٥٥]، إلا أن بعض قراء البصرة كان يقف على نحو : (زانٍ ، وغواشٍ ، وآتٍ) بإثبات الياء محتجاً بزوال علة الحذف[١٢٥٦]، فقد حذفت الياء لسكونها وسكون التنوين ، فلما زال التنوين زالت العلة فبقيت الياء . نقل ابن مجاهد عن ابن كثير أنه كان يقف بالياء في جميع الباب .

وعلل ابن الأنباري هذا الاستثقال بقوله: « واعلم أن العرب تستثقل الضمة والكسرة في الياء المكسور ما قبلها ولايستثقلون الفتحة فيها » إلى أن قال : « والعلة في هذا أنهم استثقلوا الضمة والكسرة في الياء لثقلهما لأنهما تخرجان بتكلف شديد »[١٢٥٧]. قال الرضي : «يستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها، وذلك محسوس لضعف الياء، وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة»[١٢٥٨] .

١٢٥٣ – يوسف: ٤٢

١٢٥٤ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٣٣/١

١٢٥٥ – ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ٢٣٤/١

١٢٥٦ – ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ٢٣٥/١

١٢٥٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٣٦/١ ، ٢٣٧

١٢٥٨ – شرح الرضي ٩٨/١

كما وُجد من القراء من يسكِّن ياء المنقوص في النصب استثقالاً للفتحة ، كما في قراءة حمزة وأبان[١٢٥٩] والمفضل[١٢٦٠] عن عاصم[١٢٦١] لقوله تعالى : ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾[١٢٦٢] قال أبو البقاء : « سُكِّن تخفيفاً » وقال السمين الحلبي : « تقدير الفتحة من المنقوص لا يجوزُ إلاَّ في ضرورة أو شذوذ، وهذه القراءة متواترة فلا ينبغي أَنْ يُقالَ به فيها »[١٢٦٣] ، واستحسن المبرد ذلك بقوله: « تسكين ياء المنقوصِ في النصب مِن أحسن الضرورة»[١٢٦٤]، وهذا مسموع عن العرب ، قال أبو بكر : « ومن العرب من يستثقل الفتحة في الياء فيسقطها»[١٢٦٥] .

ب- المنقوص المضاف

قال أبو بكر : « اختلفوا في الوقف على ﴿وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾[١٢٦٦] فكان الكسائي يقف عليه (وادي) بالياء ، ويقول اسمه وادي ، فلا يتم إلا بالياء . وكان حمزة يقف عليه بغير ياء اتّباعاً للكتاب . واختلفوا في قوله : ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِ ٱلْعُمْيِ﴾[١٢٦٧] فكان أبو جعفر وشيبة وعاصم ونافع وأبو عمرو والكسائي يقرؤونها : (بهادِ العمي) بالإضافة ، وكان عبدالله بن عامر الشامي يقرؤها : (وما أنت بهادٍ العمي) بتنوين هادٍ ونصب

١٢٥٩ – أبان بن تغلب ، الإمام المقرئ أبو سعد . وقيل : أبو أمية الرَّبعي ، الكوفي ، الشيعي . قال الذهبي : هو صدوق في نفسه ، عالم كبير ، وبدعته خفيفة ، لا يتعرض للكبار ، وحديثه نحو المئة ، لم يخرّج له البخاري ، توفي في سنة ١٤١ . ينظر : سير أعلام النبلاء ٦٣٩/١

١٢٦٠ – المفضل بن فضالة بن أبي أمية، أبو مالك القرشي، مولاهم البصري ، أخو مبارك بن فضالة المحدِّث المشهور ، روى عن عاصم بن أبي النجود، وجماعة . ينظر : سير أعلام النبلاء ٣٩٢٢/٣

١٢٦١ – السبعة في القراءات لابن مجاهد

١٢٦٢ – الإنسان ٢١

١٢٦٣ – الدر المصون ٦١٦/١٠

١٢٦٤ – الدر المصون ٦٣٧/٢ ، وينظر: المرتجل ص٤٢

١٢٦٥ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٣٧/١

١٢٦٦ النمل ١٨

١٢٦٧ – الروم ٥٣

(العمي)»[١٢٦٨] ، والأفصح عند إضافة المنقوص إثبات الياء ، قال السيوطي : « الأفصح إن كان منوناً حذف يائه نحو : هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ ، وإن كان غير منون إثبات يائه ، وتحت ذلك صور : أن يكون معرفاً باللام نحو : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي أو بالإضافة نحو : جاء قاضي مكة ، وقاضي المدينة »[١٢٦٩] .

ج- المنقوص غير المنون (المعرفة)

قال أبو بكر : « وأسقطوا الياء مع الألف واللام في قوله : ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾[١٢٧٠]، وكذلك: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾[١٢٧١]، وكذلك: ﴿يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾[١٢٧٢]، وحذفوها في الخفض مع الألف واللام في قوله : ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾[١٢٧٣] »[١٢٧٤] .

الأفصح في المنقوص غير الُمنوّن إثبات الياء في الوقف[١٢٧٥] إلاّ إذا وقعت في القافية أو في الفواصل ، والوقوف بدون ياء لغة فصيحة غير جارية على القياس . قال أبو بكر : « والموضع الذي حذفت منه الياء بنيت فيه المعرفة على النكرة ، واكتفي بالكسرة من الياء فسقطت الياء ، وهذه لغة سائرة فاشية عند العرب ، قال محمد بن سعدان[١٢٧٦] : سمعت الكسائي يقول: العرب تقول : هذا الوالِ والوالي ، وهذا القاضِ والقاضي »[١٢٧٧] .

١٢٦٨ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٤١/١

١٢٦٩ – الهمع ٣٨٧/٣

١٢٧٠ – القمر : ٦

١٢٧١ – الرحمن : ٢٤

١٢٧٢ – ق : ٤١

١٢٧٣ – البقرة : ١٨٦

١٢٧٤ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٤٢/١

١٢٧٥ – ينظر : المرتجل ٤٢ ، الهمع ٣٨٧/٣

١٢٧٦ – محمد بن سعدان أحد القراء ، وله كتاب مصنف في النحو هو (مختصر النحو) ، وكتاب كبير في القراءات وهو (القراءات) ، مات في سنة ٢٣١ ، وكان بغدادي المولد كوفيّ المذهب . ينظر : إنباه الرواة ١٤٠/٣

١٢٧٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٤٣/١

وقد ذكر سيبويه[1278] أن ما يختار إثباته من الياءات والواوات يحذف في الفواصل والقوافي ، والإثبات أقيس وأجود[1279]، والحذف عربي كثير .

٢- الإضافــــــة

أ- إضافة الظرف إلى الفعل

الإضافة من خواص الاسم ، والمراد بالإضافة هنا أن يكون الاسم مضافاً لا مضافاً إليه ، فالفعل قد يأتي مضافاً إليه[1280] نحو قوله تعالى : ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾[1281]، وقوله تعالى : ﴿ يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗاۖ ﴾[1282] ، قال أبوبكر عن الآية السابقة : « وقرأ أبو جعفر وشيبة ونافع ويحيى بن وثاب وعاصم وحمزة والكسائي : (يومَ لا تملك) بالنصب ، على أنه في موضع رفع إلا أنه نصب لأنه مضاف غير محض[1283] ، كما تقول : أعجبني يوم يقوم زيد »[1284]، وقال عن قراءة الأعرج[1285]: ﴿هذا يومَ ينفع الصادقين﴾ بنصب ﴿يوم﴾ : « يجوز أن يكون منصوباً على أنه مضاف غير محض ، وذلك أن العرب إذا أضافت المواقيت إلى الأفعال نصبوها على كل حال»[1286]، هذا هو مذهب الكوفيين ، بناء (يوم) على الفتح على أنه في موضع رفع ، سواء كان الفعل المضاف إليه مبنياً أو معرباً ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف

١٢٧٨ – ينظر الكتاب ١٨٥/٤

١٢٧٩ – ينظر : شرح ابن عقيل ٣٩٩/٢

١٢٨٠ – ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/١

١٢٨١ – المائدة ١١٩

١٢٨٢ – الانفطار ١٩

١٢٨٣ – الإضافة غير المحضة هي التي ليس بين طرفيها قوة اتصال وارتباط لأنها على نية الانفصال ، وهذه الإضافة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً . ينظر : شرح شذور الذهب ص٣٢٦ و ٣٢٧

١٢٨٤ – إيضاح الوقف والابتداء ٩٦٩/٢

١٢٨٥ – الإمام الحافظ الحجة ، المقرئ ، عبدالرحمن بن هرمز ، أخذ القراءة عن أبي هريرة وابن عباس وعبدالله بن عياش بن أبي ربيعة، وأخذ العربية عن أبي الأسود، مات رحمه الله تعالى سنة ١١٧. سير أعلام النبلاء ٢٢٤٨/٢

١٢٨٦ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٥٠/١

إلى جملة فعلية صدرت بمضارع ، أو إلى جملة اسمية ، إلا الإعراب ، ولا يجوز البناء إلا فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض[١٢٨٧] .

والإضافة إلى الأفعال مسألة مقررة عند النحويين ، قال سيبويه : « هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء ، يضاف إليها أسماء الدهر ، وذلك قولك هذا يوم يقوم زيدٌ ، وآتيك يوم يقول ذاك وقال الله عز وجل: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾[١٢٨٨] و﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ ، وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفةً ؛ وتوسعوا بذلك في الدهر لكثرته في كلامهم ، فلم يخرجوا الفعل من هذا كما لم يخرجوا الأسماء من ألف الوصل نحو ابنٍ، وإنما أصله للفعل وتصريفه . ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك: ما رأيته منذ كان عندي ومذ جاءني ، ومنه أيضاً آية .... »[١٢٨٩] .

ومذهب أبي البركات جواز الإضافة إلى الفعل ، لكن ذلك عنده خلاف الأصل ، قال عن الإضافة في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾: « وإن كانت الإضافة إلى الأفعال غير جائزة ، وإنما جاز ذلك لأن المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدره من حيث كان ذكر الفعل يقوم مقام ذكر مصدره؛ فالتقدير فيه : هذا يومُ نفعِ الصادقين صدقُهم ، وإنما خصوا أسماء الزمان بهذه الإضافة لما بين الزمان والفعل من المناسبة ، من حيث اتفقا في كونهما عرضين ، وأن الزمان حركات الفلك كما أن الفعل حركة الفاعل»[١٢٩٠]، ووافقه أبو البقاء العكبري[١٢٩١] . وذهب ابن يعيش إلى أن الإضافة إلى الأفعال مما لا يصح ؛ لأن الإضافة ينبغي بها تعريف المضاف ، وإخراجه من إبهام إلى

١٢٨٧ – ينظر : شرح ابن عقيل ٥٠/٢

١٢٨٨ – المرسلات ٣٥

١٢٨٩ – الكتاب ١١٧/٣

١٢٩٠ – الإنصاف ١٤١/١

١٢٩١ – قال أبو البقاء : « تجوز إضافة الزمان إلى الفعل كقوله تعالى :﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ ، ولا تجوز إضافة غير الزمان إليه ؛ لأن بين الزمان والفعل مناسبة ؛ إذ كان الفعل يدل على الزمان ، فكأنك أضفت زماناً عاماً إلى خاص فتخصص لأن الفعل يدل على زمان ماض أو مستقبل والذي يضاف إليه لم يكن ماضياً بلفظه ولا مستقبلاً ، كاليوم والساعة » اللباب ٣٩٢/١

تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه نفسه ، والأفعال لا تكون إلا نكرات ، ولا يكون شيء منها أخص من شيء ، فامتنعت الإضافة إليها لعدم جدواها[١٢٩٢].

ب- إضافة ظرف الزمان إلى (إذ)

قد يضاف ظرف الزمان إلى (إذ) كما في قراءة أبي عمرو لقوله تعالى : ﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴿٨٩﴾﴾[١٢٩٣]، حيث أُضيف (الفزع) إلى (اليوم) وخُفِض (اليوم) ، ويجوز في العربية نصب (اليوم) كما في قراءة نافع فيما حدث به إسماعيل[١٢٩٤] عن قالون[١٢٩٥] عنه، وهذا ما أشار إليه أبو بكر [١٢٩٦]، ثم قال : « ومن قرأ (من فزعِ يومَئذٍ بإضافة (الفزع) إلى (اليوم) وفتح الميم من (اليوم) لم يجز له أن يقف على (اليوم) لأنه مع (إذ) بمنزلة حرف»[١٢٩٧]، فالفتح هنا علامة بناء ، حيث أضيف (اليوم) وهو مبهم[١٢٩٨] إلى مبني فجاز له أن يكتسب البناء ، كما اكتسبت النكرة المضافة إلى المعرفة التعريف[١٢٩٩] .

٣- توكيد الحروف :

قال أبو بكر عن حرف الجر (عن) من قوله تعالى : ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴿١﴾ عَنِ ٱلنَّبَإِ

١٢٩٢ – شرح المفصل ١٨٠/٢

١٢٩٣ – النمل ٨٩

١٢٩٤ – إسماعيل القاضي الإمام العلامة ، الحافظ ، شيخ الإسلام أبو إسحاق ، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل ابن محدِّث البصرة حماد بن زيد بن درهم الأزدي، مولاهم البصري، المالكي، قاضي بغداد . كان عالماً متقناً فقيهاً، صنف (المسند) وصنف علوم القرآن ، وجمع حديث أيوب ، وحديث مالك ، ثم صنف (الموطأ) ، وله كتاب أحكام القرآن ، لم يسبق إلى مثله ، وكتاب معاني القرآن ، وكتاب في القراءات . كان وافر الحرمة ، ظاهر الحشمة ، كبير الشأن استوطن بغداد ، وولي قضاءها إلى أن توفي سنة ٢٨٢. ينظر : سير أعلام النبلاء ١٠٩٩/١

١٢٩٥ – قالون مقرئ المدينة، وتلميذ نافع، هو الإمام المجود النحوي، أبو موسى عيسى بن مينا، مولى بني زريق. يقال: كان ربيب نافع، فلقبه بقالون لجودة قراءته . مات سنة عشرين ومئتين عن نيف وثمانين سنة. ينظر : سير أعلام النبلاء ٢٩٩٦/٢

١٢٩٦ – ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ٣٤٨/١

١٢٩٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٤٩/١

١٢٩٨ – المبهم : هو الذي لا يتضح معناه إلا بما أضيف إليه .

١٢٩٩ – ينظر: شذور الذهب ٨١

ﵟٱلۡعَظِيمِ ٢ﵞ[1300] : « والوجه الآخر أن تجعل (عن) الثانية توكيداً للأولى كما قرأ عبدالله بن مسعود: ﴿وللظَّالمين[1301] أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾[1302] فجعل اللام الثانية توكيداً للأولى»[1303] وهذا المشهورُ: كون ﴿للظَّالمين﴾ متعلِّقاً بـ ﴿أَعَدَّ﴾ بعده ، وكون ﴿لهم﴾ تأكيداً[1304]، ويسمى هذا النوع من التوكيد بالتوكيد اللفظي وهو القسم الثاني من قسمي التوكيد ، ويجري في الألفاظ كلها، أسماء كانت، أو أفعالاً، أو حروفاً، مفردة كانت أو جملاً، أو غير ذلك[1305].

والحروف المؤَكَّدة إما أن تكون مستقلة ، وإما أن تكون غير مستقلة[1306] ، فالمستقلة : ما يجوز الابتداء بها مع الوقف عليها ، وهي: لا، ونَعَمْ ، وبلى، فإن جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها ، قال جميل بثينة :

لا لا أبوح بحبِّ بثنةَ إنها   أخذت عليَّ مواثقاً وعهوداً[1307]

وغير المستقلة: ما لا يجوز الابتداء بها ولا الوقف عليها. وهي على أنواع[1308] :

١ – ما كان حرفاً واحداً ،كواو العطف وفائه ، ولام الابتداء .

٢ – ما كان واجب الاتصال ، كحروف الجر ، في و على وإلى وغيرها ، فإنها لا تنفك عن مجرورها .

٣ – ما كان حرفاً واحداً واجب الاتصال ، كحرفي الجر : اللام والكاف . وهذه الثلاثة لا تكرر وحدها إلى في ضرورة الشعر . كقوله :

١٣٠٠ – النبأ ١–٢

١٣٠١ – كُتبت في الإيضاح (والظالمين) والصواب في قراءة ابن مسعود(وللظالمين)، ينظر: الدر المصون١٠/٦٢٧

١٣٠٢ – الإنسان ٣١

١٣٠٣ – إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٦٣

١٣٠٤ – الدر المصون ١٠/٦٢٧

١٣٠٥ – ينظر : شرح الرضي ٢/٣٦٣

١٣٠٦ – ينظر : شرح الرضي ٢/٣٦٤

١٣٠٧ – البيت من الكامل ، ينظر : أوضح المسالك ١/٤٦٣ ، الخزانة ٥/١٥٩ ، وبلا نسبة في الهمع ٣/١٤٤ .

١٣٠٨ – ينظر : شرح ابن عقيل ٢/١٧٠ ، وشرح الرضي ٢/٣٦٣

فــــلا والله لا يـــُـلْفَي لِمـــا بي ولا لِلِـما بِهِــــم أبـــداً دواءُ[1309]

فإن فصل بين الحرفين بفاصل أو أعيد مع ما دخل عليه جاز التكرار ، فمثـال تكـرار الحرفين مفصولين قول الشاعر :

حـــتى تـــراهـــا وكــأنْ وكــأنْ أعناقهـــا مشـــدّداتٌ بـــقـــرن[1310]

وقوله :

ليت شعري هـــل ثم هـــل آتينْهُـــم أو يحـــولَـــن دون ذاك حِمـــامُ[1311]

ومثال إعادته مع ما دخل عليه ، قراءة ابن مسعود السالفة الذكر ، وقوله تعـالى :﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢﴾[1312] .

٤ – ما لم يكن على حرف واحد، ولا واجب الاتصال، كإنّ وليت، وهذه يجوز تكريرها، والأحسن الفصل بينها. ومما جاء مكرراً في كـلام العرب قول الشاعر :

إنّ إنّ الكـــريم يحـــلمُ مـــا لـــمْ يـــرَيَنْ مَـــنْ أجـــارهُ قـــد ضِيما[1313]

ووصفه ابن هشام بالشذوذ [1314].

٤– (إنّ) الناسخة

أ– كسر وفتح همزة إنّ :

١٣٠٩ – البيت من الوافر ، وهو لمسلم بن معبد الوالبي . ينظر : الخزانة ٣٠٨/٢ و٣١٢ و١٥٧/٥ و١٩١/١٠ و٢٦٧/١١ و٢٨٧ و٣٣٠، وهو بلانسبة الخصائص ٢٨٢/٢، والإنصاف ٥٧١/٢ ، ومغني اللبيب ٢٠٤/١ و٢٠٦ و٤٠٨/٢ .

١٣١٠ – الرجز للأغلب العجلي أو لخطام المجاشعي ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٦٤/١ ، الهمع ١٤٥/٣، وينظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٠٣/١٢ .

١٣١١ – البيت من الخفيف ، وهو للكميت بن معروف ، ينظر : ديوانه ، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٢٢/٢ ، ومغني اللبيب ٤٠٤/٢ ، والهمع ١٤٥/٣

١٣١٢ – النبأ ١–٢

١٣١٣ – البيت من الخفيف ، ولم أعثر على قائله ، ينظر: أوضح المسالك ٤٦٤/١، والهمع ١٤٦/٣ .

١٣١٤ – أوضح المسالك ٤٦٤/١

قال أبو بكر عن قوله تعالى : ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٢٥﴾﴾[١٣١٥]: « كان أبو جعفر وأبو عمرو والكسائي يقرؤون (أنّي لكم) بفتح الألف ، وكان شيبة ونافع وعاصم وحمزة يقرؤون : (إنّي لكم) بكسر الألف ؛ فمن قرأ : (أنّي) بالفتح لم يقف على قومه لأن الإرسال عامل في (أنّ)، ومن قرأ : (إنّي) بالكسر وقف على (قومه) وابتدأ (إنّ)»[١٣١٦].

لـ (إن) ثلاثة أحوال :

أحدها : ما يجب فيه الكسر ، حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ، وذلك في عدة مواضع[١٣١٧] ، منها أن تقع في ابتداء الكلام وهو الموضع الذي ذكره أبوبكر آنفاً ، ومنها أن تقع بعد القول وقد أورده أبوبكر في حديثه عن قراءة يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة والكسائي لـ(إنه) من قوله تعالى :﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[١٣١٨] ، حيث قال : « كسرت (إنَّ) لأن تأويل (آمنت) (قلت) ، كأني قلت : (قلت إنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل) »[١٣١٩] .

ثانيها : ما يجب فيه الفتح وذلك في مواضع[١٣٢٠]. ومما جاء عند أبي بكر قوله عن

١٣١٥ – هود ٢٥ ، والآية بتمامها : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٢٥﴾ ﴾

١٣١٦ – إيضاح الوقف والابتداء ٧١١/٢ ، وينظر : ٢/ ٦٨٩ ، ٧٠٣ ، ٧٠٨ ، ٧٦٤ ، ٨١٨ ، ٨٢١ ، ٨٨٩ ، ٩٠٩

١٣١٧ – إذا وقعت في ابتداء الكلام ، ، وبعد ألاَ ، وصلة للاسم الموصول ، وجواب قسم (وفيه خلاف بين البصريين والكوفيين) ، ومحكية بالقول في لغة من لا يفتحها بعده ، وبعد واو الحال ، وموقع خبر اسم عين (خلافاً للفراء) ، وقبل لام معلقة ، وبعد حيث ، وبعد إذ . وبعد أمَا التي بمعنى ألاَ الاستفتاحية وهو مذهب سيبويه . (ينظر : المساعد ٣١٥/١ ، ارتشاف الضرب ١٢٥٦/٣ ، أوضح المسالك ١٧٢/١ ، الهمع ٤٣٨/١)

١٣١٨ – يونس ٩٠

١٣١٩ – إيضاح الوقف والابتداء ٧٠٨/٢

١٣٢٠ – مواضع فتح همزة (إن) وجوباً هي: بعد لولا ، وبعد لو ، وبعد (ما) الظرفية ، وبعد حتى غير الابتدائية (وهي العاطفة أو الجارة) ، بعد أَمَا المخففة إذا كانت بمعنى حقاً ، بعد لا جرم قال ابن عقيل في المساعد ٣١٨/١ : « فتح أن بعد لا جرم هو المشهور ، وبه قرأ القراء ، وقد أجريت لا جرم مجرى اليمين فكسر بعض العرب إنّ بعدها » . إذا وقعت في موضع جر بحرف أو إضافة . إذا وقعت في موقع رفع بفعل بأن تقع فاعلاً ، أو نائباً عنه

قول الحق تبارك وتعالى : ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[1321] : «كان أبو جعفر وشيبة ونافع وعاصم وأبو عمرو يقرؤون: ﴿أنَّه﴾ بفتح الألف . وكان يحيى ابن وثاب والأعمش والكسائي يقرؤون ﴿إنَّه﴾ بالكسر . فمن قرأ ﴿أنّه﴾ بالفتح لم يقف على ﴿آمنت﴾ لأنه عامل في أنَّ »[1322] ، وهذا الموضع من مواضع وجوب فتح همزة إن ، حيث وقعت معمولة للفعل (آمنت) . ومن مواضع وجوب فتح همزة إنّ أن تكون في موضع رفع خبر ابتداء مضمر[1323] ، مثال ذلك ما أورده أبو بكر في قوله : «﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ﴾[1324] كان عاصم والأعمش وحمزة والكسائي يكسرون : ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي﴾ وكان نافع وأبو عمرو يفتحانها » إلى أن قال : « ويجوز أن يكون في موضع رفع على معنى (ذلك عيسى بن مريم وذلك أن الله) »[1325] . ومن المواضع أيضاً أن تكون مبدلة من مجرور أو مرفوع ، قال أبو بكر عن (إنّ) من قوله تعالى : ﴿أَنَّا صَبَبۡنَا ٱلۡمَآءَ صَبّٗا﴾[1326] : « ومن قرأ﴿أنّا﴾ بالفتح جعل ﴿أنّا﴾ في موضع خفض على الترجمة عن الطعام كأنه قال : (فلينظر الإنسان إلى طعامه) إلى (أنّا صببنا) ... وكذلك إن رفعت (أنّ) بإضمار (هو أنا صببنا الماء صبّا) لأنها في حال رفعها مترجمة عن الطعام »[1327] .

، أو مبتدأ . إذا وقعت في موضع نصب غير خبر . وإذا جاءت معطوفة على شيء من ذلك ، أو مبدلة من شيء من ذلك . وإذا فتحت همزة (إن) أُوِّلت عند أكثر النحاة بمصدر ، وهو المشهور ، فإذا كان خبرها فعلاً أو اسماً ملاقياً للفعل في الاشتقاق ، قدِّرت بمصدرٍ من لفظ ذلك الفعل ، وذلك الاسم نحو : بلغني أنك تنطلقُ ، أو منطلقٌ أي بلغني الانطلاق ، وإن كان ظرفاً أو مجروراً ، قدِّر مصدر من لفظ الاستقرار العامل فيهما نحو : بلغني أنك عند زيدٍ، أو في الدار ، أي بلغني استقرارك عند زيد ، أو في الدار ؛ فإن كان جامداً ، قدِّر الكون نحو : بلغني أن هذا زيد ، أي كون هذا زيداً . (ينظر : ارتشاف الضرب ١٢٥٥/٣ ، أوضح المسالك ١٧٤/١، الهمع ٤٤٠/١)

١٣٢١ – يونس ٩٠

١٣٢٢ – إيضاح الوقف والابتداء ٧٠٨/٢ ، وينظر : ٧١١/٢

١٣٢٣ – ينظر الدر المصون ٦٠١/٧

١٣٢٤ – مريم ٣٦

١٣٢٥ – إيضاح الوقف والابتداء ٧٦٤/٢

١٣٢٦ – عبس ٢٥

١٣٢٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٩٦٧/٢

ثالثها : ما يجوز فيه الأمران ، الفتح ، والكسر[١٣٢٨]، ومما ورد منه عند أبي بكر قوله : «كان أبو جعفر ونافع والكسائي يقرؤون: ﴿أَنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٨﴾﴾[١٣٢٩]بفتح الألف . وكان عاصم والأعمش وأبو عمرو وحمزة يقرؤون : ﴿إنّه﴾ بكسر الألف ، فمن قرأ بالكسر وقف على ﴿ندعوه﴾ وابتدأ﴿إنَّه﴾ . ومن قرأ : ﴿أنَّه﴾ بالفتح لم يقف على ﴿ندعوه﴾ لأن (أن) متعلقة بما قبلها ، والمعنى (ندعوه لأنه وبأنه) »[١٣٣٠] ، قال ابن هشام: « قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة ، والباقون على أنه تعليل مستأنف»[١٣٣١].

ب- تخفيف نون (أنّ)

قد تخفف (أنّ) المفتوحة، ومما أورده أبو بكر في ذلك قراءة ابن أبي إسحاق[١٣٣٢] لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾[١٣٣٣]حيث قال: « وقرأ ابن أبي إسحاق ﴿وأنْ هذا صراطي﴾ بفتح الألف وتخفيف النون»[١٣٣٤].

ج- مجيء (أنّ) بمعنى (لعل)

تأتي (أنّ) المفتوحة المشددة النون على وجهين[١٣٣٥] :

١٣٢٨ - إذا قُدِّرت جملة كسرت ، وإذا قُدِّرت بمصدر فتحت ، وذلك في مواضع : بعد إذا الفجائية ، بعد فاء الجزاء ، بعد أيْ المفسرة ، إذا وقعت إنّ خبراً عن قول ، وخبرها قول ، وفاعل القولين واحد ، بعد مذ و منذ .وأن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه . (ينظر : أوضح المسالك ١٧٦/١ ، الهمع ٤٤١/١)

١٣٢٩ - الطور ٢٨

١٣٣٠ - إيضاح الوقف والابتداء ٩٠٩/٢ ، وينظر : ٦٤٢/٢، ٦٨٩ ، ٨١٨ ، ٨٢٠ ، ٨٨٩

١٣٣١ - عدّ ابن هشام التعليل موضعاً من المواضع التي يجوز فيها كسر أو فتح همزة إن (أوضح المسالك ١٧٥/١)

١٣٣٢ - وهي قراءة ابن عامر ويعقوب (ينظر : السبعة ٢٧٣ ، البحر المحيط ٢٥٤/٤ ، الدر المصون ٢٢٥/٥ ، المحرر الوجيز٣٦٤/٢ ، إتحاف فضلاء البشر ٢٢٠)

١٣٣٣ - الأنعام ١٥٣

١٣٣٤ - إيضاح الوقف والابتداء ٦٤٦/٢

١٣٣٥ - ينظر : مغني اللبيب ٤٩/١ ، رصف المباني ١٢٥

أحدهما : أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر .

الثاني : أن تكون لغة في لعل[١٣٣٦] .

قال أبو بكر في معنى قوله تبارك وتعالى : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾﴾[١٣٣٧]: « ... المعنى (وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون) »[١٣٣٨].

٥- عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور

تعددت الآراء في هذه المسألة ، بين مجيز للعطف على الضمير المجرور ومانع له ، فأما الكوفيون ويونس والأخفش[١٣٣٩] فقد أجازوا هذا النوع من العطف ، قال أبو بكر عن قوله تعالى : ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[١٣٤٠]: « من قرأها ﴿والأرحامِ﴾[١٣٤١]خفضها على النسق على الهاء كأنه قال : (به والأرحامِ)، كما تقول (أسألك بالله والرحم)»[١٣٤٢] ، وأكثر البصريين لا يجيز عطف الظاهر على الضمير المجرور[١٣٤٣]، قال الصيمري : « وأما الضمير المجرور فلا يجوز أن يعطف عليه إلا بإعادة العامل ،....، وهذا مذهب البصريين ، وخطؤوا من قرأ ﴿تساءلون به والأرحامِ﴾ فجرّ (الأرحام) عطفاً على الهاء في (به) لأن هذا لا يجوز عندهم إلا في ضرورة الشعر»[١٣٤٤].

١٣٣٦ - قال الخليل عن (أن) من قوله تعالى : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ : « هي بمترلة قول العرب : ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً ، أي : لعلك ، فكأنه قال : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون » كتاب سيبويه ١٢٣/٣

١٣٣٧ - الأنعام ١٠٩

١٣٣٨ - إيضاح الوقف والابتداء ٦٤٢/٢

١٣٣٩ - أوضح المسالك ٤٨٥/١

١٣٤٠ - النساء ١

١٣٤١ - قرأ حمزة وحده بخفض الأرحام ، ينظر : السبعة ٢٢٦ ، النشر في القراءات العشر ٢٤٧/٢ ، إتحاف فضلاء البشر١٨٥

١٣٤٢ - إيضاح الوقف والابتداء ٥٩٢/٢

١٣٤٣ - ينظر : شذور الذهب ٤٤٩

١٣٤٤ - التبصرة والتذكرة ١٤٠/١ ، ١٤٢

٦- نصب الفعل المضارع

ينصب الفعل المضارع في مواضع عدة[١٣٤٥] ، منها ما ذكره أبـوبكر في قولـه : «كان أبو جعفر وشيبة ونافع وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي يقرؤون : ﴿ويَذَرَك﴾ بالنصب . وكان الحسن يقرأ: ﴿ويَذَرُك﴾ بالرفع . فمن قرأ : ﴿ويَذَرَك﴾ بالنصب كان له مذهبان : أحدهما : أن يقول : نصبته على الصرف عن قوله : ﴿أتذر موسى﴾ .... وقال اليزيدي[١٣٤٦] : ﴿ويَذَرَك﴾ منصـوب علـى معـنى (ليفسـدوا في الأرض ويـذرَك وآلهتك)»[١٣٤٧] ومعنى الصرفِ في رأي الزجاج : صَرْفُ العطف عن اللفظ إلى العطـفِ على المعنى[١٣٤٨] ، وقال السمين الحلبي : « ويعنون بالصرف عدمَ تشريكِ الفعلِ مع مـا قبلَه في الإعراب »[١٣٤٩].

هذا هو مذهب الكوفيين في نصب الفعل المضارع في الآية السابقة وفيما شابهها ، أما البصريون فذهبوا إلى أنه منصوب بتقدير أن مضمرة[١٣٥٠] .

٧- إعمال اسم الإشارة

قال أبو بكر عن قراءة النصب للفظة (قول)[١٣٥١] من قوله تبارك وتعالى: ﴿ذَٰلِكَ

١٣٤٥ – ينصب الفعل المضارع إذا دخل عليه حرف من حروف أربعة وهي : لن ، وكـي المصـدرية ، وإذن بشروط ، وأن المصدرية ظاهرة أو مضمرة . (ينظر : شرح ابن عقيل ٢٦٧/٢إلى٢٧٥ ، شرح قطر الندى وبـل الصدى ٥٩إلى٧٨)

١٣٤٦ – يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي، الإمام أبو محمد اليزيدي ، المقرئ اللغوي، أخذ عن الخليـل اللغـة والعروض، كان أحد القراء الفصحاء العالِمين بلغة العرب والنحو ، مات سنة ٢٠٢ . ينظر : بغية الوعاة ٣٤٠/٢

١٣٤٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٦٦٣/٢ ، وينظر : ٦٩١/٢

١٣٤٨ – ينظر : الدر المصون ٥٥٨/٩ ، قال الزجاج في نحو قولـه تعـالى :﴿ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٣٥﴾ ﴾ الشورى: ٣٥ : « وذلك أنَّه لَمَّا لم يَحْسُنْ عطفُ ﴿ويعلَمْ﴾ مجزوماً على ما قبلَه إذ يكونُ المعنى: إنْ يَشَأْ/ يَعْلَمْ، عُدِل إلى العطف على مصدرِ الفعلِ الذي قبلَه. ولا يتأتَّى ذلك إلاَّ بإضمار (أنْ) ليكونَ مع الفعـلِ في تأويلِ اسم» الدر المصون ٥٥٨/٩

١٣٤٩ – الدر المصون ١٢٤/٤

١٣٥٠ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٥/٢

١٣٥١ – قرأ بها عاصم وابن عامر وابن أبي إسحاق

﴿ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾[١٣٥٢] : « والوجه الآخر أن ينصبه على خبر (ذلك) ويجعل (ذلك) في مذهب (كان) كما تقول : (هذا زيد أخاك) و (هذا الخليفة قادماً) فتنصبه لأنك قرنت بـ(هذا وذلك) الفعل ونصبت به كما تنصب بـ(كان) »[١٣٥٣] .

فالظاهر من كلام أبي بكر أن في اسم الإشارة معنى الفعل ، وهذا المعنى هو السبب في نصب (أخاك) ، قال ابن السراج : « والدليل على أن في (هذا) معنى فعل قولهم : هذا زيد منطلقاً ، لأن منطلقاً انتصب على الحال ، والحال لا بد من أن يكون العامل فيها فعل أو معنى فعل »[١٣٥٤]

وإعمال اسم الإشارة عمل (كان) هو مذهب الكوفيين ، ولا يعملونه إلا إذا أريد به (التقريب)[١٣٥٥] ، قال الفراء عن قولهم : ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفاً : «نصبت الفعل لأن (هذا) ليست بصفة للأسد إنما دخلت تقريباً ، وكان الخبر بطرح (هذا) أجود ؛ ألا ترى أنك لوقلت : ما لا يضر من السباع فالأسد ضار ، كان أبين »[١٣٥٦]، ثم قال عن معنى التقريب : «وأما معنى التقريب : فهذا أول ما أخبركم عنه، فلم يجدوا بدّاً من أن يرفعوا (هذا) بالأسد وخبره منتظر ، فلما شغل الأسد بمرافعة (هذا) نصب فعله الذي كان يرافعه لخلوته »[١٣٥٧] ، ففي هذا تشبيه لاسم الإشارة بكان وأخواتها ، فإذا دخلت كان على الاسم رفعته والخبر منتظر يتم الكلام به فينصب لخلوته، أي لعدم اشتغاله بمرافع كالاسم ، قال السيوطي : «وذهب الكوفيون إلى أن هذا وهذه

١٣٥٢ – مريم ٣٤

١٣٥٣ – إيضاح الوقف والابتداء ٧٦٣/٢

١٣٥٤ – الأصول في النحو ١٢٩/٢

١٣٥٥ – يقول صاحب مصطلحات النحو الكوفي ص٩٤ : « لا نكاد نظفر عند الكوفيين بنصوص تفسر لنا سبب اختيارهم لفظ التقريب مصطلحاً لما يقصدونه من إعمال اسم الإشارة (هذا) و (هذه) و (هؤلاء) إعمال (كان) بشروط مخصوصة . بيد أننا نتصور أنهم وضعوا هذا المصطلح لمّا كانت هذه الإشارة تكون للقريب أي أنها تدل على تقريب المشار إليه » .

١٣٥٦ – معاني القرآن ١٩/١

١٣٥٧ – معاني القرآن ١٩/١

إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجهما إلى اسم مرفوع ، وخبر منصوب ، نحو : (كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً؟) ، و (كيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعةً؟) . وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود[١٣٥٨] ، نحو : (هذا ابن صياد أشقى الناس) ، فيعربون هذا تقريباً ، والمرفوع اسم التقريب، والمنصوب خبر التقريب، لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع ألا ترى أنك لم تشر إليهما ، وهما حاضران .وأيضا فالخليفة والشمس معلومان ، فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما . وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب ، لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى ،كما لو أسقطت (كان) من: كان زيد قائماً »[١٣٥٩]

وذهب بعض النحاة إلى أن معنى الفعل يكون في (ها) التنبيه ، وعلى هذا فإن نحو: (ذلك ، وتلك) لا تعمل، نقل السمين الحلبي نحو ذلك عن أبي حيان في قوله : «قال الزمخشري: والعاملُ ما دَلَّ عليه (تلك) مِنْ معنى الإشارةِ ونحوُه: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[١٣٦٠] . قال الشيخ: وليس نحوَه؛ لأنَّ في ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ حرفَ تنبيه. وقيل: العاملُ في الحالِ ما دَل عليه حرفُ التنبيهِ أي: تَنَبَّهْ. وأمَّا (تلك) فليس فيها حرفُ تنبيهٍ؛ فإذا كان حرفُ التنبيهِ عاملاً بما فيه مِنْ معنى التنبيهِ، لأنَّ الحرفَ قد يَعْمَلُ في الحال، فالمعنى: تَنَبَّه لزيدٍ في حال شيخِه أو في حال قيامِه »[١٣٦١]، وظاهر كلام ابن جني عن (هذا) من نحو قوله تعالى : ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ أن معنى الفعل يكون في (ها) التنبيه ، والإشارة معاً ، حيث قال : « إن لم يكن العامل متصرفاً لم يجز تقديم الحال عليه ، تقول: هذا زيد قائماً ، فتنصب (قائماً) على الحال بما في (هذا) من معنى الفعل لأن (ها) للتنبيه

١٣٥٨ – عبر الفراء عن هذا بقوله: « أن يكون ما بعد (هذا) واحداً لا نظير له» معاني القرآن ١٩/١

١٣٥٩ – الهمع ٣٥٩/١

١٣٦٠ – هود ٧٢

١٣٦١ – الدر المصون ٦٤١/٩ ، وينظر : البحر المحيط ٤٤/٩

و (ذا) للإشارة ، فكأنك قلت : أنبه عليه قائماً ، وأشير إليه قائماً»[١٣٦٢] ، ووافقه ابن برهان في ذلك[١٣٦٣] ، وهو ما ذهب إليه ابن هشام في حديثه عن الواو من نحو: (هذا لك وأباك) حين قال: « كلا من (ها) و(ذا) و(لك) فيه معنى الفعل »[١٣٦٤] ، وما ذهب إليه هؤلاء هو مذهب سيبويه والمبرد من أنّ العامل في (هذا) إنما هو معنى التنبيه ، أي: انتبه ، وفي (ذاك) معنى الإشارة أي : أشير[١٣٦٥]. قال السيرافي : « وأما النصب في : هذا عبدالله منطلقاً فعلى الحال ، والعامل فيه أحد شيئين : إما التنبيه ، وإما الإشارة . فأما التنبيه فهو بـ(ها) ، وأما الإشارة فهي بـ(ذا) »[١٣٦٦].

٨- الفاعل

أ- توحيد فعله

قال أبو بكر عن قراءة طلحة بن مصرِّف :﴿قدْ أَفلَحوا المُؤمِنُون﴾ : « جائز أن يرتفع ﴿المؤمنون﴾ بمشتق من ﴿أفلحوا﴾ ، وممكن أن يرتفعوا بـ﴿أفلحوا﴾ ، فمن اشتق فعلاً بناه على (قد أفلحوا قد أفلح المؤمنون) . وقال البصريون : ﴿المؤمنون﴾ يرتفعون على البدل من الضمير الذي في ﴿أفلحوا﴾ »[١٣٦٧] ثم قال : « على مذهبه يحسن الوقف على ﴿أفلحوا﴾ ثم تبتدئ : ﴿المؤمنون﴾ على معنى (أفلح المؤمنون) فإن رفعت (المؤمنين) بـ(أفلحوا) وجعلت الواو علامة لفعل الجميع كما قال الشاعر :

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلُّهُمُ ألومُ[١٣٦٨]

١٣٦٢ - اللمع ٦٢/١

١٣٦٣ - شرح اللمع ١٣٤/١

١٣٦٤ - شرح شذور الذهب ٢٤٣

١٣٦٥ - ينظر : الكتاب ٧٨/٢ ، المقتضب ٤٣٥/٢

١٣٦٦ - شرح السيرافي ١٦٤/٦

١٣٦٧ - إيضاح الوقف والابتداء ٧٨٩/٢

١٣٦٨ - البيت من المتقارب ، وهو لأمية بن أبي الصلت ، ينظر : ديوانه ص١٢٧ ، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢٧٤/٢، مغني اللبيب ٤٢١/٢ ، أوضح المسالك٢٣٩/١ .

رفع (الأهل) بـ(يلومونني) وجمع الفعل لم يحسن الوقف على (أفلحوا) ، وإن رفعت (المؤمنين) على الإتباع لما في (أفلحوا) لم يحسن الوقف عليه »[١٣٦٩] .

قد يؤتى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامة تدل على التثنية ، أو الجمع ، كقراءة طلحة للآية السابقة ، وكالبيت المذكور ، وهي لغة فصيحة قليلة[١٣٧٠] خرّجها النحاة ونحوها تخريجات عدة[١٣٧١] ، فمن النحويين من قال أنها لغة معزوة إلى طيِّئ وأزد شنوءة ، ومنهم من جعل هذه العلامات ضمائر، ثم اختلفوا فقيل ما بعدها بدل منها ، وقيل مبتدأ والجملة السابقة خبر ، ومنهم من اشتق فعلاً من الفعل نفسه وقدره بعد الضمير كما ذكر أبو بكر ، ومنهم من اعتبرها أحرفاً للدلالة على الجمع أو التثنية، كدلالة التاء في نحو: (قامت) على التأنيث ، وهو مذهب سيبويه[١٣٧٢] ، وصححه أبو حيان وابن هشام[١٣٧٣] .

ب- حذف عامل الفاعل

قال أبو بكر عن قوله تعالى : ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[١٣٧٤]: « كان الحسن وعاصم في رواية أبي بكر عنه يقرآن :﴿يُسبَّح له فيها﴾ بفتح الباء . وكان نافع وأبو عمرو وحمزة يقرؤون :﴿يسبِّح﴾ بكسر الباء ، وكذلك روى أبو عمرو عن عاصم . فمن قرأ :﴿يسبَّح﴾ بفتح الباء كان على معنيين : إن رفع الرجال بمعنى (يسبِّحه رجال) كما تقول : ضُرب زيد عمرو ، على معنى (ضربه عمرو) حسن الوقف على ﴿الآصال﴾ وليس بتام . والوجه الآخر أن يرتفع

١٣٦٩ - إيضاح الوقف والابتداء ٧٩٠/٢

١٣٧٠ - لغة : أكلوني البراغيث ، وسماها ابن مالك لغة يتعاقبون فيكم ملائكة . ينظر : شرح ابن عقيل ٤٠١/١، والهمع ٥١٤/١ ، ولها شاهد آخر في القرآن ، وهو قوله تعالى : ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]

١٣٧١ - ينظر : شرح السيرافي ١٨/٢و١٩ ، أوضح المسالك ٢٣٨/١و٢٤٠ ، التذييل والتكميل ٢٠٣/٦ ، الهمع ٥١٣/١

١٣٧٢ - كتاب سيبويه ١٩/١ ، شرح السيرافي ١٩/٢

١٣٧٣ - ينظر : التذييل والتكميل ٢٠٣/٦ ، أوضح المسالك ٢٤٠/١

١٣٧٤ - النور ٣٦-٣٧

(الرجال) بقوله : ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ ﴾ (رجال) و (يسبِّح له فيها رجال) ممـا في (ترفع) كأنه قال : (أن ترفع مسبَّحاً له فيها) »[1375] .

ذكر أبو بكر في إعراب (رجال) من الآية الكريمة وجهين :

الأول : أن تعرب فاعلاً لفعل محذوف ، قال : « كما تقول : ضُرب زيد عمرو على معنى: ضربه عمرو » كأنه جواب عن سؤال ، من ضربه ؟ فقيل : عمـرو . وهـو مذهب الفراء في قوله : « من قال :﴿يسبَّح﴾ رفع الرجال بنية فعل مجدَّد . كأنه قـال : يسبِّح له رجال لا تلهيهم تجارة »[1376] ، فالفعل إذا أشعر به ما قبله ، وأُمن اللبس جـاز حذفه[1377] .

الثاني : أن تعرب مبتدأ خبره مقدم ، وهو قولـه تعـالى : ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ ﴾ .

وذُكر وجه ثالث : أنَّ رجالاً خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: المُسَبِّحة رجالٌ[1378] .

٩- قصر الممدود

ذكر أبو بكر أن من العرب من يقصر الممدود ، واستشهد على ذلـك بقـراءة عاصـم لقولـه تعـالى : ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾[1379] ، حيث قرأ عاصم (دعا وندا) بترك الهمز من اللفظ في الوقف مع الإشـارة إليه[1380] . جاء في الإتحاف قوله : « ويوقف على (دعاء ونداء) ونحوهما مما وقعـت فيـه

١٣٧٥ – إيضاح الوقف والابتداء ٧٩٨/٢

١٣٧٦ – معاني القرآن ٢١٨/٢

١٣٧٧ – ينظر : ارتشاف الضرب ١٣٢٢/٣ ، التذييل والتكميل ٢٠٩/٦ ، أوضح المسالك ٢٣٦/١ ، الهمـع ٥١٤/١

١٣٧٨ – ينظر التذييل والتكميل ٢١٢/٦، الدر المصون ٤١٠/٨

١٣٧٩ – البقرة ١٧١

١٣٨٠ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٧٩/١

الهمزة متوسطة بالتنوين بعد ألف بالتسهيل بين بين مع المد والقصر ، هـذا مـا عليـه الجمهور »[1381].

وذهب الكسائي إلى أن قصر الممدود لا يكون إلا في النصب ، فلا يكون في جر ولا رفع، ورُدَّ قوله هذا[1382] بقول الشاعر :

لابد من صنعا وإن طـال السفـرْ ولـو تحنّـى كلّ عـودٍ ودَبـرْ[1383]

وقول الآخر :

فهم مثل النـاس الذين يعـرفونه وأهـل الوفا من حـادثٍ وقديمِ[1384]

والمد في الممدود -كما قال ابن السراج- زيادة ، ومن قصره اضطراراً فقـد رده إلى الأصل[1385]، وهي مسألة شبيهة بصرف مـا لا ينصـرف فلـذلك أُجمـع علـى جوازها[1386].

١٠- المنـــــــادى

أ- حذف المنادى وإثبات حرف النداء

قال أبو بكر عن قوله تبـارك وتعـالى : ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[1387] : : « ومن قرأ بـالتخفيف[1388] وقـف (ألا يـا) وابتـدأ :

١٣٨١ - إتحاف فضلاء البشر ١٥٢

١٣٨٢ - ينظر : الهمع ٢٤٠/٣

١٣٨٣ - البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في العين ٢١٩/٢ ، وسر صناعة الإعراب١٧٥/٢ ، وأوضح المسـالك ١٣٣/٢، ولسان العرب (صنع) .

١٣٨٤ - البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك١٣٤/٢ ، والهمـع ٢٤٠/٣، وينظـر : المعجـم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٣٨/٧

١٣٨٥ - ينظر: الأصول في النحو ٤٤٧/٣

١٣٨٦ - ينظر : أوضح المسالك ١٣٣/٢ ، توضيح المقاصد ١٣٦٣/٣

١٣٨٧ - النمل ٢٥

١٣٨٨ - قرأ بها أبو جعفر المدني ، وأبو الحسن الكسائي

(اسجدوا) بالضم لأن الألف مبنية على الثالث وهو الجيم في (يسجدوا) ، ومعنى هـــذه القراءة : (ألا يا هؤلاء اسجدوا) فحذفوا (هؤلاء) وأبقوا (يا) »[١٣٨٩].

قال ابن الشجري : « حُذف المنادى لدلالة الكلام عليه ، وحذف ألف (يا) من اللفظ لسكون السين ، ثم حُمل الخط على اللفظ ، فحذفت الألف خطاً كما حـــذفت لفظاً »[١٣٩٠].

أجازت العرب حذف المنادى إذا دلت عليه قرينة وكان ما بعده أمراً أو دعـــاءً، لأنهما داعيان إلى توكيد المأمور والمدعو ، فاستعمل النداء قبلهما كثيراً حتى صار الموضع منبهاً على المنادى إذا حذف وبقيت (يا) النداء فحسن حذفه لذلك[١٣٩١].

فالأمر كقوله تعالى : ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ والدعاء كقول الشاعر :

يا لَعْنَـــةُ اللهِ والأقـــوام كُلّهـــمُ والصَّالحِين على سَمْعَان مِنْ جارِ[١٣٩٢]

وذهب أبو حيان إلى أن هذا الحذف لا يجوز ، فقال : « والذي أذهب إليـــه أن مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست (يا) فيه للنداء وحُذف المنادى ، لأن المنادى عندي لا يجوز حذفه ، لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء ، وانحذف فاعله لحذفـــه ، ولو حذفنا المنادى ، لكان في ذلك حذف جملة النداء ، وحذف متعلقه وهو المنـــادي ، فكان ذلك إخلالاً كبيرًا .... فـــ (يا) عندي في تلك التراكيب حرف تنبيه أُكد به (ألا) التي للتنبيه»[١٣٩٣] .

ب- حذف ياء المتكلم من المنادى وإثباتها

١٣٨٩ – إيضاح الوقف والابتداء ١٦٩/١

١٣٩٠ – أمالي ابن الشجري ٤١٠/٢

١٣٩١ – ينظر : شرح التسهيل ٣٨٨/٣ ، المساعد ٤٨٦/٢ ، شرح الرضي ٤٢٩/١ ، الهمع ٣٤/٢

١٣٩٢ – البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢١٩/٢ ، والأصول في النحو ٣٥٤/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠٧/٣ ، والمفصل ص٨٠ ، وشرح ابن يعيش ٣٨٥/١ ، والإنصاف١١٨/١ ، والتبيين ص٢٧٨

١٣٩٣ – تفسير البحر المحيط ٦٦/٧ ، وينظر : الهمع ٣٥/٢

قال أبو بكر : « واختلفت المصاحف في حرف في سورة الزخرف : ﴿ يَـٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ ﴾[1394] فهو في مصاحف أهل المدينة بياء ، وفي مصاحفنا بغير ياء ، وكان أبو عمرو يثبت الياء[1395] فيها ويحتج بأنه رآها في مصاحف أهل المدينة والحجاز بياء »[1396].

تحذف ياء المتكلم من المنادى ، وهو الأشهر[1397] ، وتبقى الكسرة للدلالة عليها، قال ابن الشجري : « وإنما يكون ذلك في النداء ، لأن النداء مما يكثر فيه الحذف والتغيير، لكثرة استعماله »[1398]، وإثبات الياء هو الأصل[1399] ، وذهب سيبويه[1400] إلى أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين ، فلا معنى لها ولا تثبت بنفسها إلا أن توصل بالمضاف ، كما أن التنوين لا يقوم بنفسه حتى يكون في الاسم ، معللاً حذفها بكثرة استعمال النداء في الكلام ، فاستغنوا بالكسرة عن الياء . قال الشنتمري[1401] : « وتمام هذا الاعتلال أن يقال : وأن الياء إذا حذفت دلت الكسرة عليها ، والدليل على هذا أنا لو قلنا : يا غلامنا لم يجز حذف نا»[1402] وأما بقاء الياء فقال سيبويه : « واعلم أن بقيان الياء لغة في النداء في الوقف والوصل تقول : يا غلامي أقبل ، وكذلك إذا وقفوا »[1403].

ج- الوقف على (أيها) بدون ألف

١٣٩٤ - الزخرف ٦٨

١٣٩٥ - قرأها نافع وابن عامر وأبو عمرو ورُويس بالياء ساكنة في الحالين ، وحذفها الباقون في الحالين . ينظر : السبعة ٥٨٨ ، تفسير القرطبي ٩٦/١٦ ، المحرر٦٣/٥ ، النشر٣٧٠/٢ ، الإتحاف ٣٨٦

١٣٩٦ - إيضاح الوقف والابتداء ٢٤٧/١

١٣٩٧ - الهمع ٤٣٨/٢

١٣٩٨ - أمالي ابن الشجري ٧٣/٢

١٣٩٩ - إيضاح الوقف والابتداء ٢٥٠/١

١٤٠٠ - كتاب سيبويه ٢٠٩/٢

١٤٠١ - أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى ، المعروف بالأعلم ، ت: ٤٧٦ .

١٤٠٢ - النكت ٥٥٧/١

١٤٠٣ - كتاب سيبويه ٢١٠/٢

قال أبو بكر : « فكل ما في كتاب الله من ذكر (يا أيها) فالوقف عليه بـألف إلا ثلاثة أحرف في سورة النور: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾[1404]، وفي سورة الزخرف : ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾[1405]، وفي سورة الرحمن: ﴿سَنَفۡرُغُ لَكُمۡ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾[1406]، فالوقف على هؤلاء الثلاثة بغير ألف اتباعاً للمصحف . وكان عبدالله بن عامر يضم الهاء في هؤلاء المواضع الثلاثة . وقد اختلف القراء في الوقف عليهن ، فكان أبو عمرو والكسائي يقفان عليهن بالألف ، وكان الكسائي يقول : هذا من عمل الكاتب . وكان نافع يقف عليهن بغير ألف اتباعاً للكتاب»[1407].

حذفت الألف من الهاء في (أيها) في ثلاثة مواضع من القرآن كما ذكر أبو بكر ، وقيل الهاء هنا للتنبيه ، وحُفظ عن القراء ضم الهاء بعد حذف الألف جوازاً ، وكذلك فتحها ، قال الفراء : « لغة العرب فتحها »[1408]، وذهب السمين الحلبي إلى أن ابن عامر ضمَّ (أيه) إتباعاً للمصحف، حيث قال : « وقد حَذَفَها ابن عامر في ثلاثة مواضع، إلا أنه ضم الهاء الباقية بعد حذف الألف، فقرأ في الوصل: ﴿أَيُّهُ ٱلسَّاحِرُ﴾و﴿أَيُّهُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ في النور ، و ﴿أَيُّهُ ٱلثَّقَلَانِ﴾ في الرحمن، لكن إنما فَعَل ذلك إتباعاً للرسم لأنَّ الألف حُذِفَتْ في مرسوم مصحف الشام في هذه الثلاثة، وعلى الجملة فقد ثَبَت حَذْفُ ألف (ها) التي للتنبيه»[1409] ، ومذهب الكوفيين وابن كيسان أن (ها) من (أيها) متصلة باسم الإشارة ، لفظاً أو تقديراً ، فأصل (يا أيها الرجل) عندهم : يا أيهذا الرجل[1410].

١٤٠٤ – النور ٣١

١٤٠٥ – الزخرف ٤٩

١٤٠٦ – الرحمن ٣١

١٤٠٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٧٨/١

١٤٠٨ – ينظر : المساعد ٥٠٥/٢

١٤٠٩ – الدر المصون ٢٣٧/٣

١٤١٠ – ينظر : المساعد ٥٠٦/٢

١١- إعمال اسم الفاعل

قال أبو بكر عن قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِ ٱلْعُمْيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ ﴾[١٤١١]: « كان أبو جعفر وشيبة وعاصم ونافع وأبو عمرو والكسائي يقرؤونها : ﴿بهادِ العميِ﴾ بالإضافة .... وكان عبدالله بن عامر الشامي يقرؤها :﴿وما أنتَ بهادٍ العميَ﴾ بتنوين (هاد) ونصب (العمي)»[١٤١٢].

يعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلقاً إذا كان صلةً لأل[١٤١٣]، وإن لم يكن كذلك عمل بشرطين:

أحدهما : كونه للحال أو الاستقبال .

والثاني : أن يعتمد على استفهام أو نفى أو مخبر عنه أو موصوف ، وهذا شرط البصريين ، ولم يشترط الكوفيون ذلك بل أعملوه مطلقاً ، ووافقهم الأخفش[١٤١٤]. وزاد بعضهم[١٤١٥] شرطين :

الأول : ألا يكون مصغراً ، خلافاً للكسائي .

الثاني : ألا يكون موصوفاً خلافاً للكسائي أيضاً في إجازته إعماله مطلقاً .

قال السيرافي : « اعلم أن أسماء الفاعلين الجارية على أفعالهم ، نحو : ضاربٌ ، وقاتلٌ ، ومضاربٌ ، ومكسِّرٌ ، ومستغفرٌ ، وما أشبه ذلك ، إذا كانت جارية على : ضرب ، وقاتل وكسَّر ، واستغفر ، ....، تعمل عمل الفعل الذي جرت عليه ، إذا كان الفعل للحال ، أو المستقبل ، وتتصرف تصرفه ، تقول : (هذا ضاربٌ زيداً) ، كما تقول: (هذا يضرب زيداً)»[١٤١٦].

١٤١١ - الروم ٥٣

١٤١٢ - إيضاح الوقف والابتداء ٢٤١/١

١٤١٣ - ينظر : أوضح المسالك ٤١١/١، توضيح المقاصد ٨٤٩/٢

١٤١٤ - ينظر : توضيح المقاصد ٨٥١/٢ ، الهمع ٥٤/٣

١٤١٥ - ينظر : منثور الفوائد لأبي البركات ص٤٨ ، شرح التسهيل ٧٢/٣

١٤١٦ - شرح السيرافي ٢٠٣/٣

١٢- صرف ما لا ينصرف

أجاز الكسائي والفراء صرف ما لا ينصرف إلا (أفعل منك) ، واحتج الفراء لذلك بكثرته في الشعر[١٤١٧] ، ووافقهم أبوبكر حين ذهب إلى جواز صرف قوله تعالى : ﴿ قَوَارِيرَا۠ (١٥) قَوَارِيرَا۠ ﴾[١٤١٨] قال : « والحجة أن العرب تجري ما لا يجري في كثير من كلامها »[١٤١٩].

وكان أبو بكر يستحب الوقف على (ثمود) بألف ، موافقةً للمصحف ، مشيراً إلى جواز صرفها في غير القرآن ، على أن تكون اسماً لرجل معروف ، وذهب الكسائي إلى جواز صرفها منصوبة في عدة مواضع من كتاب الله[١٤٢٠]، وكان يصرفها في غير النصب ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ (٦٨) ﴾[١٤٢١]، ومن أصله ألا يصرفها ، وعلل صرفه إياها في هذا الموضع بقربها من المصروف[١٤٢٢]، وهذا ما يسمى بالجوار[١٤٢٣]. فإن أُريد بها اسم الأمة أو القبيلة منعت من الصرف[١٤٢٤]، وهو مذهب أبي الأسود الذي لم يكن يصرف (ثمود) في شيء من القرآن[١٤٢٥]. واحتج أبوبكر للمذهبين بقوله : «وروي عن عاصم أنه كان لا يجري التي في النجم ولا ينونها ، وكان يحيى بن وثاب

١٤١٧ – إعراب القرآن للنحاس ١٠١/٥

١٤١٨ – الإنسان : ١٥ – ١٦

١٤١٩ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٦٨/١

١٤٢٠ – كان الكسائي يصرف (ثمود) في أربعة مواضع من القرآن ، هي : ﴿ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ ﴾ [هود: ٦٨] ، و ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ ﴾ [الفرقان: ٣٨] ، و ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمْ ﴾ [العنكبوت: ٣٨] ، و ﴿ وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبْقَىٰ (٥١) ﴾ [النجم: ٥١] .

١٤٢١ – هود : ٦٨

١٤٢٢ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٦٦/١

١٤٢٣ – الجوار هو أن تتبع كلمة الكلمة السابقة عليها في حركة الإعراب لمجاورتها لها ، نحو قولهم : هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ.

١٤٢٤ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٦٤/١

١٤٢٥ – ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ٣٦٥/١

والأعمش يجريان (ثموداً) في كل شيء من القرآن وينونانه . وكان حمزة لا يجري (ثمود) ولا ينونه في شيء من القرآن »[١٤٢٦]، وأنشد حجة لمن صرف قول الشاعر :

دعــتْ أمُّ غَنْــمٍ شرَّ لصٍّ علمــتُــه بأرضِ ثــمودٍ كلِّهــا فــأجابها[١٤٢٧]

ولمن منع قول الآخر :

إنْ أنتَ عقــرتَهــا وأرحتَ منهــا بــلادَ ثــمودَ أُنكحــتَ الرَّبابا[١٤٢٨]

وزعم أبو عبيد[١٤٢٩] أنه لولا مخالفة السواد لكان الوجه ترك الصرف إذ كـــان الأغلب عليه التأنيث[١٤٣٠]، وردَّ النحاس ما ذهب إليه أبو عبيد[١٤٣١] ، والأجــود عنــد سيبويه فيما لم يقل فيه : بنو فلان ؛ الصرفُ ، نحو: قريش ، وثقيف ، وما أشــبههما ، وكذا ثمود[١٤٣٢]. والقول نفسه في عاد وتبّعٍ[١٤٣٣] .

١٣- دخول لام الأمر على فعل المخاطب المضارع

قال أبو بكر : « والدليل على أنّ أمر المخاطب ينجزم بلام ساقطة قراءة رســول الله ﷺ وأبيّ بن كعب (فبذلك فلتفرحوا)[١٤٣٤]»[١٤٣٥].

١٤٢٦ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٦٣/١

١٤٢٧ – البيت من الطويل ، و لم أقف على قائله ، وروايته في الدر المصون ٣٥١/٦ :

دعت أم عمروٍ أمرَ شرٍّ علمته ....

١٤٢٨ – البيت من الوافر ، و لم أقف على قائله .

١٤٢٩ – ذكره الزَّبيدي ضمن الطبقة الثالثة من طبقات اللغويين الكوفيين ، تــوفي ٢٢٤، (طبقــات النحــويين واللغويين، ص١٩٩)

١٤٣٠ – ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٨٩/٢

١٤٣١ – إعراب القرآن ٢٨٩/٢

١٤٣٢ – ينظر : الكتاب ٢٤٦/٣ إلى ٢٥٠ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٨٩/٢

١٤٣٣ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٦٦/١

١٤٣٤ – يونس ٥٨ ، قال ابن الجزري : « واختلفوا في (وليفرحوا) فروى رويس بالخطــاب وهـــي قــراءة أُبيّ ورويناهما مسندة عن النبي ﷺ وهي لغة لبعض العرب » (النشر ٢٨٥/٢) .

١٤٣٥ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٤/١

جعل الكوفيون هذه القراءة دليلاً على أن فعل الأمر معرب مجزوم غير مبني[1436]، وليس هذا المراد هنا ، إنما المراد جواز أمر المخاطب بالفعل المضارع المقرون بلام الأمر ، على خلاف بين النحاة ، فقد ذهب بعضهم إلى جودته في الكلام ، قال المبرد : « اللام في الأمر للغائب ولكل من كان غير مخاطب نحو قول القائل : (قم ولأقمْ معك) ، فاللام جازمة لفعل المتكلم . ولو كانت للمخاطب لكان جيداً على الأصل ، وإن كان في ذلك أكثر ، لاستغنائهم بقولهم افعلْ عن لتفعلْ ، وروي أن رسول الله ﷺ قرأ : ﴿فَبِذلكَ فَلْتفرَحوا﴾ بالتاء »[1437]، ووافقه الزجاج[1438] وتبعه الزمخشري[1439] في ذلك ، وذهب آخرون إلى أنها لغة رديئة قليلة ، قال الرضي : « ويجوز على قلة إدخال اللام في المضارع المخاطب»[1440] ، وقال أبو حيان : « وفي مصحف أبيّ : ﴿فبذلك فافرحوا﴾ ، وهذه هي اللغة الكثيرة الشهيرة في أمر المخاطب ، وأما ﴿فليفرحوا﴾ بالياء فهي لغة قليلة »[1441]، وقال في موضع آخر: «فالفصيح المستعمل: اضرب ، وقيل : لتضرب، بل نص النحويون على أنها لغة رديئة قليلة ، إذ لا تكاد تحفظ إلا قراءة شاذة ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾ بالتاء للخطاب »[1442]، ولا يكاد يبتعد الكسائي عن هذا الرأي ، فكان يعيب قراءة ﴿فَلتفرَحوا﴾ ، نقل ذلك عنه الفراء ، ثم قال : « لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً ، وهو الأصل » [1443].

١٤- القطع عن البدلية

قال أبو بكر : « ﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ ﴾[1444] وقف حسن ثم تبتدئ : ﴿مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾ على معنى : (منها مقام إبراهيم) ، وقرأ ابن عباس : ﴿فيه آية بينة﴾ فعلى هذه القراءة لا يحسن الوقف على ﴿بينة﴾ لأن ﴿مقام إبراهيم﴾ ترجمة عن الآية »[1445].

١٤٣٦ - ينظر : الإنصاف ٥٢٤/٢

١٤٣٧ - المقتضب ٣٤٥/١

١٤٣٨ - ينظر : البحر المحيط ٩/٨

١٤٣٩ - الكشاف ٣٣٦/٢

١٤٤٠ - شرح الرضي ٨٤/٤

١٤٤١ - البحر المحيط ١٧٠/٥

١٤٤٢ - البحر المحيط ٩/٨

١٤٤٣ - معاني القرآن ٣٣٨/١

١٤٤٤ - آل عمران ٩٧

١٤٤٥ - إيضاح الوقف والابتداء ٥٨٠/٢

نصَّ النحويون على أنه متى ذُكِرَ جمعٌ لا يُبدَل منه إلا ما يُوَفِّي بالجمع فتقول: مررت برجالٍ زيدٍ وعمرٍو وبكرٍ ، لأنَّ أقل الجمع الصحيح ثلاثة ، فإن لم يُوفِّ قالوا : وَجَبَ القطعُ عن البدلية : إمَّا إلى النصب بإضمارِ فعلٍ، وإمّا إلى الرفعِ على مبتدأٍ محذوفٍ الخبر[١٤٤٦] . قال أبو حيان في باب البدل : « فإن جاء جمعٌ وتبعه ما ليس موافقاً ، فيؤول الجمع على أنه متجوزٌ فيه واقع على الاثنين ، أو اعتقِد محذوف يفي به ، وبالمذكور الإطلاق على الجمع »[١٤٤٧]. ولذلك أعرب أبو حيان (مقام) مبتدأ أو خبراً ، فقال : «الأولى والأصوب في إعراب (مقام إبراهيم) أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره : أحدها: أي أحد تلك الآيات البينات مقام إبراهيم . أو مبتدأ محذوف الخبر تقديره منها : أي من الآيات البينات مقام إبراهيم .... وأما على قراءة من قرأ : (آية بينة) بالتوحيد ، فإعرابه بدل »[١٤٤٨].

وهذا هو الظاهر من كلام أبي بكر ، أنه لا يبدل المفرد من الجمع .

١٥- معنى (إلا) في الاستثناء المنقطع

أوَّلَ البصريون (إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (لكنّ)[١٤٤٩]، وإليه ذهب أبو بكر في قوله : «ومن قرأ : ﴿إلا من ظَلَمَ﴾[١٤٥٠]فنصبه على الاستثناء المنقطع كأنه قال : (لكن

١٤٤٦ - ينظر : الدر المصون ٣١٧/٣

١٤٤٧ - ارتشاف الضرب ١٩٧٣/٤

١٤٤٨ - البحر المحيط ١٠/٣

١٤٤٩ - ينظر : إعراب النحاس ٨٠/٤ ، الأصول في النحو ٢٩٠/١ ، شرح الرضي ٨٢/٢ ، قال سيبويه : «ما فيها أحد إلا حماراً ، جاءوا به على معنى ولكن حماراً ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى ولكن» الكتاب ٣١٩/٢

١٤٥٠ - النساء ١٤٨ ، وهذه القراءة قرأ بها جماعة كثيرة منهم ابن عباس وابن عمر وابن جبير والحسن . ينظر : الدر المصون١٣٥/٤ ، الإتحاف ١٩٥ ، ونعتها بعضهم بالشذوذ ، ينظر تفسير الطبري ٢٦١٣/٤

من ظلم) تم الوقف على ﴿شَاكِراً عَلِيْماً﴾»[1451]، ولـــيس هـــذا مـــذهب الكـــوفيين ، فالكوفيون يجعلونها بمعنى (سوى)[1452]، وذهبوا إلى أنها تكون بمعنى الواو[1453].

١٦- نعت النكرة لا يكون ماضياً ومستقبلاً

قال تعالى : ﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴿٦٢﴾ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[1454] ، قرأ ابن كثير والأعمش وأبو عمرو وحمـــزة والكســـائي ﴿مـــن الأشرار . اتخذناهم﴾ بحذف الألف في الوصل ، فيكون قوله : ﴿اتخذناهم﴾ نعتاً لقولـــه :﴿رجالاً﴾ على رأي النحاة[1455] ، وخطّأ أبو بكر ذلك فقال : « ﴿اتخذناهم﴾ حـــال ، كأنه قال : قد اتخذناهم . وقال السجستاني : هذا نعت للرجال ، وهو خطأ لأن النعت لا يكون ماضياً ومستقبلاً »[1456]، فمذهب أبي بكر هنا مخالف للبصريين من جهتين :

الأولى : منع وقوع الماضي نعتاً للنكرة[1457].

الثانية : جواز إتيان الماضي حالاً[1458]من النكرة، وهو ما لا يجيزه سيبويه[1459] ، وكان أبو الحسن الأخفش يجيز إيقاعه حالاً و(قد) مقدرة فيه[1460].

١٤٥١ – إيضاح الوقف والابتداء ٦٠٧/٢

١٤٥٢ – ينظر : الأصول في النحو ٢٩٠/١ ، الهمع ١٨٦/٢

١٤٥٣ – نقل ذلك عنهم أبو البركات في الإنصاف ١/ ٢٦٦ مسألة ٣٥ ، والسيوطي في الهمع ٢٠٣/٢

١٤٥٤ – ص ٦٢ ، ٦٣

١٤٥٥ – ينظر مثلاً : إعراب النحاس ٤٧١/٣ ، الإيضاح للفارسي ص٢١٧ ، تفسير القرطبي ١٩٧/١٥، البحر المحيط٣٨٩/٧ ، الدر المصون ٣٩٣/٩

١٤٥٦ – إيضاح الوقف والابتداء ٨٦٤/٢ ، ونقله القرطبي في تفسيره ١٩٧/١٥

١٤٥٧ – قال ابن خروف عن النكرات : « وتوصف بالجمل كلـــها ، .....، قـــال تعـــالى :﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ الأنعام:١٥٥ فـــ﴿أنزلناه﴾ صفة للكتاب» شرح جمل الزجاجي ٣٠٢/١

١٤٥٨ – ينظر : إيضاح الفارسي ص ٢١٧ ، أمالي ابن الشجري ١٢/٣

١٤٥٩ – نقل ذلك ابن الشجري في أماليه١٢/٣ أثناء حديثه عن رأي سيبويه في قوله (حصرت) من قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ النساء: ٩٠ ، و لم أجد هذه الآية في كتاب سيبويه .

١٤٦٠ – ينظر : أمالي ابن الشجري ١٢/٣

تعضيد القراءة بالشعر :

أشرت في موضع سبق إلى بعض مواقف النحاة السلبية تجاه القراءات ، وسأشير هنا إلى بعض الأبيات الشعرية التي يعضّد بها أبو بكر -رحمه الله تعالى- القراءة بكلام العرب ، ومن ذلك:

١- في قوله تعالى : ﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٢٥﴾ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ ﴾[١٤٦١] قرئت ﴿اللهَ ربَّكم﴾ بالفتح على الترجمة ، وقرئت ﴿اللهُ ربُّكم﴾ بالرفع[١٤٦٢] على معنى : هو اللهُ ربُّكم. استشهد أبو بكر على ذلك بقول الشاعر :

فإنّ لها جارينِ لن يغدرا بها ربيبُ النبي وابنُ خيرِ الخلائفِ[١٤٦٣]

ثم قال : « فرفع (ربيب) على معنى : هما ربيب النبي وابن خير الخلائف »[١٤٦٤].

٢- قرئت ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ من قوله تعالى :﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[١٤٦٥] بتخفيف ﴿ألا﴾ وتقدير محذوف بعد (يا) النداء ، وقد توسع أبو بكر في الاستشهاد لهذه القراءة ، فذكر عشرة شواهد تدل على جواز حذف المنادى، منها[١٤٦٦] :

قول العجاج :

يا دار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي بسَمسَمٍ أو عن يمين سَمسَمِ[١٤٦٧]

وقول ذي الرمة :

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البِلى ولا زال مُنْهَلاً بجرعائك القطرُ[١٤٦٨]

١٤٦١ – الصافات: ١٢٥ – ١٢٦

١٤٦٢ – قرأ حفص وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف بالنصب ووافقهم الأعمش ، وقرأ الباقون بالرفع . ينظر : النشر٢/٣٦٠ ، الإتحاف ٣٧٠

١٤٦٣ – البيت من الطويل ، وهو لمعن بن أوس ، ينظر : ديوانه ، لسان العرب (ربب)

١٤٦٤ – ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ١٣٣/١

١٤٦٥ – النمل: ٢٥

١٤٦٦ – ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ١٧٠/١ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣

١٤٦٧ – البيت من الرجز ، ينظر: ديوان العجاج ، والإنصاف ١٠٢/١ ، ولسان العرب (سمسم)

١٤٦٨ – البيت من الطويل ، ينظر : ديوان ذي الرمة ص١٠٣ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٠٦/٣ ، الإنصاف ١٠٠/١ .

وقول الكميت :

ألا يا اسلمي يا تِرْبَ أسماءَ من تربِ ألا يا اسلمي حُيِّيتِ عني وعن صحبي[1469]

قال أبوبكر: « أراد في جميع هذه الأبيات: ألا يا هذه اسلمي، فحذف (هذه) وترك (يا) »[1470].

٣- قرئ قوله تعالى : ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ ﴾[1471] بحذف ياء المتكلم وإثباتها[1472] ، قال الشاعر :

فما وجد النهديُّ وجداً وَجَدتُه ولا وجَدَ العذريُّ قبلِ جميل[1473]

أراد : قبلي جميل . قال أبو بكر : « المواضع التي أُثبتت فيها الياء أخرجت على الأصل لأنها ياء المتكلم ، والموضع الذي حذفت منه الياء اكتفي بالكسرة منها »[1474]

٤- اختلف القراء في الياءات المحذوفة من رؤوس الآي كقوله تعالى : ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾[1475]، واستشهد أبو بكر بقول الأعشى:

ومن كاشح ظاهر غِمرُه إذا ما انتسبتُ له أنكرنْ[1476]

ثم قال: « أراد : أنكرني ، فحذف الياء اكتفاء بالكسرة منها »[1477]

٥- قرئت بعض آيات الذكر الحكيم بحذف ياء الفعل دونما جازم[1478]، قال تعالى: ﴿ يَوۡمَ يَأۡتِ لَا تَكَلَّمُ نَفۡسٌ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ ﴾[1479] وقال جل ذِكره: ﴿ذَٰلِكَ

١٤٦٩ – البيت من الطويل ، ينظر : ديوان الكميت ص١٢٥ ، والإنصاف ١٠١/١ .

١٤٧٠ – إيضاح الوقف والابتداء ١٧١/١

١٤٧١ – الزمر ١٧

١٤٧٢ – أثبتها أبو عمرو في قراءته ، وحذفها الباقون . ينظر : السبعة ٥٦١ ، إيضاح الوقف والابتداء ٢٤٩/١

١٤٧٣ – البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥٤٥/٢ ، والهمع ١٤٢/٢ .

١٤٧٤- إيضاح الوقف والابتداء ٢٥٠/١

١٤٧٥ – البقرة ٤٠ كان عيسى بن عمر يثبتها في الوصل ، ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ٢٥٧/١

١٤٧٦ – البيت من المتقارب ، ينظر : ديوان الأعشى ، وروايته في الكتاب١٨٧/٤ ، والمفصل ص٤٨٠ :

ومِنْ شانِئ كاسِفٍ وَجْهُهُ ....

١٤٧٧- إيضاح الوقف والابتداء ٢٥٩/١ ، رُوي البيت بسكون النون ، ينظر : أمالي القالي ٢٦٣/٢

١٤٧٨ – قرأ عاصم وحمزة قوله تعالى : ﴿ يَوۡمَ يَأۡتِ لَا تَكَلَّمُ نَفۡسٌ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ ﴾ وقوله : ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبۡغِۚ ﴾ بحذف الياء ، وكان ابن كثير ويعقوب الحضرمي يثبتانها في هذه الحروف ، ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ٢٦١/١ ، الإتحاف٢٩٢.

١٤٧٩ – هود: ١٠٥

مَا كُنَّا نَبۡغِۚ ﴾[١٤٨٠]، قال الفراء : «سمعت العرب تقول : لا أدر »[١٤٨١]، وقال أبو خراش :

ولا أدرِ من ألقى عليه رداءه　　　خلا أنه قد سُلَّ عن ماجدٍ محضِ[١٤٨٢]

قال أبو بكر : « أراد : ولا أدري ، فاكتفى بالكسرة من الياء »[١٤٨٣].

٦- اُختلف في ﴿هم﴾ من قوله تعالى : ﴿وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ ﴾[١٤٨٤] فجعلها الجمهور حرفاً واحداً ، وجعلها عيسى بن عمر حرفين ، قال أبو عبيد : « وأحسب قراءة حمزة كذلك »[١٤٨٥] . واحتج أبو بكر لمن جعلها حرفاً واحداً بقول العرب : قد كلتُك طعاماً كثيراً ، ووزنتك مالاً عظيماً ، بمعنى كلتُ لك ، ووزنت لك . وبقول الشاعر :

ولقد جنيتُكَ أكموءاً وعساقلاً　　　ولقد نهيتك عن بنات الأوبر[١٤٨٦]

والحجة في ذلك أن المراد : جنيت لك فحذفت اللام وأوقع الفعل على الكاف ، وكذلك في الآية[١٤٨٧].

٧- قال تعالى : ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾[١٤٨٨]، قرئت الآية برفع ﴿يوم﴾ وبنصبها ، واحتج أبو بكر لقراءة النصب ببيتين من الشعر ، أحدهما قول الشاعر:

على حينَ عاتبت المشيبَ على الصِّبا　　　وقلت:ألَمّا تصح والشيب وازعُ[١٤٨٩]

١٤٨٠ - الكهف: ٦٤

١٤٨١ - إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٦٤

١٤٨٢ - البيت من الطويل ، ينظر : خزانة الأدب ٥/٤٠٦ ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١/٣٩٠

١٤٨٣ - إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٦٤

١٤٨٤ - المطففين : ٣

١٤٨٥ - ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٤٥ ، القرطبي ١٩/٢٢٠ ، المحرر ٥/٤٥٠

١٤٨٦ - البيت من الكامل ، وهو بلانسبة في إعراب القرآن للنحاس ٥/١٧٤ ، الخصائص ٣/٥٨ ، والإنصاف ١/٣١٩ و٢/٧٢٦ ، ومغني اللبيب ١/٦٣ ، ولسان العرب (وبر) .

١٤٨٧ - ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٤٥

١٤٨٨ - المائدة : ١١٩

١٤٨٩ - البيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني ، ينظر : ديوانه ص٤٤ ، والكتاب ٢/٣٣٠ ، ولسان العرب

وقال قبل ذلك: «وذلك أن العرب إذا أضافت المواقيت إلى الأفعال نصبوها على كل حال»[١٤٩٠].

٨- قال تعالى : ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمۗ﴾[١٤٩١] كان حمزة لا يجري (ثمود) ولا ينونه في شيء من القرآن ، وكان الكسائي يجريه في الآية السابقة وفي قوله تعالى : ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ﴾[١٤٩٢] ، وقوله: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمۖ﴾[١٤٩٣] وقوله: ﴿وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾[١٤٩٤] قال أبو بكر : « العرب تقف على المنصوب الذي لا يُجرى بالألف فيقولون : (رأيت سلاسلاً وقواريرا ، ورأيت يزيدا) فإذا وصلوا لم ينونوا »[١٤٩٥] واحتج لمن أجرى (ثمود) بقول الشاعر :

دعتْ أمُّ غَنْمٍ شرَّ لصٍّ علمتُه　　بأرضِ ثمودٍ كلِّها فأجابها[١٤٩٦]

ولمن لم يُجرها بقول الشاعر :

إنْ أنتَ عقرتَها وأرحتَ منها　　بلادَ ثمودَ أُنكحتَ الرَّبابا[١٤٩٧]

٩- قال أبو بكر عن قوله تعالى : ﴿صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾[١٤٩٨] : «وفي قراءة عبدالله : ﴿صماً بكماً عمياً﴾ فيجوز النصب على الذم كما قال الشاعر :

سقوني الخمر ثمَّ تكنَّفوني　　عداةُ اللهِ من كذبٍ وزورِ[١٤٩٩]

(وزع) ، وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٥٣/٢ ، والإنصاف٢٩٢/١ ، ومغني اللبيب ٥٩٤/٢

١٤٩٠ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٥٠/١

١٤٩١ – هود : ٦٨

١٤٩٢ – الفرقان : ٣٨

١٤٩٣ – العنكبوت : ٣٨

١٤٩٤ – النجم : ٥١

١٤٩٥ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٦٥/١

١٤٩٦ – سبقت الإشارة إليه ص٢١٤ .

١٤٩٧ – سبقت الإشارة إليه ص٢١٥ .

١٤٩٨ – البقرة : ١٨

١٤٩٩ – البيت من الوافر ، وهو لعروة بن الورد ، ينظر : ديوانه ص٣٥ ، والكتاب ٧٠/٢ ، ولسان العرب (نشأ) ، وهو بلانسبة في مجالس ثعلب ٣٤٩/٢ .

فنصب (عداة الله) على الذم »[١٥٠٠].

١٠- في قوله تعالى : ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[١٥٠١] قرأ الأعمش وحمزة والكسائي : ﴿وَيَذَرْهُم﴾ بالجزم عطفاً على محل الفاء من قوله تعالى :﴿ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ﴾[١٥٠٢]، واستشهد أبو بكر لذلك بقول الشاعر :

دعني فأذهبُ جانباً يوماً وأكفِك جانباً[١٥٠٣]

١١- قرأ الحسن قوله تعالى : ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ﴾[١٥٠٤] بفتح ﴿كلمة﴾ ، قال أبو بكر : « وفي هذا القراءة قبح لأنه لو كان كذلك لكانت : (وجعل كلمته هي العليا) و لم يكن (وكلمةُ الله) »[١٥٠٥] ، ومع أن أبا بكر قبَّح القراءة إلا أنه جوَّزها واحتج لها بقول الشاعر :

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ نغّص الموتُ ذا الغنى والفقيرا[١٥٠٦]

١٢- قرأ أبو جعفر والأعمش وحمزة والكسائي قوله تعالى: ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾[١٥٠٧] بالخفض عطفاً على قوله تعالى: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾[١٥٠٨]، وجوَّز أبو بكر[١٥٠٩]

١٥٠٠ - إيضاح الوقف والابتداء ٥٠٠/١

١٥٠١ - الأعراف : ١٨٦

١٥٠٢ - ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ٦٧٢/٢

١٥٠٣ - البيت من مجزوء الكامل ، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص٣٩ ، ينظر : المفصل ص٣٣٦ ، وخزانة الأدب ١٠٠/٩ .

١٥٠٤ - التوبة : ٤٠

١٥٠٥ - إيضاح الوقف والابتداء ٦٩٣/٢

١٥٠٦ - البيت من الخفيف ، وهو لسواد بن عدي ، ينظر : الكتاب٦٢/١ ، ولسان العرب (نغص) ،وهو بلانسبة في إعراب القرآن للنحاس ٣٥٦/١ و٢١٦/٢ ، والخصائص٥٣/٣ ، ومغني اللبيب ٥٧٥/٢ ، وذكر في اللسان (نغص) أن البيت لعدي بن زيد .

١٥٠٧ - الواقعة : ٢٢

١٥٠٨ - الواقعة : ١٨

١٥٠٩ - إيضاح الوقف والابتداء ٩٢٢/٢

ذلك لأن العرب تتبع اللفظة اللفظة ، وإن كانت غير موافقة لها في المعنى ، محتجاً بقـــول الشاعر :

إذا ما الغانيـــات بـــرزن يـــومــــاً وزجَّجْن الحـــواجب والعيـــونا[1510]

١٣- قد يؤكد الحرف بالحرف ، كما في قراءة عبدالله بن مسعود لقوله تعالى : ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا﴾[1511]، حيث قرأ : ﴿وللظالمين أعد لهم﴾ ، واستشهد أبو بكر[1512] لذلك بقول الشاعر :

أقول لـــهـــا إذا ســـألت طـــلاقـــاً إلام تـــســـارعـــين إلـــى فراقي[1513]

١٤- استشهد أبو بكر[1514] لقراءة شيبة وأبي جعفر ونافع ويحـــيى بـــن وثـــاب وعاصم وحمزة والكسائي لقوله تعـــالى : ﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗاۖ﴾[1515] بنصـــب ﴿يوم﴾ بقول الشاعر :

مـــن أيِّ يومـــيَّ مـــن المـــوت أفـــرّ أيـــومَ لـــم يُقـــدرَ أم يومَ قُدِرْ[1516]

١٥١٠ – البيت من الوافر، ونسبه أبوبكر في إيضاح الوقف والابتداء ٩٢٢/٢ للحطيئة ولم أجـــده في ديوانـــه ، وقال الجوهري: هو للراعي النميري ، ينظر : لسان العرب (زجحن) ، وديوان الراعي ، وبلا نســـبة في إعـــراب القرآن للنحاس٣٢٨/٤ ، الخصائص ٤٣٢/٢ ، والإنصاف ٦١٠/٢ .

١٥١١ – الإنسان: ٣١

١٥١٢ – إيضاح الوقف والابتداء ٩٦٣/٢

١٥١٣ – البيت من الوافر ، ولم أقف على قائله .

١٥١٤ – إيضاح الوقف والابتداء ٩٦٩/٢

١٥١٥ – الانفطار: ١٩

١٥١٦ – البيت من الرجز ، وهو منسوب إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنـــه ، ينظـــر: ديوانـــه ص٥٤ ، وكتاب من الشعر المنسوب إلى الإمام علي رضي الله عنه ص٨٠ ، وهو بلانسبة في الخصائص ٩٤/٣ ، واللباب ٢٨٨/٢ ، ومغني اللبيب ٣٠٦/١ ، وقوله : لم يقدرَ بفتح الراء على إرادة النـــون الخفيفـــة فحـــذفها(لم يقدرَنْ) ينظر : الخصائص ٩٥/٣

المصدر الثاني : الحديث النبوي على صاحبه أفضل الصلاة وأتم السلام :

مما لا يحتمل النقاش ، ولا يتطرق إليه الشك أن النبي ﷺ أفصح الناس ، وأعلمهم بلغة قومه ، فهو عليه الصلاة والسلام أفصح من امرئ القيس ، ومن الشماخ ، ومن الحسن البصري ، وأعلم من الأصمعي ، وأبي عبيدة ، وأبي عبيد ، فما في الضلال أبعد من أن يحتج في اللغة بألفاظ هؤلاء ، ولا يحتج بلفظه فيها –عليه السلام– فكيف وقد أضاف ربه تعالى فيه إلى ذلك العصمة من الخطأ فيها ، والتأييد الإلهي ، والنبوة والصدق[١٥١٧].

ومع ذلك فالنحاة في الاستشهاد بالحديث على ثلاث طوائف :

١– طائفة منعت الاستشهاد به ، كأبي حيان وابن الضائع[١٥١٨] ، اللذين كانا سبباً في شيوع ظاهرة منع الاستشهاد بالحديث النبوي[١٥١٩]، وسندهما أمران :

١٥١٧ – ينظر : الإحكام في أصول الأحكام ٥٣٩– ٥٤٠

١٥١٨ – هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكَتَامي الإشبيلي ، بلغ الغاية في فن النحو ولازم الشلوبين ، وفاق أصحابه بأسرهم ، له شرح الجمل ، وشرح كتاب سيبويه ، جمع فيه بين شرح السيرافي وشرح ابن خروف باختصار حسن ، مات سنة ٦٨٠ .

١٥١٩ – قال ابن الطيب الفاسي : « لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف العلماء في الاحتجاج بالحديث الشريف إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل ، وأبو الحسن ابن الضائع في شرح الجمل ، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي » ينظر : الحديث النبوي في النحو العربي ص١١٣ . قال الدكتور محمود فجال : « ونحن نحمل ابن الضائع وأبا حيان تبعة شيوع هذه القضية الخاطئة ، فهما أول من روّج لها ، ونادى بها ، وعنهما أخذها العلماء دون تمحيص أو تحقيق ، ثقة في حكمهما ، أو تخففاً من البحث ، وركوناً إلى الراحة ، والتماساً لأيسر السبل . ولعل منشأ تلك الفكرة الخاطئة هو أن القدماء سكتوا عن الاستشهاد بالحديث ، واكتفوا بدخوله تحت المعنى العام لكلمة (فصحاء العرب) ، ثم حين جاء من تلوهم ودوّنوا هذه الفكرة كانوا يفهمون ذلك فلم يخصوا الحديث النبوي بنص مستقل ، فلما جاء ابن الضائع وأبو حيان وغيرهما و لم يجدوا نصاً يعدُّ الحديث من مصادر الاحتجاج ظنوا أن القدماء لم يكونوا يستشهدون به ، وسجلوا هذا الظن على أنه حقيقة واقعة » . ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي ص١١٠و ١١١ .

أحدهما : أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما رويت بالمعنى[١٥٢٠].

وثانيهما : أن أئمة النحو المتقدمين من المصرين لم يحتجوا بشيء منه[١٥٢١].

مع أنهما قد يذهبان إلى الاستشهاد بالحديث في بعض القضايا ، قال ابن الطيب الفاسي[١٥٢٢] : « بل إن ابن الضائع وأبا حيان وهما على رأس من رفض الاستشهاد بالحديث لم تخلُ كتبهما من بعض الأحاديث » ، وقال : «رأيت الاستشهاد في كلام أبي حيان نفسه مرات ، ولا سيما في مسائل الصرف ، إلا أنه لا يقرُّ له عماد ، فهو في كل

١٥٢٠ – وقد رُدَّ عليهم بعدة أمور : أولها : أن الأحاديث أصح سنداً من كثير مما ينقل من أشعار العرب . ثانيها: أن المحدثين الذين ذهبوا إلى جواز الرواية بالمعنى شرطوا في الراوي أن يكون محيطاً بجميع دقائق اللغة ، ذاكراً جميع المحسنات الفائقة بأقسامها ، ليراعيها في نظم كلامه ، وإلا فلا يجوز له الرواية بالمعنى ، على أن المجوزين الرواية بالمعنى معترفون بأن الرواية باللفظ هي الأولى ، ولم يجيزوا الرواية بالمعنى إلا إلا فيما لم يدوّن في الكتب ، وفي حالة الضرورة فقط . ثالثها: أن كثيراً من الأحاديث دوّن في الصدر الأول ، قبل فساد اللغة على أيدي رجال يُحتجّ بأقوالهم في العربية ، فالتبديل على فرض ثبوته إنما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه . رابعها: أن اللغويين احتجوا بالحديث في اللغة لأجل الاستدلال على معاني الكلمات العربية . ينظر : الحديث النبوي في النحو العربي ص١١١ و١١٢

١٥٢١ – خزانة الأدب ٩/١ ، قال ابن الضائع : « تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة – كسيبويه وغيره – الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه أفصح العرب » . وقال أبو حيان : « إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية . وإنما كان ذلك لأمرين: أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تقل بتلك الألفاظ جميعها . .... الأمر الثاني : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث ، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ، ودخل في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب » .

١٥٢٢ – أبو عبد الله ، شمس الدين محمد بن الطيّب بن محمد بن موسى الفاسي الصميلي المدني الملكي ، المشهور بالشَّرْكَي أو الشرْقَي . وُلد بفاس سنة ١١١٠ ونشأ بها وأخذ عن علمائها . ومن مؤلفاته : الأزهار الندية ، إسفار اللثام عن محيّا شواهد ابن هشام ، حاشية التسهيل ، حاشية الدرّة ، حاشية المغني ، وغيرها كثير . مات في المدينة المنورة سنة ١١٧٠ . ينظر : مقدمة فيض نشر الانشراح ١٩/١ .

حين في اجتهاد »[١٥٢٣] . وقد تصدى لهما البدر الدماميني[١٥٢٤] إذ قال : « ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل ، لأن الأصل عدم التبديل ، لاسيما والتشديد في الضبط ، والتحري في نقل الأحاديث ، شائع بين النقلة والمحدثين . ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه ، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون ، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى ؛ فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً ، فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها. ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوّن ولا كتب ، وأما ما دوِّن وحصِّل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم» [١٥٢٥] .

٢- طائفة جوّزت الاستشهاد به مطلقاً ، كالرضي وابن هشام وابن مالك الذي فاقهم في الاستشهاد بالحديث الشريف[١٥٢٦].

٣- طائفة توسطت في ذلك ، كالشاطبي الذي جوّز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتُني بنقل ألفاظها[١٥٢٧] .

١٥٢٣ - تحرير الرواية في تقرير الكفاية ص٩٩ (نقلاً عن : الحديث النبوي في النحو العربي ص١٠٦)

١٥٢٤ - محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان القرشي المخزومي الإسكنداني ، نحوي أديب، وُلد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ ، تصدر لإقراء النحو بالقاهرة ، ثم غادر إلى الإسكندرية ، وتولى القضاء بالقاهرة ، وغادر إلى دمشق سنة ٨٠٠ ، ودخل اليمن سنة ٨٢٠ ودرس بجامع زَبيد ، ثم غادر إلى الهند وقُتل بها مسموماً سنة ٨٣٧ ، وله مصنفات منها : تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب ، وشرح البخاري ، وشرح التسهيل ، وجواهر البحور في العروض وغيرها . ينظر: بغية الوعاة ٦٦/١ و٦٧ .

١٥٢٥ - الخزانة ١٤/١

١٥٢٦ - ومن الأئمة الذين استشهدوا بالحديث في النحو : الصفار ، والسيرافي ، والشريف الغرناطي ، في شروحهم لكتاب سيبويه ، وابن عصفور وابن الحاج في شرح المقرب ، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي ، والجوهري ، والحريري ، وابن سيده ، وابن فارس ، وابن خروف ، وابن جني ، وأبو محمد ابن بري ، والسهيلي ، والزمخشري ، والزنجاني ، وأبو علي الشلوبيني ، وابن الشجري ، وابن يعيش ، والسخاوي ، والأشموني ، والأزهري ، وغيرهم . وأكثر السهيلي من الاستشهاد به ، وفاقهم في ذلك كله ابن مالك . ينظر : الحديث النبوي في النحو العربي ص١٠٦

١٥٢٧ - ينظر : الخزانة ١٢/١ ، قال الشاطبي : « لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله صلى

و لم يثبت عن المتقدمين أنهم منعوا الاستشهاد بالحديث النبوي ، فسيبويه مثلاً لم يرفع في كتابه حديثاً للنبي ﷺ ، لكن ورد عنده ما يوافق كلام النبي ﷺ ، كما في قوله : «وأما قولهم : كلُّ مولود يُولَدُ على الفِطْرة ، حتَّى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه[١٥٢٨] ؛ ففيه ثلاثة أوجه »[١٥٢٩] ، وكأن سيبويه في عدم رفعه هذا القول إلى النبي ﷺ يتورع عن أن ينسب حديثاً إليه ﷺ دون دراية وعلم بالرواية[١٥٣٠] . وصرّح المبرد بالحديث النبوي في قوله : « وجاء عن النبي ﷺ : «ليس في الخضرواتِ صدقةٌ»[١٥٣١] لأنه ذهب مذهب الاسم »[١٥٣٢] ، واستشهد الأخفش بالحديث النبوي[١٥٣٣] ، وكذلك ابن السراج[١٥٣٤] ، والزجاجي[١٥٣٥] ، والنحاس[١٥٣٦] ، والصيمري[١٥٣٧] ، والشنتمري[١٥٣٨] ، وابن الشجري[١٥٣٩] ، وأبو البقاء العكبري[١٥٤٠] ، وابن الحاجب[١٥٤١] ، وغيرهم .

الله عليه وسلم ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم ، الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى ، ويتركون الأحاديث الصحيحة ، لأنها تنقل بالمعنى ، وتختلف رواياتها وألفاظها ، بخلاف كلام العرب وشعرهم ، فإن رواته اعتنوا بألفاظها ، لما ينبني عليه من النحو ، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب ، وكذا القرآن ووجوه القراءات . وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان . وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص؛ كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية؛ فهذا يصح الاستشهاد به في العربية » .

١٥٢٨ – ورد نحو هذا عند البخاري حديث رقم١٣٨٥ ، وعند مسلم حديث رقم ٢٦٥٨

١٥٢٩ – الكتاب ٣٩٣/٢ ، وينظر : ٧٤/١ ، ٣٢٧/١ ، ٣٢/٢ ، ٨٠/٢ ، ٢٦٨/٣ ، ١١٦/٤

١٥٣٠ – ينظر : الحديث النبوي في النحو العربي ص١٠٩

١٥٣١ – رواه الدار قطني ٢٥٨/٢ حديث رقم ١٨٨٤ (دار المعرفة – بيروت – لبنان)

١٥٣٢ – المقتضب ٤٩٩/١ ، وينظر : ٢٠٤/٢

١٥٣٣ – ينظر : معاني القرآن ٣٥٧/١ ، ٤٤٩/٢ ، ٥٩٢/٢

١٥٣٤ – ينظر : الأصول في النحو ١٣١/١ ، ١٥٩/٣

١٥٣٥ – ينظر : الجمل ص٢٠٨ ، ص٢٦١

١٥٣٦ – ينظر : إعراب القرآن ٣١٥/٣

١٥٣٧ – ينظر : التبصرة والتذكرة ١٨٠/١ ، ٥١٤/١ ، ٦٧٣/٢

١٥٣٨ – ينظر : النكت ٩٣٠/٢ ، ٩٩٧/٢

١٥٣٩ – ينظر : ٣٩٤/١ ، ٤١٤/١ ، ٣٨٣/٢ ، ٤٩٥/٢ ، ....

وفي هذا دليل على خطأ المتأخرين فيما ادعوه من رفض النحاة الأُوَل الاستشهاد بالحديث ، وأهم واهمون حينما ظنوا أهم برفضهم الاستشهاد بالحديث إنما يقتفون أثر المتقدمين وينهجون نهجهم[١٥٤٢] .

موقف أبي بكر من الاستشهاد بالحديث النبوي

يمكننا أن نستجلي موقف أبي بكر من الحديث النبوي من خلال مؤلفاته التي بين أيدينا ، ومنها إيضاح الوقف والابتداء ، والزاهر في معاني كلمات الناس ، وشرح القصائد السبع الطوال ، والمذكر والمؤنث ، والأضداد .

ففي كتابه إيضاح الوقف والابتداء استشهد نحوياً بقوله ﷺ: «لتأخذوا مصافَّكم»[١٥٤٣] ، وفي كتابه الزاهر زادت الأحاديث عن ثمانين ومائة[١٥٤٤] ، ويطالعنا في كتابه شرح القصائد السبع الطوال بما يزيد على ثلاثين حديثاً[١٥٤٥]، وأورد في الأضداد أكثر من خمسين حديثاً[١٥٤٦]، ومع كون استشهاده لغوياً يدور في فلك المعنى غالباً إلا أنه ينبئ عن شدة احترامه لكلام رسول الله ﷺ واعتداده به .

وإليك الموضع الوحيد الذي استشهد فيه أبو بكر بالحديث النبوي :

١٥٤٠ – ينظر : اللباب ٤٤٧/١

١٥٤١ – ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٣٩/١ ، ٥٣٣/١ ، ١٦/٢ ، ٢٧٢/٢

١٥٤٢ – ينظر : الحديث النبوي في النحو العربي ص١١٠

١٥٤٣ – ٢٢٤/١ ، ذكر الزمخشري هذا الحديث في تفسيره الكشاف ٣٣٦/٢ ، وقال عنه الحافظ جمال الدين الزيلعي (ت٧٦٢): « غريب » . ينظر: (تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري)١٢٧/٢ .

١٥٤٤ – ذكر ذلك الدكتور عبدالفتاح الحموز من خلال تتبعه للأحاديث في كتاب الزاهر . وينظر مثلاً في كتاب الزاهر : ٣٩/١ و ٦٨ و ١٠٨ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و٣٠٠ ، ٢/ ٤٥ و٦٣ و ٩٦ و ١٤٤ وغيرها

١٥٤٥ – ينظر : شرح القصائد السبع الطوال (فهرس الحديث ص٦٠٨) وهو استعمال لبيان المعنى ، ينظر : ص٢٩ ، ١٣٣ ، ١٦٢ ، ١٦٨ ، ٣١٥ ، ٣٣٨ ، ٤٣٥ ، ٤٣٨ ، ٤٥٧ ، ٤٦٣

١٥٤٦ – ينظر مثلاً : ص٣١ ، ٧١ ، ٨٠ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٨٧ ، ٢٢٥ ، ٢٨٦ ، ٣٥٠ وغيرها

قــال أبوبكر : « والدليــل على أن أمــر المخــاطب ينجــزم بــلام ســـاقطة قــراءة رســول الله ﷺ وأبيٍّ بــن كعــب ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾ [1547]وقــول النبي ﷺ في بعــض غــزواته : (لتأخذوا مصَّافكم)»[1548].

استدل –رحمه الله– بقوله ﷺ : « لتأخذوا مصافَّكم » على أن فعل الأمر ينجــزم بلام ساقطة ، وعدَّ الكوفيون هذا الحديث أصلاً يستدلون به على إثبات إعــراب فعــل الأمر ، وأن الأصل في نحو : قم ، واذهب : لتقم ، ولتذهبْ ، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حــرف المضارعة تخفيفاً[1549] .

١٥٤٧ – يونس : ٥٨

١٥٤٨ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٤/١

١٥٤٩ – ينظر : الإنصاف ٥٢٥/٢ ، أسرار العربية ٢٢٨ واستدلوا أيضاً على جزم فعل الأمر بدليلين آخــرين ، أحدهما : أنهم قالوا أجمعنا على أن فعل النهي معرب مجزوم نحو: لا تقم ، ولا تذهب فكذلك فعل الأمر نحو : قم ، واذهب ، لأن النهي ضد الأمر فالشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره . والثاني : أنهم قالوا الدليل على أنه مجزوم أنك تقول في المعتل اغز وارم واخش فتحذف الواو والياء والألف ، كما تقول لم يغز و لم يرم و لم يخــش ، فدل على أنه مجزوم بلام مقدرة .

المصدر الثالث : كلام العرب :

سبقت الإشارة إلى القبائل العربية التي ينقل عنها البصريون والكوفيون[١٥٥٠] ، فقد نقلوا عنها شعراً ونثراً كثيراً ، لكنِ المتأمل لكتب اللغويين يجدهم أوفر حظاً في الاستشهاد بالشعر والنثر من النحويين الذين يكاد يقتصر استشهادهم على الشعر[١٥٥١] ، فالشعر ديوان العرب[١٥٥٢]، وهو مورد اللغويين والنحاة ، منه يستقون أساليب العرب في لغاتهم ، وعليه يقيسون ما يستنبطونه من خلال استقراء كلامهم ولهجاتهم .

وقد لقي هذا المصدر عند علماء النحو من الاهتمام ما لم يلقه المصدران السابقان، ومؤلفاتهم خير شاهد على ذلك ، ولم يكن النحويون على درجة واحدة في ذلك فقد تباينوا في الأخذ عن العرب ، ما بين مستكثر مُتَّسِع ينقل عن جميع العرب بدويِّهم وحضريِّهم ؛ وهم الكوفيون[١٥٥٣]، وبين متشدِّدٍ لا ينقل إلا عن فصحاء العرب الذين لم تصبهم آفات الحضارة ؛ وهم البصريون ، لكنهم اتفقوا على أن الأخذ لا يكون إلا بالمشافهة ، مشافهة الأعراب الوافدين عليهم ، أو مشافهتهم بالرحلة إليهم[١٥٥٤].

١٥٥٠ – ينظر : حدود السماع االزمانية والمكانية في هذا الفصل

١٥٥١ – قال سعيد الأفغاني رحمه الله في كتابه في أصول النحو ص٥٩ : « ومن ينعم النظر في معاجم اللغة وكتب قواعدها يجد كتب اللغويين أوفر حظاً في الاستشهاد بالشعر والنثر على السواء في إثبات معنى أو استعمال كلمة ، ويجد النحاة يكادون يقتصرون على الشعر »

١٥٥٢ – قال السيوطي في المزهر ٣٤٤/١ : « وإنما قيل: الشعرُ ديوان العرب ؛ لأنهم كانوا يرجعون إليه عند اختلافهم في الأنساب والحروب ، ولأنه مستودعُ علومهم ، وحافظُ آدابهم ، ومعدنُ أخبارهم » وأخرج أبو بكر بن الأنباري في كتاب إيضاح الوقف والابتداء ٦٢/١ عن طريق عِكْرِمة عن ابن عباس قال : « إذا سألتم عن شيء من غريب القرآن فالتمسوه في الشعر ، فإن الشعر ديوان العرب »

١٥٥٣ – المدارس النحوية لشوقي ضيف ص١٥٩

١٥٥٤ – ينظر : إنباه الرواة ٢٥٨/٢

وكان مما أدى إليه ذلك التباين في الأخذ عن العرب أنِ اتسعت دائرة الخلاف بين المدرستين ، وهذه نتيجة غير مستغربة ، ففريق متشدد ، وفريق متساهل ، ولذلك قال بعض البصريين مفتخراً على الكوفيين : « إنما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع[1555]، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ[1556] وأكلة الشواريز »[1557]، فتشدُّدُ البصريين في الأخذ عن فصحاء العرب مفخرة من مفاخرهم .
ولهذا فقد قُسِّم الشعراء إلى طبقات[1558] :

طبقة الجاهليين، وهم قبل الإسلام ، كامرئ القيس والأعشى .

وطبقة المخضرمين، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، كلبيد وحسان .

وطبقة المتقدمين ، ويقال لهم : الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام ، كجرير والفرزدق .

وطبقة المولدين ، ويقال لهم : المحدثون، وهم مَن جاء بعد الطبقة السابقة ، كبشار بن برد وأبي نواس .

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً . وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها . وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً ؛ وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم ، واختاره الزمخشري[1559] .

أما مواقف النحاة من الأبيات المجهول قائلها فتتضح من خلال مؤلفاتهم ، قال الجرمي : «في كتاب سيبويه ألف وخمسون بيتاً ، سألت عنها فعُرِفَ ألفٌ و لم تُعرفْ

١٥٥٥ – ضَبَّبَ على الضَّبِّ إِذَا حَرَّشَه لِيَخْرُجَ مُذَنِّباً فيَأْخُذَ بِذَنَبِه . واليربوع : حيوان صغير يشبه الفأر، وله ذنب طويل ، وهو قصير اليدين طويل الرجلين.

١٥٥٦ – الكامَخُ : نوع من الأُدْم معرّب ، الشِّيراز بالكّسْر : الذي يُؤكَل وهو اللّبَن الرَّائبُ المَسْتَخرَجُ ماؤُه . ويسمى اللّبَن بالفارسيَّة شِيراز .

١٥٥٧ – أخبار النحويين البصريين ص٩٩

١٥٥٨ – ينظر : خزانة الأدب ١/٥

١٥٥٩ – خزانة الأدب ١/٥ قال الزمخشري مثنياً على أبي تمام: « وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمترلة ما يرويه . ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه »(الكشاف ١/١١٩)

خمسون »[١٥٦٠] ، والذي أراه أن استشهاد سيبويه بهذه الخمسين مبني على مستند من السماع قويّ ، فليس من شك أنه نقلها عن الثقات الذين تُؤمَنُ أساليبهم ، ويُشار إليهم بالفصاحة . أما المبرد فرفض الاستشهاد بمثل هذه الأبيات[١٥٦١]، ومن النحاة من تردد في قبولها كابن هشام[١٥٦٢] .

موقف أبي بكر من الاستشهاد بالشعر :

يمكننا التعرف على موقف أبي بكر من الاستشهاد بالشعر من خلال أمرين :

أحدهما : قولي ، ويتمثل في أقواله التي صرح فيها بما للشعر من مكانة عند العرب عموماً ، وعند النحاة والمفسرين خصوصاً .

ثانيهما : عملي ، ويتمثل في كثرة الشواهد الشعرية التي يتناولها لإثبات بعض المفردات اللغوية ، أو بعض القواعد النحوية ، كما يتمثل في عنايته بالشعر فقد كان من أحفظ الناس للغة والشعر ، وذُكر عنه أنه كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهداً في القرآن[١٥٦٣].

وفيما يلي إيضاح لهذين الأمرين :

أولاً : الجانب القولي (أقواله الصريحة عن مكانة الشعر)

حظي الشعر بمكانة رفيعة عند العرب ، فحفظه الصغير والكبير ، والذكر والأنثى، والعالم والمتعلم ، والخاص والعام ، فتناشدوه ، وتناقلوه حتى غدا مصدراً مهمًّا في تقعيد كلامهم ، وتبيين ألفاظهم ، إلا أنّ هناك من أنكر على النحاة روايتهم للشعر، واحتجاجهم به، كما يتضح من كلام أبي بكر[١٥٦٤]، ولذا فقد ذهب –رحمه الله تعالى– إلى الردّ على من أنكر على النحويين احتجاجهم على القرآن بالشعر ، وبيّن أن النحاة لم يجعلوا الشعر أصلاً للقرآن ، وإنما أرادوا يتبينوا الحرف الغريب من القرآن بالشعر لأن الله

١٥٦٠ – ينظر : معجم الأدباء ١٢٣/١٦

١٥٦١ – المقتضب ٤٢٥/١

١٥٦٢ – ينظر : المزهر ١٤١/١ ، ١٤٢

١٥٦٣ – معجم الأدباء ٣٠٧/١٨

١٥٦٤ – إيضاح الوقف والابتداء ١٠٠/١ و ١٠١

تعالى قال : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾[١٥٦٥] وقال : ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾[١٥٦٦] ، واستأنس بقول ابن عباس رضي الله عنه حين قال : «الشعر ديوان العرب فإذا خفي عليهم الحرف من القرآن الذي أنزله الله تعالى بلغة العرب رجعوا إلى ديوانها فالتمسوا معرفة ذلك منه»[١٥٦٧] . وقوله : «تفسير القرآن على أربعة أوجه : تفسير تعلمه العلماء ، وتفسير العرب ، وتفسير لا يعذر أحدٌ بجهالته ، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ، فمن ادعى علمه فهو كاذب »[١٥٦٨] ، وقوله أيضاً : «إذا أعيتكم العربية في القرآن فالتمسوها في الشعر فإنه ديوان العرب»[١٥٦٩] .

وردّ احتجاج من احتجوا بقوله تعالى : ﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ ﴾[١٥٧٠] وقوله ﷺ: « لأنْ يمتلئَ جوفُ أحدكم قيحاً حتى يريه[١٥٧١] خيرٌ له من أن يمتلئ شعراً»[١٥٧٢] ، بأن قال : «هو احتجاج فاسد ، لأن الآية نزلت في شعراء المشركين الذين يهجون رسول الله ﷺ والمؤمنين ، الدليل على ذلك أنه أخرج المؤمنين منهم فقال : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾[١٥٧٣] »[١٥٧٤] . ثم ذكر أن في الحديث قولين :

الأول : أن الشعر المراد هو الشعر الذي هُجي به النبي ﷺ ، وردّه أبو عبيد[١٥٧٥] .

١٥٦٥ – الزخرف : ٣

١٥٦٦ – الشعراء: ١٩٥

١٥٦٧ – إيضاح الوقف والابتداء ١/١٠٠

١٥٦٨ – إيضاح الوقف والابتداء ١/١٠١

١٥٦٩ – إيضاح الوقف والابتداء ١/١٠١

١٥٧٠ – الشعراء : ٢٢٤

١٥٧١ – أي حتى يأكل القيح جوفه .

١٥٧٢ – البخاري في صحيحه حديث ٦١٥٥ ، ومسلم في صحيحه حديث ٢٢٥٧

١٥٧٣ – الشعراء : ٢٢٧

١٥٧٤ – إيضاح الوقف والابتداء ١/١٠٢

١٥٧٥ – قال أبوعبيد : « الشعر الذي هجي به النبي ﷺ لو كان شطر بيتٍ لكان كفراً ، فكأنه إذا حمل وجه الحديث على امتلاء القلب منه أنه رُخص في القليل منه » . إيضاح الوقف والابتداء ١/١٠٣

الثاني : أن المراد هو الشعر الذي يملأ القلب حتى يغلب عليه فيشغله عن القـــرآن وعن ذكر الله تعالى ، أياً كان ذلك الشعر ، وهذا قول أبي عبيد[١٥٧٦].

ثمّ بين ما للشعر من مكانة عند صحابة رسول الله ﷺ كأبي بكـــر ، وعمـــر ، وعلي، وعمّار ، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم جميعاً ، وأنهم كانوا يحفظون الشـــعر ، ويتناشدونه ، بل قد يصل الأمر بهم أن يتناشده الرجلان وهما يطوفان بالبيت[١٥٧٧].

ثانياً : الجانب العملي (استشهاده بالشعر على المسائل النحوية)

استشهد أبو بكر بالشعر في تقرير كثير من القواعد والأحكام النحوية ، ومع ذلك فقد رأيناه يرد بيت قيس بن الخطيم :

إذا جـــــاوز الإثنـــين سرٌّ فـــإنـــه   بنشرٍ وتكثـــير الحـــديث قـــمين[١٥٧٨]

وبيت جميل بثينة :

ألا لا أرى إثنين أحــــســـن شيمـــةً   على حدثانِ الدَّهرِ مني ومن جُمْلِ[١٥٧٩]

قال أبو بكر: « العرب تهمز ألف الوصل في ضرورة الشعر وهو ممـــا لا يلتفـــت إليه»[١٥٨٠]. وقد لا يكون هذا من الضرورات المستقبحة عندهم فهم يقعـــون فيـــه ولا يلامون عليه .

المسائل التي استشهد بالشعر عليها:

١- حذف المعطوف :

استدل أبو بكر على جواز حذف المعطوف بشاهدين[١٥٨١]، أحدهما قول المثقب العبدي:

١٥٧٦ - إيضاح الوقف والابتداء ١٠٣/١

١٥٧٧ - إيضاح الوقف والابتداء ١٠٥/١ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨

١٥٧٨ - البيت من الطويل ، ينظر : ديوان قيس بن الخطيم ص١٠٥ ، والمفصـــل ٤٩٨ ، واللبـــاب ١٠٨/٢ ، وحماسة البحتري ص١٧٦ ، ولسان العرب (نثث) ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ، والهمع .

١٥٧٩ - البيت من الطويل ، ينظر : ديوان جميل ص٨٩ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ، وأوضح المسالك، وخزانة الأدب .

١٥٨٠ - إيضاح الوقف والابتداء ٢١٦/١

١٥٨١ - إيضاح الوقف والابتداء ١٢٨/١

وما أدري إذا يممت وجهاً أريد الخير أيهما يليني
أألخير الذي أنا أبتغيه أم الشرُّ الذي هو يبتغيني[1582]

والثاني قول أبي ذؤيب :

عصاني إليها القلب إني لأمرها سميعٌ فما أدري أرشدٌ طلابها[1583]

قال أبو بكر : « معناه: أَرُشْدٌ طلابُها أم غير رشدٍ ، فاكتفي بـ(الرشد) من الذي يخالفه، ومعنى البيت الأول : أريدُ الخيرَ والشرَّ ، فاكتُفي بالخير من الشر فحذفه»[1584]. قال ابن هشام معلقاً على بيت أبي ذؤيب : « ومن القليل حذف (أم) ومعطوفها »[1585]. وقد جعل الفراء من هذا الباب قوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾[1586].

٢- زيادة (لا) بعد العطف[1587]

استدل أبو بكر على زيادة (لا) بعد العطف بقول جرير :

ما كان يرضى رسولُ الله دينهمُ والطيِّبان أبو بكرٍ ولا عمرُ[1588]

وإلى هذا ذهب الفراء في قوله : « إنما يجوز أن تجعل (لا) صلة إذا اتصلت بجحد قبلها»[1589]، قال الرضي : « وأما (لا) فتزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي أو نهي »[1590].

٣- حذف المنادى وإثبات حرف النداء[1591]

١٥٨٢ – البيتان من الوافر ، ينظر : ديوان المثقب ص٢١٢ و٢١٣ ، وديوان الحماسة للبحتري ص١٥٠، وخزانة الأدب ٨٠/١١ ، ولسان العرب (أنم) .

١٥٨٣ – البيت من الطويل ، ينظر: ديوان أبي ذؤيب ص٢٨ ، ومغني اللبيب ٢٠/١ و٥٤ و ٧٢١/٢ ، وهو بلا نسبة في الهمع ١٦٨/٣ .

١٥٨٤ – إيضاح الوقف والابتداء ١٢٨/١ ، قال البغدادي : « التقدير أريد الخير لا الشر ، ولا يجوز أن يكون التقدير أريد الخير والشر لأنه غير مراد له بدليل ما بعده » ينظر الخزانة ٨٣/١١

١٥٨٥ – مغني اللبيب ٧٢١/٢

١٥٨٦ – النحل : ٨١ ، ينظر معاني القرآن ٩٣/٢

١٥٨٧ – إيضاح الوقف والابتداء ١٤٢/١

١٥٨٨ – البيت من الطويل، وهو في ديوانه ص١٩٦ ينظر: حروف المعاني ص٣٢ ، وإعراب النحاس ٧٧/٥ .

١٥٨٩ – معاني القرآن ١٥/١

١٥٩٠ – شرح الرضي ٤٣٧/٤

١٥٩١ – سبقت الإشارة إلى هذه المسألة في هذا الفصل عند الحديث عن استشهاده بالقراءات على المسائل النحوية .

وذلك نحو قول المرقش :

ألا يـــا اسلمي لا صرمَ لي اليوم فاطما   ولا أبداً مـــا دام وصلُك دائما[١٥٩٢]

وقول الأخطل :

ألا يـــا اسلمي يـــا هندُ هندَ بني بدرٍ   وإنْ كان حيَّاناً عدىً آخر الدهرِ[١٥٩٣]

قال أبو بكر : « أراد : يا هذه اسلمي : فحذف (هذه) وتـــرك (يـــا) »[١٥٩٤]، وحكى الفراء عن العرب : ألا يا ارحمونا ، ألا يا تصدقوا علينا ، بمعنى : ألا يا هـــؤلاء افعلوا هذا[١٥٩٥] . وإلى ذلك أشار النحاس ، وأبو البركات وغيرهم[١٥٩٦]، وذهـــب أبـــو وابن جني إلى ردِّ ذلك ، قال ابن جني : « (يا) في النداء تكون تنبيها ونداء في نحو : يـــا زيد ، ويا عبد الله ، وقد تجردها من النداء للتنبيه البتة ، نحو قـــول الله تعـــالى : ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾[١٥٩٧] كأنه قال: ألا ها اسجدوا ، وكذلك قول العجاج:

يا دارُ سلمى يا اسلمى ثمَّ اسلمى[١٥٩٨]

إنما هو كقولك: ها اسلمى ، وهو كقولهم : (هلم) في التنبيه على الأمر »[١٥٩٩].

٤- التفريق بين الاستفهام المسبوق بكلام وبين الاستفهام غير المسبوق بكلام:

قال أبو بكر : « العرب فرقت بين الاستفهام الذي سبقه كلام وبين الاســـتفهام الذي لم يسبقـــه كلام ، فجعـــلوا للاستفهام المبتدأ : هل والألف وما أشـــبه ذلـــك . وجعـــلوا للاستفهام المتوســـط (أم) ليفرقـــوا بين الاستفهام المتقـــدم والمتوسط »[١٦٠٠]،

١٥٩٢ – البيت من الطويل ، وهو في ديوان المرقش ص٩٧ ، وينظر : الإنصاف ١/١٠٠ .

١٥٩٣ – البيت من الطويل ، وهو في ديوان الأخطل ص٧٠ ، وينظر : الإنصاف ١/٩٩ .

١٥٩٤ – إيضاح الوقف والابتداء ١/١٧١

١٥٩٥ – إيضاح الوقف والابتداء ١/١٧٤ وينظر : معاني القرآن للفراء ٢/٢٥١

١٥٩٦ – ينظر : إعراب القرآن ٣/٢٠٦ ، الإنصاف ١/١٠٢

١٥٩٧ – النمل : ٢٥

١٥٩٨ – البيت من الرجز ، وهو في ديوان العجاج ، وينظر : سر صناعة الإعراب ١/١٠٤ ، ولسان العرب (بيت) .

١٥٩٩ – الخصائص ٢/١٩٦

١٦٠٠ – إيضاح الوقف والابتداء ١/١٩٤

واستدل بقول امرئ القيس :

تـــروحُ مـــن الـــحـــيِّ أم تبـــتكـــر ومـــاذا يضيـــرك لـــو تـــنتظر[١٦٠١]

وبقول الأخطل :

كَذبَتْكَ عينُـــك أم رأيت بـــواســـط غلـــسَ الظلامِ منَ الرَّبابِ خيالا[١٦٠٢]

فمذهب أبي بكر أن (أم) هي الاستفهام حيث يقول : « أتى بـــ(أم) و لم يسبقها استفهام ، فجعلها هي الاستفهام ، ليفرق بين المتقدم والمتوسط »[١٦٠٣]، أما سيبويه فيرى أن ألف الاستفهام في البيت محذوفة ، و لم ينص على أن (أم) هي الاستفهام[١٦٠٤]. وقـــال الفراء : « (أَمْ) فى المعنى تكون ردّا على الاستفهام على جهتين ؛ إحداهما: أن تفرّق معنى (أىّ) والأخرى أن يُسْتفهم بها . فتكون على جهة النسق ، والذى يُنوى بها الابتـــداءُ إلاّ أنه ابتداء متّصلٌ بكلام . فلو ابتدأت كلاما ليس قبله كلامٌ ، ثم استفهمت لم يكـــن إلاّ بالألِفِ أو بهَلْ»[١٦٠٥]، وزعم أبو عبيدة أن (أم) في بيت الأخطل بمعنى الاستفهام المجرد ، فقال إن المعنى : هل رأيت؟[١٦٠٦].

ومذهب أبي بكر والكوفيين في أن (أم) تكون استفهاماً مخالف لمذهب البصريين الذين يرون أنها تكون أبداً بمعنى (بل) والهمزة ، وقـــد رجـــح ابـــن هشـــام مـــذهب الكوفيين[١٦٠٧].

٥- سقوط ياء المنقوص في حال نصبه

كان طلب الخفة في الكلام مما تميزت به العـــرب ، ولذا فإنهم يستثقلـــون الضمة

١٦٠١ - البيت من المتقارب ، وهو في ديوان امرئ القيس ص٦٨ ، وبلا نسبة في : إعراب النحاس ١/١٨٥ و٣٠٨.

١٦٠٢ - البيت من الكامل ، وهو في ديوان الأخطل ص٢٤٦ ، وينظر : الكتاب ٣/١٧٤ ، واللباب ٢/١٣٣ ، وخزانة الأدب ٦/٩ و١٠ و١٢ و١٩٥ ، ١١/١٢٢ و١٣١ و١٣٣

١٦٠٣ - إيضاح الوقف والابتداء ١/١٩٥

١٦٠٤ - كتاب سيبويه ٣/١٧٤

١٦٠٥ - معاني القرآن ١/٦١

١٦٠٦ - مجاز القرآن ١/٥٦ وينظر : مغني اللبيب ١/٥٦

١٦٠٧ - مغني اللبيب ١/٥٦

والكسرة في الياء المكسور ما قبلها ، نحو : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ . ولا يستثقلون الفتحة ، فيقولون : رأيت قاضياً . وسُمع عن بعضهم استثقال الفتحة فأسقطها وسكَّن الياء ثم أسقطها في اللفظ . واستدل أبو بكر على ذلك بقول بِشر بن أبي خازم :

كفى بالنّأي من أسماء كافِ   وليس لسقمه إذ طال شافِ[١٦٠٨]

ثم قال : « أراد : كفى بالنأي من أسماءَ كافياً ، فأسقط الياء في النصب »[١٦٠٩].

٦- حذف ياء المنقوص مع وجود الألف واللام

تقول العرب : هذا الوالِ والوالي ، وهذا الرامِ والرامي ، وهي لغة سائرة فاشية عند العرب، استشهد لها أبو بكر بشواهد ، منها قول كعب بن مالك :

ما بالُ همٍّ عميد بات يطرقني   بالوادِ من هند إذ تعدو عواديها[١٦١٠]

قال ابن جني[١٦١١] : « وإذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى يدعو إلى اخترامه وحذفه كان بأن يضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه أحرى وأحجى ، وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾[١٦١٢]و ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبۡغِۚ﴾[١٦١٣]و ﴿ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾[١٦١٤] وقوله :

سيفي وما كنّا بنجد وما   قَرْقَرَ قُمْرُ الوادِ بالشاهق[١٦١٥] »

١٦٠٨ – البيت من الوافر ، وهو في ديوان بشر بن أبي خازم ص١٤٢ ، ونسبه صاحب اللسان إلى أبي حية ، ينظر: لسان العرب (قفا)، وخزانة الأدب ٤٣٩/٤ ، ٤٧٧/١٠ و٤٨٢ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢٦٨/٢ ، والمفصل ص٢٧٧ .

١٦٠٩ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٣٨/١

١٦١٠ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٣٨/١، والبيت من البسيط ، وليس في ديوان كعب، وينظر: الإنصاف ٣٨٩/١.

١٦١١ – الخصائص ٢٩٢/٢

١٦١٢ – الفجر ٤

١٦١٣ – الكهف ٦٤

١٦١٤ – الرعد ٩

١٦١٥ – البيت من السريع ، وهو لأبي عامر جد العباس بن مرداس ، ينظر : لسان العرب (قمر) ، ونُسب إلى أبي الرُّبيس التغلبي في اللسان (ودي) ، وهو بلانسبة في الخصائص ٢٩٢/٢ ، والإنصاف ٣٨٨/١ . ومعنى قرقر : صوّت ، والقُمْر جمع قمري وهو نوع من الطير .

٧- الاكتفاء بالكسرة من ياء المتكلم

تحذف ياءُ المتكلم في مواضع من الكلام ، ويكتفى بالكسرة منها ، ومثال ذلك الاسم المنادى عندما يضيفه المتكلم إلى نفسه فإن الياء تسقط منه ، قال الشاعر :

يـا عينِ جودي بـدمع منك مجهودا   وابكِ ابنَ أمِّ إذا ما مات مسعودا[١٦١٦]

وقد تحذف مع غير المنادى ، كقول الشاعر:

فمـا وجد النهديُّ وجداً وجدتـه   ولا وجـد العـذريُّ قبلِ جميلُ[١٦١٧]

قال أبو بكر : « فالمواضع التي أثبتت فيها الياء أخرجت على الأصل لأنها ياء المتكلم ، والموضع الذي حُذفت منه الياء اكتفي بالكسرة منها »[١٦١٨] .

٨- حذف آخر المضارع المعتل الآخر دون جازم

ومن ذلك قولهم : (لا أدر) ، وأصلها (لا أدري) وكان حق هذه الياء ألا تحذف إلا لجزم فحذفت لكثرة الاستعمال[١٦١٩] ، وأنشد أبو بكر دليلاً لذلك قولَ أبي خراش :

ولا أدرِ مـن ألـقى علـيـه رداءه   خلا أنه قـد سُلَّ عن ماجدٍ مَحْضِ[١٦٢٠]

ونظير ذلك قول العرب : أقبل يضربه ولا يألُ[١٦٢١]، أرادوا : لا يـألو فـاكتُفِيَ بالضمة من الواو . وإلى ذلك أشار أبو البركات ، أن العرب تجتزئ بالضمة عن الواو ، وبالكسرة عن الياء ، وبالفتحة عن الألف . قال سيبويه : « ممَّا حُذف وأصله في الكـلام غير ذلك : لَمْ يَكُ ولا أَدْرِ وأشباهُ ذلك » [١٦٢٢].

١٦١٦ - البيت من البسيط ، و لم أقف على قائله .

١٦١٧ - سبقت الإشارة إليه ، ينظر: ص٢٢٠ .

١٦١٨ - إيضاح الوقف والابتداء ٢٥٠/١، والذي ارتآه أبو البركات أن حذف الياء من غير المنادى لضـرورة الشعر (ينظر الإنصاف ٥٤٥/٢)

١٦١٩ - ينظر : كتاب سيبويه ١٨٤/٤، إعراب النحاس ٣٠٢/٣ ، الأصول في النحو ٣٤٣/٣

١٦٢٠ - سبقت الإشارة إليه ص٢٢١ .

١٦٢١ - حكاه اللحياني عن الكسائي ، ينظر : إيضاح الوقف والابتـداء ٢٧٠/١ ، لسـان العـرب ٢٥٣/٥ مادة:دري .

١٦٢٢ - الكتاب ٢٥/١ وقال : « قالوا يا صاح وهم يريدون يا صاحب وذلك لكثرة استعمالهم هـذا الحـرف فحذفوا كما قالوا لم أبل و لم يك ولا أدر » الكتاب ٢٥٦/٢

٩- حذف واو الجماعة مع الماضي

حَذْفُ واو الجماعة موجودٌ كثيرٌ في كلام العرب[١٦٢٣]، وعدّ أبو البقاء العكبري ذلك من الضرورة الشعرية[١٦٢٤]، ومما أنشده أبو بكر[١٦٢٥] في ذلك قول الشاعر :

فلو أنَّ الأطبا كانُ حولي وكانَ مع الأطباءِ الشفاة[١٦٢٦]

وقول الآخر :

إذا ما شاءُ ضرُّوا مَنْ أرادوا ولا يألوا لهُمْ أحدٌ ضرارا[١٦٢٧]

١٠- أصل : (يا أيها)

ذكر أبو بكر أن الأصل في (يا أيها) : يا أيهذا[١٦٢٨] ، وأنشد :

ألا أيُّهذا المنزلُ الدارس الذي كأنك لم يعهدْ بكَ الحيَّ عاهدُ[١٦٢٩]

ومذهب سيبويه في (أيها ذا) أن (ذا) وصف لـ(أي)[١٦٣٠]، وتابعه المبرد حين قال: « تجعل هذا نعتاً لأي لأنه مبهم مثله »[١٦٣١].

١٦٢٣ – ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ٢٧٢/١ ، أسرار العربية ص٢٢٧ ، الإنصاف ٣٨٥/١ ، شفاء العليل ١٧٦/١، الهمع١٩٥/١

١٦٢٤ – اللباب ١١١/٢

١٦٢٥ – أنشد أبو بكر في ذلك سبعة شواهد ، ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ٢٧٢/١ و ٢٧٣ و ٢٧٤

١٦٢٦ – البيت من الوافر ، ولم أقف على قائله ، ينظر : ١الإنصاف/٣٨٥ و ٥٤٦/٢ ، واللباب ١١١/٢، الهمع ١٩٥/١ ، وخزانة الأدب ٢٢٩/٥ و٢٣١ .

١٦٢٧ – البيت من الوافر ، ولم أقف على قائله ، ينظر: الإنصاف ٣٨٦/١ ، مغني اللبيب ٦٣٣/٢ ، الهمع ١٩٦/١، الخزانة ٢٣١/٥ و٢٣٢ .

١٦٢٨ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٧٧/١

١٦٢٩ – البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ص٦٢ ، وفي الكتاب ١٩٣/٢ .

١٦٣٠ – الكتاب ١٩٣/٢

١٦٣١ – المقتضب ٤٧٥/٢

والجمهور على أن (أيًّا) هذه يجيء بعدها اسم جنس بــ(أل) ، نحو: يـــا أيهـــا الرجل، أو موصول ذو (أل) ، نحو: يا أيها الذي ، أو اسم إشارة ، نحو: يـــا أيهـــا ذا ، وهذا التابع هو وصفٌ ، وقيل عطف بيان[١٦٣٢] .

ومذهب الكوفيين أن (ها) دخلت للتنبيه على اسم الإشارة ، و(أي) منادى ليس بموصوف، فإذا قال : يا أي ، التبس اسمه ، ثم قال : هو هذا الرجل استأنف لبيان (أي) لإبهامه ، فإذا قال : يا أيها الرجل قائماً ، يريد : يا أيهذا الرجل ، وحذف (ذا) اكتفـــاءً بــ(ها) منها[١٦٣٣] .

١١– إعمال (لات)

من العرب من يجعل (لات) في معنى (ليس)[١٦٣٤] ، وهو اختيـــار الفـــراء[١٦٣٥] ، وأنشد في ذلك قول الشاعر :

تذكَّـــرَ حبَّ ليـــلى لات حيـــنـــاً وأضحى الشيبُ قدْ قطعَ القرينا[١٦٣٦]

ومنهم من يخفض بها[١٦٣٧]، أنشد أبو بكر في ذلك قول الشاعر :

فلتـــعرفَنَّ خـــلائـــقاً مشـــمولـــةً ولتندمَـــنَّ ولاتَ ســـاعةِ مـــنْدَمِ[١٦٣٨]

واختلف النحويون في ماهية (لات) فذهب بعضهم إلى أنها فعل مـــاضٍ بمعـــنى نقصَ، نُفي بها كما نُفي بليس ، وذهب بعضهم إلى أن أصلها (ليس) أُبدلت سينها تاءً ، ومذهب الجمهور على أنها حرف لحقته التاء ، واختلفوا في عملها ، فذهب الأخفش إلى أنها لا تعمل ، وإن وليها مرفوع فهو مبتدأ وخبره محذوف ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، وإن

١٦٣٢ – ينظر : الارتشاف ٢١٩٣/٤

١٦٣٣ – ينظر : الارتشاف ٢١٩٥/٤

١٦٣٤ – ينظر : الكتاب ٥٧/١ ، إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٠/١

١٦٣٥ – معاني القرآن ٣٤٨/٢ ، وينظر : إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٠/١

١٦٣٦ – البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن شأس ، ينظر : تذكرة النحاة ص٧٣٤ ، وبلا نسبة في إعراب النحاس ٤٥٣/٣ ، والهمع ٤٠٣/١خزانة الأدب ١٦٩/٤ و١٧٨.

١٦٣٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٠/١ ، و(لات) عند الأخفش لا عمل لها . ينظر : شرح الرضي ١٩٧/٢

١٦٣٨ – البيت من الكامل ، ولم أعثر على قائله .

وليها منصوب فعلى إضمار فعل ، وذهب الأخفش في قول آخر إلى أنها تعمل عمل (إنّ) ، وذهب الجمهور إلى أنها تعمل عمل (ليس)[١٦٣٩] .

١٢- مجيء خبر كان ضميراً متصلاً

مثال ذلك: قول العرب: كنتك وكنتني ، تشبيهاً له بـ: ضربتك وضربتني ، وأنشد أبو بكر في ذلك أبياتاً[١٦٤٠] ، منها قول أبي الأسود الدؤلي :

فإلا يكنْها أو تكنْه فإنَّه أخوها غذَتْهُ أمُّهُ بلِبانها[١٦٤١]

وحكاه سيبويه عن العرب الموثوق بهم[١٦٤٢]، واختار ابن السراج الانفصال[١٦٤٣] ، وعليه الزمخشري[١٦٤٤]، وأبو البقاء العكبري[١٦٤٥] ، وابن الحاجب ، قال الرضي : « إنما كان المختار في خبر (كان) وأخواتها: الانفصال ، لأن اسمها في الحقيقة ليس فاعلاً حتى يكون كالجزء من عامله ، بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة »[١٦٤٦] .

١٣- وضع الظاهر موضع الضمير

جوّز أبو بكر إحلال الاسم الظاهر محل الضمير[١٦٤٧]، وأنشد لذلك قول سوادة بن عدي :

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ نغَّصَ الموتُ ذا الغنى والفقيرا[١٦٤٨]

وقول الآخر[١٦٤٩] :

١٦٣٩ - ينظر : الارتشاف ١٢١٠/٣ ، مغني اللبيب ٢٨١/١ ، شرح التصريح١٩٩/١

١٦٤٠ - إيضاح الوقف والابتداء ٣١٧/١

١٦٤١ - البيت من الطويل ، وهو في ديوان أبي الأسود ص١٦٢ و٣٠٦ ، والكتاب ٤٦/١ ، والأصول لابن السراج ٩١/١ و ٢٩٠/٢، وبلا نسبة في الإنصاف ٨٢٣/٢

١٦٤٢ - الهمع ٢١٣/١

١٦٤٣ - الأصول في النحو ١١٨/٢

١٦٤٤ - المفصل ١٧٠/١

١٦٤٥ - اللباب ٤٥٦/١

١٦٤٦ - شرح الرضي ٤٤٢/٢

١٦٤٧ - إيضاح الوقف والابتداء ٣٢٠/١ ، ٦٩٤/٢ . وينظر: الخصائص ٥٣/٣، إملاء ما منّ به الرحمن ص٨٩

١٦٤٨ - سبقت الإشارة إليه ص٢٢٣.

متى تــأتِ زيداً قــاعداً عند حوضه لِتهدمَ ظُلماً حوضَ زيدٍ نقــارعِ[1650]

وقد جوّز سيبويه أن يعاد الأول بلفظه[1651]، قال أبو سعيد السيرافي : « اعلم أن الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكرير ذكره في جملة واحدة ، كان الاختيــار أن يــذكر ضميره ؛ لأن ذلك أخف ، وأنفى للشبهة واللبس ، كقولك : (زيدٌ ضــربته ، وزيــدٌ ضربت أباه ، وزيدٌ مررت به) ، ولو أعدت لفظه بعينه في موضع كنايته لجاز»[1652].

١٤- (ماذا) الاستفهامية ، حرف أم حرفان

اُختلِف في (ماذا) ، هل هي حرف واحد أم حرفان ؟ وأنشد أبو بكر في هذا قول الشاعر:

ذري مــاذا علــمتِ سَــأَتّــَقِيــهِ ولكنْ بــالمــغــيَّبِ نَبِّــئــيني[1653]

قال أبو بكر : « والذي أذهب إليه في هذا البيت أن تكون (ما) صلة و (ذا) بمعنى (الذي) ، كأنه قال : ذري الذي علمت »[1654]، وهذا مخالف لمذهب سيبويه والأخفش اللذين ذهبا إلى أنها في البيت حرف واحد[1655]، وهو مذهب الجمهور ، وذهــب ابــن عصفور إلى أن (ما) اسم استفهام مبتدأ و(ذا) موصول خبر[1656].

١٥- دخول الموصول على الموصول (اجتماع كلمتين تجزئ إحداهما عن الأخرى)

١٦٤٩ - أنشده الفراء في إجازة ذلك ، معاني القرآن ٣١٥/١ (دار إحياء التراث العربي طبعة١ ، ٢٠٠٣/١٤٢٤)

١٦٥٠ - البيت من الطويل ، و لم أقف على قائله ، ينظر: معاني القرآن للفراء ٣١٥/١ . (دار إحياء التراث العربي،طبعة١)

١٦٥١ - الكتاب ٦٢/١ ، وينظر : الخصائص ٥٣/٣

١٦٥٢ - شرح كتاب سيبويه ٣٥/٣

١٦٥٣ - البيت من الوافر ، وهو للمثقب العبدي في ديوانه ص٢١٣ ، وخزانة الأدب ٤٨٩/٧ ، ونُسب البيــت لسحيم بن وثيل الرياحي ، ونسبه صاحب اللسان لأبي حية النميري ينظر : لسان العرب (أبي) والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٥٠/٨ ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٤١٨/٢ ، ومغني اللبيب ٣٣١/١ .

١٦٥٤ - إيضاح الوقف والابتداء ٣٢٨/١

١٦٥٥ - الكتاب ٤١٨/٢ ، شرح السيرافي ١٦٠/٩ ، وينظر رأي الأخفش : إيضاح الوقف والابتداء ٣٢٨/١

١٦٥٦ - ينظر : مغني اللبيب ٣٣١/١

دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلام العرب ، وإنما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريباً لهم ، وذكر بعضهم جواز ذلك إن اختلف اللفظان[١٦٥٧] ، أنشد أبو بكر :

من النفرِ اللائي الذين إذا هم   يَهابُ اللئامُ حلقةَ البابِ قعقعوا[١٦٥٨]

ولعل العرب أحست في بعض الأدوات تقلصاً في المعنى ، وقصوراً في أداء الوظيفة فأرادت أن تدعمها بنظائرها . ينطبق هذا على (إنْ) فإن استعمالها في النفي قليل إذا ما قيس باستعماله في الشرط مثلاً ، وكأنما لحظ العرب ذلك فدعموها بأداة يكثر ورودها في النفي وهي (ما) ، فقالوا : (ما إن سمعت ولا رأيت)[١٦٥٩] .

١٦– حذف الجارِّ وإيقاع الفعل على المجرور

أنشد أبو بكر لذلك قول الشاعر :

ولقد جنيتك أكموءاً وعساقلاً   ولقد نهيتك عن بنات الأوبرِ[١٦٦٠]

وقول عنترة :

ولقد أبيت على الطوى وأظلُّه   حتّى أنال به كريم المأكلِ[١٦٦١]

أراد في الأول : جنيت لك ، وفي الثاني : أظلُّ عليه ، والعرب تقول : قد كِلْتُكَ طعاماً كثيراً ، ووزنتُكَ مالاً عظيماً ، بمعنى : قد كِلتُ لكَ ، ووزنتُ لك[١٦٦٢] . قال النحاس : « حرف الخفض يحذف فيما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف »[١٦٦٣] .

١٧– إضافة الظروف إلى الأفعال

١٦٥٧ – ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ٣٣٢/١ ، الأصول لابن السراج ٣٥٤/٢ ، شرح الرضي ٣٢/٣

١٦٥٨ – البيت من الطويل ، وهو لأبي الربيس في خزانة الأدب ٧٨/٦ و٧٩ و٨٠ و٨٣ و٨٤ و٨٦ و٨٧ ، ولسان العرب (لوي) ، وبلا نسبة في الأصول لابن السراج ٣٥٤/٢ .

١٦٥٩ – ينظر : أبو زكريا الفراء ص٤٨٧

١٦٦٠ – سبقت الإشارة إليه ص٢٢١ .

١٦٦١ – البيت من الكامل ، وهو في ديوان عنترة ص٥٧ .

١٦٦٢ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٤٥/١

١٦٦٣ – إعراب القرآن ١٧٤/٥

حكى أبو بكر أن العرب إذا أضافت المواقيت إلى الأفعال نصبوها على كل حال، وأنشد:

على حينَ عاتبت المشيب على الصِّبا   وقلت ألَّما تصحُّ والشيب وازعُ[١٦٦٤]

وزعم الكسائي: أن العرب تُؤثر الرفعَ إذا أضافوا اليوم إلى يفعلُ، وتفعلُ، وأفعلُ، ونفعلُ، فيقولون: هذا يومُ نفعلُ ذاك، وأفعل ذاك، ونفعل ذاك . فإذا قالوا: هـذا يـومَ فعلت ، فأضافوا يوم إلى فعلتُ أو إلى إذْ آثروا النصب[١٦٦٥]. والبصريون يوجبون إعراب الظرف إن ولِيَه فعل معرب أو جملة اسمية ، فإن كان ما وليه فعلاً مبنياً فالبنـاء أرجـح للتناسب[١٦٦٦] .

١٨- قلب نون التوكيد الخفيفة ألفاً

تُعطى نون التوكيد الخفيفة في الوقف حكم التنوين فإن وقعت بعد فتحة قلبـت ألفاً[١٦٦٧]، أنشد أبو بكر للأعشى :

وصـلِّ على حين العشيّات والضحى   ولا تعـبد الشيطان والله فاعبدا[١٦٦٨]

١٩- صرف ما لا ينصرف

صرف بعض العرب نحو : ثمود ، وعاد ، وجُذام ، وتبع ، ومنعها بعضُهم[١٦٦٩]، أنشد أبو بكر في صرفها قول الشاعر :

دعَـتْ أمُّ غَنْمٍ شرَّ لـصٍّ علمتـُه   بـأرضِ ثمودٍ كلِّهـا فأجابـها[١٦٧٠]

وفي منعها قول الشاعر :

١٦٦٤ - سبقت الإشارة إليه ص٢٢١.

١٦٦٥ - ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٤٧/٣

١٦٦٦ - ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٨٨/٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ٤٥٨/١ ، أوضـح المسـالك ٣٨٠/١ ، الهمع ١٧٠/٢

١٦٦٧ - ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ٣٦٠/١ ، أوضح المسالك ٥٤/٢

١٦٦٨ - البيت من الطويل ، وقد تعددت روايات البيت ، ينظر : ديوان الأعشـى ص٧٠ ، وتـذكرة النحـاة ص٧٢ ، وسر صناعة الإعراب ٣١٦/٢ ، ومغني اللبيب ٤٢٨/٢ .

١٦٦٩ - ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ٣٦٥/١ و٣٦٦

١٦٧٠ - سبقت الإشارة إليه ص٢١٤ .

إنْ أنتَ عقرتَهـــا وأرحـــتَ منـــها بـــلاد ثمـــودَ أنـــكحت الرَّبـــابا[١٦٧١]

فالصرف في القبائل يكون بتأويل الأب ، أو الحي ، وفي الأماكن بتأويل المكـــان والموضع ونحوهما ، وترك الصرف في القبائل بتأويل الأم إن كان في الأصل ، أو القبيلة ، وفي الأماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما[١٦٧٢].

وذكر أبو بكر أنَّ العرب تصرف ما لا ينصرف في كثير من كلامها ، وأنشد في ذلك قول عمرو بن كلثوم :

كـــأنّ ســـيوفنـــا فينـــا وفيـــهـــم مخـــاريـــقٌ بأيـــدي لاعبـــينـــا[١٦٧٣]

وقول لبيد :

فـــضلاً وذو كـــرمٍ يُعينُ على النَّدى سمـــحٌ كسوبُ رغائبٍ غنّـــامها[١٦٧٤]

فصرفا : مخاريق ، ورغائب .

وصرفُ ما لا ينصرف في الشعر مما أجمع عليه البصريون و الكوفيون[١٦٧٥] ، قال سيبويه : «اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف»[١٦٧٦]، وقال الفراء : «العرب تُجري ما لا يُجرى في الشعر »[١٦٧٧]. فصرف ما لا ينصرف جائز في كل الأسماء ، مطرد فيها ، لأن الأسماء أصلها الصرف[١٦٧٨].

٢٠- إعمال (إنْ) عمل (ما) الحجازية

١٦٧١ – سبقت الإشارة إليه ص٢١٥ .

١٦٧٢ – ينظر : الكتاب ٢٤٨/٣ ، المقتضب ٢٩٨/٢ إلى ٣٠٢ ، شرح الرضي ١٣٩/١

١٦٧٣ – البيت من الوافر ، ينظر : ديوان عمرو بن كلثوم ، وشرح القصائد السبع الطوال ص٣٩٧ ، وشـــرح المعلقات السبع ص١٧٦ ، ولسان العرب (خرق) . ومعنى مخاريق : ما تلعب به الصبيان من الخِرق المفتولة .

١٦٧٤ – البيت من البسيط ، ينظر : شرح القصائد السبع الطوال ص٥٩٣ ، وشرح المعلقات السبع ص١٦٠ .

١٦٧٥ – ينظر : الإنصاف ٤٩٣/٢ ، الهمع ١٢١/١

١٦٧٦ – الكتاب ٢٦/١

١٦٧٧ – معاني القرآن ٢١٩/٣

١٦٧٨ – ينظر : شرح السيرافي ١٠١/٢

حكى أبو بكر عن الكسائي أن من العرب من يقول : إنّ قائماً[1679]، وهو يريد: إنْ أنا قائماً، أي : ما أنا قائماً[1680]، على إعمال (إنْ) عمل (ما) ، وفي هذا خــلاف ، فقد منعه الفراء وأكثر البصريين ، وأجازه الكسائي وأكثر الكــوفيين وابــن الســراج والفارسي ، وأبو الفتح ، وابن مالك[1681]. واختلف النقل عن سيبويه والمــبرد ، فنقــل السهيلي أن سيبويه أجاز إعمالها ، وأن المبرد منع ذلك[1682] . وقال النحاس : « ســيبويه يختار الرفع في خبر (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما) فيقول : إن زيدٌ منطلقٌ ، لأن عمل (مــا) ضعيف و(إنْ) بمعناها فهي أضعف منها »[1683] .

٢١– استعمال (أو) بمعنى (بل)

أنشد أبو بكر[1684] في هذا قول ذي الرُّمة :

بدت مثل قرنِ الشمس في رونقِ الضحى وصورتِها أوْ أنتِ في العينِ أملح[1685]

قال أبو الفتح : « (أو) إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف تصرفت ، فهي عندنا على ذلك ؛ وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال، حتى دعاه إلى أن نقلها عن أصل بابها ، وذلك أن الفراء قال إنها قد تأتي بمعــنى (بل) ، وأنشد بيت ذى الرمة :

بدت مثل قرنِ الشمس في رونقِ الضحى وصورتِها أوْ أنتِ في العينِ أملــح

١٦٧٩ – هكذا كتبت ، والصواب (إنّا قائماً)

١٦٨٠ – إيضاح الوقف والابتداء ٤١٠/١ ، وينظر : الهمع ١/

١٦٨١ – ينظر : شفاء العليل ٣٣١/١ ، التذييل والتكميل ٢٧٧/٤ ، ارتشــاف الضــرب ١٢٠٧/٣ ، شــرح التصريح ٢٠١/١، الهمع ٣٩٤/١

١٦٨٢– ينظر : شفاء العليل ٣٣١/١ ، البديع في علم العربية (الجزء الثــاني – المجلــد الأول ٤٢٥) ، التــذييل والتكميل ٢٧٧/٤، ارتشاف الضرب ١٢٠٧/٣ ، شرح التصريح ٢٠١/١ ، الهمع ٣٩٤/١

١٦٨٣ – إعراب القرآن للنحاس ١٦٨/٢

١٦٨٤ – إيضاح الوقف والابتداء ٤٤٠/١ ، ٨٨٥/٢

١٦٨٥ – البيت من الطويل، وهو في الخصائص٤٥٨/٢ ، اللباب٤٢٤/١، وبــلا نســبة في حــروف المعــاني ص٥٢، والإنصاف ٤٧٨/٢ .

وقال : معناه : بل أنت في العين أملح . وإذا أرينا أنها في موضعها وعلى بابها – بل إذا كانت هنا على بابها كانت أحسن معنى وأعلى مذهباً – فقد وفينا ما علينا ، وذلك أنها على بابها من الشك؛ ألا ترى أنه لو أراد بها معنى (بل) ، فقال : بل أنت في العين أملح ، لم يفِ بمعنى (أو) في الشك ، لأنه إذا قطع بيقين أنها في العين أملح كان في ذلك سرف منه ، ودعاء إلى التهمة في الإفراط له ، وإذا أخرج الكلام مخرج الشك كان في صورة المقتصد غير المتحامل ولا المتعجرف فكان أعذب للفظه ، وأقرب إلى تقبل قوله »[١٦٨٦].

٢٢– استعمال (أو) بمعنى الواو

أنشد أبو بكر لذلك أبياتاً[١٦٨٧] منها قول توبة بن الحميِّر :

وقد زعمت ليلى بأني فاجر لنفسي تقاها أو عليها فجورها[١٦٨٨]

وقول جرير :

نال الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربه موسى على قدرِ[١٦٨٩]

أراد في الأول : أراد وعليها فجورها ، وفي الثاني : وكانت له قدراً ، وهذا مذهب الكوفية والأخفش والجرمي والأزهري وابن مالك[١٦٩٠] ، وابن هشام لا يرى ذلك فهي عنده في بيت توبة للإبهام ، أما بيت جرير فقال عنه : « والذي رأيته في ديوان جرير (إذْ كانَتْ) »[١٦٩١]، وزعم بعضهم أن استعمال (أو) بمعنى الواو لا يكون إلا في شواذ الشعر[١٦٩٢].

٢٣– استعمال (أو) بمعنى (حتى)

١٦٨٦ – الخصائص ٤٥٧/٢

١٦٨٧ – ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ٤٤١/١ و ٤٤٢

١٦٨٨ – البيت من الطويل ، وهو في ديوان توبة ص٣٨ ، ومغني اللبيب ٧٥/١ ، وخزانة الأدب ٦٨/١١ ، وبلا نسبة في حروف المعاني ص٥٣ ، والهمع ١٧٤/٣ .

١٦٨٩ – البيت من البسيط ، وهو في ديوان جرير ص٢٠٥ ، ومغني اللبيب ٧٥/١ ، وخزانة الأدب ٦٩/١١ ، وبلا نسبة في حروف المعاني ص٥٣

١٦٩٠ – ينظر : مغني اللبيب ٧٥/١ ، الهمع ١٧٤/٣

١٦٩١ – مغني اللبيب ٧٥/١

١٦٩٢ – ينظر : حروف المعاني ص٥٢

أنشد أبو بكر قول امرئ القيس:

فقلت له لا تبكِ عينُك إنما نحاول مُلكاً أو نموتَ فنعذرا[١٦٩٣]

وقول الأحوص :

لا أستطيع نزوعاً عن مودتها أو يصنعَ الحبُّ بي غيرَ الذي صنعا[١٦٩٤]

ثم قال عن الأول : « أراد : حتى نموت » ، وعن الثاني : « أراد : حتى يصنعَ الحب»[١٦٩٥]، ومذهب البصريين أن (أو) في بيت امرئ القيس بمعنى : إلا أن ، أو إلى أن[١٦٩٦].

٢٤- حذف التنوين إذا اجتمع ساكنان

يحذف التنوين من الكلمة إذا أضيفت إلى كلمة بعدها ، إلا أنه يحذف في موضع آخر ، وذلك عند اجتماع ساكنين[١٦٩٧] ، وأنشد أبو بكر لذلك قول أبي الأسود :

فألفيته غير مستعتبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلا[١٦٩٨]

وقد ذهب النحاس إلى تقبيح هذا الحذف حيث قال : « والأجود تحريك التنوين لالتقاء الساكنين لأنه علامة ، فحذفها قبيح »[١٦٩٩]، ورأى بعضهم أن حذفه في مثل قول أبي الأسود من الضرورات الشاذة التي لا يقاس عليها[١٧٠٠]، قال أبو الفتح : « وإنما جاز حذف التنوين من هذه الأسماء في هذه الأماكن -وقد كان الوجه تحريكه لالتقاء

١٦٩٣ – البيت من الطويل ، وهو في ديوان امرئ القيس ص٦٤ ، والكتاب ٤٧/٣، وحروف المعاني ص٥١ ، والمفصل٣٢٦.

١٦٩٤ – البيت من البسيط ، ينظر : ديوان الأحوص ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٦٠/٢ .

١٦٩٥ – إيضاح الوقف والابتداء ٥٨٤/٢

١٦٩٦ – ينظر : الأصول في النحو١٥٦/٢، حروف المعاني ص٥١، أمالي ابن الشجري ٧٨/٣ ، أمالي ابن الحاجب ٣١٣/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٣/٢

١٦٩٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٤٥٧/١

١٦٩٨ – البيت من المتقارب ، وهو في ديوان أبي الأسود ص٥٤ ، والكتاب ١٦٩/١ ، واللباب ١٠٠/٢ ، وبلا نسبة في الأصول ٤٥٥/٣ ، والمفصل ٤٥٦ ، والإنصاف ٦٦٩/٢.

١٦٩٩ – إعراب القرآن للنحاس ٣١٠/٥

١٧٠٠ – ينظر : كتاب سيبويه ١٦٩/١ ، الأصول في النحو ٤٥٥/٣ ، شرح الرضي ٤٨٣/٤

الساكنين- لأنه ضارع حروف اللين بما فيه من الغنة وغير ذلك مما قدمناه ذكره ، فكما يحذفن لالتقاء الساكنين في نحو : رمى القومُ ، وقاضي البلدِ ، ويدعو القومُ ، كذلك حذف التنوين لالتقاء الساكنين وهو مراد ، يدلك على إرادته أنهم لم يجرّوا ما بعده بإضافته إليه » [١٧٠١].

٢٥- وقوع الفعل الماضي حالاً

زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالاً لا بد معه من قدْ ظاهرة أو مضمرة ، وخالفهم الكوفيون والأخفش واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبراً لـ (كان)[١٧٠٢]، ووافق مذهب أبي بكر مذهب البصريين حيث قال أبو بكر : « الماضي لا يكون حالاً إلا مع (قد) ، قال الشاعر:

تصابى وأمسى علاه الكِبَرْ وأضحى لجمرة حبلٌ غررْ[١٧٠٣]

أراد : وأمسى قد علاه »[١٧٠٤].

٢٦- حذف جواب الشرط

عُرِف عن العرب أنها قد تترك الجواب في كلامها لعلم المخبَر لأي شيء وُضع هذا الكلام[١٧٠٥] . أنشد أبو بكر لذلك قول امرئ القيس :

فلو في يوم معركة أُصيبوا ولكن في ديار بني مرينا[١٧٠٦]

ثم قال : « أراد : فلو في معركة أصيبوا لكان كذا وكذا . فحذف الجواب »[١٧٠٧].

٢٧- جزم الفعل حَمْلاً على محل جملة الجواب المقرونة بالفاء

١٧٠١ - سر صناعة الإعراب ١٨٩/٢

١٧٠٢ - ينظر : الإنصاف ٢٥٢/١ ، مغني اللبيب ١٩٥/١ ، ٧٣١/٢

١٧٠٣ - البيت من المتقارب ، وهو للنمر بن تولب في أساس البلاغة (غرر) ، وتاج العروس (غذمر) ، ينظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٠/٣ .

١٧٠٤ - إيضاح الوقف والابتداء ٥٠٤/١

١٧٠٥ - ينظر : الكتاب ١٠٣/٣ ، إيضاح الوقف والابتداء ٥٤١/١

١٧٠٦ - البيت من الوافر ، وهو في ديوان امرئ القيس ص١٦٩ ، ولسان العرب (مرن) ، وخزانة الأدب ٥٤٦/٨ .

١٧٠٧ - إيضاح الوقف والابتداء ٥٤١/١

أنشد أبو بكر في ذلك قول الشاعر :

دعـــني فـــأذهـــبُ جـــانـبـــــاً   يـــومـــاً وأكـــفِــكَ جـــانباً[١٧٠٨]

ثم قال : « فجزم : (وأكفِكَ) على النسق على محل الفاء »[١٧٠٩]، ومما جاء عند سـيبويه قوله : «وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ : ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرْهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٨٦﴾ ﴾[١٧١٠]وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام ؛ لأن هـذا الكـلام في موضع يكون جواباً ؛ لأن أصل الجزاء الفعلُ ، وفيه تعمل حروف الجزاء ؛ ولكنهم قـد يضعون في موضع الجزاء غيره »[١٧١١]، قال السيرافي عن قـراءة ﴿وَيَذَرْهُمْ﴾ : « فيجـوز الجزم فيه عطفاً على موضع الفاء ، وهو أيضاً جيد قوي »[١٧١٢].

٢٨- توحيد الفعل المسند إلى الظاهر المجموع

أنشد أبو بكر في ذلك قول الشاعر:

يـــلومونني في اشتـــراء النـــخـــــ   ـــيـــل أهـــلي فكلُّـــهُمُ ألـــومُ[١٧١٣]

فالشاعر رفع (الأهل) بـــ(يلومونني) وجمع الفعل[١٧١٤] ، وهذه لغة قليلة ، اختلف النحاة في تخريجها[١٧١٥]، فمنهم من قال أنها لغة معزوة إلى طيِّئ وأزد شنوءة ، ومنهم من جعل هذه العلامات ضمائر، ، ومنهم من اعتبرها أحرفاً للدلالة على الجمع أو التثنيـة،

١٧٠٨ – البيت من مجزوء الكامل ، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص٣٩ ، وفي المفصل ٣٣٦ ، وخزانـة الأدب ١٠٠/٩ .

١٧٠٩ – إيضاح الوقف والابتداء ٦٧٣/٢

١٧١٠ – الأعراف : ١٨٦ وهي قراءة الأعمش وحمزة والكسائي

١٧١١ – الكتاب ٩٠/٣

١٧١٢ – شرح كتاب سيبويه ١١٦/١٠

١٧١٣ – البيت من المتقارب ، وهو لأمية بن أبي الصلت ، وقد سبقت الإشارة إليه ص٢٠٦ .

١٧١٤ – إيضاح الوقف والابتداء ٧٩٠/٢

١٧١٥ – ينظر : شرح السيرافي ١٨/٢و١٩ ، أوضح المسالك ٢٣٨/١و٢٤٠ ، التـذييل والتكميـل ٢٠٣/٦ ، الهمع ٥١٣/١

كدلالة التاء في نحو : (قامت) على التأنيث ، وهو مذهب سيبويه[١٧١٦]، وصححه أبـــو حيان وابن هشام[١٧١٧].

٢٩- استعمال (أم) بمعنى (بل)

أنشد أبو بكر لذلك قول الشاعر :

فوالله مـــا أدري أسلـــمى تغوّلـــتْ أم النّوم أم كلٌّ إلـــيَّ حبـــيبُ[١٧١٨]

ثم قال : « فمعنى (أم) هاهنا (بل) »[١٧١٩].

٣٠- عطف الظاهر على المضمر

جوَّزَ الكوفيون عطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع المتصل أو المستكن ، وردّه البصريون، وذهبوا إلى أن ذلك لا يجوز إلا لضرورة الشعر[١٧٢٠] .

ومما أنشده أبو بكر في ذلك قول الشاعر :

ألم ترَ أنّ الـــنَّبــعَ يصلـــبُ عودهُ ولا يســـتوي والخروعُ المتقصِّفُ[١٧٢١]

٣١- العطف على محل الجملة (وفيه استعمال المصدر بلفظ اسم الفاعل)

أنشد أبو بكر في ذلك قول الفرزدق :

على قســـمٍ لا أشتمُ الدهرَ مسلـــماً ولا خارجاً من فيَّ زورُ كـــلامِ[١٧٢٢]

١٧١٦ - كتاب سيبويه ١٩/١ ، شرح السيرافي ١٩/٢

١٧١٧ - ينظر : التذييل والتكميل ٢٠٣/٦ ، أوضح المسالك ٢٤٠/١

١٧١٨ - البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن ٦١/١ ، والطـــبري ٦٣٧/١ ، والصـــاحبي ١٦٨، والأزهية ص١٢٩ ومعنى تغولت : تلونت .

١٧١٩ - إيضاح الوقف والابتداء ٨٨٥/٢ ، وينظر : حروف المعاني ص٤٨ ، رصف المبـــاني ص٩٥ ، الهمـــع ١٦٩/٣

١٧٢٠ - ينظر : كتاب سيبويه ٣٧٩/٢ ، الخصائص ٣٨٦/٢ ، الإنصاف ٤٧٤/٢

١٧٢١ - البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله . ينظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٤/٥

١٧٢٢ - البيت من الطويل ، ينظر : ديوان الفرزدق ، الكتاب ٣٤٦/١ ، المقتضب ، تذكرة النحـــاة ، خزانـــة الأدب .

ثم قال : « أراد : لا أشتم ولا يخرج ، فلما صرف يخــرج إلى خــارج نصــب »[1723]، أستجليه من قول أبي بكر أنّ (يخرج) جملة في محل نصب معطوفة على جملة (أشتم) فلما صرف الفعل (يخرج) إلى الاسم (خارجاً) أبقى له ذلــك النصــب . وهــو مــذهب الفراء[1724]، ثم إن أبا بكرٍ قال بعد ذلك : « وأما بيت الفرزدق فإن (خارجاً) فيه منسوق على موضع أشتم ، والتقدير : عاهدت ربي لا شاتماً ولا خارجاً »[1725] ، قال أبو جعفر : «هذا أصح ما قيل فيه »[1726].

ويمكن القول بعد عرض هذه المسائل أن أبا بكر اعتمد على الشواهد الشعرية في تقرير القواعد والأحكام واستنباطها ، وجعل الشعر على رأس مصادر الاستشهاد عنده ، والدليل على ذلك كثرة الشواهد الشعرية في الاستدلال على المسائل النحويــة مقارنــة بشواهد القراءات والحديث النبوي ، واعتماده عليها أكثر من اعتماده على المصــدرين الآخرين .

وبتأمل آراء أبي بكر في الشواهد السابقة يمكننا القول بأنه كان يقيم الحكم بنــاءً على استقرائه لكلام العرب ، دون تحيّز لمذهب أو طائفة ، فالتعصب لا يعــرف إليــه سبيلاً، فهو تارة يوافق الكوفيين ، وتارة يخالفهم ويوافق البصريين ، كما هو مذهبه في أن الماضي لا يكون حالاً إلا مع (قد) فقد خالف الكوفيين في ذلك ، وخــالفهم ووافــق البصريين حين أوّل (إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (لكنْ) ، ومما خالف فيه البصــريين أن أصل (أيها) : (أيهذا) ، وخالفهم في تجويزه اتصال خبر كان بها ، كما خالفهم حين جوّز إتيان الماضي حالاً من النكرة .

١٧٢٣ - إيضاح الوقف والابتداء ٩٥٧/٢

١٧٢٤ - ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٠٩/٣

١٧٢٥ - إيضاح الوقف والابتداء ٩٥٨/٢

١٧٢٦ - إعراب القرآن للنحاس ٧٩/٥ وينظر : شرح السيرافي ١١٩/٥ ، شفاء العليل ٨٦٤/٢ ، مغني اللبيــب ٤٦٦/٢، قال ابن يعيش عن بيت الفرزدق : « الشاهد فيه نصبُ : خارجاً من فيَّ زور كلام . ونصــبه لوقوعــه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل ، والتقدير عاهدت ربي لا يخرج من فيّ زور كلام خروجاً . ويجوز أن يكــون قوله : (خارجاً) حالاً ، والمراد : عاهدت ربي غيرَ شاتماً ولا خارجٍ ، أي : عاهدته صادقاً ، وهو قول عيسى بــن عمرو » شرح المفصل ١٢/٢

ومما تجدر الإشارة إليه أنه وافق سيبويه في الاستشـهاد بكـثير مـن الشـواهد الشعرية[١٧٢٧]، وهذا يؤكد ما ذهبت إليه من أنه يبني أحكامه وآراءه بعيداً عن التعصـب المذهبي . والله تعالى أعلم .

١٧٢٧ – وهذه الشواهد هي:

البيت	موضعه في الإيضاح	موضعه في الكتاب
والشـعر لا يسطيعُهُ مـن يظلمه يريـدُ أن يُعْـرِبَـهُ فيُعْـجِمـُهْ	١٦١	٥٣/٣
يا لَعنْـــةُ اللهِ والأَقوامِ كِلِّهِمُ والصالحينَ على سمْعـانَ من جـارِ	١٧٢	٢١٩/٢
أألحقَّ أنْ دارُ الرَّبابِ تـبَاعدتْ أوِ انبتَّ حَبْـلٌ أن قلبـكَ طـائرُ	١٩٣	١٣٦/٣
كذبتْك عينُك أم رأيتَ بواسـطٍ غَلَسَ الظّـلامِ من الرَّباب خَيـالاَ	١٩٥	١٧٤/٣
وأخو الغَوانِ متَى يشأ يَصْرِ منْـهَ ويَـعُـدْنَ أَعـداءً بُعَـيْـدَ ودادِ	٢٤٤	٢٨/١
ومِـنْ شانِئ كـاسِفٍ وَجْهُـهُ إذا ما انْتَـسَـبْتُ لـه أنْكَـرَنْ	٢٥٩	١٨٧/٤
إذا حـاوَلْتَ في أسَدٍ فُجُـوراً فـإنِّي لَسْـتُ مِـنْكَ ولَسْتَ مِنّ	٢٦٠	١٨٦/٤
وهمْ وَرَدُوا الجِفَار عَـلَى تَمِيـمِ وهمْ أصْحـابُ يومِ عُكـاظَ إنّ	٢٦٠	١٨٦/٤
جَزَيْتُ ابنَ أرْوَى بالمدِينة قَرضَـهُ وقـلتُ لشُفّاعِ المدينة أوْجِـفْ	٢٧٤	٢١٢/٤
لو ساوَفَتْنَا بسَوْفٍ مِن تَحِيَّتهَـا سَوْفَ العَيُوفِ لَراحَ الركْبُ قد قَنِعُ	٢٧٤	٢١٢/٤
وقال طافت بأَعْلاقِه خَوْدٌ يَمانَيـةٌ تَدْعُو العَرانِينَ من بَكْرٍ ومـا جَمَعْ	٢٧٤	٢١٢/٤
أَلا أَيُّها ذا المَترِلُ الدارِسُ الـذي كأنك لم يَعْهَـدْ بك الَحيَّ عاهِـدُ	٢٧٧	١٩٣/٢
أَلا أيُّهذا الزاجرِي أَحْضـُرُ الوَغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي	٢٧٧	٩٩/٣
كِليني لهـمِّ يا أُمَيْمَـةَ ناصِبِ وليلٍ أقاسيه بطـيءِ الكواكـب	٢٩٧	٢٨٣/٣
فإنْ لا يَكُنْهـا أو تَكُنْـه فإنه أخُوهـا غَذَتْـهُ أمّـُه بلِـبانـه	٣١٧	٤٦/١
لا أرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَـوْتَ شيءٌ نَغَّـصَ الموتُ ذا الغِنَـى والفَقِـيرا	٣٢٠ – ٦٩٤	٦٢/١
أَلا تَسْـأَلانِ المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ أَنَحبٌ فيُقْضَى أم ضَـلالٌ وباطِـلُ	٣٢٥	٤١٧/٢
دَعِي مـاذا علمـتِ سَأَتَّقِيـهِ ولكـنْ بالمـغيَّـبِ نَبِّـئِـيـني	٣٢٨	٤١٨/٢
إنِّي وإيّـاكَ إذْ حَـلَّتْ بأَرْحُلنـا كَمنْ بواديِه بَعْدَ المَحْـلِ مَمـطْورِ	٣٣٩	١٠٦/٢
فكَفَى بنا فَضـْلاً على مَنْ غَيْرِنا حُـبُّ النـبيّ محـمَّـدٍ إيّـانـَا	٣٣٩	١٠٥/٢
أغَـرَّكِ مـنِّي أنَّ حُبَّكِ قاتِـلي وأنَّكِ مَهْمَا تَأمُرِي القَلْـبَ يَفْعـَلِ	٣٤٠	٢١٥/٤
على حين غاتَبتُ المشيبَ على الصِّبا وقلتُ أَلَمّـَا أصْـحُ والشَّيْبُ وازِعُ	٣٥١	٣٣٠/٢
فإيّـاكَ والمَيـتْاتِ لا تَقْـرَبَنّها ولا تَعْبُـدِ الشَّيْطـانَ واللهَ فاعْبـُدَا	٣٦٠	٥١٠/٣
فَمهْمـا تَشَأْ منه فَزارةُ تُعْطِـكمْ ومَهْما تَشَـأْ منـه فـزارةُ تَمْنَعَـا	٣٦٠	٥١٥/٣

شواهد أبي بكر الشعرية

بلغت شواهده الشعرية سبعة وتسعين وثلاثمائة شاهد ، وهي حصيلة لا بأس بها إذا ما قارنّاها بحجم الكتاب ومادته ، وقد نسب منها اثنين وثلاثين ومائة ، ولم ينسب البقية ، ومع أنّ هناك من يمنع الاستشهاد بشعر أو نثر لا يُعرف قائله[١٧٢٨] ، إلا أنني أرى

يَحْسَبُـهُ الجاهِـلُ مـا لم يَعْلَمَا شَيْخـاً عـلى كُرْسِـيِه مُعَمَّما	٣٦١	٥١٦/٣
نَبَا الخَزُّ عن رَوْحٍ وأنْكَرَ جِلْـدَهُ وعَجّتْ عجيجاً مِن جُذامَ المَطارِفُ	٣٦٦	٢٤٨/٣
سَألَتَـانِي الطَّـلاقَ أنْ رَأَتـانِي قَـلَّ مـالِي قد جئتُمـانِي بِنُكْـرِ	٣٩٥	١٥٥/٢
فأَلفَيْتُـه غـيرَ مُسْتَعْتِـبٍ ولا ذاكِـرِ اللهِ إلاّ قَـلِيـلاً	٤٥٧	١٦٩/١
ولا يُبـادِرُ في الشِّتاءِ وَلِيـدُنا القِـدْرُ يُنْزِلُهـا بغيرِ جِعـالِ	٤٥٨	١٥٠/٤
دَعْ ذا وعَجِّلْ ذا وأَلحِقْنا بذَلْ بالشَّحْـمِ إنّا قـد مَلِلْنـاه بَجَـلْ وفي الإيضاح : قلت لطاهينا المُطَـرِّي في العمل عجِّل لنـا هذا وألحقنـا بـذلْ ألشحْمِ إنّا قدْ أجمْنَا ذا بَجَلْ	٤٧٣	٣٢٥/٣
وَجَدْنـا لكم في آلِ حاميـمَ آيةً تأوَّلَهـا مِنّـا تَـقِيٌّ ومُعْـرِبُ	٤٨١	٢٥٧/٣
سَقَـوْنِي الخَمْـرَ ثُمَّ تَكنَّفُـونِي عُـداةَ اللهِ مِـن كَـذِبٍ وزُورِ	٥٠٠	٧٠/٢
وإنّ شِفـاءَ عَبْـرَةٌ مُهَـراقـةٌ فهل عند رَسْـمٍ دارِسٍ من مُعَـوَّلِ	٥٦٩	١٤٢/٢
إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنفانِ شامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالّـذِي كـنتُ أصْنَـعُ	٥٧٠	٧١/١
فقلتُ له لا تَبْكِ عينُك إنَّمـا نُحاوِلُ مُلْكـاً أو نَمـوتَ فنُعْـذَرَا	٥٨٤	٤٧/٣
وجاءت سُلَيْمٌ قَضَّهـا بقَضِيضِها تُمَسِّحُ حَوْلِي بالبَقِيـعِ سِبالَهـا	٥٨٦	٣٧٤/١
أَزْمانَ قومِي والجماعةَ كـالذي مَنَعَ الرِّحـالةَ أنْ تَمِيـلَ مَمِيـلاَ	٦٦٩	٣٠٥/١
ذاك وإنِّي على جاري لذو حَدَبٍ أَحْنو عليه بما يُحْنَى عـلى الجـارِ	٦٨٢	١٢٦/٣
دَعِ المغَمّرَ لا تسـألْ بمصـرَعِـه واسْألْ بَمصقَلَـةَ البَكْرِيِّ ما فَعَلْ	٨١٠	٢٠٨/٤
قد سالَمَ الحيّـاتُ منـه القَدَمَـا الأُفْعُـوانَ والشُّجـاعَ الشَّجْعَمَـا	٨٧٤	٢٨٧/١
ذا تَغَنَّى الحَمـامُ الوُرقُ هَيَّجنَـي ولـو تغرَّبتُ عنهـا أُمَّ عَمّـارِ	٩٣٩	٢٨٦/١
على حَلْفةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً ولا خارجاً مِـنْ فِـيَّ زُورُ كَـلامِ	٩٥٧	٣٤٦/١

١٧٢٨ – قال البغدادي : «لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، صرح بذلك ابن الأنباري في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ؛ وعلة ذلك مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعاً، أو لمولد، أو لمن لا يوثق بكلامه» ينظر: الخزانة ١٥/١

أنّ ما رواه من الشعر مما يُعوّل عليه في الاستشهاد ، فأبو بكر ثقة ، ورواية الثقة مقبولة . وهو لم ينفرد بذلك ، فسيبويه مثلاً أغفل نسبة خمسين بيتاً في كتابه .

والشعراء الذين أنشد لهم :

أولاً: شعراء الجاهلية

أوس بن حجر من شعراء تميم في الجاهلية ، وزهير بن أبي سلمى من مزينة مضر؛ وكانت محلتهم في بلاد غطفان، فظن الناس أنه من غطفان. والأعشى وهو من بكر بن وائل، والمرقش وهو ربيعة بن سعد بن مالك، ويقال: بل هو عمرو بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، أحد عشاق العرب المشهورين، وكان جيد الشعر. وبشر بن أبي خازم أحد بني أسد بن خزيمة جاهلي قديم ، وامرؤ القيس وهو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي، من أهل نجد، وعامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري، وأبو زبيد الطائي المنذر بن حرملة، من طيىء، كان جاهلياً قديماً، وأدرك الإسلام، إلا أنه لم يسلم. وعروة بن الورد، وهو من بني عبسٍ، وكان يلقب عروة الصعاليك. وعنترة العبسي بن شداد بن عمرو بن قراد. والمهلهل بن ربيعة التغلبي. وطرفة بن العبد من بكر بن وائل. وعلقمة الفحل من بني تميم ، وعمرو بن كلثوم من تغلب من بني عتاب.

والحارث بن حلزة من بني يشكر من بكر بن وائلٍ. وأمية بن أبي الصلت من ثقيف بن منبه بن بكر بن هوازن. وعدي بن زيد من بني امرئ القيس بن زيد بن مناة بن تميم، كان شاعراً فصيحاً من شعراء الجاهلية، وكان نصرانياً، وكذلك أبوه وأمه وأهله، والعرب لا تروي شعره، لأن ألفاظه ليست بنجديةٍ. وعبدالله بن عجلان النهديّ ونهد من قبائل اليمن، وكانت منهم طائفة بالشام. وأحيحة بن الجِلاح سيد الأوس في الجاهلية.

وابن الخرع التيمي ، واسمه وهو عوف بن عطية بن الخرع، واسم الخرع عمرو بن عيش بن وريقة بن عبد الله بن لؤي بن عمرو بن الحارث ابن تيم بن عبد مناة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

وقيس بن الخطيم، وهو من الأوس من بني ظفر، دعاه النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام، وتلا عليه القرآن، فقال: إني لأسمع كلاماً عجيباً، فدعني أنظر في أمري هذه السنة، ثم أعود إليك، فمات قبل الحول.

ثانياً: المخضرمون

لبيد بن ربيعة العامري كان من شعراء الجاهلية وفرسانهم، وأدرك الإسلام، وقدِم على رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد بني كلاب، فأسلموا ورجعوا إلى بلادهم، وحسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري، من الخزرج من بني النجار ، وهو جاهلي إسلامي متقدم الإسلام، عاش في الجاهلية ستين سنةً وفي الإسلام ستين سنةً.

والشماخ واسمه معقل بن ضرار الغطفاني، وهو مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وله صحبة.

وكعب بن مالك من الخزرج من بني سلمة، وهو أحد شعراء رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين كانوا يردون الأذى عنه، وكان مجوداً مطبوعاً قد غلب عليه في الجاهلية أمر الشعر، وعرف به، ثم أسلم وشهد العقبة والمشاهد كلها و لم يشهد بدراً وتبوك فإنه تخلف عنهما، وقد قيل إنه شهد بدراً.

وفروة بن مسيك صحابيّ أسلم عام الفتح، وهو من قبيلة مراد في اليمن. وكعب بن زهير من مزينة، كان شاعراً مجوداً، كثير الشعر. ومتمم بن نويرة من بني تميم أدرك الإسلام وأسلم فحسن إسلامه .

وأبو خراش، من شعراء هذيل، واسمه خويلد بن مرة، أحد بني قرد بن عمرو بن معاوية بن تميم بن سعد بن هذيل، أحد فرسان العرب وفتاكهم، أسلم وهو شيخ كبير وحسن إسلامه.

والحطيئة وهو من بني ذهل بن ثعلبة، وقيل من بني قُطيعة بن عبس، وكان الحطيئة جاهلياً إسلامياً، ويُرَى أنه لم يُسلم إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثالثاً: الإسلاميون :

ابن قيس الرقيات شاعر قريش ، أحد بني عامر بن لؤي. وأبو الأسود، واسمه ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر ابن حليس بن نفاثة بن عدي بن الديل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار. والقطامي أحد بني بكر بن حبيب بن عمرو بن غنم بن تغلب، وكان شاعراً فحلاً رقيق حواشي الكلام كثير الأمثال في شعره وكان في صدر الإسلام ، ، وابن أبي ربيعة ، وهو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي، من بني مخزوم، كان ميلاده في الليلة التي مات فيها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فسمي باسمه، وذكر ابن قتيبة عنه أنه كان فاسقاً يتعرض لنساء الحاج ويشبب بهن.

والنجاشي وهو قيس بن عمرو بن مالك، من بني الحارث بن كعب، وكان فاسقاً رقيق الإسلام. وابن الدمينة وهو عبيد الله بن عبد الله؛ والدمينة أمه، وهو من خثعم. وجرير بن عطية بن الخطفي، واسم الخطفي حذيفة بن بدر بن سلمة بن عوف بن كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم.

والفرزدق، واسمه همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع، ويجتمع مع جرير في حنظلة بن مالك.

والعجير السلولي، ويكنى أبا الفرزدق، وأبا الفيل، وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية. وكان مولى لبني هلال، ويقال: هو العجير بن عبد الله بن عبيدة بن كعب بن عائشة بن ضبيط بن رفيع بن جابر بن عمرو بن مرة بن صعصعة وهم سلول.

وذو الرمة، هو غيلان بن عقبة، من بني صعب بن مالك بن عدي بن عبد مناة. ويكنى أبا الحارث، وكان أحسن أهل الإسلام تشبيهاً. والعجاج وهو عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر، من بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم، له ديوان رجز، كان مجيداً عارفاً باللغة وحشيها وغريبها. وأبو نُخيلة واسمه يعمر، وهو من بني حمان بن كعب، وقيل: اسمه حزن بن زائدة ابن لقيط بن أبزي بن ظالم بن مخاشن بن حمان، وحمان هو عبد العزى بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم، وكان أبو نخيلة من أفصح الناس

وأشعرهم، وكان مطبوعاً مقتدراً كثير البدائع والمعاني غزيراً جداً، وكان الغالب عليه الرجز ومع ذلك لا يقصر في القصيد.

والكميت بن زيد بن الأخنس بن مجالد بن ربيعة بن قيس بن الحارث بن عامر بن دويبة بن عمرو بن مالك بن سعد بن ثعلبة ابن دودان بن أسد، وهو كوفي شاعر مقدم عالم بلغات العرب، خبير بأيامها، ومن شعراء مضر وألسنتها المتعصبين على القحطانية المقارعين العالمين بالمثالب. والأخطل وهو غياث بن غوثٍ، من بني تغلب، من فدوْكس، ويكنى أبا مالكٍ. وكان الأخطل يشبه من شعراء الجاهلية بالنابغة الذبياني.

والأحوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت، وكان مقدماً عند أهل الحجاز وأكثر الرواة، لو لا أفعاله الدنيئة؛ لأنه أسمحهم طبعاً، وأسلسهم كلاماً، وأصحهم معنى؛ ولشعره رونق وحلاوة، وعذوبة ألفاظ ليست لأحد، وهو محسن في الغزل والفخر والمدح.

والراعي واسمه عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل بن قطن بن ربيعة بن عبد الله بن الحارث بن نمير بن عامر بن صعصعة. وكنية الراعي: أبو جندل. ولقّب الراعي لكثرة وصفه الإبل والرعاء في شعره، وهو شاعر فحل مشهور، من شعراء الإسلام، مقدم. وأبو النجم العجلي، واسمه الفضل بن قدامة بن عبيد بن عبيد الله بن عبدة بن الحارث بن إياس بن عوف بن ربيع بن مالك بن ربيعة بن عجل، مقدم عند جماعة من أهل العلم على العجاج.

وتوبة بن الحميِّر، هو من بني عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، ويكنى أبا حرب، فارس شاعر، وهو صاحب ليلى الأخيلية[١٧٢٩].

١٧٢٩ – وهذه نبذة يسيرة عن هؤلاء الشعراء :

أوس هو أوس بن حجر بن عتاب ، قيل :كان أوس فحل مضر، حتى نشأ النابغة وزهير فأخملاه . وزهير هو زهير بن ربيعة بن قرط. والأعشى هوأبو بصير ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف بن سعد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، ويلقب الصناجة ولد بقرية باليمامة يقال لها منفوحة وفيها داره وبها قبره. وبشر بن أبي خازم هو من بني أسد، جاهلي قديمٌ، شهد حرب أسد وطيءٍ ، وشهد هو ابنه نوفل بن بشرٍ الحلف بينهما . وامرؤ القيس هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار بن عمرو بن معاوية بن يعرب بن ثور بن مرتع بن معاوية بن كندة . وعامر بن الطفيل هو عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري ،

أتى النبي ﷺ لكنه لم يُسلم ، وهو ابن عم لبيد الصحابي رضي الله عنه . وأبو زبيد الطائي هو المنذر بن حرملة ، من طيىء ، وكان جاهلياً قديماً ، وأدرك الإسلام ، إلا أنه لم يسلم ، ومات نصرانياً ، وقال الطبريّ: كان أبو زيد في الجاهلية مقيماً في أخواله بني تغلب بالجزيرة، وفي الإسلام منقطعاً إلى الوليد بن عقبة بن أبي معيط في ولاية الجزيرة وولاية الكوفة، و لم يزل به الوليد حتّى أسلم وحسن إسلامه. وعنترة بن شداد العبسي هو عنترة بن عمرو بن شداد بن عمرو بن قراد بن مخزوم بن عوف بن مالك بن غالب بن قطيعة بن عبس بن بغيض . والمهلهل قيل عنه : أنه أول من قصد القصائد وذكر الوقائع ، في قتل أخيه كليب وائل، قتلته بنو شيبان ، وكان اسم المهلهل عدي بن ربيعة التغلبي ، وإنما سمي مهلهلاً لهلهلة شعره كهلهلة الثوب ، وهو اضطرابه واختلافه . وطرفة هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن عباد بن صعصعة بن قيس بن ثعلبة ، ويقال: إن اسمه عمرو ، وسمي طرفة ببيت قاله ، وكان أحدث الشعراء سناً وأقلهم عمراً، قتل وهو ابن عشرين سنة . وعلقمة هو علقمة بن عبدة ، من بني تميمٍ جاهلي ، وهو الذي يقال له علقمة الفحل . وعمرو بن كلثوم هو من بني تغلب ، من بني عتابٍ ، جاهلي قديم ، وهو قاتل عمرو بن هند ملك الحيرة . والحارث هو الحارث بن حلزة اليشكرى من بني يشكر من بكر بن وائلٍ . وأمية بن أبى الصلت هو أمية بن أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عبد عوف بن عقدة بن غيرة بن قسي ، وقد كان قرأ الكتب المتقدمة من كتب الله جل وعز، ورغب عن عبادة الأوثان، وكان يخبر بأن نبياً يبعث قد أظل زمانه، ويؤمل أن يكون ذلك النبي ، فلما بلغه خروج رسول الله ﷺ وقصته كفر حسداً له . وعبد الله بن عجلان، شاعرجاهلي ، وهو من عشاق العرب المشهورين الذين ماتوا عشقاً . وقيس بن الخطيم من الأوس من بني ظفر ، واسم الخطيم ثابت بن عدي بن عمرو . وأحيحة هو أحيحة بن الجلاح بن الحريش بن جحجبى بن كلفة بن عوف بن عمرو بن مالك بن الأوس ، ويكنى أحيحة أبا عمرو . أما الشماخ فقد جعله الجمحي في الطبقة الثالثة من شعراء الإسلام، وقرنه بالنابغة الجعدي ولبيد وأبي ذؤيب الهذلي. وقال: إنه كان شديد متون الشعر، وأشد كلاماً من لبيد، وفيه كزازة، ولبيد أسهل منه منطقاً. وفروة بن مسيك صحابيّ أسلم عام الفتح . ولبيد هو لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب ، قدم لبيدٌ الكوفة وبنوه ، فرجع بنوه إلى البادية بعد ذلك، فأقام لبيد إلى أن مات بها، فدفن في صحراء بني جعفر بن كلاب، ويقال إن وفاته كانت في أول خلافة معاوية، وأنه مات وهو ابن مائةٍ وسبع وخمسين سنةً. والحطيئة هو جرول بن أوس ، من بني قُطيعة بن عبس ، يكنى أبا مُليكة ، وهو جاهلي إسلامي .. والنجاشي الحارثي هو قيس بن عمرو بن مالك، من بني الحارث بن كعب، وكان فاسقاً رقيق الإسلام . ومتمم هو أبو نهشل متمم بن نويرة بن جمرة بن شداد بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، وهو من أصحاب المراثي ، رثى أخاه مالك بن نويرة وأكثر . وعمر بن أبي ربيعة من بني مخزوم ويكنى أبا الخطاب . وتوبة بن الحمير من بني عُقَيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ، وكان شاعراً لصاً ،وصاحبته ليلى الأخيلية . والقطامي التغلبي هو عمير بن شييم بن عمرو بن عباد بن بكر بن عامر ، والكميت هو أبو المستهل الكميت بن زيد كان رافضياً ، شديد التكلف في شعره ، كثير السرقة . وأبو نخيلة هو يَعمَر من بني حِمان بن كعب بن سعد ، ولدته أمه جنب نخلة فسمي بأبي نخيلة أبو نخيلة وقيل: أبو نخيلة اسم الشاعر لا كنيته . والفرزدق هو همام بن غالب بن صعصعة وإنما سمي الفرزدق لأنه شبه وجهه وكان مدوراً يشبه الخبزة، وهي فرزدقة . وجرير هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي من بني كليب بن يربوع ، والأخطل هو أبو مالك ، غياث

وهؤلاء كلهم من الجاهليين والمخضرمين ومن الذين عاشوا في صدر الإسلام ، ومنهم من عاش في عهد بني أمية ، وشعرهم حجة ، وليس فيهم ما يعيب فصاحتهم ، إلا ما ذكره ابن قتيبة عن عدي بن زيد حين قال : « كان يسكن بالحيرة ، ويدخل الأرياف فثقل لسانه، واحتمل عنه شيء كثيرٌ جداً، ، وعلماؤنا لا يرون شعره حجةً »[١٧٣٠].

بن غوث من بني تغلب . والأحوص هو الأحوص بن محمد بن عبدالله بن عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح . والراعي هو حُصين بن معاوية من بني نُمير ، سمي الراعي لأنه كان يصف راعي الإبل في شعره . وأبو الأسود هو ظالم بن عمرو من كنانة كان معدوداً في التابعين والفقهاء والمحدثين، والشعراء، والأشراف، والفرسان والأمراء، والدهاة، والنحويين، والحاضرين الجواب، والشيعة، والبخلاء، والصلع الأشراف، والبخلاء الأشراف. وابن الدمينة هو عبيدالله بن عبدالله ، والدُّمينة أمه ، وهو من خثعم . وأبو النجم الراجز هو الفضل بن قدامة ، من بني عِجْل . والعجاج هو عبدالله بن رؤبة ، من بني مالك بن سعد بن زيد مناة . وابن قيس الرقيات هو عبيدالله بن قيس ، أحد بني عامر بن لؤي ، وسمي بالرقيات لأنه كان يشبب بثلاث نسوة يقال لهن جميعاً الرقيات . وأبو خراش هو خويلد بن مرة ، أحد بني قِرد بن عمرو بن معاوية بن تميم بن سعد بن هذيل . وذو الرمة هو غيلان بن عقبة بن بُهيش من بني صعب بن مِلكان بن عدي بن عبد مناة . ينظر : طبقات فحول الشعراء ، الشعر والشعراء ، المؤتلف والمختلف، خزانة الأدب، ومعجم الأدباء .

١٧٣٠ – الشعر والشعراء ٢٢٥/١ ، دار المعارف مصر ١٩٦٦ ، ت: أحمد محمد شاكر

الفصل الثاني

القيـــــــــــــــــاس

- تعـريفـــــــــــــه
- بدايــاته وتطـــــوره
- أهـميتــــــــــــه
- أركـانــــــــــــه
- مكانته عند الكوفيين
- أمثلته عند أبي بكر رحمه الله تعالى

ثانياً : القياس

المبحث الأول : تعريفه

القياس في اللغة[١٧٣١] : التقدير . والمقياس : المقدار . يقال : قاسَ الشيء يَقيسُه قَيْساً و قياساً و اقْتاسه و قَيَّسه إذا قدَّره .

واصطلاحاً : حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[١٧٣٢] . وقيل : حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع[١٧٣٣] . وقيل : هو علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب[١٧٣٤] .

وبصورة أسهل وأكثر بسطاً يمكننا أن نعرِّف القياس بأنه : محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم ؛ في صوغ أصول المادة ، وفروعها ، وضبط الحروف ، وترتيب الكلمات ، وما يتبع ذلك من إعلال ، وإبدال ، وإدغام ، وحذف ، وزيادة[١٧٣٥] .

المبحث الثاني : بداياته وتطوره

القياس قديمٌ قِدم النحو نفسه ، فقد كان ظهوره في وقت مبكر من تاريخ التأليف النحوي، حيث استعمله أوائل النحاة ، ودعوا إليه ، فهذا ابن سلام[١٧٣٦] يشير إلى جهود أبي الأسود الدؤلي وأنه أول من وضع القياس ، قال ابن سلام : « أول من أسس العربية ، وفتح بابها وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها : أبو الأسود الدؤلي » [١٧٣٧] .

١٧٣١ – لسان العرب مادة : قيس

١٧٣٢ – الإغراب في جدل الإعراب ص٤٥

١٧٣٣ – لمع الأدلة ص٩٣

١٧٣٤ – الاقتراح ص٧٠

١٧٣٥ – ينظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث ص٢٢

١٧٣٦ – محمد بن سلام الجمحي ، ت: ٢٣١ .

١٧٣٧ – طبقات فحول الشعراء ١٢/١

ثم توالت الجهود ، وتنافست العقول ، وانبرت الأقلام ، بين مطــوِّر ومجــدِّد ، فجاء عبد الله بن أبي إسحاق الذي اشتهر بمده للقياس ، وتجريده له ، فقد ذكر عنه ابــن سلام أنه أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل . وكان معه أبو عمرو ابــن العــلاء ، وبقى بعده بقاء طويلاً وكان ابن أبي إسحاق أشد تجريداً للقيــاس[١٧٣٨]، ومواقفــه مــع الفرزدق لا تخفى[١٧٣٩].

ومِن الذين أخذوا عن ابن أبي إسحاق وساروا على منهجه عيسى بــنُ عمــر ، وكان من المتشددين في القياس ، وكان يطعن على العــرب ، كمــا فعــل في بيــت النابغة[١٧٤٠]. ومنهم أبو عمرو بن العلاء ، وكان متشدداً في القياس[١٧٤١]، ويــونس بــن حبيب الذي تفرّد ببعض الأقيسة والمذاهب في النحو[١٧٤٢] .

ولما جاء الخليل أدى دوراً رياديّاً في ميادين اللغة والنحو والشعر ، أســهم مــن خلاله إسهاماً منقطع النظير ، فقد كان -كما قيل- قيّاساً يجيد القياس ويمد أطنابه[١٧٤٣]، وصفه أبو الفتح بقوله : « وهو سيّد قومه وكاشف قناع القياس في علمــه»[١٧٤٤]، ومــع كثرة قياس الخليل إلا أنه لم يكن يخرج عما أَلِفتْه العرب، وخير دليل على ذلك ما ذكره الأصمعي من أن الخليل قال له[١٧٤٥]: أنشدنا رجل:

ترافــع العــز بنــا فارفنععــا[١٧٤٦]

فقلت : هذا لا يكون ، فقال :كيف جاز للعجاج أن يقول :

١٧٣٨ - طبقات فحول الشعراء ١/١٤، وينظر : نزهة الألباء ص٢٧

١٧٣٩ - ينظر : نزهة الألباء ص٢٧

١٧٤٠ - ينظر : طبقات النحويين واللغويين ص٤١

١٧٤١ - ينظر : طبقات النحويين واللغويين ص٣٩

١٧٤٢ - أخبار النحويين البصريين ص٥٠

١٧٤٣ - ينظر : أخبار النحويين البصريين ص٥٤ ، ضحى الإسلام ٢/٢٧٨

١٧٤٤ - الخصائص ١/٣٦١

١٧٤٥ - الخصائص ١/٣٦٠

١٧٤٦ - لم أعرف قائله ، ينظر : الخصائص ١/٣٦٠ ، ٣/٢٩٨

تقاعس العز بنا فاقعنسسا[١٧٤٧]

وعلل أبو الفتح منعَ الخليل مثل هذا القياس : « أنه بناه مما لامه حرف حلقي والعرب لم تبن هذا المثال مما لامه أحد حروف الحلق »[١٧٤٨] .

وليس من شك أن النحاة بعد الخليل ، بصريّهم وكوفيّهم ، قد نهلوا من صافي علمه ، وتزودوا من خلاصة جهده وفكره ، فتلميذه الأول سيبويه يمثّل أنموذجاً على ذلك ، حيث اهتم بالقياس اهتماماً بالغاً ، حتى قال بعضهم[١٧٤٩] : واهتمام سيبويه بالقياس لا يحتاج إلى شرح أو إيضاح وكتابه خير دليل على ذلك . ثم جاء بعد سيبويه نحاة اهتموا بالقياس ، وأوْلَوه عنايتهم ، ومنهم الأخفش الذي ألّف كتاباً في المقاييس[١٧٥٠] ، والمازني الذي كان يقول : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره »[١٧٥١] ، حتى قيل عنه : إنه كان يتشدد في الأخذ بالقياس ، ويردُّ ما لا يطّرد معه من لغة العرب ومن بعض القراءات للذكر الحكيم[١٧٥٢] ، ومنهم المبرِّد الذي وصفه أبو الفتح بأنه جبلٌ في العلم ، وإليه أفضت مقالات البصريين ، وبأنه هو الذي نقلها وقررها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها[١٧٥٣] .

وممّنْ اهتم بالقياس من الكوفيين الكسائي ، وهو من أئمة القرّاء الذين لا يعملون في القرآن على الأفشى والأقيس ، بل على الأثبت والأصح في النقل ، فقد تأثر بالخليل ، فجمع بين منهجه ومنهج القراء ، واعتدّ بالقياس ، حتى نُقل عنه قوله[١٧٥٤] :

١٧٤٧ – البيت من الرجز ، وهو في ديوان العجاج ، والخصائص١/٣٦٠ ، و٢٩٨/٣ ، وبلا نسبة في العين ١٣٠/١ ، ٣٤٩/٢.

١٧٤٨ – الخصائص ٣٦٢/١

١٧٤٩ – الدكتورة خديجة الحديثي في كتاب الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص٢٤٨

١٧٥٠ – ينظر : الخصائص ٢/١

١٧٥١ – الخصائص ٣٥٧/١

١٧٥٢ – قاله شوقي ضيف ، المدارس النحوية ص١١٩

١٧٥٣ – ينظر : سر صناعة الإعراب ١٤٠/١

١٧٥٤ – معجم الأدباء ١٩١/١٣

إنــمــا النــحــو قيــاس يتــبــع وبــه فــي كل أمــر ينــتــفع[1755]

بل ذُكر أنه كان يغالي في القياس حتى أنه ليسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات ، فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو[1756].

وإذا ما بلغنا القرن الرابع بزغ لنا نجم أبي علي الفارسي وتلميذه أبي الفتح اللذين بلغا من القياس أَوْجَهُ وأعلاه ، حتى قيل عن أبي الفتح : لقد كان أعلى علماء العربية كعباً في جميع عصورها ، وأغوصهم عامة على أسرار العربية ، وأنجحهم في الاهتداء إلى النظريات العامة فيها وكتابه الخصائص لا يزال محط إعجاب علماء العرب والغرب على السواء[1757].

والذي يظهر مما سبق أن البصريين سبقوا إلى القياس وتوسعوا فيه ، وأقاموه على قدر كبير من السماع ، فالسماع هو الأصل ، والقياس فرع عليه ، فلا قياس بدون سماع ، أما أهل الكوفة فكانوا أكثر تسامحاً في السماع ، ولذلك غلب سماعُهم قياسهم ، بل ذُكر عنهم أنهم استخدموا القياس أحياناً دون استناد إلى سماع[1758] .

وتجدر الإشارة إلى أن الناظر في كتب أصول الفقه وكتب أصول النحو في مراحل متأخرة ليدرك التشابه الشديد بين مصطلحات هذين العلمين . والواقع أن هذا التشابه يتركز بصورة خاصة في مبحث القياس ، فقد تكلم علماء الفنّين عن القياس وأنواعه وأركانه وشرائطه ، كما فصّلوا القول في العلة وقوادحها ، ومسالك إثباتها ، ولا أرى

١٧٥٥ – البيت من الرمل ، وهو منسوب إلى الكسائي . ينظر : معجم الأدباء ١٩١/١٣

١٧٥٦ – معجم الأدباء ١٨٣/١٣ . ولئن سلمنا بمغالاته في القياس فليس من السهل أن نسلّم بأنه أفسد النحو ، فالقول بذلك عظيم في حق الكسائي ، كما أن الأدلة على ذلك ليست كافية . ينظر ترجمة الكسائي في : نزهة الألباء ص٦٦ ، وفيات الأعيان ٢٩٥/٣ ، طبقات النحويين ص١٢٧، وذكر القفطي في إنباه الرواة ٢٧٤/٢ أن الكسائي أخذ عن أبي عمرو ابن العلاء وعن يونس وعن عيسى بن عمر علماً كثيراً صحيحاً ، ثم قدم عرب الحطمة ، وأخذ عنهم شيئاً فاسداً ، فخلط هذا بذاك فأفسده . انتهى . والمعنى –فيما يبدو لي– أن الفاسد الذي أخذه من كلام عرب الحطمة أفسد الصحيح الذي أخذه من البصريين ، وليس المعنى أنه أفسد النحو . والله أعلم

١٧٥٧ – قاله : سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ص٩١

١٧٥٨ – مغني اللبيب ٣٢٢/١ ، الهمع ١٨٥/٣

الحاجة ملِّحةً في عرض العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه ، لما يصحب ذلك من تعقيد وتفصيل يضلُّ معهما الفهم ، ويُرهقُ في بابيهما الفكر ، علاوةً على ذلك فالبحث في أصول الفقه ليس مما يعنينا .

المبحث الثالث : أهميته

القياس هو الأصل الثاني من أصول النحو ، فلولاه لضاقت اللغة على الناطق بها ، فهو طريق سَهَّلَ القيام على اللغة ، ومكَّنَ الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل[١٧٥٩] ، فقانونه عامٌّ ، وظلاله مهيمنة على كلِّ القواعد إلى أقصى حدٍّ[١٧٦٠] ، ومن ينكر أهميته في النحو ، إنما ينكر النحو نفسه[١٧٦١]، فقد لعب دوراً كبيراً في اللغة والنحو ، بل قيل : إن القياس هو الذي أوجد النحو ، ووسع اللغة[١٧٦٢]، ولذلك لقي قبولاً شديداً عند النحاة ، قال أبو علي : « أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس »[١٧٦٣]، وقال أبو الفتح : « مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس »[١٧٦٤]، ولعلي أذكر مسألة من المسائل التي ذكرها أبو الفتح ، وهي مسألة في الجمع ، جمعِ القلة ، حيث قال : « إن ما كان من الكلام على فعل فتكسيره على أَفْعُل ،ككَلْب وأَكْلُب ، وكَعْب وأكعُب ، وفَرْخ وأفْرُخ، وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيره في القلة على أَفْعَال ، نحو : جَبَل وأجْبَال ، وعُنُق وأعْنَاق ، وإِبِل وآبال ، وعَجُز وأعجاز ، ورُبَع وأربَاع ، وضِلَع وأضلاع وكَبِد وأكباد ، وقُفْل وأقفال ، وحِمْل وأحمال » ثم قال : « فليت شعري هل قالوا هذا ليُعرف وحده ، أو ليُعرف هو ويقاس عليه غيره ، ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من

١٧٥٩ – ينظر : القياس في اللغة العربية ص٢٤

١٧٦٠ – هذه عبارة شوقي ضيف في كتابه المدارس النحوية ص٢٠

١٧٦١ – ينظر : لمع الأدلة ٩٥ ، الاقتراح ٧١

١٧٦٢ – ينظر : ضحى الإسلام ٢/٢٧٨و٢٧٩

١٧٦٣ – الخصائص ٢/٨٨

١٧٦٤ – الخصائص ٢/٨٨

هذه الأمثلة بل سمعته منفرداً أكنت تحتشم من تكسيره على ما كسر عليه نظيره ؟ لا ، بل كنت تحمله عليه »[١٧٦٥].

المبحث الرابع : أركــانه

١- المقيس عليه ، ويسمى الأصل .

وهذا الأصل يكون مطرداً عند البصريين ، كما قال ابن أبي إسحاق : « عليــك بباب يطرد من النحو وينقاس »[١٧٦٦]، وكما قال أبو عمرو بن العلاء عن قياســاته الــتي سئل عنها : « أعمل على الأكثر ، وأسمي ما خالفني لغات »[١٧٦٧] ، أما المقيس عليه عند الكوفيين فقد يكون مطرداً وقد يكون نادراً أو شاذاً[١٧٦٨] ، قال أبو الفتح : « جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً»[١٧٦٩].

ومعنى الاطراد : التتابع والاستمرار ، ويكون في السماع قبل القياس ، فــالاطراد في السماع: كثرة ما ورد منه عن العرب كثرةً تنفي عن المقيس عليه أن يرى قلــيلاً أو شاذاً[١٧٧٠]. والاطراد في القياس : موافقة المقيس عليه لقاعدة أصلية أو فرعية[١٧٧١].

واشتُرِط في المقيس عليه ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس ، ولــيس مــن شروطه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له[١٧٧٢].

٢- المقيس ، ويسمى الفرع .

١٧٦٥ - الخصائص ٤٠/٢

١٧٦٦ - طبقات النحويين ص٣٢

١٧٦٧ - طبقات النحويين ص٣٩

١٧٦٨ - الشاذ : هو ما فارق ما عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره . والنادر : هو ما قــل ولم يخــالف . ينظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢٢٧/١ ، أصول النحو عند ابن مالك ص١٩٠

١٧٦٩ - الخصائص ٩٧/١

١٧٧٠ - الأصول لتمام حسان ص١٨٠

١٧٧١ - الأصول لتمام حسان ص١٨٠، والقاعدة الأصلية مثل قاعدة رفع الفاعل ، أما القاعدة الفرعيــة فمثــل قاعدة الإبدال والإعلال والحذف وغيره .

١٧٧٢ - الاقتراح ص٧٣ و ٧٤

المقيس محمول على كلام العرب ، غير مسموع عنهم ، لكنه من كلامهم . قال المازني : «ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم »[1773] .

والمقيس نوعان[1774] :

الأول : مسموع غير مطرد ، أو كما قال ابن السراج : « ما تكلمت به العرب وكان مشكلاً فأحوج إلى أن يبحث عن أصوله وتقديراته . نحو قولهم : حاحيت وهاهيت وعاعيت »[1775] .

الثاني : غير مسموع عن العرب ، أو كما قال ابن السراج : « ما قيس على كلامهم وليس من كلامهم »[1776] وقسمه ابن السراج قسمين[1777] :

أحدهما : ما بني من حروف الصحة ، وألحق بما هو غير مضاعف . كالبناء من (ضَرَبَ و عَلِمَ) على جَعْفَر ، فتقول : ضَرْبَب .

والآخر : ما بني من المعتل بناء الصحيح ، و لم يجئ في كلامهم مثاله إلا من الصحيح . وهذا الضرب ينقسم بعدد الحروف المعتلة ثلاثة أقسام وهي الياء والواو والهمزة ، ويتفرع عن ذلك فروع كثيرة[1778] .

٣- الحكم

للمقيس عليه حكم خاص به ، هذا الحكم لا يلبث أن ينتقل إلى المقيس ، فالحكم هو : إعطاء المقيس حكم المقيس عليه . أو كما قيل[1779] : يقصد بالحكم ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه .

والأحكام التي يستعملها النحاة قد تكون على النحو التالي :

١٧٧٣ - الاقتراح ص٧٩

١٧٧٤ - ينظر : الأصول لتمام حسان ص١٨٦

١٧٧٥ - الأصول في النحو لابن السراج٣/٣١٦

١٧٧٦ - الأصول في النحو لابن السراج٣/٣١٦

١٧٧٧ - الأصول في النحو لابن السراج٣/٣٥١

١٧٧٨ - ينظر : الأصول في النحو لابن السراج٣/٣٥٨ وما بعده

١٧٧٩ - الشاهد وأصول النحو ص٢٧٧ ، أصول النحو عند ابن مالك ص٢٠٤

الوجوب أو الامتناع أو الحُسن أو القبح أو الضعف أو الجواز أو مخالفة الأولى أو الرخصة[1780].

والحكم قسمان :

حكمٌ ثبت استعماله عن العرب ، وقد أثبته السيوطي[1781]، ولا خلاف بين النحاة في جواز القياس على قاعدة هذا الحكم[1782] .

وحكمٌ ثبت بالقياس والاستنباط ، وفيه خلاف ، وقد جوزه السيوطي بناء على قول أبي الفتح في باب الاعتلال : « ومن الاعتلال لهم بأفعالهم أن تقول : إذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير متى جرى على غير من هو له – صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً– لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل »[1783] .

ومن المسائل الخلافية المتعلقة بهذا الركن ، الخلاف حول : القياس على الأصل المختلف في حكمه ، هل يجوز أم لا يجوز ؟

وقد أجاب السيوطي عن هذا بالجواز ، لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمترلة المتفق عليه ، ورُدَّ على المانعين لحجة أن المختلف فيه فرع لغيره ولا يكون الفرع أصلاً ، بأنه يجوز أن يكون فرع الشيء أصلاً لشيء آخر ، نحو : مجيء اسم الفاعل أصلاً للصفة المشبهة وهو فرع عن الفعل[1784].

٤– الجامع ويسمى : (العلة أو العلة الجامعة)

وسيأتي الحديث عنه في فصل مستقل بإذن الله تعالى .

المبحث الخامس : مكانة القياس عند الكوفيين

١٧٨٠ – ينظر : الأصول لتمام حسان ص٢٠٧ ، أصول النحو عند ابن مالك ص٢٠٥ وما بعدها

١٧٨١ – الاقتراح ص٨٠

١٧٨٢ – ينظر : الأصول لتمام حسان ص٢٠٨

١٧٨٣ – الخصائص ١/١٨٦

١٧٨٤ – ينظر : الاقتراح ص٨١

رسم النحاة خططاً لتحقيق أهدافهم ، وبلوغ مآربهم ، وتحرّوا في ذلك فلم يستعجلوا ، وساروا بخطىً ثابتة و لم يتوانوا ، خاضوا الصعاب وتجشموا العقاب يستقرؤون كلام العرب ، ويقعدون له ، ويستنبطون علله ، فبذلوا النفس والنفيس ، فوصَلَ إلينا علمٌ غزير تنطق به مؤلفاتهم ، وترويه مصنفاتهم .

ومِمَّنْ اهتم بالقياس من الكوفيين -كما ذكرت سابقاً- الكسائي الذي اعتدّ بالقياس اعتداداً كبيراً .

ولا يخفى على باحث بصير أن البصريين حازوا قصب السبق في هذا الميدان ، والواقع يشهد لهم بذلك ، فقد أصّلوا أصولاً لكلام العرب ، وحكّموا فيها العقل والفكر حتى جاءت قياساتهم متماسكة منسجمة مع بعضها بعضا ، فحفظوا بذلك الكثير من اللغة .

أما الكوفيون فقد ذُكِر عن أصولهم أنها مستمدة من أساتذتهم البصريين ، ومع ذلك فإنهم لم يحسنوها ، بل قاسوا على ما هو شاذ ولحن وخطأ ، وجعلوه قاعدة لنفسه ، فانتشرت عليهم قواعدهم ، و لم يعد لها ما يمسكها من نظام أو منطق[١٧٨٥] .

ومما قيل عنهم ما ذكره السيوطي في قوله : « عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً . وليس بالجيد »[١٧٨٦] .

وقد تعددت مذاهب المحدثين حول قياس الكوفيين ، وتباينت آراؤهم ، بين منتصر لهم ، ومستهجنٍ لمنهجهم ، فذهب بعضهم[١٧٨٧] إلى القول بأن البصريين أكثرُ قياساً من الكوفيين ، ورأى آخرون[١٧٨٨] أن الكوفيين ربما كانوا أكثر قياساً إذا راعينا الكمَّ ، فهم يقيسون على القليل والكثير والشاذ والنادر ، أما البصريون فهم أقيس إذا راعينا الكيف ، فهم لا يقيسون إلا على الأعم الأغلب .

١٧٨٥ - ينظر : في أصول النحو للأفغاني ص٢٠٦

١٧٨٦ - الهمع ١٥٢/١

١٧٨٧ - ينظر : دراسة في النحو الكوفي ص١٤٣ ، الخلاف بين النحويين ص١٣٩

١٧٨٨ - ينظر : في أصول النحو للأفغاني ص٢٠٨

ومال صاحب الرأي السابق إلى أن المذهب الكوفي لا هو مذهب سماع صحيح ولا مذهب قياس منظم[١٧٨٩] .

والذي أراه أن في هذا القول إجحافاً، فهدم أصلين هما السماع والقياس يُعدُّ هدماً للمذهب من أساسه ، وهذا مردود جملة وتفصيلاً ، فكيف يكون سماعهم غير صحيح ، وهم سمعوا كذلك عن العرب الموغلين في البداوة ، ورحلة الكسائي إلى البادية شاهد لا يمكن إخفاؤه[١٧٩٠].

وذهب قوم[١٧٩١] إلى أن الكوفيين يريدون أن يضعوا قواعد للموجود حتى الشاذ ، من غير أن يهملوا شيئاً حتى الموضوع .

وذكر بعضهم[١٧٩٢] أن الكوفيين استخدموا القياس أحياناً بدون استناد إلى أي سماع .

وذكر غيرهم[١٧٩٣] أن ما قيل عن الكوفيين من أنهم يقيسون على الشاذ فيه مبالغة.

وقال آخرون[١٧٩٤] : إن الحق مع الكوفيين ومن وافقهم ، حين أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع ، وإن البصريين بعيدون عن الجادة ، لأنهم ارتضوا الكثرة ، واعتصموا بها .

وهذا القول الأخير -في رأيي- فيه تجنٍّ على البصريين ، مع بعده عن الواقع النحوي ، فالذين وافقوا الكوفيين من غير الكوفيين قلة قليلة[١٧٩٥] ، علاوة على ذلك فإن

١٧٨٩ – من تاريخ النحو للأفغاني ص٧٥

١٧٩٠ – رحل الكسائي إلى البادية ليأخذ عن أهلها ، وقيل أنه أنفد خمس عشرة قنينةً حبراً غير ما حفظ . ينظر : إنباه الرواة ٢٥٨/٢

١٧٩١ – هذا ما ذهب إليه الأستاذ أحمد أمين رحمه الله تعالى في كتابه ضحى الإسلام ٢٩٦/٢

١٧٩٢ – ذكره الدكتور شوقي ضيف ، المدارس النحوية ص١٦٤

١٧٩٣- الخلاف بين النحويين ص١٤٤

١٧٩٤ – قاله عباس حسن ، ينظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث ص٤٨ ، ص٩٤ ، ص٩٩ ، وينظر : مدرسة الكوفة للمخزومي ص٣٧٩

١٧٩٥ – جاء عن أبي العباس المبرد أنه لا يقاس على النادر والشاذ ، وقال : « إنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ومن لا حجة معه» ، وينظر : الأصول في النحو ١٠٥/١

صاحب الرأي ردَّ على نفسه ، حين قال : « ولا بأس بهذا إن كان القياس على لغة القرآن ونحوه . وفريق منهم تمسك بثلاثة ، ولعل هذا هو الأحكم والأجدر اليوم بالتفضيل ؛ لخلوه من التشدد المعوِّق وكذلك التهاون الذي يؤدي إلى البلبلة والاضطراب في التفاهم ، ويبعد عن اللغة أهم خصائصها وهو التفاهم الجلي»[١٧٩٦] .

وأخلص حيال هذه القضية إلى ما يلي :

١- الكوفيون أكثر قياساً من البصريين لأنهم قد يقيسون على المثال الواحد ، وقد يقيسون على غير مثال ، كقياسهم العطف بـ(لكن) في الإيجاب على العطف بـ(بل) ، في نحو : قام زيد بل عمرو[١٧٩٧] .

٢- قياس الكوفيين أقل دقة وضبطاً من قياس البصريين ، فهم يقيسون على الشاذ والمطرد على حدٍّ سواء[١٧٩٨] .

٣- قياس الكوفيين يقوم على الذوق اللغوي ، ولا يضع مكاناً للقوانين العقلية والمنطقية[١٧٩٩] .

المبحث السادس : أمثلة القياس عند أبي بكر

١- قال عن قراءة عاصم والأعمش وحمزة : (قال ائتوني) بلا مد : « يكون المعنى: (ايتوني بقطر) ، أي : جيئوني به ، فتسقط الباء من (القطر) كما تقول : تعلقت الخطام ، بمعنى : تعلقت بالخطام »[١٨٠٠]، قال الفراء : « وقول حمزة والأعمش صواب جائز من وجهين . يكون مثل قولك: أخذت الخِطَام وأخذت بالخطام . ويكون على ترك الهمزة الأولى فى (آتونى) فإذا أَسقطت الأولى همزت الثانية »[١٨٠١]. والباء في قولهم :

١٧٩٦ – ينظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث ص٤٨ الهامش رقم ١ وقوله : ‹‹فريق منهم تمسك بثلاثة ›› أي ثلاثة أمثلة مسموعة يقاس عليها .

١٧٩٧ – أورده د.شوقي ضيف في المدارس النحوية ص١٦٤ وينظر : مغني اللبيب ٣٢٢/١ ، الهمع ١٨٥/٣

١٧٩٨ – ينظر : القياس في اللغة ص٤١ ، ومما ذكره ابن خالويه عن أبي زيد الأنصاري شيخ سيبويه أنه كان يجعل الشاذ والفصيح واحداً فيجيز كل شيء قيل . (ينظر : المزهر ٢٣٣/١) .

١٧٩٩ – ينظر : ما قاله مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة ص٣٨١ و٣٨٢ و٣٨٣

١٨٠٠ – إيضاح الوقف والابتداء ١٨٩/١

١٨٠١ – معاني القرآن ١٣٤/٢

تعلقت بالخطام ، ليست زائدة ، قال أبو الفتح : «فأما قولهم سميته زيداً وبزيد ، وكنّيته أبا عبد الله وبأبي عبد الله ، فليست الباء فيه زائدة ، وإنما أوصلوا بها الفعل تارة إلى المفعول ، وأوصلوه تارة أخرى بنفسه ، كما قالوا جئته وجئت إليه ، وخشَّنت صدرَه وخشَّنتُ بصدره »[1802] .

٢- ذهب أبو بكر إلى أن فعل ما لم يسم فاعله ضُمَّ أوله قياساً على ما تضمن معنيين أو دل على اثنين ، نحو : (حيثُ) التي تضمنت معنى محلين ، فلما تضمن فعل ما لم يسمَّ فاعله فاعلاً ومفعولاً أعطي الضمة لتدل على اثنين[1803] .

وجعل بعض النحاة ضم أول ما لم يسم فاعله دليل على اهتمام العرب بأمر المفعول حتى كاد يلحق عندهم برتبة الفاعل ، فخصوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصنعة ، أحدهما: تغيير صورة المثال مسنداً إلى المفعول ؛ عن صورته مسنداً إلى الفاعل ، والعدة واحدة ، وذلك نحو : ضَرَبَ زيد ، وضُرب . والآخر : أنهم غيروا عدة الحروف مع ضم أوله ، وذلك نحو قولهم أحببته وحُبَّ وأزكمه الله وزُكِم[1804] .

٣- حمل أبو بكر (لات) على معنى (ليس) ، فنصبت مثلها ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه والأخفش والكسائي والفراء[1805] . قال ابن السراج : « ومما شبه من الحروف بـ(ليس) (لات) ، شبهها بها أهل الحجاز وذلك مع الحين خاصة »[1806] . ولم تمكّن (لات) تمكُّن (ليس) ، لأنه يتعذر المخاطبة بها ، أو الإخبار بها عن غائب ، قال سيبويه : « ولم تَمكَّنْ تمكُّنها ، ولم تستعمل إلا مضمراً فيها ، لأنها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب ، تقول : لستَ ولستِ وليسوا ، وعبدُ الله ليس ذاهباً ، فتبنى على المبتدأ وتضمر فيه ،ولا يكون هذا في (لات)»[1807] .

١٨٠٢ - سر صناعة الإعراب ١/١٤٧

١٨٠٣ - ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ١/١٩٩

١٨٠٤ - ينظر الخصائص ٢/٢١٨

١٨٠٥ - ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٩٠

١٨٠٦ - الأصول في النحو ١/٩٥

١٨٠٧ - الكتاب ١/٥٧

٤- جعل أبو بكر الوقف على (هيهات) الثانية بالهاء في (هيهات هيهاه) حملاً على (خمس عشره) ونحوه[١٨٠٨]. قال الفراء: « والنصب الذى فيهما[١٨٠٩] أنهما أداتان جُمعتا فصارتا بمنزلة خمسة عشر »[١٨١٠]، وليس الوقف بالهاء على (هيهات) الثانية من مذهب الفراء ، وإنما هو مذهب الكسائي وسيبويه ، قال الفراء : « واختار الكسائي الهاء، وأنا أقف على التاء »[١٨١١]، وقال النحاس : « من قال (هيهات هيهات لما توعدون) وقف بالهاء عند سيبويه والكسائي لا غير ، لأنها واحدة وبنيت على الفتح ، وموضعها رفع لأن المعنى البعد ، لأنها لم يشتق منها فعل فهي بمنزلة الحروف فاختير لها الفتح لأن فيها هاء التأنيث ، فهي بمنزلة اسم ضم إلى اسم كخمسة عشر»[١٨١٢] . ولم يصرح سيبويه أنها بمنزلة خمسة عشر فقد نقل عن يونس أن (هيهات) إذا كانت علماً فهي بمنزلة (علقاة) ، فإذا وُقف عليها وُقف بالهاء[١٨١٣]، وقال أبو الفتح : « من قال : هيهاتَ هيهات ؛ ففتح ، فحكمه أن يقف بالهاء ، لأنها بمنزلة علقاة وأرطاة ، وهيهات على هذا اسم واحد كما أن علقاة وأرطاة اسم واحد »[١٨١٤]. ويُفهم من كلام سيبويه عن (ذيَّة) أنه جعل (هيهات هيهات) إذا لم تكن علماً بمنزلة خمسة عشر ، وتكون مبنية على الفتح، قال : «ومثل هيهاةَ ذية ، إذا لم يكن اسماً ، وذلك قولك : كان من الأمر ذية وذية ، فهذه فتحة كفتحة الهاء ثَمَّ ، وذلك أنها ليست أسماءً متمكنات ، فصارت بمنزلة الصوت، فإن قلت لِمَ لمْ تسكن الهاء في ذيَّة وقبلها حرف متحرك؟ فإن الهاء ليست ههنا كسائر الحروف . ألا ترى أنها تبدل في الصلة تاءً وليست زائدة في الاسم ، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو في الاسم ومن الاسم ، وصارت الفتحة أولى بها لأن ما قبل هاء التأنيث

١٨٠٨ – ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٨/١

١٨٠٩ – أي : في (هيهات هيهات)

١٨١٠ – معاني القرآن ٢٠٣/٢

١٨١١ – معاني القرآن ٢٠٣/٢

١٨١٢ – إعراب القرآن ١١٤/٣

١٨١٣ – الكتاب ٢٩١/٣

١٨١٤ – سر صناعة الإعراب ١٦٠/٢

مفتوح أبداً ، فجعلوا حركتها كحركة ما قبلها لقربها منه ، ولزوم الفتح ، وامتنعت أن تكون ساكنة كما امتنعت عشر في خمسة عشر »[١٨١٥] .

٥- جمع أبو بكر (سنة) على (سنهات) قياساً ، حيث قال : « العرب تقول في تصغير السَّنَة : سُنيهة ، ويقال في جمعها : سنهات على القياس ، ولم يسمع الجمع عن العرب » [١٨١٦] ولم أجد سيبويه يذكر هذا الجمع ، وإنما ذكر جمعها على سنوات وسِنون[١٨١٧] ، قال السيرافي: « من قال : سانهت ، قال : سَنهيٌّ وسِنيٌّ ، لأن الهاء لا ترجع في الجمع ، لا يقال : سنهات »[١٨١٨]. وقال المبرد عن (سنة) : « يجتذبها أصلان : الواو، والهاء »[١٨١٩]، ونَقل عن العرب جمعهم لها على : سنهات ، وذلك في قوله: «الساقط الهاء في قول بعض العرب ، والواو في قول بعضهم ، تقول في جمعها: سنوات ، وسانيت الرجل . وبعضهم يقول : سنهات »[١٨٢٠]، ونقله النحاس كذلك حين قال : «ومن العرب من يقول : سنوات ، ومنهم من يقول : سنهات »[١٨٢١] ، وأجاز ابن كيسان جمعها على سَنات قياساً على بنات[١٨٢٢]، واعتبر الشنتمري هذا من الشاذ الذي لا يقاس عليه[١٨٢٣] .

٦- نقل أبو بكر عن العرب تشبيههم (كنتك وكنتني) بـ(ضربتك وضربتني) حيث قال: « العرب تقول : كنتك وكنتني ؛ فيشبهونه بـ(ضربتك وضربتني) »[١٨٢٤]،

١٨١٥ - الكتاب ٣/٢٩٢

١٨١٦ - إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٠٧

١٨١٧ - الكتاب ٣/٣٩٩

١٨١٨ - شرح الشافية ٢/٦٦

١٨١٩ - المقتضب ١/٥٢١

١٨٢٠ - الكامل في اللغة والأدب ٣/٥١

١٨٢١ - إعراب القرآن ٢/٢٤٥

١٨٢٢ - النكت ٢/٩١١

١٨٢٣ - نفسه ٢/٩١١

١٨٢٤ - إيضاح الوقف والابتداء ١/٣١٧

وذكره سيبويه[١٨٢٥]، قال ابن السراج عن (ليسني وليسه) : « قولهم : (ليسني) أجروه مجرى (ضربني) » إلى أن قال: « وإن أخبرت عن المفعول قلت : الذي ليس زيد إياه أخوك ، وإن شئت قلت : الذي ليسه زيد أخوك ، على قياس الذين أجازوه في (كان) »[١٨٢٦] . وجوّز ابن مالك في باب (كان) إذا اتصلت بضمير رفع أن يقال : كنته على الاتصال ، وكنت إياه على الانفصال ، واختار الاتصال لجودته ولأنه الأصل[١٨٢٧] .

٧- ذهب أبو بكر إلى أنَّ أمر المخاطب نحو : اقضِ ، وادعُ مجزوم[١٨٢٨] ، واستدل على جزمه بقراءة: (فبذلك فلتفرحوا)[١٨٢٩]، وبقوله ﷺ: « لتأخذوا مصافكم » . وهذا مما انفرد به الكوفيون ورده البصريون . والذي يبدو لي أن أبا بكر قاس (ادعُ) على (لتدعُ) لدلالتهما على الطلب من المخاطب ، فجزم الأول لأن الثاني مجزوم ، وذهب الرضي إلى أنّ الكوفيين قاسوا أمر المخاطب على أمر الغائب ، فجزموا نحو : (ادع) ، هذا الذي ظهر لي من قوله : « اعلم أنه كان القياس في أمر الفاعل المخاطب أن يكون باللام ، كالغائب ، لكن لما كثر استعماله ، حذفت اللام وحرف المضارعة تخفيفاً ، وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة » إلى أن قال : « والذي غرّ الكوفيين حتى قالوا : أنه مجزوم والجازم مقدر، هو القياس المذكور، وأيضا مجيئه باللام في الشعر ، وأيضاً معاملة آخره معاملة المجزوم ، كما يجيء ، وأيضاً ، الحمل على (لا) النهي ، فإنها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب »[١٨٣٠] .

٨- ذكر أبو بكر عن الفراء أن الكسائي حذف الياء من (نبغي) عند الوقف عليها لأن المسكوت عليه مجزوم . قال الكسائي : « أستجيز أن أحذف الياء في السكت لأن المسكوت عليه مجزوم ، فاستجزت الحذف للجزم فإذا وصلت كانت في موضع رفع

١٨٢٥ - الكتاب ٤٦/١

١٨٢٦ - الأصول في النحو ٢٩٠/٢

١٨٢٧ - شواهد التوضيح والتصحيح ص٢٩

١٨٢٨ - إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٤/١

١٨٢٩ - يونس : ٥٨ ، وهي قراءة أُبيّ ورويت عن النبي ﷺ(النشر ٢٨٥/٢)

١٨٣٠ - شرح الرضي ٤/ ٨٥

فأثبتها »[1831] ، فقاس حذف حرف العلة من آخر الفعل المعتل على حذف الحركة من آخر الفعل الصحيح الآخر إذا وُقِف عليه ، وهذا مخالف لمذهب البصريين ، فسيبويه مثلاً يرى أن الحذف سببُه الفواصل بين الآيات ، ويرى أن إثبات حرف العلة أقيس[1832].

٩- قال أبو بكر عن (ألّنْ) في قوله تعالى : ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾[1833] : «والقياس فيه كالقياس في الحرف الذي في سورة الأنبياء »[1834]، فالظاهر من كلامه أنه لا يرى القياس على الحرف الذي في سورة القيامة وإنما يرى القياس على الحرف الوارد في سورة الأنبياء في قوله تعالى : ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾[1835]، أي أن الحرف الذي في سورة القيامة مما لا يقاس عليه ، وهذا موافق لما قرره النحويون كما يبدو من قول السيوطي : «وما وقع في رسم المصحف من وصل (أَلَّن نَّجمَعَ عِظَامَهُ) فهو مما لا يقاس عليه»[1836].

١٠- ذكر أبو بكر نصب (بعوضة) في آية البقرة على إسقاط (بين) ، قال : «فكأنه قال : (ما بين بعوضة إلى ما فوقها) فلما أسقط (بين) كأنه جعل إعرابها في (البعوضة) ليعلم أن معنى (ما) مراد ، وهو بمنزلة قولهم : (له عشرون ما ناقةً فجملاً) المعنى : ما بين ناقة وجمل فأسقط (بين) وجعل إعرابها في الناقة والجمل »[1837]. فجعل نصب (بعوضة) على إسقاط الخافض حملاً على ما حكي عن العرب من نصبهم لـ(ناقة). قال السمين : « قيل: نُصِب على إسقاط الخافض ، التقديرُ: ما بينَ بعوضةٍ ، فلما حُذفت (بينَ) أُعربت (بعوضة) بإعرابها، وتكون الفاء في قوله: (فما فوقها) بمعنى إلى، أي: إلى ما فوقها، ويُعْزى هذا للكسائي والفراء وغيرهم من الكوفيين ، وحَكَوا: (له

١٨٣١ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٦٢/١

١٨٣٢ – ينظر : الكتاب ١٨٥/٤

١٨٣٣ – القيامة : ٣

١٨٣٤ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٥٣/١

١٨٣٥ – الأنبياء: ٨٧

١٨٣٦ – الهمع ٤٧٣/٣ ، وينظر رأي ابن درستويه في ذلك : (الهمع ٤٨٦/٣)

١٨٣٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٥٤/١

عشرون ما ناقةً فَحَمْلاً) »[١٨٣٨]. فقول السمين : « وحَكَوا: (له عشرون ما ناقةً فَحَمْلاً)» يدل على أنهم قاسوا عليه النصب في (بعوضة) ، والله أعلم .

١١- وجوّز رفع (بعوضة) ، بإضمار (هي) على معنى (ما هي بعوضة) ، وقاس الرفع على قول الأعشى :

فأنت الجواد وأنت الذي إذا ما النفوس ملأنَ الصدورا
جديرٌ بطعنةِ يومِ اللقاءِ تضربُ منها النساءُ النُّحورا[١٨٣٩]

ثم قال : « أراد : وأنتَ الذي هو جدير ، فأضمر (هو) »[١٨٤٠]. قال السمين : «وفي ذلك وجهان، أحدُهما : أن تجعل هذه الجملة صلةً لـ (ما) لكونها بمعنى الذي ، ولكنه حَذفَ العائد وإن لم تَطل الصلة ، وهذا لا يجوز عند البصريين إلا في (أيّ) خاصةً لطولها بالإضافة ، وأمَّا غيرُها فشاذٌّ أو ضرورة ،....، كأنه قيل : مَثَلاً الذي هو بعوضةٌ . والثاني : أن تُجْعَلَ (ما) زائدةً أو صفةً ، وتكونَ (هو بعوضةٌ) جملةً كالمفسِّرة لما انطوى عليه الكلام »[١٨٤١].

١٢- حمل قولهم : (كأنك بالفَرَجِ قد أقبل) على قوله تعالى : ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[١٨٤٢]، قال أبو بكر : « معنى (وي) التعجب كما تقول : (وي لِمَ فعلتَ كذا وكذا) ويكون معنى (كأنه) : أظنُّه وأعلمه ، كما تقول في الكلام : (كأنك بالفَرَجِ قد أقبل) فمعناه : أظن الفَرَج مقبلاً »[١٨٤٣]، وإلى ذلك أشار ابن هشام حين ذكر أن من معاني (كأن) التقريب ونسبه إلى الكوفيين ، ثم قال : « وحملوا عليه كأنك بالشتاء مقبل، وكأنك بالفرج آت »[١٨٤٤].

١٨٣٨ - الدرالمصون ١/٢٢٤

١٨٣٩ - البيتان من المتقارب ، وهما في ديوان الأعشى ص١٠٣ .

١٨٤٠ - إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٥٥

١٨٤١ - الدرالمصون ١/٢٢٥

١٨٤٢ - القصص : ٨٢

١٨٤٣ - إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٩٦

١٨٤٤ - مغني اللبيب ١/٢١٦

١٣- جاز دخول علامة التأنيث على (بل) قياساً على (ربّت وثـــمّت ولات) قال أبو بكر عن الألف في (بلى) : « فأمكن دخول علامة التأنيث على الأداة ههنا كما أمكن دخولها في (ربّت وثمّت) وكلتاهما أداة ، (ولات) مثلهما »[١٨٤٥]. قال ابن هشام عن هذه الألف : « وبعض هؤلاء يقول : إنها للتأنيث ؛ بدليل إمالتها »[١٨٤٦]، ولعله يقصد بقوله : (وبعض هؤلاء) : الكوفيين . وذكر السيوطي في هذه الألف رأيين ، أحدهما : أنها أصلية ، وليس أصلها (بل) ، والثاني : أنها للإضراب أو للتأنيث . ثم قال : « استدل قائل الأول بلزوم كون ما قبلها منفيا أبداً ، والثاني بإمالتها وكتابتها بالياء ، والقياس على تأنيث (رُبَّ وثَمَّ) ونحوهما بالتاء »[١٨٤٧].

١٤- ذكر جواز حذف التنوين إذا جاء الحرف في أول الكلمة التي تليه ساكناً ، وقاس ذلك على عبارة : (قام زيدُ الظريف) . قال أبو بكر : « تقول : ﴿وإنه لغفورٌ رحيمُ . الحمد لله ﴾ فتحذف التنوين لسكونه وسكون اللام ؛ كما تقول : قام زيدُ الظريف ، فتحذف التنوين من زيد لسكونه وسكون الظاء » [١٨٤٨] ، ومنه القراءة في قوله تعالى : ﴿ اللهُ أحدُ . اللهُ الصمدُ﴾[١٨٤٩]. قال أبو الفتح ابن جني عن حذف التنوين من(عزير) في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾[١٨٥٠] : « فأما حذف التنوين من (عزير) في مَنْ جعل ابناً خبراً عنه ، فله نظائر كثيرةٌ تكاد كثرتها تجعلها قياساً»[١٨٥١]. واستقبح ابن السراج هذا الحذف وعده مثل الشاذ الذي لا يقاس عليه[١٨٥٢]. وقال الجرمي: « حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقاً لغة ، وعليها قرئ:

١٨٤٥ – إيضاح الوقف والابتداء ٤١٣/١

١٨٤٦ – مغني اللبيب ١٣١/١

١٨٤٧ – الهمع ٤٩١/٢

١٨٤٨ – إيضاح الوقف والابتداء ٤٥٦/١

١٨٤٩ – الإخلاص ١و٢ ، وروى هذه القراءة هارون عن أبي عمرو (ينظر : السبعة ص٧٠١)

١٨٥٠ – التوبة : ٣٠

١٨٥١ – سر صناعة الإعراب ١٨٨/٢

١٨٥٢ – الأصول في النحو ٤٥٥/٣

﴿أَحَدُ . اللهُ الصَّمَدُ﴾ »[1853] .

١٥- حكى أبو بكر عن الخليل قوله: « قرأنا (اقتربه) فتقف على الهاء ، كما نقول في سائر أسماء المؤنث : رأيت طلحه وعمره »[1854]، ولم ينكر على الخليل ذلك ، وفيه قياس للفعل إن سُمِّيَ به على الاسم . قال السيوطي عن الجمل التي تسمى بها السور: « إن كان آخرها تاء تأنيث قلبت هاء في الوقف ، لأن ذلك شأن التاء التي في الأسماء »[1855] .

١٦- ذهب أبو بكر إلى جواز عطف (الأرحامِ) في قوله تعالى : ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[1856] على ضمير الغائب في (به) ، وقاس ذلك الجواز على قولهم : (أسألك بالله والرحم) ، أي : وبالرحم[1857] . قال الطبري عن جر (الأرحام) : « وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب ، لأنها لا تَنسُق بظاهر على مكني في الخفض إلا في ضرورة الشعر »[1858] .

وقال العكبري: « قيل : هو معطوف على المجرور ، وهذا لا يجوز عند البصريين ، وإنما جاء في الشعر على قبحه ، وأجازه الكوفيون على ضعف »[1859] .

١٧- ذكر أبو بكر مجيء (أنَّ) بمعنى (لعل) قياساً على كلام العرب ، قال عن معنى (أنّ) في قوله تعالى : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾﴾[1860]: « المعنى : وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون ،.... ، حكي عن العرب : ما أدري أنك

١٨٥٣ - ينظر : الهمع ٣٧٢/٣

١٨٥٤ - إيضاح الوقف والابتداء ٤٧٠/١

١٨٥٥ - الهمع ١١٦/١

١٨٥٦ - النساء : ١

١٨٥٧ - إيضاح الوقف والابتداء ٥٩٢/١

١٨٥٨ - تفسير الطبري ٢١١٦/٣

١٨٥٩ - إملاء ما من به الرحمن ص١٧٢

١٨٦٠ - الأنعام : ١٠٩

صاحبها ، المعنى : لعلك صاحبها»[1861] ، وحكاه الخليل عن العرب ، وقاس عليه حين قال عن (أنّ) في الآية السابقة : « هي بمترلة قول العرب : إئت السوق أنك تشتري لنا شيئاً ، أي : لعلك »[1862] .

١٨- قاس أبو بكر معنى النفي في قوله تعالى : ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴿٤٦﴾﴾[1863] على معنى النفي في : ما ضربت عبد الله وعنده أحد . وعلى قول العرب : ما كأنها أعرابية ، قال : « المعنى دَخلوها وهم لا يطمعون في دخولها ، فيكون الجحد منقولاً من (الدخول) إلى (الطمع) ، كما تقول : ما ضربت عبدالله وعنده أحدٌ ، فمعناه ضربت عبد الله وليس عنده أحد ، فالجحد منقول من الضرب إلى آخر الكلام . حكي عن العرب : ما كأنها أعرابية ، بمعنى : كأنها ليست أعرابية »[1864] . قال الفراء في معنى قوله تعالى : ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾[1865] : «جاء فيه قولان : يقول: خلقها مرفوعة بلا عمد تروها : لا تحتاجون مع الرؤية إلى خبر . ويقال : خلقها بعمد لا تروها ، لا ترَون تلك العَمَد . والعرب قد تقدم الحجة[1866] من آخر الكلمة إلى أوّلها: يكون ذلك جائزاً »[1867] ، وأنشد :

ولا أراها تزال ظالمةً تُحدث لى نكبَةً وتنكؤها[1868]

أراد : « وأراها لا تزال ظالمة » .

١٨٦١ - إيضاح الوقف والابتداء ٦٤٢/١

١٨٦٢ - كتاب سيبويه ١٢٣/٣ ، وينظر : الأصول في النحو ٢٧١/١ ، إعراب القرآن للنحاس ٩٠/٢

١٨٦٣ - الأعراف : ٤٦

١٨٦٤ - إيضاح الوقف والابتداء ٦٥٥/٢

١٨٦٥ - الرعد : ٢

١٨٦٦ - الذي يبدو لي أن في قوله : « والعرب تقدم الحجة » تصحيفاً ، فهو يريد أن يقول : تقدم الجحد » بدليل البيت المذكور .

١٨٦٧ - معاني القرآن ٤٩/٢

١٨٦٨ - البيت من المنسرح ، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ، وخزانة الأدب ٢٣/٩ ،وبلا نسبة في مغني اللبيب ٤٥٣/٢ ، والهمع ٣٥٦/١

١٩- أجاز أبو بكر إقامة المضاف إليه مقام المضاف قياساً ، فقد نقل عن بعض أهل العربية نحو ذلك، فقدر محذوفاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖ﴾[١٨٦٩] على معنى: إن ابنك ذو عمل غير صالح ، قال : « فحُذِف (ذو) وقام (عمل) مقامه ، كما قالت العرب : عبدالله إقبال وإدبار ، وهم يريدون : عبدالله ذو إقبال وإدبار . ومثله : يومنا مطر وريح ، يعني به : ذو مطر وريح»[١٨٧٠]. قال النحاس عن قوله تعالى : ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[١٨٧١] : « وقرأ الكوفيون (ولكن البرُّ)[١٨٧٢] رفع بالابتداء (من آمن بالله) الخبر وفيه ثلاثة أقوال يكون التقدير : ولكن البر بر من آمن بالله ، ثم حذف كما قال:

فإنما هي إقبال وإدبار[١٨٧٣] »[١٨٧٤]

٢٠- أجاز حمل (أسروا النجوى الذين) في قوله تعالى : ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[١٨٧٥] على : قاموا إخوتك ، قال أبو بكر : « إن جعلتَ (الذين) في موضع رفع بـ(أسروا) والواو علامة لفعل الجمع كما تقول : قاموا إخوتك ، لم يحسن الوقف على (أسرّوا) »[١٨٧٦]. قال ابن هشام أثناء حديثه عن قول بعض العرب : « أكلوني البراغيث» : « وقد حُمل على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم منها قوله سبحانه : ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى

١٨٦٩ - هود : ٤٦

١٨٧٠ - إيضاح الوقف والابتداء ٦٥٥/٢

١٨٧١ - البقرة : ١٧٧

١٨٧٢ - قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر والكسائي وابن مسعود وغيرهم .

١٨٧٣ - الشاهد من البسيط ، وهو للخنساء في ديوانها ص٤٨ ، والكتاب ٣٣٧/١ ، وخزانة الأدب ٤٣١/١ و٣٤/٢ ، وهو عجز بيت قالته ترثي أخاها صخراً ، صدره :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت ....

١٨٧٤ - إعراب القرآن ٢٧٩/١ ، وينظر : المقتضب ١٨٩/٢

١٨٧٥ - الأنبياء : ٣

١٨٧٦ - إيضاح الوقف والابتداء ٧٧٢/٢

﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾، والأجود تخريجها على غير ذلك »[1877]، وقد أجاز الأخفش أن يكون ذلك على لغة من قال : أكلوني البراغيث[1878].

٢١- حمـــل أبو بكر (الباء) في قوله تعالى:﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾﴾[1879] على معنى (عن)[1880]، وأنشد :

فـــإنْ تسألـــوني بالنســـاء فإنـــني بصـــيرٌ بـــأدواء النـــساء طبيب[1881]

وأجاز أبو حيان مجيء (الباء) بمعنى (عن) في الآية والبيت ، ثم قال : « وهو قول الأخفش والزجاج »[1882].

قال السيوطي : « والبصرية أنكروا هذا المعنى ، وأوّلوا الآية ، والبيت علـــى أن المعنى : اسأل بسببه خبيراً ، وبسبب النساء لتعلموا حالهن ، أو تضمين السؤال معـــنى : الاعتناء والاهتمام .

قالوا : ولو كانت الباء بمعنى : (عن) لجاز أطعمته بجوع ، وسقيته بعيمة تريـــد : عن جوع، وعن عيمة »[1883].

٢٢- جوّز أبو بكر رفع كلمة (الحَقّ) الأُولى في قـــول الله تعـــالى : ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٥﴾﴾[1884] بقوله (لأملأن) ،كما تقول : عزمةٌ صادقة لآتينك ، قال أبو بكر : « من رفع الأول بـــ(لأملأن) كما تقول : عزمـــة

١٨٧٧ – شرح شذور الذهب ص١٧٩

١٨٧٨ – ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٦٤/٣

١٨٧٩ – الفرقان : ٥٩

١٨٨٠ – إيضاح الوقف والابتداء ٨٠٩/٢

١٨٨١ – البيت من الطويل ، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ص٢٣، وحماسة البحتري ص٢١٦ ، وأدب الكاتـــب ٣٩٧ .

١٨٨٢ – تفسير البحر المحيط ٤٦٦/٦

١٨٨٣ – الهمع ٣٣٨/٢

١٨٨٤ – ص : ٨٤ ، ٨٥

صادقة لآتينك ، لم يتم الوقف عليه »[١٨٨٥] ، وقد ذكر الفراء ذلك حين قال: « وذُكر عن ابن عبّاس أنه قال : فأنا الحَقُّ وأقولُ الحَقَّ . وقد يكون رَفعه بتأويل جَوَابه ؛ لأن العرب تقول : الحقُّ لأقومنَّ ، ويقولون: عزمةٌ صادقة لآتينك ؛ لأن فيـــه تأويل : عزمة صادقة أن آتيك »[١٨٨٦].

١٨٨٥ – إيضاح الوقف والابتداء ٨٦٥/٢

١٨٨٦ – معاني القرآن للفراء ٣٦١/٢

الفصل الثالث

العلـــــــــة النحويـــــــــــة

تعريفها ، ونشأتهــــــــا

مكانتها عند

أقســـــــامــــــها

أمثلتها عند أبي

ثالثاً : العلة النحوية

المبحث الأول : تعريفها ، ونشأتها

العلة لغة : حدثٌ يَشْغَلُ صاحبه عن وجهه[١٨٨٧]. وقال الشريف الجرجاني: « العلة لغة : عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة ، لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف»[١٨٨٨].

واصطلاحاً : تفسير اقتراني يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة[١٨٨٩].

أما نشأة العلة فاختُلف فيها ، فمن العلماء من ذهب إلى أن الخليل هو أول من استنبط العلل وتوسع فيها توسعاً لفت أنظار معاصريه[١٨٩٠]. وذهب بعضهم إلى أن عبدالله بن أبي إسحاق هو أول من علل النحو[١٨٩١] ، وذهب أبو الفتح ابن جني إلى أن أبا عمرو بن العلاء هو أول من نقل تعليلات العرب[١٨٩٢]. ويذكر أن تعليلات النحاة الأُوَل ظهرت في أول أمرها سهلة بعيدة عن التعقيد ، إلى أن جاء الخليل وتلامذته ومن بعدهم فتوسعوا في التعليل ، حتى أصبحوا يغوصون في كوامن العلل وخفاياها ودقائقها[١٨٩٣]، ولا أرى الحاجة ملحةً إلى الحديث عن دور الأوائل في العلل ، فقد سبقت الإشارة إلى دورهم في القياس الذي تُكوّن العللُ أحد دعائمه وأركانه ، ولكني أشير إلى الاختلاف الذي وقع بين المعاصرين حول علل النحويين ، وإلى تعدد آرائهم فيها ، وتباين توجيهاتهم لها ، فلا يزالون يخوضون في موضوعها دون تقديم أدلة شافية مقنعة . فقد زعم بعضهم أن

١٨٨٧ – العين ١/٨٨ باب العين واللام

١٨٨٨ – التعريفات ص١٥٤

١٨٨٩ – نظرية التعليل في النحو العربي ص٢٩

١٨٩٠ – طبقات النحويين ص٤٧

١٨٩١ – ينظر : نزهة الألباء ص٢٧

١٨٩٢ – الخصائص ١/٢٤٩

١٨٩٣ – الشاهد وأصول النحو ص٣١٨

النحويين تأثروا بالفلاسفة ، وزعم آخرون أنهم تأثروا بالمتفقهين ، ومنهم من برأ ساحة الكوفيين من ذلك التأثر ، وخص البصريين ، ومنهم من عمَّ بالقول .

وفيما يلي أستعرض طائفة من أقوالهم ، التي يوحي بعضها بعدم التجرد والحيادية:

ذهب بعض المُحدَثين إلى أنّ علل النحويين مأخوذة من علل الفقهاء[١٨٩٤]، ونسبوا ذلك القول إلى أبي الفتح[١٨٩٥] ، ورده آخرون[١٨٩٦] .

وزعم أحد الباحثين[١٨٩٧] أن هناك علاقة بين نشأة العلة في البصرة وبين فلسفة اليونانيين ، وحكمة الهنود منذ بداية النحو ، وقال أيضاً : « والمتتبع للعلل النحوية يلحظ أنها كانت في أول نشأتها بعيدة عن التكلف ، تعتمد في مجملها على المعنى وذوق العرب ، ونزوعهم إلى طلب الخفة ، وفرارهم من القبح والثقل ، ثم ما لبثت أن اصطبغت بصبغة منطقية مع مرور الزمن ». وفيما ذهب إليه الباحث مأخذ ، فكيف ترتبط نشأة العلة عند البصريين بفلاسفة اليونان ، وحكماء الهنود ثم تعتمد على ذوق العرب ؟ فالأولى أن يعتمدوا في عللهم على الذوق الفلسفي المُتَكلَّف ؛ لأنهم قد استمدوا منهجهم من اليونانيين والهنود .

وقالت إحدى الباحثات[١٨٩٨]: « ولما جاء القرن الرابع غزت الترعة المنطقية الفكر الإسلامي فتأثرت بها العلوم المختلفة ومنها علم النحو الذي اعتمد على التعليل والقياس». وهو رأي أقرب إلى الصواب إن ثبت أخذ النحاة عن الفلاسفة والمتكلمين .

١٨٩٤ – ينظر : في أصول النحو للأفغاني ص١٠٠ ، مقدمة الكوكب الدري ص٦٦

١٨٩٥ – ينظر : الخصائص ١/١٦٣

١٨٩٦ – ينظر : اعتراض النحويين للدليل العقلي ص٥٨ ، ومما ألبس على بعض المحدثين من كلام أبي الفتح قوله: « كتب محمد بن الحسن رحمه الله إنما ينتزع أصحابنا منها العلل» ، فقد زعم البعض أن كلمة : أصحابنا ، يقصد بها النحاة ، وزعم آخرون أن يعني بها أصحاب المذهب الحنفي ، لأنه حنفي المذهب . وقال الدكتور تمام حسان عن ضمير المتكلمين في (أصحابنا) : « ربما عاد الضمير على المتأخرين من النحاة » الأصول ص١٩٢

١٨٩٧ – د. محمد بن عمار درين ، ينظر : تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ص٨٧٠

١٨٩٨ – د.خديجة الحديثي ، الشاهد وأصول النحو ص٣٢٠ ، وينظر : الأصول لتمام حسان ص١٩٢

واستشفّ باحثٌ آخر[1899] من بعض كلام أبي الفتح[1900] أن علل النحويين تقع في منزلة بين علل الفقهاء وعلل المتكلمين .

وعاب آخر[1901] على بعض الدارسين قولهم بأن نحو الكوفيين يمثل النموذج الأصيل القائم على إدراك الحقيقة اللغوية العلمية ، ووصفهم بالغلو ، وذهب إلى أن التكلف والافتعال في تعليلات الكوفيين من الأمور الجلية ، وبلغ به الأمر أنْ عدَّ جملة الكوفيين أهل لغة لا نحو .

ووافقه أحدهم[1902] في بعض ما ذهب إليه ، حين حاول إثبات عدم خلو تعليلات الكوفيين من النزعة الفلسفية ، مدعِّماً رأيه بما ذُكر عن الفراء وانتسابه إلى فرقة المعتزلة[1903].

فيما ذهب صاحب مدرسة الكوفة[1904] إلى أن نحو الكوفيين أبعد ما يكون عن الأخذ بأسباب المنطق ، أو التعلق بأساليب الفلاسفة ، وعدَّ نحوهم ثورة على المنطق والمقاييس العقلية .

وهاجم آخر[1905] النحاة بصريهم وكوفيهم ، ووصف تعليلاتهم بأنها في غاية الإساءة ، كما انتقص من بعضهم[1906]، ثم قال : « مشكلة التعليل هذه خطيرة ، فقد

١٨٩٩ – ينظر : اعتراض النحويين للدليل العقلي ص٤٧

١٩٠٠ – قال أبو الفتح في الخصائص ٤٨/١ : « اعلم أن علل النحويين وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين »

١٩٠١ – ينظر : المدارس النحوية أسطورة وواقع ص٥٦ ، ٥٧

١٩٠٢ – ينظر : الكوفيون في النحو ص١٣٨

١٩٠٣ – المعتزلة فرقة كلامية ظهرت في القرن الثاني الهجري ما بين سنة ١٠٥ وسنة ١١٠ ، بزعامة رجل واصل بن عطاء الغزال ، لهم عقائد وآراء ومعتقدات كثيرة . ينظر : فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام ١٠١٧/٢

١٩٠٤ – ينظر : مدرسة الكوفة ص٣٨٠

١٩٠٥ – ينظر : اللغة والنحو ص١٤٦

١٩٠٦ – قال عباس حسن عن كتاب الإنصاف وعن مؤلفه أبي البركات : « وقد يكون من الإيضاح والفكهة معاً أن أسوق مثالاً من الحوار التعليلي ، موضوعه : تقديم التمييز ، والحرب الكلامية التي أغرقت بضع صفحات بسببه بين النحويين في البصرة والكوفة ، منقولاً من كتاب ضخم اسمه : (الإنصاف ، في أسباب الخلاف) ألفه عبدالرحمن بن الأنباري خاصاً بذلك ، وقصره على بغض ماتفرق من التعليلات في طوايا الكتب النحوية ؛ مزهواً

وُلِدت ، ونمت ، وامتدت ، أصولاً وفروعاً على الوجه الذي نرى في مطولات النحو ، تتسرب إلى كل مسألة ، وتتسلل لكل قاعدة ، وتملأ الصفحات الكثيرة بكل مُجاف للعقل ، بعيد عن الحق ، إلا في أقل المسائل ، وأندر القواعد ، ....»[١٩٠٧].

ولكن أين هذا الكلام من قول الخليل رحمه الله تعالى : « إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه . فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثلي كمثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ؛ عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا »[١٩٠٨].

على أن الآراء السابقة لا يخلو بعضها من التعسف والتجني المذمومينِ ، وإني لأعجب من بعضهم كيف يتطاول على العلماء ، وينتقص من قدرهم وعلمهم ومكانتهم.

وإذا سلمنا بأخذ النحويين من الفلاسفة والمتكلمين ، فمتى كان ذلك ، أكان مع بداية النحو أم بعد زمن الترجمة ؟ وأيُّ المتكلمين والفلاسفة نعني ؟ هل هم فلاسفة الإغريق ، أم فلاسفة ومتكلمي الإسلام ؟ وهل كان هذا الأخذ بالتأثر أم بالنقل ؟ وهل هذا الحكم مبني على أسس ونماذج مدروسة أم أنه مبني على أحكام السابقين وآرائهم ؟ كل هذا يحتاج إلى وقفة تأمل قبل إصدار الحكم ، كما أنه ليس بالضرورة أن تطابق عللُ النحويين عللَ المتفقهين والمتكلمين ، ولعل الأخذ بمذهب من قال أن علل النحويين تقع في مترلة بين علل المتكلمين وعلل المتفقهين أقرب إلى القبول ، فلكل علم طبيعة تخصه ،

بما فعل ، منتزعاً به إعجاب كثير من النحاة في عصره وبعد عصره ، إلا من رحم الله » إلى آخر ما قال . ينظر : اللغة والنحو ص١٤٦ و ص١٥١ و ص١٥٢

١٩٠٧ – اللغة والنحو ص١٥٦

١٩٠٨ – الإيضاح في علل النحو ص٦٦

وميزة تميزه . وهذا ما وجدت أحد الباحثين[1909] يشير إليه في قوله : « العلـــة الفلســـفية والكلامية في طبيعتها غائية يكشف بها عن تلازم عقلي بينها وبين المعلول ، فالعلاقة بينها وبين المعلول علاقة معية ومصاحبة في الوجود ، بمعنى أنهما يوجدان معاً . والعلة الفقهيـــة تعبدية تكشف عن الصالح العام أو المصالح المرسلة ، وتسبق المعلول في الوجود ، بحيـــث تنشأ العلة الداعية إلى الحكم فينشأ الحكم بعد ذلك . أما العلة النحويـــة فهـــي حســـية تكشف عن نتيجة الاستقراء ، وقد تكون ضرورية في بعض الحالات ، وتلحق معلولها في الوجود ، بمعنى أن العربي يتكلم والاستقراء يتم أولاً ثم يأتي النحوي بعد ذلك ليشـــرح العلل . فإذا كان الفلاسفة والمتكلمون ألصق بالمنطق الأرسطي التجريـــدي الصـــوري ، وكانت علل الفقهاء رموزاً وأمارات لوقوع الأحكام ، فإن علل النحاة حسية تنتمي إلى المنطق المادي أو الطبيعي ، وليست من المنطق الصوري الذي يزعم النقاد أن النحاة سطوا عليه ، هذا والفرق بين هذه العلل النحوية وعلل الفقهاء إنما يكمن في الاتكال على الحس -أي الاستقراء- أو عدمه » ، وهذا الكلام يبلغ درجة عالية من الدقة والإنصاف ويدل على خبرة صاحبه .

وأختم آراء المعاصرين برأي يُعدُّ من أحسن ما قرأت ، وهو قول أحد الباحثين : «البحث في عوامل الإعراب وفي أسباب ظواهره ليس عملاً عقيماً على الإطلاق ولا هو معدوم الفائدة بحدٍّ ذاته ، ولكنه يكون كذلك إذا انحرف عن طبيعة الدراسة اللغويـــة ، وأهمل فصولها ، واشتغل بالتعليل المنطقي المجرد الذي لا يرتبط بواقع اللغة ، ولا يستند إلى طبيعة تركيبها والتعبير عنها »[1910].

ومصطلح العلة كغيره من المصطلحات ، واجهته رياح التعديل ، فسمي العلـــة ، والجامع ، والعلة الجامعة ، والتعليل ، والمراد من هذه التسميات واحد كما سيأتي .

١٩٠٩ – الدكتور تمام حسان في كتابه الأصول ص١٩٠

١٩١٠ – د. أحمد عبدالستار ، ينظر : نحو التيسير ص٤٥ نقلاً عن الشاهد وأصول النحو ص٣٥٤

فأبو البركات مثلاً استخدم مصطلح العلة وأكثر من استخدامه وخصوصاً في تناوله العملي للقياس[١٩١١] ، كما استخدم مصطلح (الجامع) وذلك في قوله عن القياس : « هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع»[١٩١٢]. والمتأمل لمصطلح (الجامع) أو (العلة الجامعة) يدرك معناه بسهولة ، فلا يُحمل الفرع على الأصل إلا بجامع يجمع بينهما ، أو علة تُسيغ ذلك الحمل . واستخدم السيوطي مصطلح العلة[١٩١٣]، واستعمل الكثير من المحدثين مصطلح التعليل[١٩١٤].

ووجود العلة خلف الظواهر اللغوية والقواعد النحوية أمر محتوم لا ريب فيه ، وغاية الباحث النحوي اكتشاف العلة المؤثرة في الظواهر ثم بناء القواعد عليها[١٩١٥]، قال أبو البركات : «من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل »[١٩١٦].

ومن المحال أن تكون العرب قد نطقت بهذه العلل ، لأن هذه العلل من وضع النحاة ، فهي تبريرات لهذا القياس أو ذاك ، وهي نتاج تأملات عقلية وفكرية . كما أن العرب تتكلم على السليقة ولا تتكلف في كلامها ، وهذا ما ذهب إليه الخليل في تعليلاته.

ووقف أحد الدارسين متسائلاً : هل العلة من وضع العربي أم أنها من وضع النحوي؟ ثم قال : « لقد كان من اليسير علينا أن نردَّ هذا إلى محض الصدفة والتصرف العفوي لولا أن العرب حملوا الفرع على الأصل في أماكن كثيرة »[١٩١٧].

١٩١١ – أصول النحو ، دراسة في فكر ابن الأنباري ص٣٣٣

١٩١٢ – لمع الأدلة ص٩٣

١٩١٣ – الاقتراح ص١٨١

١٩١٤ – ينظر : الأصول لتمام حسان ص١٨٧ ، تقويم الفكر النحوي ص١٢٣ ، الكوفيون والنحو ص١٣٥ ، الخلاف بين النحويين ص١٨٦

١٩١٥ – تقويم الفكر النحوي ص١٢٣

١٩١٦ – الإنصاف ٣٠٠/١

١٩١٧ – أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء ، د. بكري ص٥١

المبحث الثاني : مكانة العلة عند العلماء

توسع النحاة في العلل وحاولوا التماسها في كثير من مجالات النحو إن لم يكن في أغلبها . ومن أولئك الذين توسعوا الخليل كما سبق ، وسيبويه[١٩١٨] ، ومن في طبقتهم ، والفراء الذي كان يترع أحياناً إلى الترعة الفلسفية كما ذُكر عنه ، والمبرد ومن عاصره من علماء القرن الثالث ، حيث كانوا يعتبرون العلة والحكم النحوي رديفان لا يفترقان[١٩١٩] .

وجاء عن علي بن المبارك الأحمر[١٩٢٠] أنه كان متقدماً على الفراء لجودة قريحته وتقدمه في العلل[١٩٢١] .

وقال ثعلب : « كان أبو جعفر محمد بن عبدالله بن قادم[١٩٢٢] حسن النظر في العلل»[١٩٢٣] .

ومما يدل على مكانة العلة عند النحويين أن ابن السراج عدها أصلاً مستقلاً من أصول النحو كما ذُكر عنه[١٩٢٤] .

وكان أبو الفتح ابن جني ممن برز في العلل ، فعلّل واستنتج وقارن بين العلل ، وكتابه الخصائص خير شاهد على ذلك ، كما أنه برَّر تعاليل النحاة ، والتمس لهم العذر فيها ، فقال : «حكى الأصمعي عن أبي عمرو قال : سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلانٌ

١٩١٨ - ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي ص٤٠ إلى ٤٣ ، وينظر ص٤٨

١٩١٩ - ينظر : النحو العربي لمازن المبارك ص٦٧-٦٩ نقلاً عن الشاهد وأصول النحو ص٣١٩ و الكوفيون في النحو ص١٣٨ ، وينظر : ما قاله الزجاج عن تعليلات المبرد في : نزهة الألباء ص١٩٩

١٩٢٠ - علي بن المبارك الأحمر ، أول من دوّن عن الكسائي ، كان مشهوراً بالنحو واتساع الحفظ ، قال ثعلب عنه : كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو ، ت :٢٠٦ أو ٢٠٧ (ينظر : نزهة الألباء ص٨٩)

١٩٢١ - ينظر : نزهة الألباء ص٨٩

١٩٢٢ - نحوي كوفي ، كان من أعيان أصحاب الفراء ، وأخذ عنه ثعلب . ينظر : إنباه الرواة ١٥٦/٣ ، بغية الوعاة ١٤٠/١

١٩٢٣ - نزهة الألباء ص١٣٠ ، وينظر : بغية الوعاة ١٤٠/١ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ١٣٩٩/١٩٧٩ دار الفكر)

١٩٢٤ - ينظر : الشاهد وأصول النحو ص١٢٨

لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له: أتقول جاءته كتابي! قال : نعم . أليس بصحيفة؟ »

ثم قال : « أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدربوا ، وقاسوا ، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفْلاً يعلل هذا الموضع بهذه العلة ، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره ، فلا يهتاجوا هم لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا وقد شرع لهم العربي ذلك ، ووقفهم على سمته وأمِّه »[١٩٢٥].

ومما يدل أيضاً على عناية العلماء بجانب التعليل ظهور مؤلفات عدة تعتمد التعليل مادة لها، منها[١٩٢٦] :

كتاب «العلل في النحو» لقطرب ، وكتاب «علل النحو» للمازني ، وكتاب «العلل في النحو» لهارون الضرير[١٩٢٧]، وكتاب «علل النحو» لابن كيسان ، وكتاب «البرهان في علل النحو» لابن عبدوس الكوفي النحوي[١٩٢٨] ، وكتاب «علل النحو» لابن الوراق[١٩٢٩].

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يُقطَع بقبول هذه التعاليل عند جميع النحاة ، فهذا أبو حيان يقول: « والأولى الإضراب عن هذه التعاليل ، لأنها تَخرُّصٌ[١٩٣٠] على العرب في موضوعات كلامها»[١٩٣١] ، وقال : « وهذه التعاليل لا يحتاج إليها ، لأنها تعليل

١٩٢٥ – الخصائص ٢٤٩/١

١٩٢٦ – ينظر : الفهرست ص٥٨ و ص٨١ و ص٨٩ و ص٩٤ و ص٩٥ ، بغية الوعاة : ١٩/١، ١٢٩/١ ، ٢٤٢/١ ، ٤٦٥/١ ، ٣١٩/٢

١٩٢٧ – هارون بن الحائك الضرير النحوي أحد أعيان أصحاب ثعلب ، أصله يهودي من الحيرة . صنف العلل في النحو ، والغريب الهاشمي . ينظر : الفهرست ص٨١ ، بغية الوعاة ٣١٩/٢

١٩٢٨ – علي بن محمد بن عبدوس الكوفي النحوي ، صنف : البرهان في علل النحو، معاني الشعر ، ميزان الشعر. ينظر : بغية الوعاة ١٩٤/٢

١٩٢٩ – محمد بن عبدالله بن العباس أبو الحسن النحوي ، مات رحمه الله تعالى سنة ٣٨١. وله من المصنفاتت : علل النحو ، وشرح مختصر الجرمي . ينظر : بغية الوعاة ١٣٠/١

١٩٣٠ – تخرَّص : افترى (ينظر : القاموس المحيط ٨٣٨/١ باب الصاد ، فصل الخاء)

١٩٣١ – الهمع ١٩٢/١

وضعيات، والوضعيات لا تعلل»[1932]، وقال أيضاً : « إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظرائهما»[1933]، كما قال عن بعض تعليلات النحويين : « وطلب التعليل في مثل هذه الأشياء لا يحصِّل طائلاً ، ولا يوقف من ذلك على ما يَثْلج به الصدر ، وإنما تلك خيالات وَسْوَاسيَّة وضياع وقت في غير حاصل »[1934]، وقال ابن حزم[1935] وهو ليس بنحوي : «وأما العلل في النحو ففاسدة جداً »[1936].

أما عن منهج الكوفيين في العلل فقيل : إنه يدور في فلك علل السماع ، والعلل التعليمية الغائية، بعيد عن علل المناطقة والفلاسفة ، والعلل الجدلية ، والعلل الثواني والثوالث[1937].

المبحث الثالث : أقسام العلل

ذكر الزجاجي ثلاثة أضرب لعلل النحو[1938] ، هي على النحو التالي :

١- علة تعليمية ، وسماها ابن السراج العلل الأول[1939]، وتبعه ابن مضاء[1940].

مثالها : قولنا : إنّ زيداً قائمٌ ، وقولنا : قام زيدٌ .

إذا قيل : ما علة نصب «زيد» في الأولى ، ورفعه في الثانية ؟

١٩٣٢ - الهمع ١/١٩٠

١٩٣٣ - منهاج السالك ص٢٢٩ (نقلاً عن تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ص٨٧١)

١٩٣٤ - التذييل والتكميل ١/٣٢٨

١٩٣٥ - هو : أبو محمد، علي ابن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد الفارسي الأصل، ثم الأندلسي القرطبي ، كان ابن حزم - رحمه الله - حامل فنون من حديث وفقه وجدل ونسب، وما يتعلق بأذيال الأدب ، مع المشاركة في أنواع التعاليم القديمة من المنطق والفلسفة ، وله كتب كثيرة لم يخل فيها من غلط لجراءته في التسور على الفنون لا سيما المنطق . ينظر : سير أعلام النبلاء ٢/٢٧٢٥ و ٢٧٢٨

١٩٣٦ - ينظر : تاريخ النحو ص١٠٣

١٩٣٧ - الكوفيون في النحو ص١٣٨

١٩٣٨ - ينظر : الإيضاح في علل النحو ص٦٤

١٩٣٩ - الأصول في النحو ١/٥٤

١٩٤٠ - ينظر : الرد على النحاة ص١٢٧

قلنا: في الأولى دخلت عليه «إنّ» فنصبته ، لأنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر .

وفي الثانية وقع فاعلاً اشتغل به الفعل فرفعه .

فهذه ونحوها من العلل يتوصل بها لمعرفة كلام العرب . فهي توضّح وتفسّر بعض الظواهر والأحكام النحوية ، ومن أمثلتها عند أبي بكر ما يلي :

- علّل حذف الياء من الفعل (وليتق) في قوله تعالى : ﴿وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾[1941] بقوله : «لأنها في موضع جزم بلام الأمر »[1942] ، وهي علة حذف الواو من (فلْيدْعُ) .

- علّل حذف الياء من الفعل (اتق) في قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾[1943] بقوله : «لأنه في موضع جزم بتأويل لام ساقطة »[1944] ، وهي علة حذف الواو من (ادْعُ) .

- علّل حذف الياء من (يأت) في قوله تعالى : ﴿فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِى يَأْتِ بَصِيرًا﴾[1945] بقوله : « لأنه في موضع جزم على الجواب للأمر »[1946]. وكذلك الواو في (أتلُ) من قوله تعالى : ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ﴾[1947] .

- علّل حذف الياء من (يؤت) في قوله تعالى : ﴿يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ﴾[1948] بقوله : « لأنه في موضع جزم على النسق على (يمتعكم) و (يمتعكم) هو جواب الأمر »[1949] .

١٩٤١ - البقرة : ٢٨٣

١٩٤٢ - إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٢/١

١٩٤٣ - الأحزاب : ١

١٩٤٤ - إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٢/١

١٩٤٥ - يوسف : ٩٣

١٩٤٦ - إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٦/١

١٩٤٧ - الأنعام : ١٥١

١٩٤٨ - هود : ٣

١٩٤٩ - إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٦/١

- علّل حذف الياء من (يأت) في قوله تعالى : ﴿ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ ﴾ [١٩٥٠] بقوله : «لأنه في موضع جزم بـ(إنْ) » [١٩٥١]. وكذلك حذفت الواو من (تدعُ) في قوله تعالى : ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا ﴾ [١٩٥٢] للعلة نفسها .

- علّل حذف الياء من (يأت) في قوله تعالى : ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [١٩٥٣] بقوله: « لأنه جواب الجزاء » [١٩٥٤] .

- علّلَ حذف الياء من (يؤت) في قوله تعالى : ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ ﴾ [١٩٥٥] بقوله : « تقف عليه (يؤت) بلا ياء لأنه في موضع جزم بـ(لم)» [١٩٥٦].

- علّلَ سقوط النون من (مهلكي) في قوله تعالى : ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ ﴾ [١٩٥٧]، ومن (صالو) في قوله تعالى : ﴿إِنَّهُمْ صَالُواْ ٱلنَّارِ ﴾ [١٩٥٨]، ومن (مرسلو) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ فِتْنَةً لَّهُمْ ﴾ [١٩٥٩]، ونحوها ، بقوله : «سقطت النون للإضافة » [١٩٦٠].

- علّلَ سقوط الياء في اللفظ من (مهلكي) ونحوها بقوله : « سقطت الياء من اللفظ لسكونها وسكون اللام » [١٩٦١]، ويريد باللام الساكنة لام (القرى) من ﴿مُهْلِكِي

١٩٥٠ – الأحزاب : ٢٠

١٩٥١ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٧/١

١٩٥٢ – فاطر : ١٨

١٩٥٣ – البقرة: ١٤٨

١٩٥٤ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٩/١

١٩٥٥ – البقرة: ٢٤٧

١٩٥٦ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٣١/١

١٩٥٧ – القصص : ٥٩

١٩٥٨ – ص: ٥٩

١٩٥٩ – القمر: ٢٧

١٩٦٠ – إيضاح الوقف الابتداء ٢٣٩/١ ، ٢٧٠/١ ، ٢٧٥/١

١٩٦١ – إيضاح الوقف الابتداء ٢٣٩/١ ، ٢٧٠/١

ﭐلۡقُـرَىٰ﴾ . وعلل سقوط الواو في اللفظ من (صالو) في قوله تعـالى : : ﴿إِنَّهُمۡ صَالُواْ ٱلنَّارِ﴾[1962]، ومن (مرسلو) في قوله تعالى : ﴿إِنَّا مُرۡسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ فِتۡنَةً لَّهُمۡ﴾[1963]، ونحوها، بالعلة نفسها .

– علّلَ سقوط النون من (تسبوا) في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾[1964] بقوله : « سقطت النون للجزم »[1965]، ومن (يسبوا) بقوله : « وموضع (يسبوا) نصب بالفاء ، لأنها جواب النهي ، علامة النصب فيها سقوط النون »[1966].

٢- علة قياسية ، وسماها ابن مضاء العلل الثواني[1967]، وعرفت عند ابن السراج بعلة العلة، وجمع معها القسم التالي أيضاً[1968].

مثالها : إنّ زيداً قائمٌ .

إذا قيل : لماذا نُصب «زيد» بإنّ ؟

قلنا: «إنّ وأخواها» شابهت الفعل المتعدي إلى مفعول وضارعته ، فحملت عليه وأُعملت إعماله لما ضارعته .

٣- علة جدلية نظرية ، وسماها ابن مضاء بالعلل الثوالث[1969].

مثالها : كلُّ ما يُعتلُّ به في باب «إنّ وأخواها» نحو :

– من أي جهة شابهت هذه الحروفُ الأفعالَ ؟

١٩٦٢ – ص: ٥٩

١٩٦٣ – القمر: ٢٧

١٩٦٤ – الأنعام : ١٠٨

١٩٦٥ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٧١/١

١٩٦٦ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٧١/١

١٩٦٧ – ينظر : الرد على النحاة ص١٢٧

١٩٦٨ – الأصول في النحو ٣٥/١

١٩٦٩ – ينظر : الرد على النحاة ص١٢٧

- بأي الأفعال شُبهت ؟ وغير ذلك من الأسئلة المترتبة على بعضها بعضا .

قال الزجاجي : « وكلٌّ شيء اعتلّ به المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر » . ومن أمثلة هذا النوع عند أبي بكر قوله : « فإن قال قائل : لم صار الذي يتضمن معنيين يعطى الضم؟ فقل لأنه يقوى فيعطى أثقل الحركات »[١٩٧٠] وقوله : «فإن قال قائل : زعمت أن ألف المخبِر عن نفسه تعرف بأن يحسن (أنا) بعد الفعل وقد وجدنا الألف مكسورة في قوله : ﴿ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾[١٩٧١] و(أنا) يحسن بعده ، لأنك تقول : اصطفيت أنا ؟ فيقال له : إنما تعرف ألف المتكلم بأن يحسن بعد الفعل (أنا) ويكون الفعل مستقبلاً»[١٩٧٢] .

وتندرج جميع العلل السابقة عند بعض المعاصرين تحت مسمى العلل الغائية[١٩٧٣] .

والنحاة يجعلون العلل المطردة على كلام العرب أربعاً وعشرين[١٩٧٤] ، وهي على النحو التالي:

١- علة التشبيه .	٢- علة الفرق .	٣- علة التنظير .
٤- علة النقيض .	٥- علة المشاكلة .	٦- علة التضاد .
٧- علة الوجوب .	٨- علة الجواز .	٩- علة الحمل على المعنى.
١٠- علة المجاورة .	١١- علة المعادلة .	١٢- علة الأَولَى .
١٣- علة التعويض .	١٤- علة الاختصار .	١٥- علة الأصل .
١٦- علة السماع .	١٧- علة التوكيد .	١٨- علة الاستغناء .

١٩٧٠ - إيضاح الوقف والابتداء ٢٠٠/١

١٩٧١ - الأعراف : ١٤٤

١٩٧٢ - إيضاح الوقف والابتداء ٢٠١/١

١٩٧٣ - ينظر : الأصول لتمام حسان ص١٩٨

١٩٧٤ - ينظر : الاقتراح ص٨٣ و ٨٤ ، في أصول النحو ص١١٣ ، الأصول لتمام حسان ص١٩٩ و ٢٠٠ ، وينظر أمثلة تلك العلل وشرحها : الاقتراح ص٨٣ و ٨٤ ، الشاهد وأصول النحو ص٣٢٩ ، أصول النحو عند ابن مالك ص٢١٤

١٩- علة التغليب .	٢٠- علة التحليل .	٢١- علة الدلالة .
٢٢- علة الإشعار .	٢٣- علة الاستثقال .	٢٤- علة التخفيف .

المبحث الرابع : تعليلات أبي بكر الأنباري

المتتبع لكلام أبي بكر في كتابه إيضاح الوقف والابتداء يجده يكثر من التعليلات ، فلا يكاد يذكر مسألة إلا بعلتها ، سواءً كان ذلك باستعمال مصطلح العلة[١٩٧٥]، أو باستعمال «لأنّ» ، أو «لام التعليل» ، أو يكتفي بذكر السبب دون استعمال ما يدلل على أنه يعلل[١٩٧٦] .

والعلل التي وردت عند أبي بكر هي :

- علة التضمُّن :

التضمن لغة : من ضَمَّنَ الشيءَ الشيءَ أَوْدَعه إياه ، كما تُودِعُ الوعاءَ المتاعَ[١٩٧٧] . واصطلاحاً : أن تُحمّل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة[١٩٧٨]، ويعد من الاختصار لأنه يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين[١٩٧٩] . قال الزمخشري : « الغرض في التضمين إعطاء مجموع معنيين ، وذلك أقوى من إعطاء معنى »[١٩٨٠] .

ومن أمثلة هذه العلة عند أبي بكر :

١- علة ضم آخر (حيثُ) ، قال أبو بكر : « أعطوا (حيث) الضمة في كل حال لأنها تدل على محلين، وذلك أنك إذا قلت: زيدٌ حيث عمرو ، فمعناه : زيد في مكان فيه عمرو»[١٩٨١] . وقال غيره : « وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد »[١٩٨٢] .

١٩٧٥ - ينظر مثلاً : ٢٣٣/١ و ٢٣٧ و ٢٤٠ و ٢٦١

١٩٧٦ - ينظر : ٢٤٠/١ و ٢٦٠

١٩٧٧ - لسان العرب ، مادة : ضمن

١٩٧٨ - الأشباه والنظائر ٢٣٠/١

١٩٧٩ - قال ابن هشام : « فائدة التضمين : أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين » مغني اللبيب ٦٠٩/٢

١٩٨٠ - الكشاف ٦٧٠/٢ ، وينظر : الأشباه والنظائر ٢١٩/١

١٩٨١ - إيضاح الوقف والابتداء ١٩٩/١

١٩٨٢ - الهمع ١٥٢/٢

٢- علّلَ ضم آخر (نحن) بقوله : « جعلوا النون في (نحن) مضمومة في كل حال لأن (نحن) تتضمن معنى التثنية والجمع »[١٩٨٣]. وهذا هو قول الفراء وثعلب ، وقال الزجاج : (نحن) للجماعة ومن علامة الجماعة الواو ، والضمة من جنس الواو ، وقال الأخفش الصغير[١٩٨٤] : (نحن) للمرفوع فحرك بما يشبه الرفع ، وقال المبرد : تشبيها بقبل وبعد ، لأنها متعلقة بشيء وهو الإخبار عن اثنين فأكثر ، وقال هشام : الأصل نَحُنْ بضم الحاء وسكون النون ، فنقلت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء[١٩٨٥] .

٣- علّلَ ضم أول الفعل الذي لم يسمَّ فاعله بقوله : « فعل ما لم يسمَّ فاعله لما تضمن معنى الفاعل والمفعول جُعل أوله مضموماً في كل حال »[١٩٨٦]. قال النحاس : « أول فعل ما لم يسم فاعله ضم لأنه لما وجب الفرق بينه وبين الفعل الذي سمي فاعله لم يجز أن يكسر إلا لعلة أخرى ؛ لأن ما سمي فاعله قد يأتي مكسورا في قول بعضهم : أنت تِعلَمُ ونحن نِستعينُ ، ويأتي مفتوحاً ، وهو الباب ، فلم يبق إلا الضم »[١٩٨٧]، وأورد أبو البركات تعليلاً آخر وذلك قوله : « فإن قيل : فلم ضموا الأول ، وكسروا الثاني ؛ نحو : (ضُرِبَ زيدٌ) وما أشبه ذلك؟ قيل : إنما ضموا الأول ليكون دلالة على المحذوف الذي هو الفاعل إذ كان من علاماته »[١٩٨٨].

- علة كثرة الاستعمال :

ترتبط هذه العلة ارتباطاً وثيقاً بعلة التخفيف ، فالعرب تخفف ما تكثر استعماله لحاجتها إلى ذلك ، وحتى يسهل تداوله على الألسن ، قال سيبويه : « إنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج »[١٩٨٩]، ومن أمثلة هذه العلة عند أبي بكر :

١٩٨٣ - إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٠٠ ،

١٩٨٤ - أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش النحوي ، توفي سنة خمس عشرة وثلاثمائة ، وله من الكتب كتاب الأنواء ، وكتاب التثنية والجمع ، وكتاب الجراد .

١٩٨٥ - نقل السيوطي هذه الخلافات في الهمع ١/٢٠٢

١٩٨٦ - إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٠٠

١٩٨٧ - إعراب القرآن٤/٣٥٨

١٩٨٨ - أسرار العربية ص٨٧

١٩٨٩ - الكتاب ٢/١٦٣

١- أصل (اتق) : (ليتق) ، حذفت اللام والياء وأُدخلت الألف وذلك لكثرة الاستعمال[١٩٩٠].
وهذا مذهب الكوفيين ، قال أبو البركات : « وذهب الكوفيون إلى أن الأمر معرب وإعرابه الجزم ، ...، قالوا : إنما قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل في (قم واذهب: لتقم ولتذهب) ،...، إلا أنه لما كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم، استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفاً »[١٩٩١].

٢- علّلَ حذف ياء المتكلم المضافة إلى المنادى نحو: (يا ربِّ ، يا قومِ) ، بقوله : « اكتفوا بالكسرة من الياء فحذفوها ، وكثر استعمالهم لهذا الجنس فقوي الحذف »[١٩٩٢]. وهذا موافق لما ذهب إليه سيبويه في قوله : « اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين ، لأنها بدل من التنوين ، ولأنه لا يكون كلاماً حتى يكون في الاسم ،كما أن التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلاماً ، فحُذف وتُرك آخر الاسم جراً ليُفصل بين الإضافة وغيرها ، وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم ، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء»[١٩٩٣].

٣- علَّلَ حذف ياء المتكلم من (يا أبتِ) بقوله : « وإنما حذفت الياء لكثرة الاستعمال»[١٩٩٤].
قال أبو البقاء : « (يا أبتِ) يقرأ بكسر التاء ، والتاء فيه زائدة عوضاً من ياء المتكلم ، وهذا في النداء خاصة ،وكسرت التاء لتدل على الياء المحذوفة ، ولا يجمع بينهما، لئلا يجمع بين العوض والمعوض »[١٩٩٥].

- علة الثِّقَل :

الثِّقَل : نقيض الخِفَّة . والثِّقَل : مصدر الثَّقيل ، تقول : ثَقُل الشيء ثِقَلاً وثَقَالة فهو ثَقِيل ، والجمع ثِقال[١٩٩٦].

١٩٩٠ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٣/١

١٩٩١ – أسرار العربية ٢٢٨

١٩٩٢ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٤٨/١

١٩٩٣ – كتاب سيبويه ٢٠٩/٢

١٩٩٤ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٦/١

١٩٩٥ – إملاء ما من به الرحمن ص٣٤٤

١٩٩٦ – لسان العرب ، مادة : ثقل

والثقيل من الكلمات ما كثرت مدلولاته ولوازمه . فمعنى ثقل الفعل مثلاً : أن مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحدث والزمان ، ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك[١٩٩٧] .

ومن أمثلة علة الثقل عند أبي بكر :

١- علّلَ حذف الياء من (ناجٍ) في قوله تعالى : ﴿وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ مِّنْهُمَا﴾[١٩٩٨] بقوله : «استثقلوا الضمة في الياء فحذفوها فبقيت الياء ساكنة ، والتنوين ساكن فحذفوا الياء لاجتماع الساكنين »[١٩٩٩] ، وكذلك : أيدٍ ، وغواشٍ ، وزانٍ ، وقاضٍ . قال أبو البركات : « تقول : هذا قاضٍ يا فتى ، ومررت بقاضٍ يا فتى ، والأصل : هذا قاضيٌ ، ومررت بقاضيٍ ، إلا أنهم استثقلوا الضمة والكسرة على الياء فحذفوهما ، فبقيت الياء ساكنة ، والتنوين ساكن فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين »[٢٠٠٠] . وجاء عن الخليل وسيبويه في نحو : غواشٍ ، أنه لما كان جمعاً ، والجمع أثقل من الواحد ، وهو أيضاً الجمع الأكبر الذي تتناهى إليه الجموع ، زاده ذلك الجمع الأكبر ثقلاً ، ووقعت مع ذلك في آخره الياء ، وهي مستثقلة ، فلما اجتمعت فيه هذه الأشياء خففوه بحذف يائه ، فلما حذفت الياء نقص عن مثال (مفاعل) وصار (غواش) بوزن (جناح) فدخله التنوين لنقصانه عن مفاعل ، فقلت : غواشٍ[٢٠٠١] .

١٩٩٧ - ينظر الأشباه والنظائر ٣١٩/١

١٩٩٨ - يوسف : ٤٢

١٩٩٩ - إيضاح الوقف والابتداء ٢٣٣/١

٢٠٠٠ - أسرار العربية ص٥٥ . قال أبو البركات : « وكان حذف الياء أولى من حذف التنوين لوجهين ، أحدهما : أن الياء إذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها ، وهي الكسرة ، بخلاف التنوين فإنه لو حذف لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه ، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه أولى . والثاني : أن التنوين دخل لمعنى ، وهو الصرف ، وأما الياء فليست كذلك ، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى »

٢٠٠١ - سر صناعة الإعراب ١٧٠/٢ ، وينظر : شرح الرضي ١٥٢/١ ، المغني ٣٩٣/٢

٢- علَّلَ ثقل الضمة في ياء الاسم المنقوص بقوله : « الضمة إعراب والياء تكون إعراباً فكرهوا أن يدخلوا إعراباً على إعراب »[٢٠٠٢]، وكذلك ثقلت الكسرة في ياء المنقوص للعلة نفسها . وقال في موضع آخر : « استثقلوا الضمة والكسرة في الياء لثقلهما لأنهما تخرجان بتكلف شديد » [٢٠٠٣]. قال ابن هشام : « وإنما قدرت الضمة والكسرة للاستثقال»[٢٠٠٤].

٣- قيل : أصل يتسنه : يتسنّن ، استثقلت العرب الجمع بين ثلاث نونات فأبدلوا من النون الثالثة ياءً فصار (يتسنى) فلما دخلت لم أسقطت الياء وأدخلت الهاء للسكت»[٢٠٠٥].

- علة التخـــفيـــف :

الخَفَّةُ والخِفّةُ : ضِدُّ الثِّقَلِ والرُّجُوحِ . وخفَّ يَخِفُّ خَفّاً وخِفَّةً صار خَفِيفاً ، فهو خَفِيفٌ وخُفافٌ بالضم[٢٠٠٦].

والخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولوازمه ، فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقق معناه ، كلفظة رجل فإن معناها ومسماها الذَّكر من بني آدم ، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره[٢٠٠٧] .

ومن أمثلة هذه العلة عند أبي بكر :

١- علّلَ عدم حذف ياء المنقوص مع الفتحة بقوله : « ولم يستثقلوا الفتحة فيها لأن الفتحة تخرج مع النَّفَس بلا مؤونة »[٢٠٠٨]. قال ابن هشام : « وإنما ظهرت الفتحة للخفة»[٢٠٠٩].

٢٠٠٢ - إيضاح الوقف والابتداء ٢٣٣/١

٢٠٠٣ - إيضاح الوقف الابتداء ٢٣٧/١

٢٠٠٤ - شرح شذور الذهب ص٦٦

٢٠٠٥ - إيضاح الوقف والابتداء ٣٠٨/١

٢٠٠٦ - لسان العرب ، مادة خفف

٢٠٠٧ - ينظر : الأشباه والنظائر ٣١٩/١

٢٠٠٨ - إيضاح الوقف الابتداء ٢٣٧/١

٢٠٠٩ - شرح شذور الذهب ص٦٦

٢- علّلَ حذف الياء من (الداعي) و (الجواري) و (المهتدي) الواردة في قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾[٢٠١٠]، وقوله : ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾[٢٠١١]، وقوله : ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾[٢٠١٢] بأنه اُكتُفي بالكسرة من الياء فسقطت الياء[٢٠١٣].

٣- علَّلَ إثبات الياء في (الداعي) من قوله تعالى : ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِىَ لَا عِوَجَ لَهُۥ﴾[٢٠١٤] بأن الياء مفتوحة ، والفتحة لا تستثقل في الياء لأنها تخرج مع النَّفَس بلا مؤونة[٢٠١٥]. قال أبو البقاء : «إذا لم يكن المنقوص منوناً للألف واللام ، فالجيد الوقف عليه في الرفع والجر بالياء ، لأنها تثبت في الوصل ، لعدم موجب الحذف فلم تتغير في الوقف ، ويجوز حذفها ، وفيه وجهان :

أحدهما : الفرق بين الوصل والوقف ولا فارق إلا الياء . والثاني : أنهم قدروا الاسم نكرة موقوفاً عليه ثم أدخلوا عليه الألف واللام وهو كذلك فبقي على حاله . فأما في النصب فالياء لا غير لأنها تتحرك في الوصل وحذفت حركتها وكفى به فرقاً »[٢٠١٦].

٤- علَّل حذف التنوين من نحو قول أبي الأسود :

فألفيته غير مستعتبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلا[٢٠١٧]

بقوله : « فحذف التنوين لاجتماع الساكنين »[٢٠١٨]، وهو موافق لرأي سيبويه الذي قال فيه: « لم يَحذف التنوين استخفافاً ليُعاقب المجرور ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين »[٢٠١٩].

٢٠١٠ – القمر: ٦

٢٠١١ – الرحمن: ٢٤

٢٠١٢ – الكهف: ١٧

٢٠١٣ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٤٣/١

٢٠١٤ – طه : ١٠٨

٢٠١٥ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٤٥/١

٢٠١٦ – اللباب في علل البناء والإعراب ٢٠٤/٢

٢٠١٧ – سبقت الإشارة إليه ص٢٥٠ .

٢٠١٨ – إيضاح الوقف والابتداء ٤٥٧/١

٢٠١٩ – الكتاب ١٦٩/١

أما أبو الفتح فقال : « ويشبه هذا مما حذف من اللفظ تخفيفاً لا لإضافته ولا لالتقاء الساكنين لأنه ليس بساكن نون التثنية والجمع »[٢٠٢٠].

٥- عللَ جواز تنوين «هود» وهو أعجمي في نحو قولك : قرأت هوداً ، بقوله : « (هود) خفَّ لقلة حروفه ، فلذلك أجري »[٢٠٢١]. قال النحاس : « وانصرف وهو أعجمي لخفته لأنه على ثلاثة أحرف »[٢٠٢٢].

٦- تجمع (طس) الطواسين ، وبُنيت (طسم) عليها ، قال أبو بكر : « وتحذف الميم لأن الجمع لا يحتمل حروف اسم خماسي »[٢٠٢٣]. قال ابن السراج : « واعلم أن الخماسي من الأسماء التي هي أصول لا يجوز تكسيره فمتى استكرهوا حذفوا منها وردوه إلى الأربعة»[٢٠٢٤].

- علة الأصل :

الأَصْلُ : أَسفل كل شيء ، وجمعه : أُصول ، لا يُكَسَّر على غير ذلك[٢٠٢٥].

قال ابن مالك : « من عادة العرب في بعض ماله أصل متروك ، وقد استمر الاستعمال بخلافه ، أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يجهل ، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر كاد وعسى مفرداً منصوباً »[٢٠٢٦].

ومن أمثلة هذه العلة عند أبي بكر :

١- كان الكسائي يثبت ياء (وادي) عند الوقف عليها في قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾[٢٠٢٧]، وعلّلَ ذلك بقوله: « اسمه وادي ، فلا يتم إلا بالياء »[٢٠٢٨]. قال

٢٠٢٠ - سر صناعة الإعراب ١٩٠/٢ ، وينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٥٨/١

٢٠٢١ - إيضاح الوقف والابتداء ٤٦٩/١

٢٠٢٢ - إعراب القرآن ١٣٦/٢

٢٠٢٣ - إيضاح الوقف والابتداء ٤٨٢/١

٢٠٢٤ - الأصول في النحو ١٢/٣

٢٠٢٥ - لسان العرب ، مادة : أصل

٢٠٢٦ - شرح التسهيل ٣٩٣/١

٢٠٢٧ - النمل: ١٨

٢٠٢٨ - إيضاح الوقف الابتداء ٢٤٠/١

السمين: « ووقف القراء كلهم على (وادٍ) دونَ ياء اِتباعا للرسم ، ولأنها محذوفةٌ لفظاً لالتقاء الساكنين في الوصل ، ولأنها قد حُذفَت حيث لم تحذف لالتقاءِ الساكنين نحو: ﴿جَابُوا۟ ٱلصَّخْرَ بِٱلْوَادِ﴾[2029] فَحَذْفُها وقفاً - وقد عُهِدَ حذفها دون التقاء ساكنين- أَوْلَى . إلاَّ الكسائي فإنه وقف بالياء قال : لأنَّ الموجب للحذف إنما هو التقاء ساكنين بالوصل ، وقد زال فعادت اللام ، واعتَذَر عن مخالفة الرسم بقوة الأصل »[2030] .

٢- علل إثبات ياء المتكلم عند من أثبتها[2031] في نحو : ﴿وَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾[2032] أنه خَرَج على الأصل[2033] .

٣- علّلَ إثبات ياء المتكلم المضافة إلى المنادى في قوله تعالى : ﴿ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّـٰىَ فَٱعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾[2034] ، وقوله : ﴿قُلْ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾[2035] ، بأنها أُخرجت على الأصل فثبتت الياء[2036]. قال أبو البقاء : « حذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة وهذا يجوز ، وهذا في النداء خاصة ، لأنه لا يلبس ، ومنهم من يثبت الياء ساكنه ، ومنهم من يفتحها ، ومنهم من يقلبها ألفاً بعد فتح ما قبلها »[2037].

٤- علّلَ جواز إثبات ياء (يأتي) في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾[2038] بأنها حرف من الفعل[2039]. قال النحاس : « قال جماعة من النحويين : لا وجه لحذف الياء ولا

٢٠٢٩ - الفجر : ٩

٢٠٣٠ - الدر المصون ٥٨٣/٨

٢٠٣١ - قرأ يعقوب بإثبات الياء في الوصل والوقف (فارهبوني) ينظر : الإتحاف ١٣٥ ، النشر٢/ ٢١١

٢٠٣٢ - البقرة : ٤٠

٢٠٣٣ - إيضاح الوقف والابتداء ٢٦٠/١

٢٠٣٤ - العنكبوت: ٥٦

٢٠٣٥ - الزمر: ٥٣

٢٠٣٦ - إيضاح الوقف والابتداء ٢٤٩/١

٢٠٣٧ - إملاء ما من به الرحمن ص٤٤

٢٠٣٨ - هود : ١٠٥

٢٠٣٩ - إيضاح الوقف والابتداء ٢٦٢/١

يجزم الشيء بغير جازم . فأما الوقف بغير ياء ففيه قول الكسائـــي، قال : لأن الفعل السالم يوقف عليه كالمجزوم ، فحذف الياء كما يحذف الضمة »[٢٠٤٠].

٥- علل منع صرف (ليكة) ، وجواز صرف (الأيكة) بقوله : « كل اسم فيـــه هـــاء التأنيث لا يُجرَى في المعرفة ، .... ، كل اسم لا يُجرَى إذا دخلت عليه الألف والـــلام جرى »[٢٠٤١]. قال سيبويه : « جميع ما لا ينصرف إذا أدخلتَ عليه الألـــفَ والـــلام أو أضيف انجرَّ »[٢٠٤٢] ، وزعم أبو جعفر النحاس أن (ليكة) لغة في (الأيكة) ، قال : « وإنما هذا على لغة من قال جاءني صاحب زيد لسود ، يريد : الأسود ، فألقى حركة الهمـــزة على اللام فتحركت اللام وسقطت ألف الوصل لتحركها ، وسقطت الهمزة لما أُلقيـــت حركتها على ما قبلها وكذا »[٢٠٤٣]، أما أبو البقاء فقد أنكر على من قرأ (ليكة) فقـــال : «وقرىء (ليكة) بياء بعد اللام وفتح التاء ، وهذا لا يستقيم إذ ليس في الكلام (ليكـــة) حتى يجعل علماً ، فإن ادعى قلب الهمزة لاماً فهو في غاية البعد »[٢٠٤٤].

- علة الاكتفاء :

كَفَى يَكْفِي كِفايةً إِذا قام بالأَمر . ويقال : اسْتَكْفَيْتُه أَمْراً فكَفانيـــه . ويقـــال : كَفاك هذا الأَمرُ أَي حَسْبُك ، وكَفاكَ هذا الشيء[٢٠٤٥].

والاكتفاء أسلوب من أساليب العرب في الاختصار ، وهو بمعنى الاستغناء[٢٠٤٦] ، وهو مما استعمله أبو بكر وأكثرَ منه في التعليل ، ومن أمثلته ما يلي :

١- جوّز أبو بكر الوقف على (تهدي) من قراءة حمزة (تهدي العمي) بلا ياء ، وعـــلّلَ

٢٠٤٠ - إعراب القرآن ٣٠٢/٢

٢٠٤١ - إيضاح الوقف والابتداء ٤٤٥/١

٢٠٤٢ - الكتاب ٢٢/١

٢٠٤٣ - إعراب القرآن ٣٨٨/٢

٢٠٤٤ - إملاء ما من به الرحمن ص٤٦٥

٢٠٤٥ - لسان العرب ، مادة : كفي

٢٠٤٦ - جاء في اللسان مادة : كفى قوله : « وفي الحديث : (من قرأَ الآيتين من آخر ســـورة البقـــرة في ليلـــة كَفَتاه) ، أَي أَغْنَتاه عن قيام الليل » .

ذلك بقوله : « لأن العرب تكتفي بالكسرة من الياء فتحذفها »[٢٠٤٧]. ويمكن القول أن هذا الاكتفاء طلبٌ للخفة .

٢- علّلَ حذف الياءات من قوله تعالى : ﴿وَإِيَّـٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾[٢٠٤٨]، وقوله : ﴿وَإِيَّـٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾[٢٠٤٩] ، وقوله : ﴿وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ﴾[٢٠٥٠]، ونحوها ، بأنه اكتفي بالكسرة من الياء[٢٠٥١]. وساق أبو بكر عدداً من الشواهد الشعرية ليسوغ بها هذا الحذف، من ذلك قول الأعشى[٢٠٥٢] :

ومِنْ كاشحٍ ظاهرٍ غمرُهُ إذا ما انتسبتُ له أنكرَنِ[٢٠٥٣]

فإن قال قائل : هذا الحذف للضرورة ، قلت : فأين الضرورة في قول النابغة :

إذا حاولتَ في أسدٍ فجوراً فإني لست منك ولست منِّ[٢٠٥٤]

وفي قوله :

وهم وردوا الجِفارَ على تميمٍ وهم أصحابُ يومِ عكاظَ إنِّ[٢٠٥٥]

٣- علّلَ حذف حرف العلة من آخر الفعل المضارع المرفوع نحو قول أبي خراش :

ولا أدرِ من ألقى عليه رداءه خلا أنه قد سُلَّ عن ماجدٍ محضِ[٢٠٥٦]

بأنه : « اكتفي بالكسرة من الياء »[٢٠٥٧] ، وفي نحو قوله تعالى : ﴿يَوۡمَ يَدۡعُ

٢٠٤٧ – إيضاح الوقف الابتداء ٢٤٢/١

٢٠٤٨ – البقرة : ٤٠

٢٠٤٩ – البقرة : ٤١

٢٠٥٠ – البقرة : ١٥٢

٢٠٥١ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٥٠/١

٢٠٥٢ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٥٩/١ وينظر : ٢٦٠

٢٠٥٣ – سبقت الإشارة إليه ص٢٢٠.

٢٠٥٤ – البيت من الوافر ، وهو في ديوان النابغة ص١٩٩، والكتاب ١٨٦/٤ .

٢٠٥٥ – البيت من الوافر ، وهو في ديوان النابغة ص١٩٩، والكتاب ١٨٦/٤ .

٢٠٥٦ – سبقت الإشارة إليه ص٢٢١.

٢٠٥٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٦٤/١

ٱلدَّاعِ ﴾[٢٠٥٨]: « بأنهم اكتفوا بالضمة من الواو »[٢٠٥٩]، وحكي هذا عن العرب ، قـالوا : أقبل يضربه لا يألُ[٢٠٦٠] ، وقالوا: لا أَدرِ، ولا أبالِ[٢٠٦١]، يقول الزمخشري: « وحذف اليـاء والاجتزاء عنها بالكسرة كثير في لغة هُذيل»[٢٠٦٢]، وهو شاذ على رأي سيبويه[٢٠٦٣] .

٤- علل حذف الياء من الفعل (نبغ) من قوله تعـالى : ﴿ قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۚ ﴾[٢٠٦٤] بقوله : «استثقلوا الضمة في الياء فحذفوها فبقيت اليـاء سـاكنة فـاكتفي بالكسـرة منها»[٢٠٦٥] .

٥- علّلَ حذف واو الجمع من (جمعوا) في قول ابن مقبل:

راحـت بأعـلاقـه حـولاً يمانيةٌ تدعو العَـرانينَ من بكرٍ وما جمعُ[٢٠٦٦]

بقوله : « اكتفي بالضمة من واو الجمع »[٢٠٦٧]. وهذا كثير في لغة قيس وأسـد كما ذكر سيبويه ، شبهوا حذف الضمير بحذف ياء (يقضي) وواو (يغزو)[٢٠٦٨]، قـال الشنتمري : «حَذَفَ الواو وهي ضمير الفاعلين لأنه يشبهها بواو يغزو ، وحذفها دون حذف واو يغزو في الحُسْن ، لأنّ الواو هاهنا اسم ، وواو يغزو حرف »[٢٠٦٩].

٢٠٥٨ – القمر : ٦

٢٠٥٩ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٦٩/١

٢٠٦٠ – ينظر : الكتاب ١٩٦/٢ ، إيضاح الوقف والابتداء ٢٧٠/١

٢٠٦١ – الدر المصون ٣٨٧/٦

٢٠٦٢ – الكشاف ٤٠٤/٢

٢٠٦٣ – الكتاب ١٨٤/٤

٢٠٦٤ – الكهف: ٦٤

٢٠٦٥ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٦٥/١

٢٠٦٦ – البيت من البسيط ، وهو لابن مقبل في ديوانه ص١٧٠ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢١٢/٤ .

٢٠٦٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٧٤/١

٢٠٦٨ – ينظر : الكتاب ٢١٢/٤

٢٠٦٩ – النكت ١١٢٤/٢

٦- علّلَ حذف اسم الإشارة بعد حرف النداء في قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾[٢٠٧٠] وقوله : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ عَلَى ٱلۡقِتَالِۚ ﴾[٢٠٧١] بقوله : « اكتفي بـ(الناس) من (أولاء) فحذفوا . وكذلك : (يا أيها النبي) تقف (يا أيها) لأن الأصل فيه (يا أيهذا النبي) فاكتفي بـ(النبي) من (ذا) »[٢٠٧٢]. قال الرضي عن قولهم : يا أيهذا الرجل: « ليس هذا التركيب مصوغاً لأجل نداء المعرف باللام ، بل لأجل نداء اسم الإشارة ، بدليل اقتصارهم كثيراً على نحو : يا أيهذا ، من دون الوصف باسم الجنس»[٢٠٧٣]. وقال ابن هشام : « قد تنعت (أي) باسم الإشارة كقولك : يا أيهذا ، والغالب حينئذٍ أن تنعت الإشارة »[٢٠٧٤].

٧- الوقف على الاسم المقصور المنصوب نحو : (نسأل الله هدىً ، وأؤمل من الله رضىً) يكون على الألف المبدلة من لام الفعل وأسقطت الألف المبدلة من التنوين . والأصل فيها (هُدَياً ورِضَياً)، وعلل أبو بكر ذلك بقوله : « اعتماداً على أن الألف الأولى تكفي منها»[٢٠٧٥]. وهذا مخالف لمذهب سيبويه ، قال السيوطي : « مذهب سيبويه فيما نقل أكثر النحويين أن المقصور المنون كالصحيح فيما ذكر من أن أشهر اللغات فيه حذف التنوين من المضموم والمكسور ، وإبداله ألفاً من المفتوح نحو : قام فتى ، ومررت بفتى ، ورأيت فتى ، فإن العرب مجمعون على الوقوف بالألف ، ففي حالة الضم والكسر هي الألف التي كانت في آخر الكلمة ، وحذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين ، لأنه لما حذف التنوين عادت الألف إذ قد زال موجب الحذف[٢٠٧٦] . وأما في المفتوح فإنها بدل من

٢٠٧٠ - البقرة : ٢١

٢٠٧١ - الأنفال : ٦٥

٢٠٧٢ - إيضاح الوقف والابتداء ٢٧٧/١

٢٠٧٣ - شرح الرضي ٣٧٦/١

٢٠٧٤ - شرح شذور الذهب ١٥٢

٢٠٧٥ - إيضاح الوقف والابتداء ٤١٧/١

٢٠٧٦ - قال أبو الفتح : « اختلف أصحابنا في الوقف على المرفوع والمجرور من المقصور المنصرف في نحو قولك: هذه عصاً ومررت بعصاً ، فقالت الجماعة : الألف الآن هي لام الفعل ، لأن التنوين يحذف في الوقف على المرفوع

التنوين»[٢٠٧٧] ، وقال أبو الفتح : « فأما في النصب فلا خلاف بينهم أن الوقف إنما هو على الألف التي هي عوض من التنوين »[٢٠٧٨].

- علة المشابهة :

الشِّبْهُ والشَّبَهُ والشَّبِيهُ : المِثْلُ ، والجمع أَشْباهٌ . وأَشْبَه الشيءُ الشيءَ ماثله[٢٠٧٩].

قال ابن يعيش : « الشيء إذا أشبه الشيءَ أعطي حكماً من أحكامه ، على حسب قوة الشبه . وليس كل شبهٍ بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر ، ولكن الشبه إذا قوي أوجب الحكم ؛ وإذا ضعف لم يوجب . فكلما كان الشبه أخص كان أقوى ، وكلما كان أعمَّ كان أضعف . فالشبه الأعم كشبه الفعل بالاسم من جهة أنه يدل على معنىً ، فهذا لا يوجب له حكماً ، لأنه عام في كل اسم وفعل . وليس كذلك الشبهُ من جهة أنه ثانٍ باجتماع السببين فيه ، لأن هذا يختص نوعاً من الأسماء دون سائرها فهو خاص مقرِّبٌ الاسم من الفعل »[٢٠٨٠].

ومن أمثلة هذه العلة عند أبي بكر :

١- علّل الوقف على (هيهات هيهات) بالهاء في الثانية لمن جعلهما حرفاً واحداً لا يفرد أحدهما من الآخر بأنها بمنزلة : خمس عشره[٢٠٨١]، وهو مذهب سيبويه والكسائي[٢٠٨٢].

والمجرور، نحو هذا زيدْ ، ومررت بزيدْ ، إلا أبا عثمان فإنه ذهب إلى أن الألف فيهما عوض من التنوين ، وأن اللام أيضا محذوفة لسكونها وسكون هذه ، قال وذلك أن ما قبل التنوين في المقصور مفتوح في جميع حالاته ، فجرى مجرى المنصوب الصحيح نحو : رأيت زيداً » سر صناعة الإعراب ٣١٥/٢

٢٠٧٧ – الهمع ٣٨٦/٣

٢٠٧٨ – سر صناعة الإعراب ٣١٥/٢

٢٠٧٩ – لسان العرب ، مادة : شبه

٢٠٨٠ – شرح المفصل ١٦٦/١ ، وينظر : الأشباه والنظائر ٤٧٠/١

٢٠٨١ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٨/١

٢٠٨٢ – ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١١٤/٣

٢- علّل جواز الوقف على (هيهات هيهات) بالهاء والتاء ، إذا أُفرد أحدهما من الآخر بأن أصل الهاء تاء . واستحب الفراء الوقف على التاء تشبيهاً لها بعرفات وملكوت[٢٠٨٣] . قال ابن جني: «وأصلها هيهية ، ... ، فانقلبت اللام ألفاً فصارت (هيهاة) ، والتاء فيها للتأنيث مثلها في (القوقاة ، والشوشاة) والوقوف عليها بالهاء »[٢٠٨٤].

٣- علّلَ خفض تاء (هيهاتِ) بقوله: « شبهوه بحذامِ وقطامِ »[٢٠٨٥]. قال الفراء : « من العرب من يخفض التاء[٢٠٨٦] ، فدلّ ذلك عَلى أنها ليست بهاء التأنيث ، فصَارت بمنزلة دَرَاكِ ونَظَارِ »[٢٠٨٧]، وجاء عند أبي الفتح قوله: « ومن كسر التاء فقال : هيهاتِ ، فإن التاء تاء جماعة التأنيث ، والكسرة فيها كالفتحة في الواحد ، واللام عندنا محذوفة لالتقاء الساكنين ، ولو جاءت غير محذوفة لكانت هَيْهِيَات »[٢٠٨٨]، وهو قول سيبويه[٢٠٨٩]. وعلل الرضي خفض التاء بقوله : « وكسرت للساكنين، لأن أصل التاء : السكون »[٢٠٩٠].

٤- عللَ خفض تاء (هيهاتٍ) مع تنوينها بقوله : « شبهه بالأصوات بقولهم : غاقِ وطاقِ»[٢٠٩١]. قال أبو البقاء : « الكسر بلا تنوين وبتنوين على أنه جمع تأنيث »[٢٠٩٢].

٥- عللَ فتح تاء (هيهاتَ)[٢٠٩٣] بقوله : « شبه التاء بالهاء ونصبها على مذهب الأداة»[٢٠٩٤]. قال الرضي: « فتح التاء على الأكثر، نظراً إلى أصله ، حين كان مفعولاً

٢٠٨٣ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٨/١

٢٠٨٤ – الخصائص ٤١/٣

٢٠٨٥ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٠٠/١

٢٠٨٦ – الكسر لغة تميم وأسد (ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٣)

٢٠٨٧ – معاني القرآن ٢٠٢/٢

٢٠٨٨ – الخصائص ٤١/٣

٢٠٨٩ – الكتاب ٢٩١/٣

٢٠٩٠ – شرح الرضي ١٠٢/٣ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٣

٢٠٩١ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٠٠/١

٢٠٩٢ – إملاء ما منّ به الرحمن ص٤٤٥

٢٠٩٣ – الفتح لغة أهل الحجاز (ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٣)

٢٠٩٤ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٠٠/١ ، والأداة عند الكوفيين تطلق على الحرف كما سبق في باب المصطلحات .

مطلقاً »[2095] . وجعل ابن يعيش فتح التاء هنا إتباعاً لما قبلها من الفتح ، إذ كانت الألف غير حصينة لضرب من الخفة ، كما فتحوها في (الآنَ) و (شتانَ)[2096] .

٦- عللَ فتح تاء (هيهاتاً) مع التنوين بقوله : « شبهوه بقوله : ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[2097] أي: فقليلاً إيمانهم »[2098] . قال أبو البقاء : « الفتح بالتنوين على إرادة التكثير »[2099] .

٧- عللَ ضم تاء (هيهاتُ) بقوله : « من قال : هيهاتُ لك ، بالرفع بغير تنوين ذهب بها إلى الوصف ، وقال : هي أداة والأدوات معرفة »[2100] . ويحتمل الضمُّ فيها أمرين : أحدهما : أن يكون إعراباً ، وقد أخلصها اسماً معرباً فيه معنى البعد . والأمر الثاني : أن يكون بناءً ، لأن الضم قد يكون لالتقاء الساكنين[2101] ، وقد يكون مراد أبي بكر بقوله : «أداة» اسم الفعل ، أما قوله : «معرفة» فلأنها بلا تنوين ، فلو أنها نوّنت لصارت نكرة ، ويكون معناها : بعداً .

وذهب الرضي إلى أن الضم جاء للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه ، إذ معناه : ما أبعده[2102] . وذكر العكبري أن الضم تشبيهاً لها بقبل وبعد [2103] .

٨ – عللَ ضم تاء (هيهاتٌ) مع التنوين بقوله : « شبه التاء بتاء الجمع كقوله تعالى : ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ ﴾[2104] »[2105] . قال أبو البقاء : « والضم بالوجهين شُبِّه بقبل وبعد »[2106] .

٢٠٩٥ – شرح الرضي ١٠٢/٣

٢٠٩٦ – شرح المفصل ٧٣/٣

٢٠٩٧ – البقرة : ٨٨

٢٠٩٨ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٠٠/١

٢٠٩٩ – إملاء ما منّ به الرحمن ص٤٤٥ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن ص٢٧٥

٢١٠٠ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٠٠/١

٢١٠١ – ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٣

٢١٠٢ – شرح الرضي ١٠٢/٣

٢١٠٣ – إملاء ما منّ به الرحمن ص٤٤٥

٢١٠٤ – البقرة : ١٩٨

٢١٠٥ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٠٠/١

٢١٠٦ – إملاء ما منّ به الرحمن ص٤٤٥

٩ – علّلَ النصب بـــ«لات» أنها في معنى «ليس»[٢١٠٧]. وهو مذهب أهل الحجاز ، قـــال سيبويه عن (ليس) : « كما شبّهوا بها لاتَ في بعض المواضع ، وذلك مع الحِين خاصّةً ، لا تكون لاتَ إلا مع الحين ، تُضْمِر فيها مرفوعا وتَنْصِبُ الحين لأنه مفعـــول بـــه . و لم تَمكَّنْ تمكُّنَها و لم تستعمل إلا مضمراً فيها ، لأنَّها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن غائبٍ ، تقول : لستَ ولستِ وليسوا، وعبدُ الله ليس ذاهباً ، فتبنى على المبتدأ وتُضـــمِر فيه ، ولا يكون هذا في لات ، لا تقول : عبدُ الله لاتَ منطلقـــاً ، ولا قومُـــك لاتُـــوا منطلقين »[٢١٠٨].

١٠– في قوله تعالى : ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾[٢١٠٩] لا يصـــلح الوقف على (إن) دون (ما) . عللَ أبو بكر لذلك بقوله : « لأن (إما) حرف واحد بمترلة ربما وكلما »[٢١١٠]. وهذا مخالف لمذهب سيبويه الذي لايرى بساطتها ، فهي عنده مركبة، قال السيوطي : « وهي مركبة من (إنْ) و (ما) الزائدة على الأصح ، وهـــو مـــذهب سيبويه ، وعليه بني الاقتصار على (إنْ) وحذف (ما) . وقيل : بسيطة ، واختاره أبـــو حيان ، لأن الأصل البساطة لا التركيب »[٢١١١]. وانتقد أبو البقاء القول بتركيبها وذلـــك حين قال : « وقد زعم قوم أنها مركبة من (إنْ) الشرطية و(ما) النافيـــة ، لأن المعـــنى في قولك : قام إما زيد وإما عمرو : وإن لم يكن قام زيد فقد قام عمرو ، وهذا تعســـف لا حاجة إليه لأن وضعها مفردة أقرب من دعوى التركيب »[٢١١٢].

١١– علل حذف النون من (كأيّ) –عند من حذف– في قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾[٢١١٣] لمشاهته للتنوين الذي يتصل بـــالإعراب ويســـقط عنـــد

٢١٠٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٠/١

٢١٠٨ – الكتاب ٥٧/١

٢١٠٩ – الرعد: ٤٠

٢١١٠ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٣٠/١

٢١١١ – الهمع ١٧٩/٣ وينظر : الكتاب ٢٦٦/١ و ٢٦٧/١ و ١٤١/٣ ، مغني اللبيب ٧١/١

٢١١٢ – اللباب ٤٢٦/١

٢١١٣ – آل عمران: ١٤٦

الوقف[٢١١٤] ، فالنون عنده من الكلمة نفسها[٢١١٥]. ويدل كلام ابن هشام وغيره على أن النون ليست أصلية ، وذلك في قوله: « (كأي) اسم مركب من كاف التشبيه و(أي) المنونة ، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون ،لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ، ولهذا رسم في المصحف نوناً ، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف»[٢١١٦].

١٢- عللَ جواز إمالة (كلتا) بأنها اسم واحد ، وهي بمنزلة (ذكرى و شعرى)[٢١١٧].وعللَ إبطال إمالة ألف(كلتا) بقوله : « من أبطل إمالة (كلتا) قال : ألفها ألف تثنية كألف (غلاما وذوا) وواحد كلتا كلت ، وألف التثنية لا تعرف إمالتها »[٢١١٨]. وهذا مذهب الكوفيين ، قال أبو البركات : « الألف في (كلا وكلتا) ليست للتثنية ، فلو أنها كانت للتثنية لانقلبت في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المظهر ؛ لأن الأصل هو المظهر ، تقول : رأيت كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين ، ورأيت كلتا المرأتين ، ومررت بكلتا المرأتين ، ولو كانت للتثنية لوجب أن تنقلب مع المظهر ، فلما لم تنقلب دل على أنها الألف المقصورة ، وليست للتثنية . وذهب الكوفيون إلى أن الألف فيهما للتثنية »[٢١١٩].

١٣- علل فتح الألف من (أل) التعريف بقوله : « لأنهما بمنزلة حرف واحد ، وذلك أن (أل) على وزن : هل وبل ومَنْ وكم »[٢١٢٠]، وهذا موافق لرأي الخليل ، قال السيوطي : « اعلم أن في أداة التعريف مذهبين : أحدهما : أنها (أل) بجملتها ، وعليه الخليل وابن كيسان ، وصححه ابن مالك . فهى حرف ثنائي الوضع بمنزلة قد ، وهل . والمذهب الثاني : أنها اللام فقط ، والهمزة وصل اجتلبت للابتداء بالساكن ، وفتحت على خلاف

٢١١٤ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٨٢/١

٢١١٥ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٨٢/١

٢١١٦ – مغني اللبيب ٢٠٩/١ ، وينظر : الهمع ٥٠٣/٢

٢١١٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٤٣٦/١

٢١١٨ – إيضاح الوقف والابتداء ٤٣٥/١

٢١١٩ – أسرار العربية ص ٢١٠

٢١٢٠ – إيضاح الوقف والابتداء ٢١٩/١

سائر همزات الوصل تخفيفاً لكثرة دورها . وعليه سيبويه ، ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان »[2121]. قال ابن جني : « وحكي عن الخليل أنه كان يسميها (أل) كقولنا (قد) وأنه لم يكن يقول الألف واللام ،كما لا يقول في قدْ : القاف والدال»[2122].

- علة السماع :

السَّمْعُ حِسُّ الأُذن ، وقد سَمِعَه سَمْعاً وسِمْعاً وسَماعاً وسَماعةً وسَماعِيةً ، وقال بعضهم السَّمْعُ المصدر ، والسِّمع الاسم ، والسَّمْعُ أَيضاً الأُذن والجمع أَسْماعٌ . قال ابن السكيت : السَّمْعُ سَمْعُ الإِنسان وغيره يكون واحداً وجمعاً[2123].

والسماع عليه مدار هذا الفن، وهو أصله وأكثره، كرفع الفاعل، ونصب المفعول[2124].

ومن أمثلة هذه العلة عند أبي بكر :

١ – علّلَ نصب (يوم) في قوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾[2125]بقوله: « العرب إذا أضافت المواقيت إلى الأفعال نصبوها على كل حال »[2126]. وذكر ابن هشام في في باب المبنيات أن الزمن المبهم[2127] إذا أضيف إلى جملة جاز إعرابه وجاز بناؤه على الفتح ، فإذا أضيف إلى جملة فعلية فعلها مبني فالبناء أرجح ، وإذا أضيف إلى جملة فعلية فعلها معرب فالإعراب أرجح[2128].

٢١٢١ – الهمع ٢٥٦/١

٢١٢٢ – سر صناعة الإعراب ١٥/٢

٢١٢٣ – لسان العرب ، مادة : سمع

٢١٢٤ – فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ٨٦٠/٢

٢١٢٥ – المائدة : ١١٩

٢١٢٦ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٥٠/١

٢١٢٧ – المبهم : ما لم يدل على وقت بعينه ، وذلك نحو : الحين والوقت والساعة والزمان . (شرح شذور الذهب ص٧٨)

٢١٢٨ – شرح شذور الذهب ص٧٨ ، ٧٩

٢- علل إجراء (قواريرا) الثانية من قوله تعالى : ﴿قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ﴾[٢١٢٩] بالسماع عن العرب[٢١٣٠].

وكان الأخفش قد حكى أن من العرب من يصرف كل ما لا ينصرف إلا (أفعل من) وهي لغة الشعراء ، ثم كثر حتى جرى في كلامهم[٢١٣١]. ونسب النحاس ذلك إلى الكسائي والفراء حين قال : « الكسائي والفراء أجازا صرف ما لا ينصرف إلا (أفعل منك) ، واحتج الفراء بكثرة ذلك في الشعر »[٢١٣٢].

٣- وقف بعض القراء على آخر (ثمود) في قوله تعالى : ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ﴾[٢١٣٣] بالألف ولم يجره ، وقد عللَ أبو بكر هذا الوقف بالسماع عن العرب[٢١٣٤]. قال أبو الفتح: « من العرب من يقف على جميع ما لا ينصرف إذا كان منصوباً بالألف ، فيقول: رأيت أحمدا ، وكلمت عثمانا ، ولقيت إبراهيما ، وإنما فعلوا ذلك لأنهم قد كثر اعتيادهم لصرف هذه الأسماء وغيرها مما لا ينصرف في الشعر ، والشعر كثير جداً ، وخفّت أيضاً عليهم الألف فاجتلبوها فيما لا ينصرف لخفتها وكثرة اعتيادهم إياها»[٢١٣٥].

٤- عللَ الوقف على آخر المنصوب الذي فيه الألف واللام بألف نحو : ضربت الرجلا ، وآخر المرفوع نحو : هذا الرجلو ، وآخر المخفوض نحو : مررت بالرجلي ، بالسماع عن العرب[٢١٣٦]. قال جرير :

ألا حيِّ رهبى ثمَّ حيِّ المطاليا فقد كان مأنوساً فأصبح خاليا[٢١٣٧]

٢١٢٩ - الإنسان ١٥ - ١٦

٢١٣٠ - إيضاح الوقف والابتداء ٣٦٩/١

٢١٣١ - ينظر : البحر المحيط ٣٨٧/٨ ، مغني اللبيب ٢١٤/١

٢١٣٢ - إعراب القران ١٠١/٥ ، وينظر : تفسير البحر المحيط ٣٣٦/٨

٢١٣٣ - هود : ٦٨

٢١٣٤ - إيضاح الوقف والابتداء ٣٦٤/١، وينظر : معاني القرآن للفراء ٢١٦/٣

٢١٣٥ - سر صناعة الإعراب ٣١٦/٢

٢١٣٦ - إيضاح الوقف والابتداء ٣٧٦/١

٢١٣٧ - البيت من الطويل ، وهو في ديوان جرير ص٤٥٨ .

قال بعضهم : إنما هذا إشباع للحركة[2138] .

٥- عللَ نقل الحركة من أول حرف في الكلمة إلى آخر حرف في الكلمة التي قبلها في نحو : (الرحيمَ الحمد لله) بالسماع عن العرب[2139] . وهذا مذهب الكوفيين حكاه الكسائي عن بعض العرب[2140]، ومنعه البصريون ، قال أبو البركات : « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز»[2141] .

- علة المجاورة أو الجوار :

الجِوارُ : المُجاوَرَةُ . والجارُ : الذي يُجاوِرُك . وجاوَرَ الرجلَ مُجاوَرَةً وجِواراً وجُواراً ، والكسر أَفصح : ساكَنَهُ[2142] .

قال ابن هشام : « إن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره ، كقول بعضهم : هذا جحر ضبٍّ خربٍ ، بالجر »[2143]، وكان أبو الفتح ابن جني قد عقد للجوار باباً أوضح فيه أنواعه ، وبين مسائله[2144] .

ومن أمثلة علة الجوار عند أبي بكر :

١- علّلَ جزم جواب الجزاء في نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ [2145] بقوله : « موضع (يغن) جزم على المجاورة لـ(يتفرقا) »[2146]، وهذا مذهب الكوفيين في جزم جواب الشرط ، قال أبو البركات: « وذهب الكوفيون إلى أنه

٢١٣٨ - ينظر : سر صناعة الإعراب ١٣٥/٢ و ٣١٥

٢١٣٩ - إيضاح الوقف والابتداء ٤٥٤/١

٢١٤٠ - ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٤١/٢ ، تفسير البحر المحيط ١٢٩/١ و ١٣٠

٢١٤١ - الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٤١/٢

٢١٤٢ - لسان العرب ، مادة : جور

٢١٤٣ - مغني اللبيب ٧٨٨/٢

٢١٤٤ - الخصائص ٢١٨/٣

٢١٤٥ - النساء : ١٣٠

٢١٤٦ - إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٩/١

مجزوم على الجوار ، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، فكان محمولاً عليه في الجزم والحمل على الجوار كثير في كلامهم»[٢١٤٧].

٢- نقل عن الفراء أن علة فتح الميم في الفعل (يعلما) من قول الشاعر :

يحسبُهُ الجاهلُ ما لم يعلمَا شيخاً على كرسيِّه معمّما[٢١٤٨]

هي الحمل على فتحة اللام، حيث قال : « الألف في (يعلما) صلة لفتحة الميم وإنما فتحت الميم حملاً على فتحة اللام »[٢١٤٩] . قال ابن السراج : « فأما قول القائل : ما لم يعلما ، فقد قيل فيه أنه يريد النون الخفيفة »[٢١٥٠].

٣- علّلَ إجراء (ثمود) عند من أجراه في قوله تعالى : ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾[٢١٥١] بقربه من المُجرى وجواره له ، نقلاً عن الكسائي[٢١٥٢]. قال الزمخشري : « وقرىء : (ألا إن ثمود) و (لثمود) كلاهما بالصرف وامتناعه ، فالصرف للذهاب إلى الحيّ أو الأب الأكبر ، ومنعه للتعريف والتأنيث ، بمعنى القبيلة »[٢١٥٣].

٤- عللَ إجراء (قواريرا) الثانية من قوله تعالى : ﴿قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ﴾[٢١٥٤] لجوارها للأولى، حيث نُوِّنَ الأولى لأنها على رأس الآية[٢١٥٥]. وخرّج أبو حيان نحو الآية السابقة بقوله : « صُرِف لمناسبة ما قبله وما بعده من المنون »[٢١٥٦].

٢١٤٧ - أسرار العربية ص٢٣٩

٢١٤٨ - البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٥١٦/٣ ، ومجالس ثعلب ٥٥٣/٢ ، والأصول ٢٠٠/٢ ، والإنصاف ٦٥٣/٢ .

٢١٤٩ - إيضاح الوقف والابتداء ٣٦١/١

٢١٥٠ - الأصول في النحو ١٧٣/٢

٢١٥١ - هود : ٦٨ ، قرأ الكسائي والأعمش (لثمودٍ) بالتنوين ، ينظر : معجم القراءات ٩٣/٤

٢١٥٢ - إيضاح الوقف والابتداء ٣٦٦/١

٢١٥٣ - الكشاف ٣٨٦/٢

٢١٥٤ - الإنسان ١٥ - ١٦

٢١٥٥ - إيضاح الوقف والابتداء ٣٦٩/١

٢١٥٦ - تفسير البحر المحيط ٣٣٦/٨

٥- عللَ تسكين آخر حرف في الاسم أو الفعل وتحريك الحرف الذي قبله في نحو قول الشاعر:

أنا جريرٌ كنيتي أبو عمِرْو أضرب بالسيف وسعد في القصِرْ[٢١٥٧]

بقوله : « فنقل كسرة الراء إلى الصاد »[٢١٥٨]، قال ابن جني في نحو : هـذا بَكُـرْ : « ألا تراها لما جاورت اللام بكونها في العين ، صارت لذلك كأنها في اللام لم تفارقها »[٢١٥٩] .

- علة الاختصار :

الاختصار : التقريب والتلخيص ، واختصارُ الكلام إيجازه ، والاختصارُ حذفُ الفضول من كل شيء[٢١٦٠] .

قال السيوطي عنه : « هو جُل مقصود العرب وعليه مبني أكثر كلامهم »[٢١٦١].

ومن أمثلته عند أبي بكر :

١- أدلة الأسماء ثلاثة : الألف واللام والتنوين والإضافة ، ولم تجمع العرب بين دليلين ، قال أبو بكر : « لأن من شأن العرب الاختصار والإيجاز فاكتفوا بالدليل من الدليلين ولم يجمعوا بينهما»[٢١٦٢]. فمذهب الكوفيين أنه لا يجوز الجمع بين دليلين من دلائل الأسماء ، قال أبو البركات : « لا نسلم أنه إنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء ، وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لوجهين : **أحدهما** : أن الإضافة تدل على التعريف ، والتنوين يدل على التنكير ، فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير في كلمة واحدة وهما ضدان والضدان لا يجتمعان . **والوجه الثاني** : أن الإضافة علامة الوصل ، والتنوين علامة الفصل ، فلو

٢١٥٧ - البيت من الرجز ، وهو لجرير بن عبدالله البجلي ينظر: تاريخ الطبري ٧٩/٣ و٨١ ، تاريخ دمشق ٣٥٣/٢٠ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٧٣٣/٢.

٢١٥٨ - إيضاح الوقف والابتداء ٤٣٣/١

٢١٥٩ - الخصائص ٢٢٠/٣

٢١٦٠ - ينظر : لسان العرب ، مادة : خصر ، و لخص

٢١٦١ - الأشباه والنظائر ٦٦/١

٢١٦٢ - إيضاح الوقف والابتداء ٣٥٩/١

جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة وصل وعلامة فصل في كلمة واحدة ؛ وهما ضدان والضدان لا يجتمعان »[٢١٦٣].

٢- عللَ إضمار خبر (لا) التبرئة في بعض كلام العرب بقوله : « الاختصار في هذا الموضع أولى وأشبه إذ خبر التبرئة لا يستنكر إضماره في حال نصب الاسم ولا رفعه ، فتقول العرب : إن زرتنا فلا براح ياهذا ، وإن زرتنا فلا براح ، وهم يضمرون في كلا الوجهين (لك) »[٢١٦٤]. قال السيوطي: « وأكثروا من الحذف فتارة لحرف من الكلمة كـ : لم يك ، ولم أُبَلْ ، وتارة لكلمة بأسرها ، وتارة للجملة كلها ، وتارة لأكثر من ذلك »[٢١٦٥].

٣- الفصل بين تسعة وبين عشر بالوقف في نحو قوله تعالى : ﴿عَلَيۡهَا تِسۡعَةَ عَشَرَ ۝٣٠﴾[٢١٦٦] قبيح لأن أصلها (تسعة وعشرة) فحذفت الواو من العشرة ، وجُعل الحرفان حرفاً واحداً، وعرِّبا بأخف الحركات لطول الاسم [٢١٦٧]. فحذف الواو من عشرة وكذلك التاء عند التركيب حسب السياق كله من دواعي الاختصار .

- علة الأوْلى :

يقال : فلان أَولى بهذا الأَمر من فلان أَي : أَحق به . وهما الأَولَيانِ : الأَحَقَّانِ . وفلان أَولى بكذا أَي أَحْرى به وأَجْدَرُ . يقال : هو الأَولى وهم الأَوالي والأَوْلَوْنَ على مثال الأَعلى والأَعالي والأَعْلَوْنَ[٢١٦٨].

وتستخدم هذه العلة في الترجيح بين العوامل ، وترتبط بفكرة الأولوية ، فالأَولى أن تقرَّر الأحكام على نفس الترتيب الذي ارتضاه النحويون لها[٢١٦٩].

٢١٦٣ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٣/٢

٢١٦٤ – إيضاح الوقف والابتداء ٤٨٩/١

٢١٦٥ – الأشباه والنظائر ٦٧/١

٢١٦٦ – المدثر : ٣٠

٢١٦٧ – إيضاح الوقف والابتداء ٣٥٢/١

٢١٦٨ – لسان العرب ، مادة : ولي

٢١٦٩ – ينظر : أصول النحو عند ابن مالك ص٢٤٦

ومن أمثلتها عند أبي بكر :

– علَّلَ إلقاء (فيه) من قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ﴾[٢١٧٠] بقولـه : «وألقي المحل[٢١٧١] والهاء لوضوح معنييهما ، ولو ظهر في اللفظ لقيل : (لا ريب فيه فيـه هدى) فكان الاختصار في هذا الموضع أَولَى »[٢١٧٢]. قال السـمين : « وقولـه : ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ يجوز فيه عدة أوجه ، أن يكونَ مبتدأ وخبره (فيه) متقدماً عليه إذا قلنا : إنَّ خبرَ (لا) محذوف ، وإنْ قلنا (فيه) خبرُها كان خبرُه محذوفاً مدلولاً عليه بخبر (لا) تقديره : لا ريبَ فيه ، فيه هدىً ، .... »[٢١٧٣].

- علة الفرق :

الفَرْقُ : خلاف الجمع . فَرَقه يَفْرُقُه فَرْقاً وفَرَّقه . وقيل : فَرَقَ للصلاح فَرْقـاً ، وفَرَّق للإِفساد تَفريقاً . وانفرقَ الشيء وتَفَرَّق وافْتَرقَ[٢١٧٤].

قال السيوطي عن الفرق : « عللوا به أحكاماً كثيرة ، منها : رفـع الفاعـل ، ونصب المفعول ، وضم تاء المتكلم ، وفتح تاء المخاطـب وكسـر تـاء المخاطبـة ، ....»[٢١٧٥].

ومن أمثلة هذه العلة عند أبي بكر :

١– علل فتح همزة (أل) التعريف وعدم كسرها مثل (إنْ ومِنْ) بقولـه: « كرهـوا أن يكسروها فتلتبس بألف (اثنين واثنتين) ففتحوها ليفرقوا بينهما »[٢١٧٦]. قال أبو الفتح عن فتح همزة (أل) : «لام التعريف الهمزةُ معها مفتوحة ، وذلك لأن اللام حرف ؛ فجعلـوا

٢١٧٠ – البقرة : ٢

٢١٧١ – يطلق الكوفيون مصطلح المحل وهم يريدون حروف الجر .

٢١٧٢ – إيضاح الوقف والابتداء ٤٨٩/١

٢١٧٣ – الدر المصون ٨٦/١

٢١٧٤ – لسان العرب ، مادة : فرق

٢١٧٥ – الأشباه والنظائر ٥٥٩/١

٢١٧٦ – إيضاح الوقف والابتداء ٢١٩/١

حركة الهمزة معها فتحة لتخالف حركتها في الأسماء والأفعال »[2177]. وكان قد ذكر قبل ذلك أن همزة الوصل في أول الأسماء والأفعال مكسورة ، وضُمّت من الأفعال في كل موضع كان ثالثها مضموماً ضماً لازماً ، نحو : اُقْتُل ، واُخْرُج .

٢- ذكر أن كل هاء دخلت للتأنيث فإنه يجوز الوقف عليها بالهاء والتاء ، وأورد تعليل الفراء لجواز الوقوف بالتاء أنَّ طيِّئاً تقول : هذه امرأت ، فتقف بالتاء وتصل بالتاء . ونقل تعليلاً آخر عن النحويين : أن الهاء في المؤنث هي الأصل في الأسماء ، ليفرقوا بينها وبين الأفعال ، فتكون الأسماء بالهاء والأفعال بالتاء[2178] . والوقف بالهاء في نحو : امرأة ، وفاطمة ، وقائمة أفصح ، قال السيوطي : « إذا كان آخر الموقوف عليه تاء تأنيث في اسم فالأفصح إبدالها في الوقف هاء إن تحرك ما قبلها »[2179]. فإن كانت للتأنيث و لم يتحرك ما قبلها نحو : أُختٌ ، وبِنتٌ ، وُقف عليها بالتاء ، وإن كانت في فعل نحو : قامت وقعدت ، وُقف عليها بالتاء لا بالهاء ، وبعض العرب لا يبدل وإن اجتمعت الشروط ، قال بعضهم : يا أهل سورة البقرتْ ، فقال مجيب : لا أحفظ فيها ولا آيتْ[2180]. وقال النحاس في وجهٍ من وجهي (ذات) : « الوقوف عليه (ذاه) بالهاء لأن تأنيث الأسماء بالهاء »[2181].

- علة الحمل على النقيض :

النَّقْضُ : إِفْسادُ ما أَبْرَمْتَ من عَقْدٍ أَو بناء ، والنَّقْضُ : نَقْضُ البِناء والحَبْلِ والعَهْدِ وغيره . والنقْضُ ضِدُّ الإِبْرام ، نقَضَه يَنْقُضُه نَقْضاً وانْتَقَضَ وتَناقَضَ . والنَّقْضُ : اسمُ البِناء المَنْقُوضِ إِذا هُدم . وناقضَه في الشيءِ مُناقَضةً ونِقاضاً : خالَفَه[2182].

٢١٧٧ – سر صناعة الإعراب ١٢٩/١

٢١٧٨ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٨٢/١

٢١٧٩ – الهمع ٣٩٧/٣

٢١٨٠ – ينظر : الهمع ٣٩٧/٣

٢١٨١ – إعراب القرآن ٣٠٦/٥

٢١٨٢ – لسان العرب ، مادة : نقض

قال السيوطي عن حمل الشيء على نقيضه : « فيه فروع ، منها : قال في البسيط ذهب سيبويه إلى أن حرف التعريف اللام وحدها ، لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين ، فكذلك دليل نقيضه –وهو التعريف- حرف واحد قياساً لأحد النقيضين على الآخر ولذلك كانت ساكنة كالتنوين »[٢١٨٣] .

ومن أمثلة الحمل على النقيض عند أبي بكر :

- في قوله تعالى : ﴿ قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾[٢١٨٤] قرأ الكسائي (نبغي) بإثبات الياء في الوصل وحذفها في الوقف معللاً ذلك بقوله : « لأن المسكوت عليه مجزوم فاستجزت الحذف للجزم فإذا وصلت كانت في موضع رفع فأثبتها »[٢١٨٥]. وذكر النحاس عن الكسائي نحو ذلك ، حيث قال : «قال الكسائي : الفعل السالم يوقف عليه كالمجزوم ، فحذف الياء كما يحذف الضمة »[٢١٨٦] ، أما سيبويه فعللَ ذلك الحذف بقوله : « وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يحذف ، يحذف في الفواصل والقوافي . فالفواصل قول الله عز وجل : ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾[٢١٨٧] و ﴿ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ »[٢١٨٨] .

- علة الدلالة:

الدَّلِيل : ما يُستَدَلُّ به ، والدَّلِيل : الدَّالُّ . وقد دَلَّه على الطريق يَدُلُّه دَلالة ودِلالة ودُلولة والفتح أَعلى ، والجمع : أَدِلَّة ، وأَدِلاَّء ، والاسم : الدِّلالة والدَّلالة بالكسر والفتح ، والدُّلُولة والدِّلِّيلى[٢١٨٩] .

والدلالة : هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والشيء الأول هو الدال ، والثاني هو المدلول ، وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح

٢١٨٣ – الأشباه والنظائر ٤٢٠/١

٢١٨٤ – الكهف : ٦٤

٢١٨٥ – إيضاح الوقف والابتداء ٢٦٢/١

٢١٨٦ – إعراب القرآن للنحاس ٣٠٢/٢

٢١٨٧ – الفجر : ٤

٢١٨٨ – الكتاب ١٨٤/٤

٢١٨٩ – لسان العرب ، مادة : دلل

علماء الأصول محصورة في عبارة النص ، وإشارة النص ، ودلالة النص ، واقتضاء النص. ووجه ضبطه : أن الحكم المستفاد من النظم إما أن يكون ثابتاً بنفس النظم ، أو لا ، والأول : إن كان النظم مسوقاً له ، فهو العبارة ، وإلا فالإشارة ، والثاني: إن كان الحكم مفهوماً من اللفظ لغة فهو الدلالة ، أو شرعاً فهو الاقتضاء . فدلالة النص عبارة عما ثبت بمعنى النص لغة لا اجتهاداً ، فقوله : لغة ، أي يعرفه كل من يعرف هذا اللسان بمجرد سماع اللفظ من غير تأمل ، كالنهي عن التأفيف في قوله تعالى : ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[٢١٩٠]، يوقف به على حرمة الضرب وغيره مما فيه نوع من الأذى بدون الاجتهاد[٢١٩١].

ومن أمثلة هذه العلة :

١- قال أبو بكر عن إضمار (قد) في قوله تعالى : ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٢١٩٢]: « ومع (حصرت) قد مضمرة لأن الماضي لا يكون حالاً إلا مع (قد)»[٢١٩٣]، فحذفت (قد) لما في الكلام من الدليل عليها ، وذلك أن (فَعَلَ) إذا حلت محلّ الحال كان معلومًا أنها مقتضية (قد)[٢١٩٤].

٢- قال عن وجه من وجوه إعراب (بعوضة) في قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[٢١٩٥]: « وتنصب (البعوضة) على إسقاط (بين) كأنه قال : (مثلاً ما بين بعوضة) فلما أسقط الخافض نصب لأنه جعل إعراب (بين) فيما بعدها ليعلم أن معناها مراد »[٢١٩٦]. ففي نصب (بعوضة) ما يدل على أن المحذوفَ منصوب ، ولذلك قال : « ليعلم أن معناها مراد ».

٢١٩٠ – الإسراء : ٢٣

٢١٩١ – كتاب التعريفات ص١٠٤

٢١٩٢ – النساء : ٩٠

٢١٩٣ – إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٠٤

٢١٩٤ – ينظر : الطبري ١/٢٨٧ ، ٣/٢٤٤٥

٢١٩٥ – البقرة : ٢٦

٢١٩٦ – إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٠٧

- علة التحليل :

اُشتق التحليل من تحليل اليمين ، ثم أُجري في سائر الكلام ، حتى قيل: في وصف الإبل إذا بركت. وحَلَّ العُقْدة يَحُلُّها حَلاًّ: فتحها ونقضها فانْحَلَّتْ ، والحَلُّ حَلُّ العُقْدة[2197] .

نقل السيوطي عن ابن مكتوم[2198] قوله : « وأما علة التحليل فقد اعتاص عليّ شرحها وفكرت فيها أياماً فلم يظهر لي فيها شيء » ، ثم نقل عن الشيخ شمس الدين ابن الصائغ[2199] قوله : « قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي[2200] حاكياً لها عن السلف ، في نحو الاستدلال على اسمية (كيف) بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كلام ، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل ، فتحلل عقد شبه خلاف المدعى»[2201]. و لم أجد أحداً من المعاصرين -ممن تعرض لهذه العلة- أوضح المراد منها ، أو فصّل القول فيها[2202] ، إلا أن بعضهم[2203] مثل لها بقول ابن السراج : « تقول هذان ضارب زيدا وتاركه ، لأن الفعل لا يصلح هنا ، فلو قلت : هذان يضرب زيدا ويتركه

٢١٩٧ – لسان العرب ، مادة : حلل

٢١٩٨ – أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم ، ولد في آخر ذي الحجة سنة ثنتين وثمانين وستمائة ، ولازم أبا حيان دهراً ، وتقدّم في الفقه والنحو واللغة . وله تصانيف حسان منها : شرح كافية ابن الحاجب ، وشافيته ، شرح الفصيح ، الدر اللقيط من البحر المحيط وغيرها . مات رحمه الله تعالى سنة تسع وأربعين وسبع مائة . ينظر : بغية الوعاة ٣٢٦/١

٢١٩٩ – محمد بن عبدالرحمن بن علي الزمردي ، ولد قبل سنة عشر وسبعمائة ، واشتغل بالعلم ، وبرع في اللغة والنحو والفقه ، أخذ عن أبي حيان وغيره ، وله تصانيف منها شرح ألفية ابن مالك . كانت وفاته رحمه الله تعالى سنة ست وسبعين وسبعمائة . ينظر : بغية الوعاة ١٥٥/١

٢٢٠٠ – عبدالله بن أحمد بن أحمد ، كان أعلم أهل زمانه بالنحو ، وكانت له معرفة في الحديث والتفسير واللغة، والحساب والهندسة ، والمنطق والفلسفة . توفي رحمه الله تعالى في رمضان سنة سبع وستين وخمسمائة . ينظر : بغية الوعاة ٢٩/٢ .

٢٢٠١ – الاقتراح ص٨٥

٢٢٠٢ – ينظر : أصول النحو العربي (د.محمد عيد) ص١٢١ ، الأصول (د.تمام حسان) ص٢٠٤ ، الشاهد وأصول النحو ص٣٣٠ ، أصول النحو عند ابن مالك ٢١٥، الإفصاح في شرح الاقتراح ٢٣٧

٢٢٠٣ – د. تمام حسان ، الأصول ص٢٠٤

،لم يجز ، وإنما جاز هذا في (فاعل) لأنه اسم ، فإذا قلت : هذان زيد وعمرو ،لم يجز إلا بالواو لأن الواو تقوم مقام التثنية والجمع »[2204].

ومما ذكره أبو بكر ويظهر لي أنه يدخل تحت هذه العلة قوله عن إعراب (عوان) نعتاً في قوله تعالى : ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[2205]:

« هذا غلط لأنها إذا كانت نعتاً لها وجب تقديمها إليها . فلما لم يحسن أن تقول: (إنها بقرة عوان بين ذلك لا فارض ولا بكر) لم يجز قوله لأن ذلك كناية عن الفارض والبكر ، فلا يتقدم المُكنَّى على الظاهر ، فلما بطل في التقدم بطل في التأخر »[2206].

*****

٢٢٠٤ – الأصول في النحو ٧٨/٢

٢٢٠٥ – البقرة : ٦٨

٢٢٠٦ – إيضاح الوقف والابتداء ٥٢٠/١

الخاتمة

ليس بالإمكان أن يحيط الباحث في النحو الكوفي بكل جزئية من جزئياته ، وليس من السهل أن يتعرف على جميع دلالات المصطلحات الكوفية وأصولها ، وواضعيها ، فما بين أيدينا من نتاج الكوفيين لا يعد كافياً للحكم على مثل هذه الأمور ، لكن الملاحظ أن الكوفيين سلكوا طريقاً يخالف ما عليه نحاة البصرة ، فخالفوهم في مصطلحاتهم ، وخالفوهم في بناء قواعدهم ، فأسسوا منهجاً جديداً وقوياً ، لكنه لم يحظ بما حظي به نحو البصريين ، وهذا –فيما يبدو لي– سبب من أسباب فقدان الكثير من مصنفات الكوفيين .

ويمثّل أبو بكر امتداداً لذلك المنهج القوي ، فهو في مصنفاته عموماً وفي كتاب إيضاح الوقف والابتداء خصوصاً يترع إلى استعمال مصطلحات الكوفيين ، ويقدمها على ما سواها ، ويشيد بآراء شيوخه ، ويستأنس بها ، ويقدمها على غيرها ، وهو مع ذلك نجده منصفاً فيما يذهب إليه فلا تشدد ولا تعصب ضد البصريين ، وإنما هو العلم، والعلم وحده .

ويمكن أن أخلص في هذا البحث إلى ما يلي :

أولاً : المصطلحات

١- حرصَ أبو بكر على استعمال مصطلحات الكوفيين حرصاً كبيراً ، كما هو الحال في استعماله لمصطلح التبرئة[٢٢٠٧]، والكناية[٢٢٠٨]، وما يجري وما لايجري[٢٢٠٩]، والنسق[٢٢١٠]، وغيرها .

٢- يطلق أبو بكر مصطلح القطع عندما تكون الحال نكرة وصاحبها معرفة ، وذلك لوضوح الانقطاع عن التبعية[٢٢١١]، أما مصطلح الحال فيطلقه إذا كان

٢٢٠٧ – ينظر : ص٢٢

٢٢٠٨ – ينظر : ص٢٧

٢٢٠٩ – ينظر : ص٣٥

٢٢١٠ – ينظر : ص٩٣

٢٢١١ – ينظر : ص٦٥

صاحب الحال معرفة مضمرة[٢٢١٢]، كما أنه يطلق القطع على الحال المفردة ، ومصطلح الحال على الحال الجملة[٢٢١٣].

٣- يعبّر أبو بكر غالباً بالمصطلح تعبيراً واحداً يقابل تعبير البصريين، مجتنباً بذلك الدلالات الكثيرة للمصطلح الواحد عند غيره من الكوفيين، ومن ذلك مصطلح التفسير الذي أطلقه على ما يسميه البصريون بالتمييز[٢٢١٤]، على حين نجد غيره من الكوفيين يطلق التفسير على التمييز وعلى المفعول لأجله وعلى البدل[٢٢١٥]، وهذا يدل دلالة واضحة على أن المصطلح النحوي كان مستقراً في زمن أبي بكر نوعاً ما .

٤- لقيت بعض مصطلحات الكوفيين قبولاً عند المتأخرين ، كما هو الحال مع مصطلح النسق[٢٢١٦].

٥- يعد الفراء في أغلب الأقوال هو الواضع لكثير من مصطلحات الكوفيين، كالترجمة[٢٢١٧]، والتبرئة[٢٢١٨]، والإجراء[٢٢١٩].

٦- اشترك أبو بكر وغيره من الكوفيين مع البصريين في كثير من المصطلحات مثل: الإضافة ، والشرط والجزاء ، والاستثناء ، والنداء ، والترخيم ، والندبة ، والحكاية، وغيرها[٢٢٢٠].

ثانياً : الأصول:

١- اعتدّ أبو بكر_ كغيره من الكوفيين- بالسماع اعتداداً بالغاً ، وبنى عليه في كثير من القضايا والمسائل[٢٢٢١].

٢٢١٢ - ينظر : ص٦٤

٢٢١٣ - ينظر : ص٦٣

٢٢١٤ - ينظر : ص٦٨

٢٢١٥ - ينظر : ص٧١ ، ٧٢

٢٢١٦ - ينظر : ص٩٧

٢٢١٧ - ينظر : ص٩٩

٢٢١٨ - ينظر : ص٢٣

٢٢١٩ - ينظر : ص٣٨

٢٢٢٠ - ينظر : ص١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٧، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٥٢ وما بعدها

٢٢٢١ - ينظر : ص١٩١ وما بعدها

٢- جعل القراءات في المقام الأول وعوّل عليها كثيراً[٢٢٢٢]، وكذلك الشـــعر[٢٢٢٣]، أما الحديث فلم يعول عليه كثيراً كما فعل غيره من نحاة الفريقين.

٣- قيل عن الكوفيين إنهم قد يقيسون على الشاذ ، ويجعلونه أصلاً [٢٢٢٤]، وهذا ما لم ألمسه عند أبي بكر[٢٢٢٥].

٤- إذا ما قارنّا السماع عند أبي بكر بالقياس وجدناه يولي السماع اهتماماً أكبر، وهذا منهج الكوفيين عموماً[٢٢٢٦].

٥- مع أن كتاب إيضاح الوقف والابتداء يهتم بظاهرتي الوقف والابتداء أكثر من غيرها ، إلا أن العلل النحوية عند أبي بكر احتلت مكاناً رفيعاً ، فلا يكاد يمر بمسألة إلا يذكر تعليلاً لها . وتعليلاته في الغالب واضحة وسهلة ، وبعيدة عن أساليب الفلاسفة والمناطقة[٢٢٢٧].

وختاماً أحمد الله تعالى الذي منّ علي بإنهاء هذا العمل ، وأسأله التوفيق والســـداد في القول والفعل ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

٢٢٢٢ - ينظر : ص١٨٨

٢٢٢٣ - ينظر : ص٢٣٣

٢٢٢٤ - ينظر : ص٢٦٧

٢٢٢٥ - ينظر : ص٢٦٨ وما بعدها

٢٢٢٦ - ينظر : ص٢٦٦ وما بعدها

٢٢٢٧ - ينظر : ص٢٩٣ وما بعدها

الفهارس

المصادر والمراجع

رقمه	المصدر أو المرجع			
١	أبـــو زكريـــا الفـــــــراء			
	المؤلف	أحمد مكي الأنصاري	المحقق	----
	الطبعة	----	الدار	المجلس الأعلى لرعاية الفنون الآداب
٢	إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر			
	المؤلف	أحمد بن عبدالغني الدمياطي	المحقق	علي محمد الضباع
	الطبعة	----	الدار	الندوة الجديدة – بيروت
٣	الإتقان في علـــــوم القرآن			
	المؤلف	جلا الدين السيوطي	المحقق	مصطفى القصاص
	الطبعة	(٢) ، ١٤١٦/١٩٩٦	الدار	إحياء العلوم ـ بيروت
٤	الإحكام في أصـــول الأحكام			
	المؤلف	علي بن أحمد بن سعيد بن حزم	المحقق	محمد أحمد عبدالعزيز
	الطبعة	الأولى ، ١٣٩٨/١٩٧٨	الدار	مكتبة عاطف
٥	الإحكـــــــــام للآمدي			
	المؤلف	سيف الدي عيسى بن أبي علي الآمدي	المحقق	----
	الطبعة	١٤٠٣/١٩٨٣	الدار	العلمية – بيروت
٦	أخبار النحويين البصريين			
	المؤلف	أبو سعيد الحسن السيرافي	المحقق	محمد إبراهيم البنا
	الطبعة	الأولى ، ١٤٠٥/١٩٨٥	الدار	الاعتصام
٧	أدب الكـــــــاتـــــــب			
	المؤلف	أبو محمد عبدالله بن قتيبة	المحقق	محمد محيي الدين عبدالحميد
	الطبعة	(٤) ، ١٣٨٢/١٩٦٣	الدار	الفكر
٨	ارتشاف الضرب من لسان العرب			
	المؤلف	أبو حيان الأندلسي	المحقق	د. رجب عثمان محمد
	الطبعة	الأولى ، ١٤١٨/١٩٩٨	الدار	الخانجي – القاهرة
٩	الأزهية في علم الحروف			
	المؤلف	علي بن محمد الهروي	المحقق	عبدالمعين الملوحي
	الطبعة	----	الدار	----
١٠	أســـــاس البـــلاغة			
	المؤلف	الزمخشري	المحقق	
	الطبعة	الأولى	الدار	القاهرة : د.ن
١١	أسرار العربيـــــــة			
	المؤلف	كمال الدين أبو البركات الأنباري	المحقق	بركات يوسف هبود

الطبعة	الأولى ، ١٤٢٠/١٩٩٩	الدار	الأرقم	
الأشباه والنظائر في النحو				١٢
المؤلف	جلال الدين السيوطي	المحقق	عبدالإله نبهان وآخرون	
الطبعة	----	الدار	مجمع اللغة – دمشق	
الأصـــــــــول				١٣
المؤلف	د. تمام حسان	المحقق	----	
الطبعة	١٤١١/١٩٩١	الدار	الثقافة – الدار البيضاء	
أصول النحو العـــربي				١٤
المؤلف	د. بكري عيد الكرمي	المحقق	----	
الطبعة	الأولى ، ١٩٩٩	الدار	الكتاب الحديث	
أصول النحو (دراسة في فكر ابن الأنباري)				١٥
المؤلف	د. محمد سالم صالح	المحقق	----	
الطبعة	الأولى ، ١٤٢٧/٢٠٠٦	الدار	دار السلام – القاهرة	
أصول النحو العربي				١٦
المؤلف	د. محمود أحمد نحلة	المحقق	----	
الطبعة	الأولى ، ١٤٠٧/١٩٨٧	الدار	العلوم العربية – بيروت	
أصول النحو العربي				١٧
المؤلف	د. محمد عيد	المحقق	----	
الطبعة	الرابعة ، ١٤١٠/١٩٨٩	الدار	عالم الكتب – القاهرة	
أصول النحو عند ابن مالك				١٨
المؤلف	خالد سعد شعبان	المحقق	----	
الطبعة	الأولى ، ١٤٢٧/٢٠٠٦	الدار	مكتبة الآداب – القاهرة	
أصول النحو عند السيوطي				١٩
المؤلف	عصام عيد فهمي	المحقق	----	
الطبعة	الأولى ، ٢٠٠٦	الدار	الهيئة المصرية العامة للكتاب	
الأصول في النـــــحو				٢٠
المؤلف	أبو بكر محمد بن سهل بن السراج	المحقق	عبدالحسين القتلي	
الطبعة	الثالثة ، ١٤٠٨/١٩٨٨	الدار	الرسالة – بيروت	
الأضـــــــــداد				٢١
المؤلف	أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري	المحقق	محمد أبو الفضل إبراهيم	
الطبعة	١٩٦٠	الدار	الكويت	
اعتراض النحويين للدليل العقلي				٢٢
المؤلف	د. محمد بن عبدالرحمن السبيهين	المحقق	----	
الطبعة	الأولى ، ١٤٢٦/٢٠٠٥	الدار	جامعة الإمام محمد بن سعود – الرياض	
إعـــــــراب القــــرآن				٢٣
المؤلف	أبو جعفر النحاس	المحقق	د. زهير غازي زاهد	
الطبعة	(٣) ، ١٤٠٩/١٩٨٨	الدار	عالم الكتب – بيروت	

٢٤	إعراب ثلاثين سورة من القرآن			
	المؤلف	أبو عبدالله ابن خالويه	المحقق	
	الطبعة	١٤٠٦/١٩٨٦	الدار	الكتب – بيروت
٢٥	الأعـــــــــــــــلام			
	المؤلف	خير الدين الزركلي	المحقق	
	الطبعة	السابعة ، ١٩٨٦	الدار	دار العلم للملايين – بيروت
٢٦	الإغراب في جدل الإعراب – لمع الأدلة في أصول النحو			
	المؤلف	كمال الدين أبو البركات الأنباري	المحقق	سعيد الأفغاني
	الطبعة	----	الدار	الفكر
٢٧	الاقتراح في علم أصول النحو			
	المؤلف	جلا الدين السيوطي	المحقق	د. أحمد سليم الحمصي وآخر
	الطبعة	الأولى ، ١٩٨٨	الدار	جروس برس
٢٨	أمـــــــــــالي ابن الحاجب			
	المؤلف	أبو عمرو ابن الحاجب	المحقق	د. فخر صالح قدارة
	الطبعة	----	الدار	الجيل – بيروت
٢٩	أمـــــــــــالي بن الشجــــري			
	المؤلف	هبة الله بن علي بن الشجري	المحقق	محمود الطناحي
	الطبعة	----	الدار	الخانجي – القاهرة
٣٠	إمـــــــــــلاء ما منّ به الرحمن			
	المؤلف	أبو البقاء العكبري	المحقق	الناشر
	الطبعة	(١) ، ١٤٠٦/١٩٨٦	الدار	الفكر – بيروت
٣١	إنباه الرواة على أنباه النحـــاة			
	المؤلف	جمال الدين القفطي	المحقق	محمد أبو الفضل إبراهيم
	الطبعة	الأولى ، ١٤٠٦/١٩٨٦	الدار	الفكر – القاهرة
٣٢	الإنصاف في مسائل الخـــــلاف			
	المؤلف	أبو البركات ابن الأنباري	المحقق	محيي الدين عبدالحميد
	الطبعة	----	الدار	الفكر
٣٣	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك			
	المؤلف	ابن هشام الأنصاري	المحقق	د.إميل يعقوب
	الطبعة	الثانية ،١٤٢٤/٢٠٠٣	الدار	الكتب العلمية – بيروت
٣٤	الإيـــــــــضـــــــــــاح			
	المؤلف	أبو علي الفارسي	المحقق	د. كاظم بحر المرجان
	الطبعة	(٢) ، ١٤١٦/١٩٩٦	الدار	عالم الكتب – بيروت
٣٥	إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل			
	المؤلف	أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري	المحقق	محيي الدين رمضان

الطبعة	----	الدار	مجمع اللغة العربية – دمشق	
الإيضاح في شرح المفصل				٣٦
المؤلف	أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب	المحقق	د. موسى بناي العليلي	
الطبعة	----	الدار	مطبعة العاني – بغداد	
الإيضاح في علل النحو				٣٧
المؤلف	أبو القاسم الزجاجي	المحقق	د. مازن المبارك	
الطبعة	السادسة ، ١٤١٦/١٩٩٦	الدار	النفائس	
الإيضاح في علوم البلاغة				٣٨
المؤلف	الخطيب القزويني	المحقق	----	
الطبعة	----	الدار	الجيل – بيروت	
البديع في علم العربية				٣٩
المؤلف	المبارك بن محمد بن الأثير	المحقق	د. فتحي أحمد علي الدين	
الطبعة	----	الدار	جامعة أم القرى(معهد البحوث)	
البرهان في علوم القرآن				٤٠
المؤلف	بدر الدين الزركشي	المحقق	مصطفى عبدالقادر عطا	
الطبعة	١٤٢١/٢٠٠١	الدار	الفكر _ بيروت	
البسيط في شرح جمل الزجاجي				٤١
المؤلف	ابن أبي الربيع	المحقق	د. عياد الثبيتي	
الطبعة	الأولى ، ١٤٠٧/١٩٨٦	الدار	الغرب الإسلامي – بيروت	
بغية الوعاة				٤٢
المؤلف	جلال الدين السيوطي	المحقق	محمد أبو الفضل إبراهيم	
الطبعة	الثانية ، ١٣٩٩/١٩٧٩	الدار	الفكر	
البيان في روائع القرآن				٤٣
المؤلف	د. تمام حسان	المحقق	----	
الطبعة	----	الدار	عالم الكتب القاهرة	
البيان في غريب القرآن				٤٤
المؤلف	أبو البركات إن الأنباري	المحقق	طه عبدالحميد	
الطبعة	١٣٨٩/١٩٩٦	الدار	دار الكتاب	
تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس				٤٥
المؤلف	د. محمد بن عمار درين	المحقق	----	
الطبعة	الأولى ، ١٤٢٧/٢٠٠٦	الدار	جامعة الإمام محمد بن سعود – الرياض	
تاج العروس				٤٦
المؤلف	محمد مرتضى الزبيدي	المحقق		
الطبعة	١٣٨٥/١٩٦٥	الدار	إحياء التراث العربي – بيروت	
التبصرة والتذكرة				٤٧
المؤلف	أبو محمد الصيمري	المحقق	د. فتحي أحمد مصطفى	
الطبعة	الأولى ، ١٤٠٢/١٩٨٢	الدار	الفكر – دمشق	

التبيان في إعراب القرآن				٤٨
المؤلف	أبو البقاء العكبري	المحقق	بيت الأفكار الدولية	
الطبعة	----	الدار	بيت الأفكار الدولية	
التبيين				٤٩
المؤلف	أبو البقاء العكبري	المحقق	د. عبدالرحمن العثيمين	
الطبعة	الأولى ، ١٤٢١/٢٠٠٠	الدار	العبيكان – الرياض	
تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف				٥٠
المؤلف	الحافظ الزيلعي	المحقق	سلطان بن فهد	
الطبعة	الأولى ، ١٤١٤،١٩٩٣	الدار	ابن خزيمة – الرياض	
تذكرة النحاة				٥١
المؤلف	أبو حيان الأندلسي	المحقق	د. عفيف عبدالرحمن	
الطبعة	الأولى ، ١٤٠٦/١٩٨٦	الدار	مؤسسة الرسالة	
التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل				٥٢
المؤلف	أبو حيان الأندلسي	المحقق	د. حسن هنداوي	
الطبعة	الأولى ، ١٤١٨/١٩٩٧	الدار	القلم – دمشق	
تطور المصطلح النحوي البصري				٥٣
المؤلف	يحيى عطية عبابنة	المحقق	----	
الطبعة	الأولى ٢٠٠٦	الدار	عالم الكتب الحديثة – إربد	
التطور النحوي				٥٤
المؤلف	برجستراسر	المحقق	ترجمة: رمضان عبدالتواب	
الطبعة	الثالثة ، ١٤١٧/١٩٩٧	الدار	الخانجي– القاهرة	
التعريفات				٥٥
المؤلف	الشريف علي الجرجاني	المحقق	----	
الطبعة	----	الدار	الفيصلية	
تفسير البحر المحيط				٥٦
المؤلف	أبو حيان الأندلسي	المحقق	عادل أحمد عبدالموجود	
الطبعة	(١) ، ١٤٢٢/٢٠٠١	الدار	الكتب العلمية – بيروت	
تفسير التحرير والتنوير (تفسير ابن عاشور)				٥٧
المؤلف	محمد الطاهر بن عاشور	المحقق		
الطبعة	(١) ، ١٤٢٠/٢٠٠٠	الدار		
تفسير القرآن العظيم				٥٨
المؤلف	عماد الدين ابن كثير	المحقق	محمود عبدالقادر الأرناؤوط	
الطبعة	(١) ، ١٤٢٠/١٩٩٠	الدار	صادر ــ بيروت	
التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)				٥٩
المؤلف	فخر الدين الرازي	المحقق		

الطبعة	(١) ، ١٩٩١/١٤١٢	الدار	الغد العربي – القاهرة	
تفسير المدارك				٦٠
المؤلف	عبدالله بن أحمد النسفي	المحقق	زكريا عميرات	
الطبعة	----	الدار	قديمي كتب خانة – كراتشي	
تقويم الفكر النحوي				٦١
المؤلف	د. علي أبو المكارم	المحقق	----	
الطبعة	----	الدار	الثقافة – بيروت	
توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك				٦٢
المؤلف	ابن أم قاسم المرادي	المحقق	عبدالرحمن علي سليمان	
الطبعة	الأولى ، ٢٠٠١/١٤٢٢	الدار	الفكر العربي – القاهرة	
ثلاثة كتب في الحروف				٦٣
المؤلف	الخليل–ابن السكيت– الرازي	المحقق	رمضان عبدالتواب	
الطبعة	الثانية ، ١٩٩٥/١٤١٥	الدار	الخانجي – القاهرة	
جامع البيان عن تأويل آي القرآن				٦٤
المؤلف	أبو جعفر الطبري	المحقق	أحمد عبدالرزاق البكري وآخرون	
الطبعة	(١) ، ٢٠٠٥/١٤٢٥	الدار	السلام – القاهرة	
جامع الدروس العربية				٦٥
المؤلف	مصطفى الغلاييني	المحقق	----	
الطبعة	الثامنة والثلاثين ، ٢٠٠٠	الدار	المكتبة العصرية	
الجامع لأحكام القرآن				٦٦
المؤلف	أبو عبدالله القرطبي	المحقق	عبدالرزاق المهدي	
الطبعة	٢٠٠٤/١٤٢٤	الدار	الكتاب العربي _ بيروت	
الجمل في النحو				٦٧
المؤلف	الخليل بن أحمد	المحقق	د. فخر الدين قباوة	
الطبعة	الخامسة ، ١٩٩٥/١٤١٦	الدار	----	
الجمل في النحو				٦٨
المؤلف	أبو القاسم الزجاجي	المحقق	د. علي الحمد	
الطبعة	الخامسة ، ١٩٩٦/١٤١٧	الدار	مؤسسة الرسالة – بيروت	
حاشية الخضري				٦٩
المؤلف	الشيخ/ محمد الدمياطي الشافعي	المحقق	----	
الطبعة	١٩٤٠/١٣٥٩	الدار	مكتبة مصطفى البابي – مصر	
حاشية الصبان على شرح الأشموني				٧٠
المؤلف		المحقق	----	
الطبعة	----	الدار	إحياء الكتب العربية	
الحجة في علل القراءات السبع				٧١
المؤلف	أبو علي الفارسي	المحقق	علي النجدي ناصف وآخرون	
الطبعة	(٣) ، ٢٠٠٠/١٤٢١	الدار	الكتب المصرية – القاهرة	

٧٢	الحديث النبوي في النحو العربي				
	المؤلف	د. محمود فجال	المحقق	----	
	الطبعة	الثانية ، ١٩٩٧/١٤١٧	الدار	أضواء السلف – الرياض	
٧٣	حـــــــــروف المعانـــــــــي				
	المؤلف	أبو القاسم الزجاجي	المحقق	د. علي توفيق الحمد	
	الطبعة	الأولى ، ١٩٨٤/١٤٠٤	الدار	مؤسسة الرسالة ، بيروت	
٧٤	خــــــــزانــــــــة الأدب				
	المؤلف	عبدالقادر البغدادي	المحقق	عبدالسلام محمد هارون	
	الطبعة	(٤) ، ١٩٩٧/١٤١٨	الدار	الخانجي – القاهرة	
٧٥	الخصــــــــائـــــــــص				
	المؤلف	أبو الفتح ابن جني	المحقق	محمد علي النجار	
	الطبعة	----	الدار	المكتبة العلمية – بيروت	
٧٦	الخـــــــلاف بين النحويين				
	المؤلف	د. سيد رزق الطويل	المحقق	----	
	الطبعة	الأولى ، ١٩٨٥/١٤٠٥	الدار	الفيصلية	
٧٧	الــــــــدر المصــــــــون				
	المؤلف		المحقق	أحمد الخراط	
	الطبعة	(٢) ، ٢٠٠٣/١٤٢٤	الدار	القلم _ دمشق	
٧٨	دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء				
	المؤلف	د. المختار أحمد ديرة	المحقق	----	
	الطبعة	الثانية ، ٢٠٠٣/١٤٢٤	الدار	قتيبة	
٧٩	دلائـــــــــل الإعجـــــــاز				
	المؤلف	أبو بكر عبدالقاهر الجرجاني	المحقق	محمود محمد شاكر	
	الطبعة	الثالثة ، ١٩٩٢/١٤١٣	الدار	المدني – القاهرة ، جدة	
٨٠	ديـــــــــــــوان ابن مقبـل				
	المؤلف		المحقق	د. عزة حسن	
	الطبعة	١٩٦٢/١٣٨١	الدار	وزارة الثقافة والإرشاد القومي– دمشق	
٨١	ديــــــــوان أبي الأسود الدؤلي				
	المؤلف	أبو سعيد الحسن السكري	المحقق	محمد حسن آل ياسين	
	الطبعة	الثانية ، ١٩٩٨/١٤١٨	الدار	مكتبة الهلال	
٨٢	ديــــــــــــــوان أبي النجم				
	المؤلف		المحقق	سجيع جبلي	
	الطبعة	الأولى ، ١٩٩٨	الدار	صادر – بيروت	
٨٣	ديوان أبي ذؤيب				
	المؤلف		المحقق	انطونيوس بطرس	

الطبعة	الأولى ، ٢٠٠٣/١٤٢٤	الدار	صادر – بيروت	
ديوان الأخطل				٨٤
المؤلف		المحقق	شرحه : راجي الأسمر	
الطبعة	٢٠٠٤/١٤٢٥	الدار	الكتاب العربي – بيروت	
ديوان الأعشى الأكبر				٨٥
المؤلف		المحقق	عبدالرحمن المسطاوي	
الطبعة	الأولى ، ٢٠٠٥/١٤٢٦	الدار	المعرفة – بيروت	
ديوان الحطيئة				٨٦
المؤلف	شرحه : أبو سعيد السكري	المحقق		
الطبعة	١٩٩٨/١٤١٨	الدار	صادر	
ديوان الحماسة				٨٧
المؤلف	أبو عبادة البحتري	المحقق	محمود رمضان ديوب	
الطبعة	الأولى ، ١٩٩٩/١٤٢٠	الدار	الكتب العلمية – بيروت	
ديوان الراعي النميري				٨٨
المؤلف	شرح : د.واضح الصمد	المحقق		
الطبعة	الأولى ، ١٩٩٥/١٤١٦	الدار	الجيل – بيروت	
ديوان الفرزدق				٨٩
المؤلف	شرحه : علي فاعور	المحقق		
الطبعة	----	الدار	الكتب العلمية	
ديوان الكميت بن زيد				٩٠
المؤلف	د. داود سلوم	المحقق	----	
الطبعة	١٩٦٩	الدار	الأندلس – بغداد	
ديوان المثقب العبدي				٩١
المؤلف		المحقق	حسن كامل الصيرفي	
الطبعة	١٩٧١/١٣٩١	الدار	جامعة الدل العربية — معهد المخطوطات	
ديوان المرقشين				٩٢
المؤلف	----	المحقق	كارين صادر	
الطبعة	الأولى ، ١٩٩٨	الدار	صادر – بيروت	
ديوان المهلهل بن ربيعة				٩٣
المؤلف	طلا حرب	المحقق		
الطبعة	الأولى ، ١٩٩٦	الدار	صادر – بيروت	
ديوان النابغة الذبياني				٩٤
المؤلف	ابن السكيت	المحقق	د. شكري فيصل	
الطبعة	----	الدار	الفكر	
ديوان امرئ القيس				٩٥
المؤلف		المحقق	جماعة من الأدباء	
الطبعة	الأولى ، ١٩٨٣/١٤٠٣	الدار	الكتب العلمية – بيروت	

ديوان أمية بن أبي الصلت				
المؤلف		المحقق	د. سميع جميل الجبيلي	٩٦
الطبعة	الأولى ، ١٩٩٨	الدار	صادر	
ديوان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه				
المؤلف	جمعه : عبدالعزيز الكرم	المحقق		٩٧
الطبعة	----	الدار	----	
ديوان بشر بن أبي خازم				
المؤلف		المحقق	د. عزة حسن	٩٨
الطبعة	١٣٧٩/١٩٦٠	الدار	وزارة الثقافة والإرشاد القومي- دمشق	
ديوان توبة بن الحمير				
المؤلف	د. إبراهيم العطية	المحقق		٩٩
الطبعة	الأولى ، ١٩٩٨	الدار	صادر – بيروت	
ديـــــــــــوان جرير				
المؤلف		المحقق	شرحه : مهدي محمد ناصر الدين	١٠٠
الطبعة	----	الدار	الكتب العلمية – بيروت	
ديوان حاتم الطائي				
المؤلف		المحقق	د. مفيد محمد قميحة	١٠١
الطبعة	----	الدار	المطبوعات الحديثة	
ديـــــوان ذي الرمة				
المؤلف	----	المحقق	عبدالرحمن المصطاوي	١٠٢
الطبعة	الأولى ، ١٤٢٧/٢٠٠٦	الدار	المعرفة	
ديوان عمرو بن معديكرب				
المؤلف	هاشم الطحان	المحقق	----	١٠٣
الطبعة	----	الدار	الثقافة والإعلام	
ديـــــــــــوان عنترة				
المؤلف	-----	المحقق	-----	١٠٤
الطبعة	الثانية ، ٢٠٠٥	الدار	صادر	
ديوان قيس بن ذريح				
المؤلف		المحقق	شرحه : عبدالرحمن المصطاوي	١٠٥
الطبعة	الأولى ، ١٤٢٣/٢٠٠٣	الدار	المعرفة	
ديوان قيس بن الخطيم				
المؤلف		المحقق	د. ناصر الدين الأسد	١٠٦
الطبعة	١٣٨١الأولى ، /١٩٦٢	الدار	العروبة – القاهرة	
ديوان كعب بن مالك				
المؤلف		المحقق	سامي مكي العاني	١٠٧
الطبعة	الأولى ، ١٣٨٦/١٩٦٦	الدار	النهضة – بغداد	

١٠٨	رصـــف المبـــــاني			
	المؤلف	أحمد بن عبدالنور المالقي	المحقق	أحمد محمد الخراط
	الطبعة	----	الدار	مجمع اللغة العربية بدمشق
١٠٩	ريـــــاض الصالحين			
	المؤلف	أبو زكريا النووي	المحقق	عبدالعزيز رباح
	الطبعة	(١٣) ، ١٤١٢/١٩٩٢	الدار	المأمون للتراث
١١٠	الزاهر في معاني كلمات الناس			
	المؤلف	أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري	المحقق	د. صالح الضامن
	الطبعة	(١) ، ١٤١٢/١٩٩٢	الدار	الرسالة – بيروت
١١١	السبعة في القراءات			
	المؤلف	ابن مجاهد	المحقق	شوقي ضيف
	الطبعة	الثانية	الدار	المعارف
١١٢	سر صناعة الإعراب			
	المؤلف	أبو الفتح عثمان بن جني	المحقق	محمد حسن محمد
	الطبعة	الأولى ، ١٤٢١/٢٠٠٠	الدار	الكتب العلمية – بيروت
١١٣	سنن الدار قطني			
	المؤلف	الإمام الحافظ أبو الحسن الدار قطني	المحقق	
	الطبعة		الدار	المعرفة – بيروت
١١٤	سنن النسائي			
	المؤلف	الإمام أحمد بن شعيب النسائي	المحقق	----
	الطبعة	الأولى	الدار	ابن حزم – بيروت
١١٥	سير أعلام النبلاء			
	المؤلف	أبو عبدالله شمس الدين الذهبي	المحقق	رتبه : حسان عبدالمنان
	الطبعة	----	الدار	بيت الأفكار الدولية
١١٦	الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه			
	المؤلف	د. خديجة الحديثي	المحقق	----
	الطبعة	١٣٩٤/١٩٧٤	الدار	----
١١٧	شذور الذهب في معرفة كلام العرب			
	المؤلف	ابن هشام الأنصاري	المحقق	محمد محيي الدين عبدالحميد
	الطبعة	----	الدار	المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة
١١٨	شرح ابن عقيل			
	المؤلف	بهاء الدين ابن عقيل	المحقق	محمد محيي الدين عبدالحميد
	الطبعة	----	الدار	الفيصلية – مكة المكرمة
١١٩	شرح أبيات سيبويه			
	المؤلف	أبو جعفر النحاس	المحقق	زهير غازي زاهد
	الطبعة	الأولى ، ١٤٠٦/١٩٨٦	الدار	عالم الكتب

شرح التسهيل				١٢٠
المؤلف	جمال الدين ابن مالك	المحقق	د. عبدالرحمن السيد وآخر	
الطبعة	(١) ، ١٤١٠/١٩٩٠	الدار	هجر	
شرح التصريح على التوضيح				١٢١
المؤلف	الشيخ / خالد الأزهري	المحقق	----	
الطبعة	----	الدار	إحياء الكتب العربية	
شرح كتاب سيبويه				١٢٢
المؤلف	أبو سعيد السيرافي	المحقق	رمضان عبدالتواب وآخرون	
الطبعة	----	الدار	الهيئة المصرية العامة للكتاب	
شرح الرضي على الكافية				١٢٣
المؤلف	يوسف حسن عمر	المحقق	----	
الطبعة	----	الدار	جامعة بنغازي	
شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات				١٢٤
المؤلف	أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري	المحقق	عبدالسلام محمد هارون	
الطبعة	الخامسة	الدار	المعارف	
شرح اللمحة البدرية في علم العربية				١٢٥
المؤلف	ابن هشام الأنصاري	المحقق	صلاح رواي	
الطبعة	الثانية	الدار	----	
شـــــــــــــرح اللمع				١٢٦
المؤلف	ابن برهان العكبري	المحقق	د. فائز فارس	
الطبعة	الأولى ، ١٤٠٤/١٩٨٤	الدار	السلسلة التراثية – الكويت	
شرح المعلقات السبع				١٢٧
المؤلف	أبو عبدالله الحسن بن أحمد الزوزني	المحقق	----	
الطبعة	----	الدار	الفيصلية – مكة المكرمة	
شرح المفصل للزمـــــخشري				١٢٨
المؤلف	موفق الدين أبو القاء ابن يعيش	المحقق	د.إميل بديع يعقوب	
الطبعة	الأولى ، ١٤٢٢/٢٠٠١	الدار	الكتب العلمية – بيروت	
شرح جمل الزجاجي				١٢٩
المؤلف	ابن عصفور الإشبيلي	المحقق	د. أنس بديوي	
الطبعة	(١) ، ١٤٢٤/٢٠٠٣	الدار	إحياء التراث العربي – بيروت	
شرح جمل الزجاجي				١٣٠
المؤلف	أبو الحسن علي بن محمد بن خروف	المحقق	د. سلوى عرب	
الطبعة	----	الدار	جامعة أم القرى(معهد البحوث)	
شعر زهير بن أبي سلمى				١٣١
المؤلف	الأعلم النتمري	المحقق	د. فخر الدين قباوة	
الطبعة	الأولى والثانية ، ١٣٩٠/١٩٧٠ و١٣٩٣/١٩٧٣	الدار	القلم العربي – حلب	

	شعـــــــر عروة بن الورد			١٣٢
المؤلف	أبو يوسف بن السكيت	المحقق	د. محمد فؤاد نعناع	
الطبعة	الأولى ، ١٤١٥/١٩٩٥	الدار	الخانجي – القاهرة	
	شفاء العليل في إيضاح التسهيل			١٣٣
المؤلف	أبو عبدالله السليسلي	المحقق	د. الشريف عبدالله البركاتي	
الطبعة	الأولى ، ١٤٠٦/١٩٨٦	الدار	الفيصلية –مكة المكرمة	
	شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح			١٣٤
المؤلف	جمال الدين ابن مالك	المحقق	محمد فؤاد عبدالباقي	
الطبعة	(٣)	الدار	عالم الكتب – بيروت	
	الصـــــــــاحبي			١٣٥
المؤلف	أبو الحسين أحمد بن فارس	المحقق	أحمد صقر	
الطبعة	----	الدار	عيسى الحلبي – القاهرة	
	صحيح البخـــــــاري			١٣٦
المؤلف	أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري	المحقق	بيت الأفكار الدولية	
الطبعة	----	الدار	بيت الأفكار الدولية	
	الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية			١٣٧
المؤلف	تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي	المحقق	د. محسن العميري	
الطبعة	----	الدار	جامعة أم القرى(معهد البحوث)	
	ضحـــــــــى الإسلام			١٣٨
المؤلف	أحمد أمين	المحقق	----	
الطبعة	الثامنة	الدار	النهضة المصرية	
	الضمائر في اللغة العربية			١٣٩
المؤلف	د. محمد عبدالله جبر	المحقق	----	
الطبعة	الأولى ، ١٩٨٣	الدار	----	
	طبقات القراء السبع			١٤٠
المؤلف	أمين الدين عبدالوهاب بن السلار	المحقق	أحمد عناية	
الطبعة	الأولى ، ١٤٢٥/٢٠٠٥	الدار	الكتاب العربي – بيروت	
	طبقات النحويين واللغويين			١٤١
المؤلف	أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي	المحقق	محمد أبو الفضل إبراهيم	
الطبعة	الثانية	الدار	المعارف	
	طبقات فحول الشعراء			١٤٢
المؤلف	محمد بن سلام الجمحي	المحقق	محمود محمد شاكر	
الطبعة	----	الدار	مطبعة المدني — القاهرة	
	عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح			١٤٣
المؤلف	بهاء الدين السبكي	المحقق	د. عبدالحميد هنداوي	
الطبعة	الأولى ، ١٤٢٣/٢٠٠٣	الدار	المكتبة العصرية – بيروت	

العوامل المائة النحوية				١٤٤
المؤلف	خالد الأزهري	المحقق	د. البدراوي زهران	
الطبعة	الأولى ، ١٩٨٣	الدار	المعارف	
العين				١٤٥
المؤلف	الخليل بن أحمد	المحقق	د. مهدي المخزومي وآخر	
الطبعة	----	الدار	الرشيد	
غريب الحديث				١٤٦
المؤلف	أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي	المحقق	----	
الطبعة	(١) ، ١٤٠٦/١٩٨٧	الدار	الكتب العلمية – بيروت	
فتح الباري				١٤٧
المؤلف	أحمد بن علي بن حجر	المحقق	محب الدين الخطيب	
الطبعة	الثالثة ، ١٤٠٧	الدار	المكتبة السلفية – القاهرة	
الفروق اللغوية				١٤٨
المؤلف	أبو الهلال العسكري	المحقق	محمد باسم عيون السود	
الطبعة	(٣) ، ١٤٢٦/٢٠٠٥	الدار	الكتب العلمية – بيروت	
الفصول في فقه العربية				١٤٩
المؤلف	د. رمضان عبدالتواب	المحقق	----	
الطبعة	الثالثة ، ١٩٩٤	الدار	الخانجي– القاهرة	
في أصول النحو				١٥٠
المؤلف	سعيد الأفغاني	المحقق	----	
الطبعة	١٤٠٧/١٩٨٧	الدار	المكتب الإسلامي – بيروت	
فيض الانشراح من روض طي الاقتراح				١٥١
المؤلف	أبو عبدالله الطيب الفاسي	المحقق	د. محمود فجال	
الطبعة	الثانية ، ١٤٢٣/٢٠٠٢	الدار	البحوث للدراسات الإسلامية-	
القاموس المحيط				١٥٢
المؤلف	الفيروزآبادي	المحقق	تقديم :محمد عبدالرحمن المرعشلي	
الطبعة	الأولى ، ١٤١٧/١٩٩٧	الدار	إحياء التراث العربي	
القراءات واللهجات				١٥٣
المؤلف	عبدالوهاب حمودة	المحقق	----	
الطبعة	الأولى	الدار	مكتبة النهضة المصرية	
القياس في اللغة العربية				١٥٤
المؤلف	محمد الخضر	المحقق	----	
الطبعة	----	الدار	المطبعة السلفية	
كتاب سيبويه				١٥٥
المؤلف	أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر	المحقق	عبدالسلام هارون	
الطبعة	الأولى ، ١٤٢٠/١٩٩٩	الدار	الكتب العلمية – بيروت	

١٥٦	كشاف اصطلاحات الفنون				
	د. لطفي عبدالبديع	المحقق	محمد بن علي التهانوي	المؤلف	
	النهضة المصرية	الدار	----	الطبعة	
١٥٧	الكشاف عن حقائق التنزيل				
	عبدالرزاق المهدي	المحقق	أبو القاسم الزمخشري	المؤلف	
	إحياء التراث العربي – بيروت	الدار	(١) ، ١٤١٧/١٩٩٧	الطبعة	
١٥٨	الكليـــــــات				
	د. عدنان درويش وآخر	المحقق	أبو البقاء الكفوي	المؤلف	
	مؤسسة الرسالة	الدار	(٣) ، ١٤١٩/١٩٩٨	الطبعة	
١٥٩	الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر				
	----	المحقق	د. عبدالفتاح الحموز	المؤلف	
	عمّار	الدار	الأولى ، ١٤١٨/١٩٩٧	الطبعة	
١٦٠	الكوكب الـــــــدري				
	د. محمد حسن عواد	المحقق	جلال الدين الأسنوي	المؤلف	
	عمّار – عمّان	الدار	الأولى ، ١٤٢٦/٢٠٠٥	الطبعة	
١٦١	اللامـــــــات				
	مازن المبارك	المحقق	ابو إسحاق الزجاجي	المؤلف	
	الفكر _ دمشق	الدار	الثانية ، ١٤٠٥/١٩٨٥	الطبعة	
١٦٢	اللباب في علل البناء والإعراب				
	غازي مختار طليمات	المحقق	أبو البقاء العكبري	المؤلف	
	الفكر – دمشق	الدار	الأولى ، ١٩٩٥	الطبعة	
١٦٣	لســـــان العرب				
	----	المحقق	أبو الفضل ابن منظور	المؤلف	
	صادر – بيروت	الدار	(١) و(٢) ، ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣	الطبعة	
١٦٤	اللغة العربية ، معناها ومبناها				
	----	المحقق	د. تمام حسان	المؤلف	
	الثقافة – الدار البيضاء	الدار	١٩٩٤	الطبعة	
١٦٥	اللغة والنحو بين القديم والحديث				
	----	المحقق	عباس حسن	المؤلف	
	المعارف – مصر	الدار	الثانية	الطبعة	
١٦٦	الـــلـــمـــع				
	فائز فارس	المحقق	ابن جني	المؤلف	
	دار الكتب الثقافية – الكويت	الدار	----	الطبعة	
١٦٧	مجـــاز القـــرآن				
	د. فؤاد سزكين	المحقق	أبو عبيدة معمر بن المثنى	المؤلف	
	الخانجي – القاهرة	الدار	----	الطبعة	

مجالـــــس ثعـــــــلب				١٦٨
المؤلف	أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب	المحقق	عبدالسلام هارون	
الطبعة	الثانية	الدار		
مجالـــــس العلمـــــاء				١٦٩
المؤلف	أبو القاسم الزجاجي	المحقق	عبدالسلام محمد هارون	
الطبعة	الثالثة ، ١٤٢٠/١٩٩٩	الدار	----	
المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث				١٧٠
المؤلف	أبو موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني	المحقق	عبدالكريم العزباوي	
الطبعة	الأولى ، ١٤٠٨/١٩٨٨	الدار	جامعة أم القرى – مكة المكرمة	
المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز				١٧١
المؤلف	عبدالحق بن غالب بن عطية	المحقق	عبدالسلام عبدالشافي	
الطبعة	(١) ، ١٤٢٢/٢٠٠١	الدار	الكتب العلمية – بيروت	
المخصـــــــــــص				١٧٢
المؤلف	أبو الحسن ابن سيده	المحقق	مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي	
الطبعة	الأولى ، ١٤١٧/١٩٩٦	الدار	إحياء التراث العربي - بيروت	
المدارس النحويـــة				١٧٣
المؤلف	إبراهيم السامرائي	المحقق	----	
الطبعة	(١) ، ١٩٨٧	الدار	الفكر - عمّان	
المدارس النحويـــة				١٧٤
المؤلف	د. شوقي ضيف	المحقق	----	
الطبعة	السابعة	الدار	المعارف - القاهرة	
مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو				١٧٥
المؤلف	د. مهدي المخزومي	المحقق	----	
الطبعة	الثانية	الدار	البابي الحلبي - مصر	
المـــذكر والمـــؤنث				١٧٦
المؤلف	أبوبكر محمد بن القاسم الأنباري	المحقق	محمد عبدالخالق عظيمة	
الطبعة	١٤٠١/١٩٨١	الدار	المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية-القاهرة	
مراتب النحـــويين				١٧٧
المؤلف	أبو الطيب اللغوي	المحقق	محمد زينهم	
الطبعة	١٤٢٣/٢٠٠٣	الدار	الآفاق العربية - القاهرة	
المــــرتــجـــــل				١٧٨
المؤلف	أبو محمد عبدالله بن الخشاب	المحقق	علي صدر	
الطبعة	١٣٩٢/١٩٧٢	الدار	.... - دمشق	
المزهر في علوم اللغة				١٧٩
المؤلف	جلال الدين السيوطي	المحقق	محمد أحمد جاد المولى وآخرون	
الطبعة	----	الدار	الفكر	

١٨٠	مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي				
	----	المحقق	د. محمد بن عبدالرحمن السبيهين	المؤلف	
	جامعة الإمام محمد بن سعود – الرياض	الدار	الأولى ، ١٤٢٦/٢٠٠٥	الطبعة	
١٨١	المساعد على تسهيل الفوائد				
	محمد كامل بركات	المحقق	أبو عبد الله بهاء الدين ابن عقيل	المؤلف	
	جامعة أم القرى(معهد البحوث)	الدار	الثانية ، ١٤٢٢/٢٠٠١	الطبعة	
١٨٢	مشكل إعراب القرآن				
	د. حاتم صالح الضامن	المحقق	مكي بن أبي طالب	المؤلف	
	البشائر – دمشق	الدار	(١) ، ١٤٢٤/٢٠٠٣	الطبعة	
١٨٣	المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري				
	----	المحقق	عوض القوزي	المؤلف	
	عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض	الدار	----	الطبعة	
١٨٤	مصطلحات النحو الكوفي				
	----	المحقق	د. عبدالله الخثران	المؤلف	
	هجر	الدار	الأولى ، ١٤١١/١٩٩٠	الطبعة	
١٨٥	المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث				
	----	المحقق	د. إيناس كمال الحديدي	المؤلف	
	الوفاء – الإسكندرية	الدار	الأولى ، ٢٠٠٦	الطبعة	
١٨٦	المطول (شرح تلخيص مفتاح العلوم)				
	د. عبدالحميد هنداوي	المحقق	سعد الدين التفتازاني	المؤلف	
	الكتب العلمية – بيروت	الدار	الأولى ،١٤٢٢/٢٠٠١	الطبعة	
١٨٧	معانـــــي القـــــرآن				
	د. هدى محمود قراعة	المحقق	أبو الحسن الأخفش	المؤلف	
	الخانجي – القاهرة	الدار	(١) ، ١٤١١/١٩٩٠	الطبعة	
١٨٨	معانـــــي القـــــرآن				
	د.يوسف بقاعي	المحقق	أبو زكريا الفراء	المؤلف	
	إحياء التراث العربي– بيروت	الدار	(١) ،١٤٢٤/٢٠٠٣	الطبعة	
١٨٩	معانـــــي القـــــرآن				
	د. عبد الجليل عبده	المحقق	أبو إسحاق الزجاج	المؤلف	
	عالم الكتب – بيروت	الدار	(١) ، ١٤٠٨/١٩٨٨	الطبعة	
١٩٠	معجـــــم الأدبـــــاء				
	----	المحقق	ياقوت الحموي	المؤلف	
	إحياء التراث العربي – بيروت	الدار	----	الطبعة	
١٩١	معجـــــم الصحـــــاح				
	خليل مأمون	المحقق	إسماعيل الجوهري	المؤلف	
	المعرفة – بيروت	الدار	(١) ، ١٤٢٦/٢٠٠٥	الطبعة	
١٩٢	معـــجـــــم القـــــراءات				

المؤلف	د. عبد اللطيف الخطيب	المحقق	----	
الطبعة	(١) ، ١٤٢٢/٢٠٠٢	الدار	سعد الدين – دمشق	
المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية				١٩٣
المؤلف	د. إميل بديع يعقوب	المحقق	----	
الطبعة	الأولى ، ١٤١٧/١٩٩٦	الدار	الكتب العلمية – بيروت	
معجم مقـــاييس اللغـــــة				١٩٤
المؤلف	أحمد بن فارس	المحقق	عبدالسلام هارون	
الطبعة	١٣٩٩/١٩٧٩	الدار	الفكر	
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب				١٩٥
المؤلف	ابن هشام الأنصاري	المحقق	محمد محيي الدين	
الطبعة	١٤٢٤/٢٠٠٣	الدار	المكتبة العصرية – بيروت	
مفاتيـــــــح العلـــــوم				١٩٦
المؤلف	أبو عبدالله محمد بن أحمد الخوارزمي	المحقق	د. جودت فخر الدين	
الطبعة	الأولى ، ١٤١١/١٩٩١	الدار	المناهل – بيروت	
المفصل في صناعة الإعراب				١٩٧
المؤلف	أبو القاسم الزمخشري	المحقق	د. علي بو ملحم	
الطبعة	الأولى ، ١٩٩٣	الدار	مكتبة الهلال – بيروت	
المقدمة الكافية في علم الإعراب				١٩٨
المؤلف	جمال الدين بن الحاجب	المحقق	جمال مخيمر	
الطبعة	(١) ، ١٤١٨/١٩٩٧	الدار	نزار الباز – مكة المكرمة	
من الشعر المنسوب إلى الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه				١٩٩
المؤلف	جمعه : عبدالعزيز سيد الأهل	المحقق		
الطبعة	الأولى والثانية ، ١٣٩٣/١٩٧٣ و١٤٠٠/١٩٨٠	الدار	صادر – بيروت	
من تاريخ النحـــــو				٢٠٠
المؤلف	سعيد الأفغاني	المحقق	----	
الطبعة	١٤٠٠/١٩٨٠	الدار	مكتبة الفلاح – الكويت	
منثور الفوائـــــــد				٢٠١
المؤلف	كمال الدين أبو البركات الأنباري	المحقق	د. حاتم صالح الضامن	
الطبعة	----	الدار	مؤسسة الرسالة	
المنصـــــــــــــف				٢٠٢
المؤلف	أبو الفتح عثمان بن جني	المحقق	إبراهيم مصطفى وآخر	
الطبعة	(١) ، ١٣٣٧/١٩٥٤	الدار	مصطفى اليالي– مصر	
المنقـــــوص والممدود				٢٠٣
المؤلف	أبو زكريا الفراء	المحقق	عبدالعزيز الميمني الراجكوتي	
الطبعة	الثالثة	الدار	المعارف	
الموفي في النحو الكوفي				٢٠٤

المؤلف	صدر الدين الكنغراوي	المحقق	محمد بهجة بيطار	
الطبعة	----	الدار	المجمع العلمي العربي	
النحـــو الوافـــــي				٢٠٥
المؤلف	عباس حسن	المحقق	----	
الطبعة	الخامسة	الدار	المعارف – مصر	
النحو وكتب التفسير				٢٠٦
المؤلف	إبراهيم عبدالله رفيدة	المحقق	----	
الطبعة	الثالثة	الدار	الجماهيرية	
نزهة الألباء في طبقات الأدباء				٢٠٧
المؤلف	أبو البركات عبدالرحمن بن الأنباري	المحقق	محمد أبو الفضل إبراهيم	
الطبعة	----	الدار	الفكر العربي	
النشر في القراءات العشر				٢٠٨
المؤلف	أبو الخير محمد بن الجزري	المحقق	إشراف: علي محمد الضباع	
الطبعة	----	الدار	دار الفكر	
نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين				٢٠٩
المؤلف	د. حسن خميس الملخ	المحقق	----	
الطبعة	الأولى	الدار	الشروق	
النكت في تفسير كتاب سيبويه				٢١٠
المؤلف	أبو الحجاج الشنتمري	المحقق	زهير عبدالمحسن سلطان	
الطبعة	الأولى ، ١٤٠٧/١٩٨٧	الدار	المنظمة العربية للتربية والثقافة– الكويت	
النهاية في غريب الحديث				٢١١
المؤلف	أبو السعادت المبارك بن الأثير	المحقق	محمد أبو الفضل عاشور	
الطبعة	الأولى ، ١٤٢٢/٢٠٠١	الدار	إحياء التراث العربي– بيروت	
همـــــع الهوامـــــــع				٢١٢
المؤلف	جلال الدين السيوطي	المحقق	أحمد شمس الدين	
الطبعة	الأولى ، ١٤١٨/١٩٩٨	الدار	الكتب العلمية — بيروت	
وفيات الأعيان وأبناء الزمان				٢١٣
المؤلف	أبو العباس أحمد بن خلكان	المحقق	د. إحسان عباس	
الطبعة	----	الدار	صادر – بيروت	

الرســـائل الجامعية				
١- النحو الكوفي في شرح القصائد السبع الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري (رسالة ماجستير)				٢١٤
الباحث	محمد بن إبراهيم شيبة	تاريخها	١٤٠٨	
الجامعة	أم القرى			

فهرس الآيات

﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا﴾	٦١	٤٧
﴿إِنَّهَا بَقَرَةٞ لَّا فَارِضٞ﴾	٦٨	٣٤١
﴿لَّا شِيَةَ فِيهَاۚ﴾	٧١	٣٤
﴿فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ﴾	٧٤	١١٧-١٣٣
﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾	٨٥	١٢٦
﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾	٨٦	١١٧
﴿فَقَلِيلٗا مَّا يُؤۡمِنُونَ ٨٨﴾	٨٨	٣٢٧
﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ﴾	٨٩	٧٩
﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ﴾	١٠٢	٧٧
﴿مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا﴾	١٠٩	٨٤
﴿قَالُواْ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾	١٣٣	١١١
﴿أَيۡنَ مَا تَكُونُواْ يَأۡتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًاۚ﴾	١٤٨	٣١٠
﴿وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ ١٥٢﴾	١٥٢	٣٢٢
﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾	١٧١	٢٢١
﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ﴾	١٧٧	٢٩٦
﴿أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ﴾	١٨٦	٢٠٦
﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾	١٩٧	٣٥
﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ﴾	١٩٨	٣٢٧
﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ﴾	٢٢٣	٢٦
﴿فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٢٢٦﴾	٢٢٦	١٤٨
﴿وَلَمۡ يُؤۡتَ سَعَةٗ مِّنَ ٱلۡمَالِۚ﴾	٢٤٧	٣١٠

﴿إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ ﴾	٢٨٢	١٠٥
﴿وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ﴾	٢٨٣	٦٠-٣٠٩
آل عمران		
﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾	٧	٧٧
﴿ ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ ﴾	١٧	٩٧
﴿يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا ﴾	٣٩	٨٠
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ﴾	٤٥	٨٠
﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ ﴾	٥٠	٨٠
﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ ﴾	٨١	٧٩
﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم ﴾	٩١	٨٣
﴿ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾	٩٧	٢٢٩
﴿حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	٩٧	٦٢
﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾	١٤٢	٦٧-٧١
﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾	١٤٦	٣٢٨
النساء		
﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾	١	١٩٩-٢١٥-٢٩٤
﴿فَإِن كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ ﴾	١٢	٤٤
﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ ﴾	٢٤	٤٤-٩٣
﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ ﴾	٤٦	٧٧
﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾	٦٦	١٧٢

﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	٩٠	٣٣٩
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾	٩٧	٧٦
﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ﴾	١٣٠	٣٣٢
﴿إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾	١٤٨	٢٣٠
﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾	١٦٢	٩٦
المائدة		
﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾	١	١٤١
﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾	١٣	١٢١
﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾	٢٤	١٠٤
﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ﴾	١١٧	١٣٧-١٧١
﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾	١١٩	١٦٣،٢٠٧،٢٣٤،٣٣٠
الأنعام		
﴿فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٢﴾﴾	٥٢	٨٨
﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ﴾	٩٤	٤٨
﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾	١٠٠	٨٥
﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾	١٠٨	٣١١
﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾﴾	١٠٩	٢١٥-٢٩٤
﴿قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾	١٠٩	٢٠٣
﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾	١٥١	٣٠٩
﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ﴾	١٥٥	٧٩
الأعراف		

﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ﴾	٢	١٠٨
﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ﴾	١٩	١٠٤
﴿لَمۡ يَدۡخُلُوهَا وَهُمۡ يَطۡمَعُونَ ٤٦﴾	٤٦	٢٩٥
﴿يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾	٦٥	١٥٣
﴿ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾	١٤٤	٣١٢
﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ﴾	١٨٦	٢٣٦
الأنفال		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ عَلَى ٱلۡقِتَالِۚ﴾	٦٥	٣٢٤
التوبة		
﴿بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾	١	٢٩-٩٢
﴿غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِ﴾	٣	١٤٢
﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾	٣٠	٢٩٣
﴿وَيَأۡبَى﴾	٣٢	١٩٦
﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَاۗ﴾	٤٠	٢٠٢-٢٣٦
﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ﴾	١١٢	٩٨
﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُواْۚ﴾	١٢٧	٦٧
يونس		
﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾	٥٨	٥٩
﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾	٩٠	٢١٢-٢١٣
﴿ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ﴾	٩١	١٦٦

هود		
﴿يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا﴾	٣	٣٠٩
﴿وَهُم بِٱلْأٓخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ١٩﴾	١٩	١٠٤
﴿إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ٢٥﴾	٢٥	٢١٢
﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾	٤٦	٢٩٦
﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ٦٨﴾	٦٨	٣٣١-٣٣٣
﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾	٧٢	٢١٨
﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾	١٠٥	٣٢٠
يوسف		
﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾	٤	١٦٠
﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ﴾	٣٥	٦٣
﴿وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ﴾	٤٢	٢٠٤-٣١٦
﴿فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِى﴾	٩٣	٦٠-٣٠٩
﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ﴾	١٠٨	٥٤
الرعد		
﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾	٢	٢٩٥
﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ٩﴾	٩	٢٥٢
﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾	٣٩	٥٦
﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾	٤٠	٣٢٨
إبراهيم		
﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ﴾	٢٢	١٩٨
النحل		

﴿وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓۗ﴾	١٢	٢٨
﴿وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًاۚ﴾	٥٢	٧٦
﴿مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾	٦٩	٦٢
﴿أَيۡنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأۡتِ بِخَيۡرٍ﴾	٧٦	١٤٦
﴿وَجَعَلَ لَكُمۡ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾	٨١	٢٤٩
﴿بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾	٩١	١٠١
الإسراء		
﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ﴾	٢٣	٣٣٩
﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ﴾	١١٠	٣٢
الكهف		
﴿مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِۖ﴾	١٧	٣١٨
﴿قَالُواْ لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖۚ﴾	١٩	١٣٣
﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبۡغِۚ﴾	٦٤	٣٣٨،٢٣٤،٢٥٢،٣٢٣
مريم		
﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۖ﴾	٣٤	٢١٧
﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُ﴾	٣٦	٢١٣
طه		
﴿وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي﴾	٢٩	٢٤
﴿هَٰرُونَ أَخِي ٣٠﴾	٣٠	١١٢
﴿يَوۡمَئِذٖ يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِيَ﴾	١٠٨	٣١٨

الأنبياء		
﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾	٣	٢٩٦
﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾	٨٧	٢٩١
﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾	٩٥	١٢١
﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾	٩٧	١٢٦
الحج		
﴿وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾	٣٥	١٤٢
﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾	٧٢	٢٧
﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾	٧٨	٩٣
المؤمنون		
﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ (٣٦)﴾	٣٦	٦٢
﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾	٤٠	١٣٨
النور		
﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ﴾	٦	١٨٠
﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾	٣١	٢٢٥
﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾	٣٦	٢٢٠
﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾	٥١	٤٢
الفرقان		
﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾	٢٧	٤٥
﴿يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا (٢٨)﴾	٢٨	٤٥

﴿ وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ ﴾	٣٨	٢٣٥
﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾	٥٩	٢٩٧
الشعراء		
﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾	١٩٥	٢٤٦
﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ ﴾	٢٢٤	٢٤٧
﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾	٢٢٧	٢٤٧
النمل		
﴿ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾	٩	١٢٦
﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا ﴾	١٤	١٧٠
﴿ وَادِ ٱلنَّمْلِ ﴾	١٨	٢٠٥-٣١٩
﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾	٢٢	٢٥
﴿ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ﴾	٢٥	٢٢٢-٢٣٢-٢٥٠
﴿ قَالُواْ نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ ﴾	٣٣	١٤١
﴿ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾	٥٩	١٦٦
﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾	٨٨	٩٢
﴿ وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴾	٨٩	٢٠٩
القصص		
﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾	٨٢	٢٩٢
﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ ﴾	٥٩	٣١٠
العنكبوت		
﴿ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾	١٢	١٤٨

﴿إِنَّمَا ٱتَّخَذۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنًا﴾	٢٥	٨٩
﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمۡۖ﴾	٣٨	٢٣٥
﴿وَمَا يَجۡحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾	٤٧	١٧٠
﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾	٥٦	٣٢٠
الروم		
﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِ ٱلۡعُمۡيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمۡۖ﴾	٥٣	٢٠٥-٢٢٦
السجدة		
﴿الٓمٓ ١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾	١	١٣١
الأحزاب		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾	١	٣٠٩
﴿وَإِن يَأۡتِ ٱلۡأَحۡزَابُ﴾	٢٠	١٣٩-١٤٨
﴿غَيۡرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾	٥٣	٧٩
﴿مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾	٦١	٩٨
سبأ		
﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى﴾	٢٤	١٣٤
فاطر		
﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ﴾	٨	١٩٦
﴿وَإِن تَدۡعُ مُثۡقَلَةٌ إِلَىٰ حِمۡلِهَا﴾	١٨	٣١٠
يس		
﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾	٥٩	٨٢
الصافات		
﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا﴾	٦	١١٢-١١٣

﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلًا ﴾	١٢٥	٢٣٢
﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾	١٤٧	١٣٢
ص		
﴿إِنَّهُمْ صَالُوا۟ ٱلنَّارِ ﴾	٥٩	٣١٠
﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا ﴾	٦٢	٢٣١
﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾	٧٣	١٠٢-١٠٣
﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴾	٨٤	٢٩٧
الزمر		
﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ﴾	٩	١٥٤
﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴾	١٧	٢٣٣
﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ ﴾	٥٣	٣٢٠
﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾	٦٧	٧٥
فصلت		
﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾	١٧	١٩٧
﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾	٥٣	٦٢
الشورى		
﴿ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴾	٣٤	١٠٧
الزخرف		
﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾	٣	٢٤٦
﴿ وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾	٤٩	٢٢٥

﴿ يَـٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ﴾	٦٨	٢٢٤
الأحقاف		
﴿فَأَصۡبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَـٰكِنُهُمۡۚ ﴾	٢٥	٤٢
﴿ وَلَقَدۡ مَكَّنَّـٰهُمۡ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّـٰكُمۡ فِيـهِ ﴾	٢٦	١٣٩
محمد		
﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ ﴾	٤	٩٣
الفتح		
﴿تُقَـٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ ﴾	١٦	١٣٣
ق		
﴿أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِـيدٌ ﴾	٣٧	١٩٠
﴿يَوۡمَ يُنَادِ ٱلۡمُنَادِ ﴾	٤١	٢٠٦
الذاريات		
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ﴾	٥٨	١١٧
الطور		
﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡبَرُّ ٱلرَّحِيـمُ ﴿٢٨﴾ ﴾	٢٨	٢١٤
النجم		
﴿وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبۡقَىٰ ﴿٥١﴾ ﴾	٥١	٢٣٥
القمر		
﴿يَوۡمَ يَـدۡعُ ٱلدَّاعِ ﴾	٦	٢٠٦-٣١٨-٣٢٣
﴿ إِنَّا مُرۡسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ ﴾	٢٧	٣١٠-٣١١
﴿ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَـٰهُ بِقَدَرٍ ﴾	٤٩	١٩٧
الرحمن		

﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾	٢٤	٢٠٦-٣١٨
﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾	٣١	٢٢٥
﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾	٧٢	٣٧
الواقعة		
﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴿١٠﴾﴾	١٠	١٠٣
﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾﴾	١١	١٠٣
﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾﴾	١٨	٢٣٦
﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾	٢٢	٢٣٦
الحديد		
﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾	١٦	٦٢
المجادلة		
﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾	١٩	١٩٦
الملك		
﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾﴾	٨	١٧١
المعارج		
﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾﴾	١٥	٧٤
نوح		
﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾	٢٥	١١٩
الجن		
﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾	١٦	١٨٠
﴿فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾	٢٣	٢٠٢
المدثر		

﴿فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾	٩	٢٩
﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾	٣٠	٣٣٥
﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾	٣٥-٣٦	٧٥
القيامة		
﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾	١	١٢٠
﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾	٣	٢٩١
الإنسان		
﴿وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠﴾	١٥	٢٢٧-٣٣١-٣٣٣
﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ﴾	٢١	٢٠٥
﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾	٢٤	١٣٣-١٣٤
﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾	٣١	٢١٠-٢٣٧
المرسلات		
﴿ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ ٱلْءَاخِرِينَ﴾	١٧	١٠٨
﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾	٣٥	٢٠٨
النبـــأ		
﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾	١	٢١٠
عبس		
﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾	١٧	١٧٦
﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا﴾	٢٥	٢١٣
الانفطار		
﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾	١٧	٢٨
﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا﴾	١٩	٢٠٧-٢٣٧

المطففين		
﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾	٣	٤١
البروج		
﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾	٤	١١٣
الأعلى		
﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾	٩	١٣٩
الفجر		
﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴿٤﴾﴾	٤	٢٥٢-٣٣٨
﴿جَابُوا۟ ٱلصَّخْرَ بِٱلْوَادِ﴾	٩	٣٢٠
﴿دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾﴾	٢١	١٠١
﴿صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾	٢٢	١٠١
الشمس		
﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ﴿١﴾﴾	١	١٧٩
﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾	١٣	٩٣
الليل		
﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿١﴾﴾	١	١٧٩-١٨٠
﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ﴿٤﴾﴾	٤	١٨٠
الضحى		
﴿وَٱلضُّحَىٰ ﴿١﴾﴾	١	١٧٩
﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾	٣	١٨٠
الشرح		

﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥﴾	٥	١٠٢
العلق		
﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥﴾	١٥	١١٣
العصر		
﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾	٢	١٥٠
المسد		
﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾	٤	٩٦-٩٨
الإخلاص		
﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	١١٦

فهرس الأحاديث والآثار

م	الحديث	الصفحة
١	(كل مولود يولد على الفطرة)	٢٤١
٢	(لأنْ يمتلئَ جوفُ أحدكم قيحاً حتى يريه خيرٌ له من أن يمتلئ شعراً)	٢٤٧
٣	(لتأخذوا مصافكم)	٢٩٠
٤	(لم تفعل؟) فقال : أحبها لأنها صفة الرحمن .	١١٧
٥	(أنزل القرآن على سبعة أحرف)	١٩٥
٦	(في الخضروات صدقة)	٢٤١

م	الأثر	الصفحة
١	(بلغنا أن الله تبارك وتعالى يقول لداود يوم القيامة: يا داود، مَجِّدْني ...)	١٥٧
٢	(الشعر ديوان العرب)	٢٤٧
٣	(تفسير القرآن على أربعة أوجه : تفسير تعلمه العلماء ، ....)	٢٤٧
٤	(إذا أعيتكم العربية في القرآن فالتمسوها في الشعر)	٢٤٧
٥	(فأنا الحَقُّ وأقولُ الحَقَّ)	٢٩٨
٦		

فهرس القراءات

البقرة	الآية	القراء	الصفحة
﴿صُمًّا بكْماً عُمياً﴾	١٨	ابن مسعود	٩٨
﴿ٱهۡبِطُواْ مِصرَ﴾	٦١	الأعمش	٤٧
﴿وَلَٰكِنَّ ٱلبِرُّ مَنۡ ءَامَنَ﴾	١٧٧	الكوفيون	٢٩٦
آل عمران			
﴿ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٌ مصدقاً لِّمَا مَعَكُمۡ﴾	٨١	ابن مسعود	٧٩
﴿فِيهِ آية بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ﴾	٩٧	ابن عباس	٢٢٩
النساء			
﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأرحامِ﴾	١	حمزة	١٩٩
﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾	١٤٨	ابن عباس وابن عمر والحسن	٢٣٠
المائدة			
﴿هَٰذَا يومَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾	١١٩	الأعرج	٢٠٧
الأنعام			
﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٥٤﴾	٥٢	طلحة	٢٠٣
﴿قَتۡلَ أولادَهم شركائِهم﴾	١٣٧	ابن عامر	٢٩٩

﴿وأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾	١٥٣	ابن أبي إسحاق	٢١٤
الأعراف			
﴿ويذرْهم فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ۝١٨٦﴾	١٨٦	الأعمش وحمزة والكسائي	٢٣٦،٢٦٤
التوبة			
﴿وكلمةَ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا﴾	٤٠	الحسن البصري	٢٠٢ ٢٣٦
يونس			
﴿فَبِذَٰلِكَ فلتفرحوا﴾	٥٨	أبي بن كعب	٦٠،٢٢٨
﴿ءَامَنتُ إنه لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾	٩٠	يحيى والأعمش وحمزة والكسائي	٢١٢
هود			
﴿أني لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٢٥﴾	٢٥	أبو جعفر وأبو عمرو والكسائي	٢١٢
﴿أَلَا بُعْدًا لثمودٍ ۝٦٨﴾	٦٨	الكسائي	٣٣٣،٢٢٧
﴿يَوْمَ يأتي لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾	١٠٥	ابن كثير ويعقوب الحضرمي	٢٣٣
يوسف			
﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُۥ ناجي﴾	٤٢	ابن كثير	٢٠٤
إبراهيم			
﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾	٢٢	يحيى والأعمش وحمزة	١٩٨
الكهف			
﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نبغي﴾	٦٤	الكسائي	٣٣٨
مريم			
﴿وأَنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ﴾	٣٦	نافع وأبو عمرو	٢١٣
المؤمنون			

﴿قَدْ أفلحوا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾	١	طلحة بن مصرف	٢١٩
النور			
﴿وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أيهُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾	٣١	ابن عامر	٢٢٥
﴿يُسبَّح لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾	٣٦	الحسن وعاصم	٢٢٠
الفرقان			
﴿وَعَادًا وثمودًا وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ﴾	٣٨	الكسائي	٢٢٨،٢٣٥
الشعراء			
﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشياطون﴾	٢١٠	الحسن البصري	١٠٠
النمل			
﴿وادى ٱلنَّمْلِ﴾	١٨	الكسائي	٢٠٥
﴿أَلَا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ﴾	٢٥	أبو جعفر والكسائي	٢٢٢،٢٣٢
العنكبوت			
﴿وَعَادًا وثمودًا وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمْ﴾	٣٨	الكسائي	٢٢٨،٢٣٥
الروم			
﴿وَمَآ أَنتَ بهادٍ ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ﴾	٥٣	عبدالله بن عامر الشامي	٢٠٥،٢٢٦
الصافات			
﴿وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٢٥﴾ ٱللهُ رَبُّكُمْ﴾	١٢٥	حفص وحمزة والكسائي والأعمش	٢٣٢
ص			
﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴿٦٢﴾ اتخذناهم سِخْرِيًّا﴾	٦٢	ابن كثير والأعمش وأبو عمرو وحمزة والكسائي	٢٣١
الزمر			
﴿أَمَنْ هُوَ قَٰنِتٌ﴾	٩	نافع وحمزة	١٥٤
﴿فَبَشِّرْ عبادى﴾	١٧	أبو عمرو	٢٣٣

الزخرف			
﴿ وَقَالُواْ ياأيهُ ٱلسَّاحِرُ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾	**٤٩**	ابن عامر	**٢٢٥**
﴿ يا عبادي لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ﴾	**٦٨**	أبو عمرو	**٢٢٤**
الطور			
﴿ أنه هُوَ ٱلۡبَرُّ ٱلرَّحِيمُ (٢٨) ﴾	**٢٨**	عاصم والأعمش وأبو عمرو وحمزة	**٢١٤**
النجم			
﴿ وثمودا فَمَآ أَبۡقَىٰ (٥١) ﴾	**٥١**	الكسائي	**٢٢٨،٢٣٥**
الرحمن			
﴿ سَنَفۡرُغُ لَكُمۡ أيهُ ٱلثَّقَلَانِ ﴾	**٣١**	ابن عامر	**٢٢٥**
الواقعة			
﴿ وحورٍ عينٍ (٢٢) ﴾	**٢٢**	أبو جعفر والأعمش وحزة والكسائي	**٢٣٦**
الجن			
﴿ فأنّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾	**٢٣**	طلحة	**٢٠٢**
المدثر			
﴿ إِنَّهَا لَإِحۡدَى ٱلۡكُبَرِ ، نذيرَ للبشر ﴾	**٣٥**	أبي بن كعب	**٧٥**
الإنسان			
﴿ عاليَهم ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٌ ﴾	**٢١**	أبان وحمزة والمفضل عن عاصم	**٢٠٥**
﴿ وللظالمين أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾	**٣١**	ابن مسعود	**٢١٠،٢٣٧**
الانفطار			
﴿ يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٌ لِّنَفۡسٍ شَيۡـٔٗا ﴾	**١٩**	أبو جعفر وشيبة ونافع ويحيى وعاصم وحمزة والكسائي	**٢٣٨**

المطففين			
﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾	**٣**	حمزة	**٢٣٤**
الشرح			
﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥﴾	**٥**	ابن مسعود	**١٠٣**
الإخلاص			
﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾	**١–٢**	أبو عمرو	**٢٩٣**

فهرس الأشعار

	ولا تعــبد الشيطان والله فــاعبدا	الأعشى	الطويل	٢٥٩
١٣	يــا عينِ جودي بــدمع منك مجهودا			
	وابكِ ابنَ أمِّ إذا ما مات مسعودا	----	البسيط	٢٥٣
١٤	لا لا أبــوح بحــبِّ بــثــنــةَ إنها			
	أخــذت عليَّ مــواثقاً وعهــوداً	----	الكامل	٢١٠
١٥	لابد من صنعا وإن طــال السفــرْ			
	ولــو تحنّــى كلّ عــودٍ ودَبــرْ	----	الرجز	٢٢٢
١٦	مــن أيِّ يومــيَّ مــن المــوت أفــرّ			
	أيــومَ لــم يُقــدرْ أم يومَ قُدِرْ	علي بن أبي طالب	الرجز	٢٣٧
١٧	تصابــى وأمســى عــلاه الكِبــَرْ			
	وأضحــى لجمــرة حبــلٌ غررْ	النمر بن تولب	المتقارب	٢٦٤
١٨	أنــا جــريــرٌ كنيتي أبــو عمِــرْو			
	أضرب بالسيف وسعد في القصِرْ	جرير	الرجز	٣٣٤
١٩	يــا حسنَهُ عبد العزيــز إذا بــدا			
	يــومَ العَرُوبــَة واستقــرّ المنبــرُ	----	الكامل	٤٣
٢٠	ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البِلــى			
	ولا زال مُنْهَلاً بجرعائــك القطرُ	ذو الرمة	الطويل	٢٣٢
٢١	تــروحُ مــن الــحــيِّ أم تبــتكــر			
	ومــاذا يضيــرك لــو تــنتظر	امرؤ القيس	المتقارب	٢٥٠
٢٢	فــلا يدعني قــومي صــريعاً لحــرة			
	لئن كنــت مقتــولاً ويسلم عامر	----	الطويل	٢٢١
٢٣	مــا كان يرضــى رسولُ الله دينهمُ			
	والطــيِّبــان أبو بكــرٍ ولا عمرُ	جرير	الطويل	٢٤٩
٢٤	إذا مــا شــاءُ ضــرُّوا مــَنْ أرادوا			
	ولا يــألوا لــهُــمْ أحدٌ ضــرارا	----	الوافر	٢٥٤

٢٥	فقــلت له لا تبكِ عينُك إنــمــا	نحاول مُلكــاً أو نمــوتَ فنعذرا	امرؤ القيس	الطويل	٢٦٢
٢٦	فــأنــت الــجــواد وأنت الــذي	إذا مــا النفوس مــلأنَ الصــــدورا			
	جديــرٌ بطعــنــةِ يــومِ اللقـــا	ءِ تضربُ منهــا النســاءُ النُّحــورا	الأعشى	المتقارب	٢٩٢
٢٧	لا أرى الموتَ يسبــــق الموتَ شيءٌ	نغّص المــوتُ ذا الغنــي والفقيرا	سواد بن عدي	الخفيف	٢٣٦-٢٥٦
٢٨	يا لَعْنــةُ اللهِ والأقــوام كُلّهــمُ	والصَّالِحِين على سِمْعَان مِنْ جارِ	----	البسيط	٢٢٣
٢٩	ولقد جنيتُكَ أكموءاً وعساقلاً	ولقد نهيتك عن بنات الأوبر	----	الكامل	٢٣٤-٢٥٨
٣٠	نال الخلافــة أو كــانت له قــدراً	كمــا أتى ربه مــوسى عــلى قدرِ	جرير	البسيط	٢٦٢
٣١	ألا يــا اسلمي يــا هندُ هندَ بني بدرِ	وإنْ كان حيَّاناً عدىً آخر الدهرِ	الأخطل	الطويل	٢٥٠
٣٢	سقــوني الــخمــر ثمَّ تكنــَّفــوني	عــــداةُ اللهِ مــن كذبٍ وزورِ	عروة بن الورد	الوافر	٢٣٥
٣٣	فكــيف بــليــلةٍ لا نوم فيهـــا	ولا قمــرٍ لســاريهــا منيــــرِ	مهلهل	الوافر	٣٥
٣٤	ومُــرَّةُ يَحميهــمْ إذا مــا تَمــدَّدوا	ويَطْعُنُهم شَزْراً فأَبْرحــت فارِساً	----	الطويل	١٧٦
٣٥	ولا أدرِ من ألقــى عليــه رداءه	خلا أنه قد سُلَّ عــن ماجــدٍ محضِ	----	الطويل	٢٣٤-٢٥٣
٣٦	إنــمــا النــحــو قيــاس يتــبــع	وبــه فــي كل أمــر ينــتــفع	الكسائي	الرمل	٢٧٩
٣٧	على حينَ عاتبت المشيبَ على الصِّبا	وقلت:ألَمَّــا تصــح والشيب وازعُ	النابغة الذبياني	الطويل	٢٣٤-٢٥٨
٣٨	مــن النفرِ الــلائي الذيــن إذا هم				

		يَهـــابُ اللئامُ حلقةَ البابِ قعقعوا	أبو الربيس	الطويل	٢٥٧
٣٩	راحــت بأعــلاقــه حــولاً يمانيةٌ	تدعوا العَــرانينَ من بكرٍ وما جمعُ	ابن مقبل	البسيط	٣٢٣
٤٠	وأَنْكَـــرَتْني وما كان الذي نَكِرَتْ	من الحوادث إلا الشيبَ والصَلَعــا	الأعشى	البسيط	٢٢
٤١	لا أستطيـــع نـــزوعاً عـــن مودتهـــا	أو يصنعَ الحبُّ بي غيرَ الذي صنعا	الأحوص	البسيط	٢٦٢
٤٢	متى تـــأتِ زيداً قـــاعداً عند حوضه	لِتهدمَ ظُلماً حوضَ زيدٍ نقـــارعِ	----	الطويل	٢٥٦
٤٣	فإنّ لهـــا جـــارينِ لـــن يغدرا بها	ربيبُ النبي وابنُ خـــيرِ الخلائفِ	معن بن أوس	الطويل	٢٣٢
٤٤	كـــفى بالنّأي مـــن أسمـــاء كـــافِ	وليس لســـقمه إذ طال شـــافِ	بشر بن أبي خازم	الوافر	٢٥٢
٤٥	ألم ترَ أنّ الـــنَّبـــعَ يصلـــبُ عودهُ	ولا يســـتوي والخروعُ المتقصِّفُ	----	الطويل	٢٦٦
٤٦	أقول لـــهـــا إذا ســـألت طـــلاقـــاً	إلام تـــســـارعـــين إلـــى فراقي	----	الوافر	٢٣٧
٤٧	رَبْعـــاً لواضِحـــةِ الجَبـــين غريـــرةٍ	كالشمسِ إذْ طلعت رَخِيمِ المَنْطِقِ	قيس بن ذريح	الكامل	١٥٧
٤٨	سيفـــي ومـــا كنّـــا بنجـــد ومـــا	قـــرقر قمـــر الـــواد بالشـــاهق	أبو عامر	السريع	٢٥٢
٤٩	فمـــا وجـــد النهديُّ وجداً وَجَدتـــهُ	ولا وجَـــدَ العذريُّ قبلِ جميـــل	----	الطويل	٢٣٣-٢٥٣
٥٠	كَذَبَتْكَ عينُـــك أم رأيت بـــواســـط	غلـــسَ الظلامِ منَ الرَّبابِ خيـــالا	الأخطل	الكامل	٢٥١
٥١	أحـــب أن أصطاد ضبّـــاً سحبلا	رعـــى الربيـــع والشـــتاء أرملا	----	الرجز	٧٨
٥٢	فـــــألفيـــتـــه غـــير مستعـــتبٍ	ولا ذاكـــــرِ اللهَ إلا قـــلـــيلا	أبو الأسود	المتقارب	٢٦٣-٣١٨

٥٣	فقمت بها أمشــــي تجــرُّ وراءنــا			
	عــلى إثـــرنا أذيال مِـــرْطٍ مرحل	امرؤ القيس	الطويل	٧٨
٥٤	ضليــع إذا استدبــرته ســد فــرجه			
	بضافٍ فويــق الأرض ليس بأعزل	امرؤ القيس	الطويل	٨٦
٥٥	كدأبــك مـــن أم الحويرث قبــلها			
	وجــــارتها أم الربـــاب بمأسَـــل	امرؤ القيس	الطويل	٨٧
٥٦	فبـــات عـــليه سرجه ولجـــامــه			
	وبـــات بعيني قائماً غـــير مرسَلِ	امرؤ القيس	الطويل	٧٨
٥٧	إذا قامتا تضوّع المسك منهما			
	نسيم الصَّبا جاءت بريّا القرنفل	امرؤ القيس	الطويل	٢٥
٥٨	ولقـــد أبيت على الطـــوى وأظلُّـــه			
	حتّى أنال بــــه كـــريــم المـــأكلِ	عنترة	الكامل	٢٥٨
٥٩	أفـــاطمَ مهلاً بعض هـــذا التدلـــلِ			
	وإن كنت قد أزمعت صُرمي فأجملي	امرؤ القيس	الطويل	١٥٦
٦٠	وقـــوفاً بها صحبي عـــليّ مطيـــهم			
	يقولـــون : لاتهلك أســـى وتجمَّلِ	امرؤ القيس	الطويل	٩٠
٦١	ألا لا أرى إثنين أحــــســـن شيمـــةً			
	على حدثانِ الدَّهرِ مني ومن جُمْـــلِ	جميل بثينة	الطويل	٢٤٨
٦٢	فمـــثلك حبلى قد طرقت ومرضع			
	فألهيتهـــا عن ذي تـــمائم محـــولِ	امرؤ القيس	الطويل	٧٨
٦٣	ليت شعري هـــل ثم هـــل آتينْهُـــم			
	أو يحـــولَـــن دون ذاك حِمـــامُ	الكميت	الخفيف	٢١١
٦٤	يلـــومـــونني في اشتـــراء النـــخـــ			
	ـــيـــل أهـــلي فكلُّـــهُمُ ألـــومُ	أمية بن أبي الصلت	المتقارب	٢١٩-٢٦٥
٦٥	ألا يـــا اسلمي لا صرمَ لي اليوم فاطما			
	ولا أبداً مـــا دام وصلُك دائما	المرقش	الطويل	٢٤٩
٦٦	يحسبـــُهُ الجـــاهـــلُ مـــا لم يعلمَـــا			
	شيخـــاً عـــلى كرسيِّـــه معمّما	----	الرجز	٣٣٣
٦٧	إنّ إنّ الكـــريم يحـــلمُ مـــا لـــمْ			
	يـــرَيَنْ مَـــنْ أجـــارهُ قـــد ضِيما	----	الخفيف	٢١١

٦٨	على قســـمٍ لا أشتمُ الدهرَ مسلـــماً			
	ولا خارجاً من فيَّ زورُ كـــلامِ	الفرزدق	الطويل	٢٦٦
٦٩	فلتـــعرفَنَّ خـــلائـــقاً مشـــمولـــةً			
	ولتندمَـــنَّ ولاتَ ســـاعةِ مـــنْدَمِ	----	الكامل	٢٥٥
٧٠	يا دار سلمى يـــا اسلمي ثم اسلمي			
	بسَمْسَمٍ أو عن يميـــن سَمْسَمِ	العجاج	الرجز	٢٣٢
٧١	فتُغْـــلِلْ لكـــم ما لا تغـــلُّ لأهلهـــا			
	قـــرى بالعراق من قفيـــز ودرهم	زهير	الطويل	١٣٨
٧٢	فهم مثل النـــاس الذين يعـــرفونه			
	وأهـــل الوفا من حـــادثٍ وقديمِ	----	الطويل	٢٢٢
٧٣	ومِنْ كـــاشـــحٍ ظاهـــرٍ غـــمـــرُهُ			
	إذا مـــا انتســـبتُ لـــه أنكـــرنْ	الأعشى	المتقارب	٢٣٣-٣٢٢
٧٤	حـــتى تـــراهـــا وكـــأنْ وكـــأنْ			
	أعناقهـــا مشـــدّداتٌ بـــقـــرن	الأغلب العجلي	الرجز	٢١١
٧٥	إذا جـــاوز الإثنـــين سرٌّ فـــإنـــه			
	بنشرٍ وتكثـــير الحـــديث قـــمين	قيس بن الخطيم	الطويل	٢٤٨
٧٦	رجـــلان مـــن ضبّـــة أخـــبرانـــا			
	أنـــّا رأينـــا رجـــلاً عريـــانا	----	الرجز	١٦٤
٧٧	إذا ما الغانيـــات بـــرزن يـــومـــاً			
	وزجَّـــجـــْن الحـــواجب والعيـــونا	الراعي	الوافر	٢٣٧
٧٨	كـــأنّ ســـيوفنـــا فينـــا وفيـــهـــم			
	مخـــاريـــقٌ بأيـــدي لاعبـــينـــا	عمرو بن كلثوم	الوافر	٢٦٠
٧٩	تذكّـــرَ حبَّ ليـــلى لات حيـــنـــاً			
	وأضحى الشيبُ قدْ قطعَ القرينا	عمرو بن شأس	الوافر	٢٥٥
٨٠	فلـــو في يوم معـــركـــة أُصيـــبـــوا			
	ولكـــن في ديـــار بني مـــرينا	امرؤ القيس	الوافر	٢٦٤
٨١	وهـــم وردوا الجِفارَ عـــلى تميـــمٍ			
	وهـــم أصحابُ يومِ عكاظَ إنِّ	النابغة الذبياني	الوافر	٣٢٢
٨٢	إذا حاولـــتَ في أســـدٍ فجـــوراً			
	فإنـــي لست منك ولـــست منِّ	النابغة الذبياني	الوافر	٣٢٢

٨٣	ومــا أدري إذا يممــت وجهــاً			
	أريــد الخـــير أيهمــا يليـــني			
	أألــخيــر الــذي أنــا أبــتــغيــه			
	أم الشـــرُّ الــذي هــو يبتغيـــني	المثقب العبدي	الوافر	٢٤٨
٨٤	ذري مــاذا علــمتِ سَــأَتّــَقِيــهِ			
	ولكنْ بــالمــغــيَّبِ نَبِّــئــينِي	المثقب العبدي	الوافر	٢٥٧
٨٥	ولا أراهــــا تــــزال ظــالــمــةً			
	تُحـــــدث لــى نكبــَةً وتنكؤها	ابن هرمة	المنسرح	٢٩٥
٨٦	دعــتْ أمُّ غَنْــمٍ شرَّ لصٍّ علمــتُــه			
	بأرضِ ثــمودٍ كلِّهــا فــأجابها	----	الطويل	٢٢٨-٢٣٥- ٢٥٩
٨٧	عصــاني إلــيها القلــب إني لأمرها			
	سميــعٌ فمــا أدري أرشدٌ طلابها	أبو ذؤيب	الطويل	٢٤٩
٨٨	وقــد زعمــت ليــلى بــأني فــاجرٌ			
	لنفسي تقاهــا أو عليها فجورها	توبة بن الحمير	الطويل	٢٦١-١٣٣
٨٩	فــإلا يكنْهــا أو تكنــْه فــإنَّــه			
	أخوهــا غذَتْــهُ أمُّــهُ بلِــبانهــا	أبو الأسود	الطويل	٢٥٦
٩٠	فــضلاً وذو كــرمٍ يُعينُ على النَّدى			
	سمــحٌ كسوبُ رغائبٍ غنّــامها	لبيــــد	البسيط	٢٦٠
٩١	مــا بــالُ همٍّ عميد بــات يطرقني			
	بــالوادِ من هند إذ تعدو عواديها	كعب بن مالك	البسيط	٢٥٢
٩٢	ألا حــيٍّ رهبى ثمَّ حــيٍّ المطاليــا			
	فقد كــان مأنوساً فأصبح خاليا	جرير	الطويل	٣٣١
٩٣	يا دار ميــة بالعليــاء فالسنــد			
		النابغة الذبياني	البسيط	٢٥
٩٤	فإنمــا هي إقبــال وإدبــــار			
		الخنساء	البسيط	٢٩٦
٩٥	تــرافــع العــز بنــا فارفنــععــا			
		----	الرجز	٢٧٧
٩٦	تقاعــس العــز بنــا فاقعنسســا			

	العجاج	الرجز	٢٧٨

فهرس الأعلام

الحسين بن أحمد بن خالويه	ابن خالويه	٢٠٣
حمزة بن حبيب بن عمارة	الزيات	٤٧
زبان بن العلاء بن العريان	أبوعمرو العلاء	٤٧-١٨٦
سعيد بن مسعدة	الأخفش	٢٧
سليمان بن مهران	الأعمش	٤٧
سهل بن محمد بن عثمان	السجستاني	١١٧
شيبة بن نصاح بن سرجس		٤٧
طلحة بن مصرف بن عمرو	طلحة	٢٠٢
ظالم بن عمرو بن ظالم	أبو الأسود	٢٧٤
عبدالرحمن بن إسحاق	الزجاجي	٣٥
عبدالرحمن بن عبدالله	السهيلي	٤٨
عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد	ابن الأنباري	٣٢
عبدالرحمن بن هرمز	الأعرج	٢٠٧
عبدالقادر بن عمر	البغدادي	١٩٤
عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي	ابن أبي إسحاق	٩٨
عبدالله بن أحمد بن أحمد	ابن الخشاب	٣٤٠
عبدالله بن الحسين بن عبدالله	أبو البقاء	٤٤
عبدالله بن عامر بن يزيد	ابن عامر	١٩٩
عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله	ابن عقيل	٣٢
عبدالله بن علي بن إسحاق	الصيمري	٣٥
عبدالله بن كثير بن عمرو	ابن كثير	٧٦
عبدالله بن يوسف	ابن هشام	٣٦
علي بن أبي علي محمد	الآمدي	١٨٧
علي بن أحمد بن سعيد	ابن حزم	٣٠٨

علي بن سليمان	الأخفش الصغير	٣١٤
علي بن عيسى بن علي بن عبدالله	الرماني	٣١
علي بن مؤمن الحضرمي	ابن عصفور	٣٦
علي بن محمد بن عبدوس	ابن عبدوس	٣٠٧
علي بن محمد بن علي	ابن الضائع	٢٣٨
علي بن محمد بن علي	ابن خروف	١٧٧
عمرو بن عثمان بن قنبر	سيبويه	٣٠
عيسى بن عمر النحوي		٩٢-٩٨
عيسى بن مينا	قالون	٢٠٩
الليث بن نصر بن يسار	الليث	١٧١
المبارك بن محمد بن الأثير	ابن الأثير	٦٥
محمد بن أبي بكر بن عمر	الدماميني	٢٣٩
محمد بن أحمد بن إبراهيم	ابن كيسان	١١١
محمد بن أحمد الأنصاري	القرطبي	٣٦
محمد بن جرير	الطبري	١٢٦
محمد بن الحسن بن أبي سارة	الرؤاسي	٢٥
محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني		١٨٧
محمد بن سعدان		٢٠٦
محمد بن سهل	ابن السراج	٣١
محمد بن الطيب بن محمد الفاسي	الشرقي	٢٣٩
محمد بن عبدالله بن قادم	ابن قادم	٣٠٦
محمد بن عبدالله بن العباس	ابن الوراق	٣٠٧
محمد بن عبدالرحمن بن علي	ابن الصائغ	٣٤٠
محمد بن عمر بن حسين	الرازي	١٩٥

فهرس المحتويات